بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات

دورية، علمية، محكمة، نصف سنوية

تصدر عن المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة- الجزائر

ISSN : 2392 - 5361

اللجنة المشرفة على المجلة

- مجلة ميلاف للبحوث والدراسات -

مديـــــر المجلـــــة: أ.د. شمام عبد الوهاب – مدير المركز الجامعي

مديـــــر النشـــــر: د. عقون شراف

رئيس هيئة التحريـر: د. عقون شراف

هيئـــــة التحريـــــر:

د. حراق مصباح عضو هيئة التحرير

د. بومالي حنان عضو هيئة التحرير

أ. بوطلاعة محمد عضو هيئة التحرير

أ. بوفاس عبد الحميد عضو هيئة التحرير

التدقيق الإحصائـي:

د. حراق مصباح

الإشـــــراف اللغوي:

د. بوسالم أبوبكر

أ. ليلى بلور

أ. بوفاس عبد الحميد

أ. بوشوشة مريم

الإشـــــراف الفني:

د. عقون شراف ت. بوحلوفة شعبان

أمانة المجلة: بوحوحو حميدة

جميع الحقوق محفوظة لمجلة ميلاف للبحوث والدراسات JMRS© 2015

(www.centre-univ-mila.dz)

اللجنة العلمية

لمجلة ميلاف للبحوث والدراسات

أ.د. شمام عبد الوهاب	المركز الجامعي ميلة – الجزائر – رئيسا
أ.د أحمد بوراس	جامعة أم البواقي– الجزائر
أ.د زلاقي محمد	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
أ.د حمري نصر الدين	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
أ.د يحيى عبد الوهاب	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
أ.د الأطرش رابح	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
أ.د فريد كورتل	جامعة سكيكدة– الجزائر
أ.د بوخمخم عبد الفتاح	جامعة جيجل – الجزائر
أ.د عبد المجيد قدي	جامعة الجزائر–3 – الجزائر
أ.د صالحي صالح	جامعة سطيف–1 – الجزائر
أ.د بن بوزيان محمد	جامعة تلمسان – الجزائر
أ.د رابح بوقرة	جامعة المسيلة– الجزائر
أ.د السعدي رجال	جامعة أم البواقي– الجزائر
أ.د مصطفى العبد الله الكفري	جامعة دمشق – سوريا
أ.د زكريا مطلك الدوري	جامعة الإسراء – الأردن
د. حراق مصباح	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
د. حسن مصطفى	جامعة الزرقاء – الأردن
د. مسيلي وردة	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
د. مودع سليمان	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
د. بريكة السعيد	جامعة أم البواقي– الجزائر
د. كواشي مراد	جامعة أم البواقي– الجزائر
د. زرقون محمد	جامعة ورقلة – الجزائر

شروط وقواعد النشر في المجلة

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات هي مجلة علمية محكّمة نصف سنوية، تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، تصدر عن مديرية النشر بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة - الجزائر.

البحوث المقبولة للنشر يجب أن تتقيد بالشروط الآتية:

- ✓ يتقدم الباحث بطلب تحريري معنون إلى السيد رئيس هيئة التحرير لغرض نشر بحثه أو دراسته في المجلة. وإذا كان البحث مشتركا تقدم الطلبات كل على انفراد مع الإشارة إلى أسماء الباحثين المشاركين فيه.
- ✓ يجب ألا يزيد عدد صفحات المقال عن 20 صفحة بما فيها الإحالات. كما يجب أن يضم المقال ملخصا من 150 حتى 300 كلمة بلغتين إحداها اللغة العربية، فضلا على كلمات مفتاحية لا تقل عن أربع تغطي الموضوع المتناول، وتقديم عنوان المقال باللغة الانجليزية.
- ✓ يكون المقال مضبوطا على قياس 23.5X16 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر، أما هوامش الصفحة فتكون كما يلي: من اليمين 2 سم ومن اليسار 1.5 سم، من الأعلى 1.5 سم من الأسفل 1.5 سم، و أن يكون الخط المستخدم من نوع (Simplified Arabic) قياس (12) باللغة العربية و(Times New Roman) قياس (12) باللغتين الانجليزية أو الفرنسية، باستخدام برنامج (Microsoft Word).
- ✓ يرقم التهميش والإحالات بطريقة آلية (Note de Fin) على أن تعرض في نهاية المقال بالترتيب التالي: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة.
- ✓ يرفق بالبحث إقرار وتعهد بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر أو المشاركة في المؤتمرات بتاريخ سابق لطلب نشره في المجلة. كما يجب إرفاق المقال باستمارة تحوي البيانات و المعلومات الأساسية عن صاحب المقال.
- ✓ يبلغ صاحب المقال باستلام مقاله، وكلّ مقال لا يوافق شروط النشر فإن هيئة التحرير ليست مسؤولة عن ابلاغ صاحبه.
- ✓ تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة فيها، والمادة المنشورة لا تعبّر إلاّ عن آراء أصحابها.

ترسل المقالات المقترحة على العنوان التالي: رئيس تحرير مجلة ميلاف للبحوث والدراسات

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ص.ب رقم: RP 26 ميلة 43000 الجزائر.

أو البريد الإلكتروني: mrsjournalmilev43@yahoo.fr

جميع الحقوق محفوظة لمجلة ميلاف للبحوث و الدراسات JMRS© 2015

(www.centre-univ-mila.dz)

محتويات العدد

كلمة هيئة التحرير	
المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) ودورها في بعث التنمية المحلية –دراسة حالة ولاية ميلة (2009-2014) - الدكتور حراق مصباح الأستاذ هبول محمد الأستاذ مقران عبد الرزاق	5-52
الضغوط المهنية وعلاقتها بالرضا الوظيفي لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني العاملين بمؤسسات التعليم الثانوي - دراسة ميدانية بولايتي سطيف وميلة– الأستاذ سمايلي محمود الأستاذة بن عمارة سعيدة	53-79
واقع البدائل الشرعية للمشتقات المالية في ضوء منتجات الهندسة المالية الإسلامية الأستاذة عتروس صبرينة الأستاذة عتروس سهيلة	81-113
واقع السيولة في البنوك الإسلامية: دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي خلال الفترة (2009– 2014) الأستاذة قادري نهلة الأستاذ ضيف ياسين	115-130
ترقية القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية بولاية ميلة الأستاذ ة صديقي سعاد	131-157
ذاكرة المكان المقدس: قراءة في قصيدة : عودة لمحراب الأقصى لهنية لالة رزيقة الدكتورة سامية آجقو	159-173
من فلسفة العنف إلى فلسفة الثورة _هربرت ماركوز أنموذجا_ الدكتور عبد الغني بوالسكك	175-194
شعرية الرؤيا وفاعلية الخطابات المضمرة: قراءة في مجموعة (أنا الذي رأيت) لمحمد عمران الأستاذ هشام باروق	195-219
عُصاب الحرب وعنف اللغة والتشكيل في رواية الأزمة : واسيني الأعرج نموذجا الأستاذ عبد السلام بادي	221-234
قصة زيد بن حارثة في القرآن بين البناء السردي والمعرفة النسقية الأستاذ زبير بن سخري الأستاذ يوسف عطية	235-249
Trauma and Creative Writing in the Light of Psychoanalytical Criticism *Leila Bellour*	05-15
L'impact du Spamming sur les affaires et son traitement technique et juridique au Canada *Dr/ Abdelkrim ZEHIOUA*	17-35

كلمة هيئة التحرير

إن صدور العدد الثاني من مجلة ميلاف للبحوث والدراسات يجسد إرادة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة – الجزائر، في متابعة مسيرته المعهودة في تكوين رؤية محفزة للبحث العلمي، ويضع الأسرة الجامعية من طلبة وأساتذة في إطار حركة علمية دائمة ومستمرة، ويعد هذا الانجاز ثمرة الدعم اللامحدود للسيد مدير المركز الجامعي للمجلة. وهذا ضماناً لترقية البحث العلمي، والمضي قدما بالمركز الجامعي لمصاف كبرى الجامعات الوطنية والدولية.

لقد احتوى العدد الثاني من مجلة ميلاف للبحوث والدراسات على جملة من الدراسات والبحوث المتخصصة التي تناولت جملة من الموضوعات المتنوعة، اقتصادية وأدبية واجتماعية، وهي موضوعات من شأنها الإسهام والمساعدة في إثراء البحوث الأكاديمية التي يحتاجها كل باحث على كل المستويات.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أشكر مختلف الخبراء والأساتذة الباحثين والدارسين والطلاب الذين ساهموا في إثراء هذا العدد، كما أعرب عن تقديري وامتناني العميق للسيد مدير المجلة مدير المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة البروفيسور عبد الوهاب شمام، لجهوده المبذولة ودعمه اللامحدود للمجلة في سبيل جعلها منبرا وصرحا حقيقيا للمعرفة والعلم.

كما تبقى الهيئة المشرفة على تحرير المجلة سعيدة بتقبل جميع مقترحاتكم وملاحظاتكم البناءة حول المجلة و البحوث والدراسات المنشورة بها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس هيئة التحرير

د. عقون شراف

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثاني/ ديسمبر 2015

Mila Univ center. Publish. Co.

المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) ودورها في بعث التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية ميلة (2009-2014) –

Proximity programs for integrated rural development, and its role in moving the local development programs case study of Mila city (2009-2014)

د. حراق مصباح
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة - الجزائر

أ. هبول محمد
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة – الجزائر

أ. مقران عبد الرزاق
جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2015/10/29 تاريخ قبول النشر: 2015/11/17

الملخص :

لقد تناولت هذه الدراسة، دور المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) في بعث وترقية التنمية المحلية في الفضاءات الريفية بولاية ميلة خلال الفترة (2009-2014)، لأجل ذلك حاولنا حصر مختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تحدثها هذه المشاريع ميدانيا، ثم تحليلها اعتمادا على جملة من المؤشرات. أين تبين لنا فيما بعد مدى إيجابية هذه المشاريع وأهميتها الميدانية بالنسبة لسكان المناطق الريفية ، ويبرز ذلك من خلال تثبيت السكان واستقرار المجتمع الريفي نتيجة تحسين ظروف المعيشة لهم (توفير السكن، فتح الطرق والمسالك، العلاج، الدراسة، الأمن...) وهو الشيء الذي سمح بعودة الأفراد إلى خدمة الأرض، فأدى ذلك إلى ازدهار الزراعة الأسرية (تربية الحيوانات، زراعة الفواكه، حرف محلية...)، وانعكس ذلك ايجابا على حياة الأفراد من خلال تحسن دخولهم. غير أن هذه الديناميكية المحلية التي مصدرها المشاريع الجوارية تبقى تعترضها بعض العراقيل والتي تحد من مزاياها، ولعل أهمها هو ضعف نسبة إنجاز المشاريع بسبب قلة مصادر التمويل وانحصارها في مصادر معينة، ولهذا ندعوا إلى ضرورة إشراك وإدماج حقيقي لمختلف القطاعات تمويلا وتنفيذا فيها، مع فرض رقابة فعالة في هذا المجال من طرف الجماعات المحلية المختصة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، سياسة التجديد الريفي، الفلاحة.

Abstract :

This study sought to the role of the proximity programs for integrated rural development, to moving and promoting the local development in rural spaces of Mila city during the period (2009-2014), for that we have tried to limiting the various economic and social effects that can made it by these programs in field, then analyzed depending on a number of indicators. Where it show us later the positive of these programs and its field importance for the inhabitants of rural areas, and highlights through the installation of the population and the stability of the rural community as a result of improving living conditions for them (the provision of housing, open roads and pathways, remedy, teaching, security ...) something that individuals were allowed to return to earth service, it has led to a boom in family agriculture (animal husbandry, cultivation of fruits, local symbols ...), and reflected positively on the lives of individuals through improved incomes. However, this local dynamic source proximity programs remain hampered by some of the obstacles that limit their advantages, and perhaps the most important of which is twice the percentage of completion of programs and therefore call on the need to involve the real integration of the various sectors, funding and implementation of them, with the censor effective in this area by the competent local authorities.

***Key words**: local development, proximity program for integrated rural development, rural renewal policy, agriculture.*

مقدمة :

لقد استحوذت قضية التنمية منذ القدم على جزء هام من الأدب الاقتصادي، فتمت صياغة العديد من النظريات والنماذج التنموية الكلية انطلاقا من عدة اعتبارات، غير أن النظرة الشمولية في صياغة وتنفيذ مختلف السياسات التنمية الأولى جعلها أحيانا مصدر تأخر و تخلف في بعض المناطق والأقاليم من الوطن، ومن هنا وانطلاقا من فترة الستينات من القرن الماضي بدأ الاهتمام هنا وهناك بكيفية تنمية الأقاليم وتحقيق طموحاتها في إطار تنمية متوازنة. ولعل الانطلاقة كانت من الأرياف بسبب التهميش الذي كان يعانيه سكانها من جميع النواحي وبالتالي الفقر الذي دفع أغلبيتهم للهجرة نحو مناطق أفضل وهي المدن، وقصد مكافحة الظاهرة تم اقتراح برامج تنموية متعددة مبدأها الأساسي توفير عوامل جذب نحو الريف مثلما يحدث اتجاه المدينة ، فتارة مشاريع لمساعدة صغار المزارعين، وتارة بتوفير بعض الخدمات العامة للسكان، إلى أن تم التوصل إلى اقتراح مشاريع تنموية متكاملة بين مشاريع اقتصادية انتاجية ومشاريع اخرى اجتماعية تلازمها دوما، وتشترك في تنفيذها مختلف القطاعات ، بحيث لا ينحصر مفهوم التنمية الريفية في

المشروعات الاقتصادية فقط بل يمتد إلى المشروعات الاجتماعية كذلك من خلال توفير خدمات الصحة، التعليم، النقل، السكن، الطريق، ...الخ وهي البرامج التي أثبتت التجربة أهميتها الميدانية ولا سيما في اليابان والصين .

في الجزائر وبغرض تحقيق نقلة نوعية للفضاءات الريفية وقصد إدماجها في الحركة الاقتصادية والاجتماعية السائدة، تم الشروع في تنفيذ مثل هذه المشاريع تحت مسمى المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) منذ سنة 2003 ليتم تحيينها سنة 2009 في إطار سياسة التجديد الفلاحي ، ومن أجل الوقوف على الآثار الميدانية لهذه المشاريع ومدى أهميتها بالنسبة لسكان المناطق الريفية، اخترنا ولاية ميلة نموذجا للدراسة باعتبارها ولاية فلاحية تكثر فيها المناطق الريفية. ولهذا فإن التساؤل الرئيسي الذي نود الإجابة علية من خلال هذه الدراسة هو : **إلى أي مدى يمكن أن تساهم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الريفية، على مستوى ولاية ميلة خلال الفترة (2009-2014) .**

وقصد الإجابة على هذا التساؤل فقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية كما يلي:

المبحث الأول : التنمية المحلية .

المبحث الثاني: ضرورة التنمية الريفية.

المبحث الثالث: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI)، في إطار سياسة التجديد الريفي.

المبحث الرابع: دور المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في التنمية المحلية لولاية ميلة.

المبحث الأول: التنمية المحلية

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية

ظهر مفهوم التنمية المحلية في الستينيات، بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية القطرية.

الفرع الأول: السياق التاريخي، وأسباب الظهور

لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم و دراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ ستينيات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل و كرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم. و قد مر مصطلح التنمية المحلية بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة النضال ثم مرحلة الاعتراف المتعدد الأشكال، حيث عرفت فترة العشرينات العديد من المشاريع التي اهتمت بتطوير المناطق الريفية فظهر مصطلح تنمية المجتمع، ثم التنمية الريفية، ثم التنمية الريفية المتكاملة .

حيث عرفت التنمية الريفية حسب بعض الاقتصاديين " ***Uma Lele*** " بأنها "تحسين مستويات مجموعة هائلة من السكان ذوو الدخل الضعيف القاطنين في المناطق الريفية وإمكانيتهم في الحفاظ على هذه التنمية بوسائلهم المختلفة" .[1]

كان أول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية في بداية ستينيات القرن الماضي وتحديدا في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية و كان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي حتى داخل العاصمة نفسها وهذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصادية من فوق حسب منطق قطاعي للمصالح هذه النظرة الفوقية (اتخاذ القرارات من المركز دون التشاور مع السكان المحليين) كانت مرفوضة من قبل مختلف الفاعلين المحليين الذين يعتبرون أن تنمية أي إقليم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجيات سكانه وتطلعاتهم وبذلك طالبوا بتطبيق التنمية من تحت والتي تبنى على أساس استقلالية الأقاليم عن مركز القرار –العاصمة– (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا) .

لقد كان هذا الأمر في البداية مرفوض فلم يحظى بالقبول والاحترام، لأنه بني على بعد سياسي يطالب بهوية خاصة للإقليم، ثم استقر هذا المطلب على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وبداية من الثمانينات أخذ مصطلح التنمية المحلية يحوز القبول، وكسب تدريجيا اعترافا من طرف مختلف الهيئات الحكومية و المؤسسات و الجمعيات، و منها

مندوبية مراقبة التراب والعمل الجهوي (DATAR) الفرنسية التي أقرت في مخطط (1984-1988) التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية .[2]

الفرع الثاني : الخلفية النظرية

لقد احتل "المكان" أو "المجال" موقعه في العلوم الاجتماعية المعاصرة، بصور ودرجات متباينة، ففي علم الاقتصاد، وفي كل من الاقتصاد الكلي والجزئي، أخذ الاهتمام بالمكان شكله من خلال مفاهيم التخصيص والتوزيع، وما لبث أن ظهرت نظرية "التوطن" لتبحث في اختيار المنشآت والأسر لموطن النشاط، ثم ظهر فرع "الاقتصاد الإقليمي" والتنمية الإقليمية .

ويتمثل المفهوم التقليدي للمكان في إطار "نظرية التوطن"، في ذلك المجال الطبيعي الجغرافي الذي يصير محلا لأي نشاط اقتصادي، باعتباره مجرد فاصل مادي، وعلامة على حدود إدارية أيضا، وقد نشأ هذا المفهوم لنظرية التوطن في أوائل القرن العشرين ليواجه تطور مظلة الفكر الاقتصادي نحو شمول التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية حسب معطيات الندرة والمنفعة .

وفي الخمسينيات من القرن الماضي ظهر فرع "النمو الإقليمي"، حيث بدأ النظر إلى المكان كمجال متجانس، وقابل للتقطع في الوقت نفسه، عكس المفهوم البسيط للمكان في نظرية التوطن، حيث انتقل مفهوم المكان من دور المتلقي لقرارات المنشآت والأفراد والسلطة العامة أي باعتباره محلا فقط للأنشطة التي توضع عليه تحقيقا لغاية واحدة وهي النمو الاقتصادي العام للدولة ، إلى دور جديد للمكان باعتباره "كائنا إيجابيا"- إن صح التعبير- مقارنة مع الدور السلبي للمجال الجغرافي سابقا .

في الستينات بدأت تظهر ملامح خاصة لكل مكان، تجعل منه وحدة متميزة عن باقي الأمكنة، فهو إذا ليس مجالا فارغا وإنما مليء بالخواص الذاتية التي تميزه عن غيره، سواء تنوع في الإمكانيات أو تنوع في العلاقات، مما يجعله مهيأ لأن يكون محورا للسياسة العامة وسياسة التنمية ، من هنا ظهر مفهوم التنمية الإقليمية .

وفي السبعينات والثمانينيات، تبلور المفهوم الجديد للمكان تماما، وأهم ملامح هذا المكان ما يلي :

- إن التنمية هي عملية تفاعلية، حافلة بالتيارات المتموجة من أسفل إلى أعلى، التنمية هنا تتم في وسط معين، هو الوسط المحلي بالذات. وابتداء من الكتابات الأولى

للاقتصادي فرانسوا بيرو صاحب نظرية "أقطاب النمو" للمفهوم الجديد للمكان، تبين أن التنمية لا تظهر في جميع الأماكن ببساطة، وإنما هي عملية انتقائية، ثم إنها عملية تراكمية، وبمجرد أن تبدأ ثم تستمر، فإنها تغذي نفسها ذاتيا. وهنا يجيء دور السياسة العامة لتجعلها قوة جاذبة لغيرها، كقاطرة وقطب للنمو .

ومن هنا اصبح ينظر الى التنمية من خلال نقاط بعينها دون غيرها، حيث تكون محورا لتركيز النشاط، وتتراكم التنمية في هذه النقاط انطلاقا من منطق معين لعلاقات التفاعل المحلي ييسرها عامل القرب الجغرافي .

- إن المنطقة المحلية لها بعدان: البعد الأول اقتصادي، باعتبارها منظومة تتيح الاستفادة من الوفورات الخارجية واقتصاديات الحجم، وتحقق العوائد المتزايدة وخاصة من الناحية التكنولوجية الهادفة إلى تطوير القدرة الابتكارية وتحسين مستويات الإنتاجية للمنشآت المنخرطة في المنظومة. والبعد الثاني مؤسسي وتنظيمي، حيث تنمو المنطقة من خلال تغذية الروابط المغروسة في داخلها بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين: القطاع الخاص، المجتمع المدني، الكيان العلمي والتكنولوجي، الهيئات الممثلة للمجتمع المحلي. ومن خلال هذا البعد المؤسسي يتكون ما يمكن اعتباره بمثابة رأس المال الاجتماعي.
- إن التنمية في المنطقة وبتعبير آخر "التنمية المحلية"، تقوم على حشد الموارد الممكنة، طبيعيا وبشريا وماليا واجتماعيا، لخلق خاصية التجمع "Agglomération"، أي لتكوين "عنقود" أو مجموعة عناقيد للتنمية وللتنافسية.
- وتعتبر الخاصية العنقودية للتجمع – بالمعنى الاقتصادي – نتاجا للتطور التكنولوجي إلى حدود التوطن، حيث تتوفر إمكانية التراكم العلمي – المعرفي ." وينتج من الطبيعة التراكمية لإنتاج العمل العارف للمعرفة تركز مواطن إنتاجها، أي تكون ما يشبه أقطاب النمو لدى غونار ميردال. ومن هنا يؤكد الفكر الاقتصادي المعاصر الصلة بين قدرة الابتكار والتوطن أو التموضع – المحلي – (localisation)، ويبدأ ذلك من النمط العنقودي للنمو الصناعي والتكنولوجي في إطار البعد المحلي داخل حيز الدولة. وحيثما تقرر الشركات الدولية نقل شطر من مراكزها للبحث والتطوير والابتكار، فإنها تعتمد عموما على المواقع المتميزة بالفعل في البلاد المضيفة للاستثمار ، خصوصا في ظل التدويل العالمي للإنتاج في إطار العولمة .[3]

الفرع الثاني: المفهوم

تعددت تعريفات التنمية المحلية بتعدد الرؤى والأهداف، حيث يرى البعض أن التنمية المحلية هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة .[4]

كما تعرف التنمية المحلية على أنها نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، وليس معنى ذلك أن التنمية المحلية ينظر إليها من خلال منظور جزء منعزل عن استراتيجية التنمية بوجه عام، ولكن مشروعية هذه التنمية تنبع من إسهامها في التنمية الشاملة فضلا عن مواجهة مشاكلها المحلية وينبغي الإشارة إلى أن تقسيم المجتمع إلى أقاليم أو محليات لا يمكن أن يكون تقنيا للسياسة العامة، وانما هو نوع من بث الفعالية والقدرة على الإنجاز في دوائر أقدر على تطوير الحكم المحلي، ليتمكن من خلال لا مركزية القرار أن يتوصل إلى الفعاليات المباشرة لتنفيذ المشروعات في ضوء الإمكانيات وتحت مظلة المبادئ العامة التي تشكل توجهات التخطيط الشاملة .[5]

كما تعرف بأنها مفهوم جديد لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا .

إنها عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطى الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة الحركية وتعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع محلي باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان استمراريته مع إشراك الإنسان المحلي .

أما المشرع الجزائري، وانطلاقا من قانون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لسنة 2010 ، فيعرفها كما يلي:[6] "التنمية المحلية هي تنمية الإقليم المنطلقة من الجماعات الإقليمية التي تشكلها: البلديات، الولايات، واحتمالا فضاء البرمجة الإقليمية. وهي كذلك تنمية اقتصادية محلية معتمدة على الإنتاجية وتجديد الثروات وتسيير محلي فعال يعتمد على تأطير ذي

نوعية مع مخططات تكوين موجهة حسب مختلف مجالات الكفاءة ومرتبة مسبقا ومحددة وملتزمة "

فالتنمية المحلية هي إذا، تلك المبادرات المختلفة التي يتم التحضير لها مسبقا، وبمشاركة واسعة من المهتمين والمعنيين بتحسين شروط حياة الجماعة المحلية، على أن يقترن الهدف الاقتصادي للتنمية بالهدف الاجتماعي، ويبقى الهدف الأسمى لنهج التنمية المحلية ورؤيتها القائمة على المشاركة هو تمكين المجتمعات المحلية لاسيما الفقيرة منها والضعيفة والمهمشة وتوسيع نطاق الفرص والحياة المتاحة لها .[7]

ويقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين وهما :

– المشاركة الشعبية في جهود التنمية معتمدة على مبادراتهم الذاتية .

– توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع على الاعتماد على الذات والمشاركة .

الفرع الثالث: مصطلحات ذات علاقة

المجتمع المحلي : إن أول من استعمل اصطلاح المجتمع المحلي هو العالم الاجتماعي "روبرت مكايفر" نشر كتابه " المجتمع المحلي " . ويعرف المجتمع المحلي على أنه تجمع من المواطنين يعيشون معا فوق منطقة من الأرض ويؤلفون جماعة اجتماعية، ويتحقق ذلك من خلال ارتباطهم فيما بينهم عن طريق نسق الروابط والعلاقات واشتراكهم في مصالح مشتركة وفي أنماط مقبولة من المعايير والقيم وفي إدراكهم الواعي بتميزهم عن غيرهم من الجماعات الأخرى التي يمكن تعريفها وفقا لهذا المبدأ .

ويمكن أن نطلق اسم المجتمعات المحلية على القرية والبلدة وسكان الحي في المدينة وعلى المحافظات الصغرى، ويحظى المجتمع المحلي بأربعة خصائص محددة ، وهي :

1– الاشتراك في الأهداف والمصالح ووضوحها.

2– الشعور بالانتماء أو بالعضوية المشتركة.

3– وجود التفاعل بين الأفراد والجماعات.

4– وجود نظام عام من القواعد التي تنظم حياة الناس وتحدد الصلات بينهم.

وترتكز العلاقات بين أفراد المجتمع المحلي غالبا على أساس العلاقات الشخصية أو علاقات الوجه للوجه أكثر من اعتمادها على الخطابات الرسمية، كما أن التعاون قوي بين أفرادها، و يمكن القول أن كل فرد يعرف معظم أفرادها الآخرين.[8]

الجماعات المحلية[6]: وتعرف بأنها "أسلوب من أساليب التنظيم الإداري يراد به توزيع الوظيفة بين السلطة المركزية في الدولة وبين الهيئات الإدارية المحلية المنتخبة والمتخصصة على أساس إقليمي لتباشر ما يعهد به إليها من مسائل تخص مصالح السكان المحليين تحت رقابة السلطة المركزية ". وتعرف كذلك على أنها " وحدات إدارية محلية تتكون من مجالس منتخبة (البلدية ، الدائرة، الولاية، ...)، لها استقلالية مالية وإدارية عن السلطة المركزية لتتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها مع بقاء حق الرقابة للسلطة المركزية " .

و للجماعات المحلية أهمية كبيرة من خلال المزايا التي تتمتع بها فهي أولا : تجسد الديمقراطية على المستوي المحلي من خلال إشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة، و هي علامة من علامات الديمقراطية، ثانيا : أنها تساعد في تقليل مهام الدولة فتنوع نشاط الدولة، فرض إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها، ثالثا: إضافة إلى أن التفاوت فيما بين أجزاء الإقليم من الناحية الجغرافية (فهناك مناطق ساحلية وأخري صحراوية)، كما تختلف من حيث عدد السكان هذا الاختلاف يفرض ضرورة الاستعانة بالإدارة المحلية لتسيير شؤون الإقليم ذلك أنه لا يمكن تصور تسيير كل المناطق على اختلاف إمكانياتها و مواقعها بجهاز مركزي واحد فالإدارة المحلية في هذه الحالة هي الأقرب للمواطن المحلي فهي الأقدر على فهم احتياجاته و طريقة تلبيتها، وتحقيق أهداف التنمية المحلية، كما أنها تتضمن بعد من أبعاد الديمقراطية فهي تتيح للمنتخبين المحليين تحمل المسؤولية واكتساب الخبرة في تسيير الشأن العام.

كما أن العمل بأسلوب الإدارة المحلية يؤدي إلى تحاشي البطء في صدور القرارات التي لها صلة بالمصالح المحلية في الهيئات اللامركزية و ذلك من خلال مشاركة المواطن المحلي المشارك في إعداد و إصدار القرارات المحلية بناء على الحاجيات محلية ومشروعات ذات العائد المحلي أولا. كما تساهم الإدارة المحلية في تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية (الضرائب) تحصيلا وإنفاقا أفضل من الحكومة المركزية، ذلك أنه في حال تبني نظام الإدارة المحلية الحقيقية فإن توزيع المال سيتم بمشيئة أهالي الوحدات الإدارية إضافة إلى ما يدفعه أهالي الوحدة الإدارية من الضرائب المحلية لمرافقهم، سيتم صرفه على هذه المرافق بالذات وفي ذلك تحقيق لمبدأ العدالة الاجتماعية [9].

المطلب الثاني : مقومات وأبعاد التنمية المحلية

الفرع الأول : مقومات التنمية المحلية

إن تحقيق التنمية المحلية في أي مجتمع من المجتمعات خصوصا المتعددة الثقافات والعادات والأعراق لابد أن يأخذ في الاعتبار الأوضاع الاجتماعية بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها القائمة، ثم إدخال المفاهيم والقيم الجديدة لإحداث التغيير والذي يبدأ بتغيير الإنسان أولا وهو بدوره يقود إلى تغيير المجتمعات المحلية والتي تساعد على استكمال التنمية الشاملة والمستدامة في الدولة . فإن التطور والتنمية المحلية في المجتمعات فيها جانب يتم بصورة طبيعية وتلقائية وهذا بطئ في حركته باعتباره تحرك هادئ يتم من غير خلخلة لتراكمات العادات والتقاليد والموروثات، والبعض الآخر وهو المهم يحدث من خلال طرح وتبنى أفكار التغيير والتجديد وفق خطط وبرامج محددة تتبناها الدولة وتسعى لمشاركة المواطنين في تبنيها وإنجاحها ولكن هذا المنهج كثيرا ما يصطدم بالعوامل الاجتماعية التي تعوق تقدمه وتقعده عن تحقيق العمل التنموي المنشود .، كما هو الحال في المجتمع الجزائري المحافظ على قيمه وتقاليده وموروثاته ويأبى التخلي عنها حتى ولو كانت تقف في بعض الأحيان عكس تيار تقدمه وتطوه . [10]

وبغرض تحقيق أهداف وأبعاد التنمية المحلية فلابد لها من شروط ومقومات، اقتصادية واجتماعية، سياسية وإدارية، تكنولوجية وإعلامية، ورغم توفر كل هذه المقومات، فإن نجاح مسار التنمية المحلية لأي منطقة يبقى مرهون بعامل أساسي وهو حافزية المجتمع بمختلف أطيافه للمشاركة في عملية التنمية المحلية، والذي يمكن تحقيقه من خلال ما يلي:

– وضع أهداف محددة وواضحة لتنمية المجتمع المحلي تنسجم مع احتياجاته الحقيقية وأولوياته.

– النظرة الإيجابية إلى المجتمع المحلي وقدراته على إحداث التنمية الشاملة باستخدام الموارد المحلية المتاحة، وبطرق وأساليب تلائم الظروف المحلية السائدة، وتعزز اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لإحداث التغيير.

– الاهتمام بدوافع وتطلعات أفراد المجتمع الإنسانية وعدم التركيز على النواحي المادية فقط، مع مراعاة العادات والتقاليد ومواقف أفراد المجتمع وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وأنماط حياتهم.

– النظر إلى المجتمع المحلي نظرة شاملة تأخذ بالاعتبار أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة.

– التعليم والتدريب النابع من احتياجات حقيقية لأفراد المجتمع المحلي وتجارب وخبرات واقعية لهم.

– الاستفادة من خبرات المختصين في مجالات التنمية المجتمعية الشاملة.

– التدريب النابع من احتياجات وتجارب وخبرات حقيقية لأفراد المجتمع.[11]

– وجود قياديين محليين الذين يأتون بالعزم، والمصداقية والقدرة على توحيد جميع ذوي الشأن.

– لا بد أن تمتلك الحكومة المحلية استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية مع والتي أثبتت وجود عزم سياسي قوي نحو تنفيذ تلك الاستراتيجية[12].

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المحلية

تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة، و يتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية و تعدد الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الإدارية و البيئية وغيرها [13] . تشمل التنمية المحلية على عدة أبعاد، أهمها :

– **البعد الثقافي:** فحالما يتكون إقليم معين يستطيع تحقيق مسارات عدة للتنمية، فالإقليم المحلي له بعد ثقافي يميزه عن غيره، و هذا ما يعطي التنمية المحلية خصوصيتها فكل إقليم له خصوصيته الثقافية التي تحدد مسار التنمية المحلية.

– **البعد الاقتصادي** : للتنمية المحلية بعد اقتصادي من أجل تنمية الإقليم اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء كان ذلك النشاط الزراعي، أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد ميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها، من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة بالإضافة إلى ذلك توفير مناصب شغل لأفراد المجتمع المحلي، ولهذا تلعب التنمية المحلية، دورا اقتصاديا عن طريق امتصاص البطالة من جهة، وتوفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى، سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع للأقاليم الأخرى، وفي سبيل تحقيق ذلك كله تعتمد التنمية المحلية على بناء هياكل القاعدة المحلية من الطرقات و جسور، المستشفيات...الخ هذه الهياكل القاعدية بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الجو المناسب

لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم، و تستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار في هذه المنطقة .

– **البعد الاجتماعي:** إن البعد الاجتماعي له أهمية كبيرة، فلا فائدة من زيادة الدخل الفردي، دون أن يتحسن الوضع الاجتماعي من تحسن لمستويات المعيشة، و مستوى التعليم، الصحة، النقل ، ..الخ. حيث يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على الإنسان الذي يشكل جوهر التنمية هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع الأفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، و لهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية، لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كافة طاقات المجتمع لاكتشاف مصادر الثورة و زيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية لخدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل و ينبذ الجريمة، و محبا لوطنه و منطقته، وهناك ميادين مرتبطة بالبعد الاجتماعي تشملهم التنمية المحلية مثل التعليم، الصحة، الأمن و الإسكان، كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثر مباشر، على شرائح المجتمع إجابا أو سلبا .

– **البعد البيئي** : يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف ، وفي حال تجاوز تلك الحدود فانه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وهو ما يمثل عكس التنمية المستدامة، فهذه الأخيرة تعني الاستجابة لحاجيات الحاضر بدون الإضرار بقدرات الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم، و من و جهة نظر الجمعية العالمية، تعرف التنمية المستدامة من زاوية محلية على أنها" التنمية التي تحقق خدمة اقتصادية و اجتماعية و بيئية أساسية لجميع سكان البلدية المحلية بدون الإخلال بتوازن النظام الطبيعي، و الاجتماعي مع تقديم الخدمات." وهذا ما يجعل التنمية المحلية تتضمن البعد البيئي، في أي تحرك تنموي يخص الإقليم المحلي.[14]

ومن هذا المنطلق فإن التنمية المحلية تشمل جميع مجلات الحياة، و تحاول الارتقاء بها تحسينها بشكل جماعي في مستوي إقليمي معين، وهذا ما يعطي التنمية المحلية الأهمية الكبيرة إلى جانب السياسات العمومية التي تسعى لتحقيق الصالح العام، وتحقيق التوازن الجهوي بين الأقاليم مع ترك حرية المبادرة للجماعات الإقليمية للقيام بدورها بأكمل وجه[15].

المطلب الثالث: مراحل تحقيق التنمية المحلية

تمر التنمية المحلية عبر مراحل معينة ، وذلك كما وضحها بعض الاقتصاديين أمثال "**إدوارد لندمان** " و" **كارل تايلور** "، والتي تتمثل في ما يلي:[16]

– **المرحلة الأولى:** يتم فيها البدء بالمناقشة المنظمة والعلمية للحاجات المشتركة بالنسبة للمجتمع المحلى، ويقوم بها أعضاء في نفس ذلك المجتمع. ويساعد ذلك النوع من المناقشة على تنظيم الجهود الفردية وتنسيقها بشكل يمكن الاستفادة به في تنمية المجتمع المحلى.

– **المرحلة الثانية:** بعد ذلك يشرع في التخطيط المنظم ، وذلك لتنفيذ ما تمت مناقشته في الخطوة الأولى، فبعد المناقشة المنظمة في برنامج معين إنشاء مشروع صغير مثلا ترسم خطة متكاملة لتنفيذه.

– **المرحلة الثالثة:** ويتم فيها التعبئة الكاملة والاستخدام الأمثل لكل الطاقات المادية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلى لتنفيذ مختلف المشاريع ميدانيا.

المرحلة الرابعة: محاولة تحقيق اكبر قدر من التحسينات المدخلة على المجتمع المحلى . وهناك من المسببات المادية والاجتماعية ، على وجه الخصوص ما يدعو إلى مراعاة تأثيراتها عند إدخال تلك التحسينات.

المرحلة الخامسة: إن الخطوة الأخيرة في عملية تنمية المجتمع المحلى هي محاولة تغذية المشروعات بعضها ببعض، بمعنى انه أذا حقق احد البرامج نجاحا فإن عائد ذلك النجاح –اقتصاديا إن كان أو اجتماعيا – ينبغي أن يستعمل في النهوض ببرامج مجتمعية أخرى.

غير أن تنفيذ هذه المراحل قد يختلف نوعا ما من منطقة إلى أخرى، ذلك أن لكل مجتمع محلي ظروفه الخاصة التي يمكن أن تساعده على تحقيق التنمية الاقتصادية أو تعيقه عن ذلك. إن هذه الخصائص المحلية هي التي ستشكل البذور التي منها يمكن أن يتم تطوير استراتيجية التنمية المحلية بغية تحسين فرص النمو على المستوى المحلي. من أجل بناء القدرة على المنافسة، يمكن لكل مجتمع محلي أن يقوم بعملية ما تعاونية نحو الوصول إلى فهم حول ما لذلك المجتمع من نقاط قوة، ونقاط ضعف وفرص ومخاطر مهددة له. بعد ذلك، سيعمل على ما جعل منطقته المحلية جاذبة لإقامة نشاطات أعمال فيها، ولموظفين جدد ولمؤسسات داعمة.[17]

المبحث الثاني: ضرورة التنمية الريفية

إن التنمية المحلية تشمل تنمية المناطق الحضرية والريفية، لكن عادة ما تحظى المناطق الحضرية باهتمام أكبر، لهذا بقيت المناطق الريفية تعاني التخلف رغم جهود التنمية التي تبذل من أجلها، ومن هنا كذلك تبرز أهمية التنمية الريفية في تحقيق التنمية المحلية . [18]

المطلب الأول: مفهوم التنمية الريفية، الأهمية والأهداف

الفرع الأول: مفهوم التنمية الريفية

تطور مفهوم التنمية الريفية تاريخيا عبر عدة حقب ومراحل من المفهوم المحلي المحدود لتنمية المجتمع المؤسس على فكرة تشجيع العون الذاتي لتوفير الخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية عبر مفهوم التنمية الريفية المتكاملة إلى المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة الذي برز ووجد الاهتمام المتزايد والدعم من كافة المنظمات التنموية في الآونة الأخيرة[19].

ويعرفها **Edouard Dembélé** : "بأنها عملية تشمل سلسلة من التدابير والإجراءات لتحسين الوسط الريفي، التي تتعلق بالتهيئة المادية التي ترفع من مستوى الحياة والأمن الوظيفي لسكان الريف .[20]

بينما تعرف من طرف منظمتا **الفاو واليونيسكو**، بأنها عملية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة، التعليم، الصحة، البنية التحتية، بناء القدرات، المؤسسات الريفية، والفئات المحرومة، والتي تهدف إلى تحسين معيشة سكان الريف بصفة عادلة ومستدامة[21].

وتعرفها **منظمة الإسكوا** :بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعته وتوجيها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية، والفنية والمالية المتاحة للمجتمع .[22]

ومن التعاريف السابقة يفهم أن تنمية الوسط الريفي لا تعني فقط تزويده بالوسائل التي تساعد على رفع إنتاجه الزراعي أو تحسين الظروف العامة للحياة لكن أيضا إعطائه الوسائل لتحمل مسؤوليته كعامل مسؤول عن تنميتها فالتنمية الريفية هي ترقية عالم الريف على المستوى الاقتصادي، السياسي و الاجتماعي التربوي .[23]

الفرع الثاني: مصطلحات لصيقة

أولا– التنمية الريفية المتكاملة:

يتأسس مفهوم التنمية الريفية المتكاملة على ضرورة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية، وضرورة تقديم خدمات متكاملة تمكن من الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة .وتتضمن مشاريع التنمية الريفية المتكاملة بشكل عام أنشطة إنتاجية زراعية، وصناعات ريفية، تهدف إلى الحد من الفقر من خلال زيادة دخل الأسر الريفية. ولقد تبنت العديد من الدول العربية ومنها الجزائر، برامج التنمية الريفية المتكاملة كآلية لتقديم خدمات محورها الأساسي اقتصادي إنتاجي تتكامل معه مكونات خدمية ذات طبيعة اجتماعية مثل مشاريع الصحة، والتعليم، والنقل، والمياه ..الخ.[24]

ثانيا– التنمية الريفية المستدامة: إن مفهوم التنمية الريفية المستدامة ، يستهدف تأمين وتوفير سبل المعيشة المستدامة(الاحتياجات المادية والمعنوية) في مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية الزراعية في المناطق الريفية من أجل القضاء على الفقر وزيادة تمكين الأشخاص الذين يعانون الفقر ومنظماتهم، وزيادة سبل وصولهم إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمؤسسات العامة وخاصة الأرض وفرص العمل والائتمان والتعليم والصحة، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، بما يضمن لهم العيش الكريم، ويحافظ على الإنتاجية الحيوية للمنظومات البيئية لاستمرار التنوع الحيوي على أساس من التوازن والتوافق بين التنمية الزراعية من جهة والإمكانات البيئية المتاحة من جهة أخر. وبالتالي فهي تمثل تنمية ريفية ذات بعد بيئي .[25]

الفرع الثالث: أهمية وأهداف التنمية الريفية

أولا– الأهمية: تشغل قضية التنمية عامة، ومسألة التنمية الريفية خاصة الكثير من الاقتصاديين والسياسيين وصناع القرار، ويرجع ذلك لعدة أسباب: **[26]**

– إن أغلب سكان العالم يعيشون في المناطق الريفية، وبالخصوص في الدول النامية.

– التفاوت الكبير في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة، وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف والحضر، وتدل تقديرات تقارير المركز الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة، على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة في الحضر تفوق من 4 إلى 6 مرات من نصيب الفرد في الريف.

– ارتفاع نسبة الأميين بين سكان الريف.

– إن أعلى نسبة للفقراء في العالم تعيش في المناطق الريفية.

– ارتفاع معدل الهجرة، خاصة بين الفئات ذات القدرات من الشباب، أدت إلى حرمان الريف من الاستفادة من القدرات التي تساعد على تطويره .

من اجل كل هذا برزت التنمية الريفية كقضية مجتمعية لا يمكن تحقيقها إلا في إطارها الشامل والمستدام.

ثانيا– الأهداف: يهدف تحقيق التنمية المحلية إلى ما يلي :[27]

– **إعادة نوع من التوازن البيئي:** بين الحضر ومشاكله البيئية، وبين الريف ومميزاته البيئية.

– **إيقاف انقراض الريف في مواجهة الزحف الحضري:** الأمر الذي سيجعل حتما من الريف كما لو كان تاريخا اقتصاديا واجتماعيا.

– **تحسين المستوى المعيشي:** بكل أبعاده للحد من مشاكل الريف وتحقيق توازن بينه وبين المناطق الحضرية .

– **إشراك سكان الريف:** في تحديد احتياجاتهم ومشكلاتهم وإيجاد الحلول المناسبة له.

– **زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية :** بهدف تحسين مستويات المعيشة للسكان في الريف والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في الريف.

– **توفير وخلق فرص عمل جديدة:** من خلال تكثيف الاستثمارات الاقتصادية.

– **توجيه المناهج الدراسية والإعلامية:** في الأرياف كذلك توفير برامج التدريب اللازمة لرفع الكفاءة الإنتاجية لأبناء الريف.

– **تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية:** تنمية الريف عنصرا أساسيا من عناصر تنمية باقي القطاعات الاقتصادية بحكم العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الزراعي، وباقي القطاعات الأخرى من اخذ وعطاء.

– **تعزيز الأهداف السياسية الوطنية:** إن لتنمية الريف مغزى سياسي لخلق الوثاق ما بين الإنسان والأرض، أي الوطن .وجدير بالذكر أن أهداف التنمية الريفية تختلف باختلاف ظروف ومشكلات المجتمعات الريفية، وكذلك بظروف المجتمع ككل وقدراته المادية وغير المادية.

المطلب الثاني: مشاكل المناطق الريفية[28]

تتلخص مشاكل الريف في مشكلين أساسيين هما: الفقر، والهجرة نحو المدينة، أما المشاكل الأخرى كضعف البنى التحتية وضعف التعليم وقلة الرعاية الصحية والبطالة...الخ، تؤدي إلى تدهور المعيشة في الريف ويؤدي بدوره إلى الهجرة نحو المناطق الحضرية.

الفرع الأول: الفقر وقلة الدخل

إن الفقر في حقيقة الأمر هو صورة للتمايز الاجتماعي واللامساواة وانعدام العدالة، التي هي السبب الأساسي الذي ظل ولا يزال يهدد حياة البشر، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع أو الدول . والفقر ليس ظاهرة أبدية متأصلة في المجتمعات، تظهر بفعل عوامل بيولوجية يتوارثها الأفراد، وإنما هي نتاج أنماط معيشية بين الأفراد تاريخيا. حيث يرتبط الفقر بالأسباب التالية :

– **العوامل السياسية :** فقد يتسبب التوزيع الجغرافي لبعض البلدان في التواجد في مناطق قليلة الموارد مما يؤثر سلبا على حياة الأفراد في ذاك البلد . كما قد يؤدي تطبيق بعض السياسات غير عادلة إلى الفقر الريفي، نتيجة سيطرة بعض أفراد المجتمع على الثروة وحتى السلطة، بينما لا يمتلك البعض الآخر أي شيء منهما .

– **العوامل الاجتماعية:** من العوامل الاجتماعية نجد انتشار اللامساواة بين أفراد المجتمع وحتى بين الجنسين، وضعف مختلف الخدمات من نقل وتعليم وصحة، هذا فضلا عن ضيق فرص التشغيل . هذا إلى جانب الطبقية في المجتمع والتمايز بينها والذي يؤدي إلى عدم مشاركة بعض الفئات في التنمية ومن ثم تهميشها .

– **العوامل الاقتصادية:** وتعتبر من أهم العوامل في الفقر الريفي لارتباطها الوثيق بتنمية دخول الأفراد، والتي تتمثل في عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في الفضاءات الريفية لأسباب ذاتية وموضوعية، مما ينجم عنه عجز الانتاج المحلي عن تغطية الاستهلاك المحلي . هذا إلى جانب عدم الاهتمام بتنويع الأنشطة الاقتصادية في الفضاء الريفي والتركيز على نفس النشاط الشيء الذي يرهن حياة وحتى مستقبل هذه الأسر .

إن الفقر وقلة المداخيل الناجمة عن العوامل السابقة يقيد قدرة سكان الريف خاصة المجموعات المحرومة على تبادل وتعلم مناهج ملائمة بيئيا واجتماعيا للتنمية الريفية المستدامة، وغالبا ما تعجز تلك الفئات عن تأمين وتحسين مستوى معيشتها ، بسبب قلة

الموارد وعدم القدرة على التأثير في السياسات والإجراءات المطبقة. ومن نتائج ذلك الاستخدام العشوائي وغير المستدام للموارد البيئية المتاحة في الريف مما يؤدي إلى استنزافها بسرعة .

الفرع الثاني: الهجرة من الريف نحو المدينة (النزوح الريفي)

تعد الهجرة من الريف نحو الحضر، أهم مظاهر حركة السكان في الدول النامية، ويحفز هذا النوع من الهجرة كلا من عوامل الطرد في المناطق الريفية، وعوامل الجذب في المناطق الحضرية. وتشمل تلك العوامل الضغط السكاني، قلة الأراضي الزراعية، الأنظمة غير ملائمة لملكية الأراضي، تخلف أدوات وأساليب الاستغلال الزراعي مما ينجم عنه انخفاض الإنتاج الزراعي الذي يسبب الفقر والجوع، وافتقار المناطق الريفية كذلك للاستثمارات الصناعية والخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم ومواصلات...، وبالمقابل تمتاز المدن بجاذبيتها كمراكز لفرص العمل والخدمات الاجتماعية، والثقافية، والرياضية...الخ. وظهر بذلك مجتمعان. وفي هذا الإطار نميز بين نوعين من المهاجرين:

– **المهاجرون غير انتقائيون:** وهم أولئك الذين ضاقت بهم سبل العيش في قراهم ومدنهم الصغرى، وهم عادة أميين وغير مهرة، وهذا يعني عدم قدرتهم مبدئيا على إضافة شيء للعملية الإنتاجية .

– **المهاجرون الانتقائيون:** وهم ممن يملكون قدرا من التعليم والمهارة، ويمثلون خلاصة ما في الريف ، إذ لا يوجد مجال لإشباع طموحاتهم ، لذا فهم يسعون إلى تحقيق ذاتهم، وهؤلاء يعتبرون عامل إيجابي للعملية الإنتاجية، كما أن هذا النوع من الممكن أن ينهض بالريف وتنميته اقتصاديا واجتماعيا. إن هجرة هذا النوع يعرض الريف للحرمان وإبقاء الفجوة بين الريف والمدينة، بالإضافة إلى ما تسببه هذه الهجرة من ضغط سكاني في المدينة. كما أن الواقع يشير إلى أن مثل هذه الفئة قد يكون لهجرتها أثر إيجابي على الريف في حالة تحويل المداخيل والأرباح إلى الريف وإعادة استثمارها هناك مما يساهم في تحسين الأوضاع عامة ويشجعهم على العودة والاستقرار في الريف .

المطلب الثالث: مداخل التنمية الريفية

اتفق العلماء على وجود ثلاث مداخل أساسية يمكن من خلالها إحداث تنمية ريفية، وهي كالتالي :[29]

الفرع الأول: مدخل الحزمة الدنيا

وهو مدخل خاص بالأنشطة البسيطة، هذا المدخل يوازن بين الاحتياجات الخاصة بالتنمية وبالمجتمع، ويهدف إلى تقديم الحد الأدنى من الخدمات والفنون الإنتاجية في القطاع الزراعي، ويتميز بتكاليف دنيا تتناسب والحرفة. يستهدف هذا المدخل الارتقاء بدخول المزارعين عن طريق تقديم الحد الأدنى من عناصر الإنتاج بغرض تحسين في مستوى معيشتهم . وبالرغم من أن هذا المدخل لاستهدف من هم أشد فقرا، لكن الخدمات المقدمة إلى صغار ومتوسطي الملاك يمكنها أن تخلق بصورة مباشرة فرص عمل جديدة أمام معدومي الدخل. كما أن رفع دخول سكان الريف جميعا يحقق الرخاء وتحسن المعيشة هو أمر غير صحيح دوما، فهناك جوانب من الحياة الريفية يصعب سد النقص فيها من خلال زيادة الدخل كتوفير الخدمات العامة مثلا (الصحة، التعليم، النقل،..)، ومن ثم فإن إشباع حاجيات الريف من الخدمات العامة يجب أن يكون مستقلا عن الدخل المحصل عليه باعتبارها حاجيات أساسية لحياة الفرد .

الفرع الثاني : المدخل الوظيفي

نظرا لعدم استفادة فقراء الريف مما يتيحه المدخل السابق، ظهر هذا المدخل ليعطي اهتماما أكبر للمشروعات المدعمة والمكملة لتنمية الزراعة بغرض توصيل بعض عوائد التنمية لفقراء الريف مثل مشروعات الأشغال العمومية كالتعليم والصحة والنقل والمياه والنقل والإقراض الزراعي لصغار المزارعين . ويركز هذا المدخل على تدعيم بعض القطاعات كدعم قطاع السكن، الطرقات،....الخ، أي خارج قطاع الزراعة .

الفرع الثالث : مدخل التنمية المتكاملة

والذي يقصد به إشراك الجميع لإحداث التنمية، بحيث يتم التركيز في هذا المدخل على الجوانب التالي:

– توفير عوامل الجذب في الريف للحد من النزوح الريفي، وذلك من خلال تقديم مختلف الخدمات الأساسية من: صحة، تعليم، سكن،...إذ من الواضح أن تقريب مستويات المعيشة بين الريف والمدينة لا يقتصر على مجرد تقريب مستويات الدخول بينهما، وغنما يشتمل على عوامل الجذب الأخرى المتمثلة في الخدمات العامة .

– أن توجه التنمية الريفية إلى غالبية سكان الريف لمقابلة إحتياجاتهم الأساسية .

– إتاحة الفرصة لسكان الريف للمشاركة في عملية التنمية الريفية وتهيئة الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية لإحداث هذه التنمية .

يتميز هذا المدخل بإحتوائه على أنشطة ومشروعات إنتاجية وخدماتية في برنامج واحد، ويعتبر أكثر تكلفة من المداخل السابقة، وقد استعمل من طرف اليابان والصين بنجاح، ويعد من أصعب المداخل من ناحية التطبيق . وتتوقع منه أغلب المنظمات الدولية أن يساعد الدول النامية في التغلب على الجوع والبطالة والفقر.

المبحث الثالث: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI)، في إطار سياسة التجديد الريفي

المطلب الأول: النشأة والتعريف

الفرع الأول : النشأة والظروف العامة

إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي كان يعيشه معظم سكان المناطق الريفية من ركود اقتصادي، وضعف أو غياب كلي للهياكل القاعدية الأساسية كالطرقات وغياب أو نقص مختلف الخدمات كالصحة و التعليم والنقل والسكن، الكهرباء والغاز ومياه الشرب وغيرها من الخدمات الأساسية الضرورية للحياة الكريمة ، هذه الوضعية الخطيرة و المزرية، دفعت بالقائمين على التخطيط في البلاد بداية الألفية الثالثة إلى تشخيص الوضع الصعب لسكان هذه المناطق، واقتناعهم على ضرورة إعادة النظر في أساليب التخطيط في مجال التنمية وهذا بإعطاء أهمية والتفاتة أكبر لتنمية هذه المناطق ومحاولة التخلص أو على الأقل التخفيف من المعاناة الكبيرة للسكان وإنهاء سياسة التهميش والإقصاء[30].
ولتحقيق هذه الغاية فقد تم تطوير وتوسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) المطبق خلال الفترة (2000–2002) ليشمل الفضاء الريفي ومتغيراته سنة 2003 تحت مسمى جديد هو المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) بتضمنه ولأول مرة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) لتستمر كذلك حتى عام 2008 أين تم إجراء بعض التعديلات الهيكلية عليها تمثلت أساسا في إشراك باقي القطاعات الحياتية فيها (السكن، الصحة، التعليم، النقل، الإدارة، التجارة، التشغيل...) وأصبحت تدمج العديد من القطاعات في اقتراح المشاريع الخاصة بتنمية الريف، وتمويلها، بعد أن كان ذلك مقتصرا على محافظة الغابات فقط، وذلك بهدف التنمية الشاملة للفضاء الريفي، وبذلك

أصبحت تحت مسمى جديد ألا وهو المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) في إطار سياسة التجديد الريفي، وهي مستمرة إلى غاية يومنا هذا (2015) .

الفرع الثاني: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، كآلية لتنفيذ سياسة التجديد الريفي

مع أواخر سنة 2008 شرع في تنفيذ سياسة زراعية جديدة في الجزائر تحت مسمى سياسة التجديد الزراعي والريفي (PRAR) من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وأساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وتستند هذه السياسة الزراعية الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا .

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008، ويحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة . كما تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع المحلي والدولي.

وتنقسم سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى ثلاثة محاور أساسية، كالتالي: التجديد الزراعي أو الفلاحي، التجديد الريفي، تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية.

- **التجديد الفلاحي (PRA):** والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع. يعتمد في ذلك على ثلاث برامج أساسية، تنفذ عن طريق الأدوات التالية :[31]
  - وحدات الاستبيان الحلقية
  - مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة)
  - المهارات والبنيات التحتية
  - التكوين
- **التجديد الريفي (PRR):** والذي يهدف إلى حماية وصون الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية عن طريق أربع برامج تستند على الأدوات التالية :[32]

1- النظام المعلوماتي لبرنامج دعم التجديد الريفي (SI-PSRR)، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.

2- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من اجل التنمية المستدامة (SNADDR)، لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق. ويتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة .

3- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر(PPLCD)، من اجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة واستغلال وتثمين المعرفة والانشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى.

و تسعى السياسة الجديدة للتنمية الريفية على أن تكون متعددة الموارد في مفهومها، ومتعددة القطاعات في تطبيقاتها، وفي نفس الوقت فهي تحاول ترجيح المقاربة الإقليمية، وبدرجة لا مركزية، فهذه السياسة أسست على الشراكة وعلى التعاون بين كل مستويات المسؤولية المعنية .[33]

تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية (PRCHAT): وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة على تطبيق مختلف البرامج السابقة جراء الصعوبات التي يمكن أن يواجهوها.[34]

وقد اسفرت سياسة التجديد الفلاحي والريفي على التوقيع على عقدي كفاءة (نجاعة) لخمس سنوات (2009-2014) مع جميع ولايات الوطن :[35]

1- **عقد كفاءة للتنمية الزراعية :** تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية. ويتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية ، ويضم هذا العقد 10 برامج .

2- عقد كفاءة للتنمية الريفية : وقد تم توقيعه مع محافظة الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (الأسر) ، تحديد الأثر على الحماية وتثمين الموارد الطبيعية، وتقييم الأداء يستند على عدد المشاريع

الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المشعرة والمنفذة، توسيع الإنتاج، وحماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم خلقها ، ويضم هذا العقد 12000 مشروع جواري .

ومما سبق يتضح أن سياسة التجديد الريفي هي سياسة طموحة نحو ترقية الفضاء الريفي بجميع عناصره وذلك من خلال تخطيط برامج تنموية مختلفة ثم وضع آليات لتنفيذها، ولعل أهم هذه الآليات تتمثل في :

الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD)، والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المنذمجة (PPDRI).

الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD): ترتكز سياسة التجديد الريفي على استراتيجية عملية ألا وهي الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة ، والتي ترتكز على :[36]

– تنفيذ لا مركزي للبرامج حسب الأهداف، والذي يستدعي تقوية القدرات والإنذماج وعقلنة التدخلات والإستثمارات والدعم الحكومي.

– النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة (الريفية والمحلية) SNADDR ، الذي يرتكز على تصنيف الأقاليم المنجزة بواسطة المؤشر المركب المسمى بمؤشر التنمية المستدامة (IDD) الذي يسمح بمعرفة الوضعيات التنموية ومختلف الإحتياجات والأولويات ، وكذا معرفة مستويات التنمية للبلديات، وتقوم هذه الأداة المشتركة بوظيفة متابعة الميزانيات وتقييم الأثر .

– مقاربة منهجية تهدف إلى جمع الفاعلين والمعارف والتمويلات داخل الإقليم .

أما بالنسبة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المنذمجة (PPDRI)، سوف نتناولها بشكل مستقل – كونها تمثل جوهر الدراسة – وذلك فيما يلي :

الفرع الثالث : تعريف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المنذمجة (PPDRI)

جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في إطار استراتيجية التنمية الريفية المستدامة، وتنفيذا لسياسة التجديد الريف تحت مسمى جديد ألا وهي المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) .

وتعرف على أنها مشاريع متكاملة وجامعة، تبنى من الأسفل نحو الأعلى وتتوزع فيها المسؤولية بين مصالح الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين المواطنين والهيئات الريفية،

فهي توحّد أهداف برامج الدولة وتجعل سياسات القطاعات الموجودة تتآزر لتواكب و تلازم ديناميكية الإقليم ضمن سيرورة دائمة و اقتصادية حيوية مع قبول اجتماعي لها.

إنّ هذا البرنامج هو فضاء تنشأ فيه شراكة ما بين القطاع العمومي (تمويل الاستثمارات ذات الاستعمال الجماعي عبر ميزانيات قطاعات الولايات والبلديات والمخططات البلدية للتنمية)، والقطاع الخاص (استثمارات ذات استعمال فردي لأشخاص طبيعيين سواء كانت ممولة ذاتيا أو باللجوء إلى مختلف الترتيبات الموجهة لدعم الاستثمار) . كما أنه يجند المصالح العمومية وأصحاب المشاريع والمؤسسات، ويعمل هذا البرنامج على توافر كفاءات الفاعلين المحلين (أعوان قطاعات الإدارة والأشخاص المؤهلين) ضمن خليّة تنشيط تحت قيادة رئيس الدائرة لملازمة أصحاب المشروع في سعيهم من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

و قد يمس المشروع الجواري للتنمية الريفية PPDRI ، إقليم محدد أو جزء من البلدية أو كل البلدية، غير أن جدولة الأعمال تبقى دوما ممثلة في البلدية باعتبارها المرجع الإداري.

وإن هذا المشروع لا تتم المصادقة عليه أو اعتماده رسميا من الإدارة ، إلا بعد التحقيقات الميدانية مع أفراد الإقليم والاستماع إلى مقترحاتهم وتصوراتهم، وتحديد نشاطاتهم واختيار ممثلا عن المجموعة الريفية ينوب عنهم في الاجتماعات وكذلك في تحضير وتطبيق المشروع[37].

يتمثل هذا المشروع في مسعى خاص لمرافقة سكان الريف، ولاسيما على المستوى التقني، التنظيمي، المالي، في سبيل جعل نشاطاتهم الاقتصادية دائمة وجالبة للمداخيل المتواصلة، وهو ما من شأنه أن يضمن لهم أمنا غذائيا أفضل وظروفا معيشية أحسن .

إن المعنيين بهذه المشاريع هي مجموعة الأسر التي تعيش في الوسط الريفي أو التي ترغب في الرجوع إليه لممارسة نشاط إقتصادي فيه، و من حيث مصدر التمويل فهي تمول من مصادر عدة : الميزانيات القطاعية، الميزانيات المحلية، الصناديق القطاعية للمساعدة والدعم، القروض البنكية ذات الفوائد المخفضة، إلى جانب المساهمات الشخصية لأصحاب المشروعات[38]. ويتم تنفيذ المشروع الجوارية من خلال ثلاثة مراحل أساسية : إعداد المشروع، تنفيذ المشروع، المتابعة والمراقبة والتقييم.

المطلب الثاني: أهداف المشاريع، ومجالات التدخل[39]

هي مشاريع طموحة تسعى لتجسيد سياسة التجديد الريفي (2008-2014) في إطار سياسة الدولة الرامية إلى تحقيق تنمية متوازنة و مندمجة من خلال الاهتمام و النهوض بالمناطق الريفية و تطويرها وسعيا للقضاء على مظاهر التهميش والتخلف الذي يعاني منه سكان المناطق الريفية ومن خلال إعادة تثمين قيمة الريف الحضارية والاقتصادية والطبيعية بتجسيد مجموعة من البرامج والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والمتكاملة باقتراح وتنفيذ مشاريع تنموية ذات طابع اقتصادي واجتماعي محلي، ويتم هذا من خلال إشراك سكان هذه المناطق في استحداث مشاريع وأنشطة اقتصادية وحرفية لكسر الجمود الاقتصادي والسعي لخلق ديناميكية تنموية على مستوى هذه المناطق ومحاولة التخفيف من حدة البطالة التي تمس شريحة كبيرة من سكانها. ولتحقيق هذه الغاية فقد تم بناء أربعة برامج جامعة بحيث أن كل برنامج من هذه البرامج يضم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة أو المندمجة وهي كالتالي:

البرنامج الأول : تحديث وإعادة الاعتبار لقرية ما أو قصر يتمثل في تحسين نوعية وشروط الحياة في الوسط الريفي .

البرنامج الثاني: تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي بإبراز الاقتصاد المحلي وإحداث العمليات التجارية والسياحة الريفية والصناعة الحرفية و تثمين المنتجات المحلية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الطاقة المتجددة من جهة، و تحسين جاذبية الإقليم الريفي بجعله مطمح أنظار الشباب ودافعا لعودة السكان لما يحمل من منشآت جديدة من جهة أخرى.

البرنامج الثالث: حماية وتثمين الموارد الطبيعية مثل الغابات والسهوب والواحات والجبال والسواحل لكونها موارد طبيعية أساسية لكل تنمية محلية أو وطنية.

البرنامج الرابع: حماية وتثمين الممتلكات المادية واللامادية للريف مثل المنتجات المحلية الزراعية وحماية المواقع الأثرية والقصور، وكذا المنتجات والمكتسبات التاريخية والثقافية بتثمين المواقع الثقافية وضمان التظاهرات التقليدية .

وعليه يمكن تصنيف مجالات تدخل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة كما يلي:

أ-**العمليات ذات البعد الطبيعي والبيئي:** هي تلك المشاريع والتدخلات التي تهدف إلى حماية الموروث الطبيعي والبيئي للأرياف والتي تمتاز بأهميتها الكبيرة وتأثيرها المباشر

على المجال الاقتصادي والاجتماعي وعلى مستوى هذه المناطق، وتتلخص أهميتها فيما يلي:

- ✓ تصحيح المجاري المائية للأودية لمواجهة مشكلة الفيضانات.
- ✓ حماية الأودية و الوديان من أثار التعرية المائية و المتمثلة في نشاط السيول (المدرجات و المتاريس الصخرية) .
- ✓ التشجير وإعادة التشجير وتنظيم المساحات الغابية والحرجية وتشجير وحماية نباتات مناطق السهوب.
- ✓ إنشاء كاسرات أو مصدات الرياح (الأحزمة الخضراء)

ب –العمليات ذات البعدين الاقتصادي والاجتماعي : وتضم المشروعات التالية :

- ✓ انتهاج سياسة التشجير على مستوى المنحدرات الجبلية و هذا من خلال غرس مختلف أنواع الأشجار المثمرة حسب الخصائص الطبيعية المناخية والتضاريسية ونوعية التربة الخاصة بكل منطقة مثل الزيتون، اللوز.
- ✓ حفر الآبار و تجهيزها و تنظيم و استغلال الينابيع الموجهة خاصة لتوفير المياه الصالحة للشرب.
- ✓ إنجاز خزانات المياه ومد شبكة قنوات المياه لتمويل القرى والمداشر بماء الشرب.
- ✓ تحسين مجال النقل من خلال اقتناء حافلات النقل الجماعي التابعة للبلديات لتسهيل تنقلات السكان.
- ✓ الاهتمام بفضاءات اللعب والترفيه والمتمثلة خاصة في انجاز ملاعب كرة القدم .
- ✓ إنجاز شبكات الصرف الصحي خاصة في المراكز العمرانية الثانوية والأحياء الفوضوية.
- ✓ فتح المسالك الغابية والترابية لفك العزلة على سكان المناطق الجبلية المعزولة.
- ✓ توسيع نطاق شبكة الكهرباء الريفية لتشمل كل المناطق و المساكن و تجسيد الإنارة العمومية الريفية.
- ✓ التهيئة والتحسين الحضري والمتمثل خاصة في تعبيد الأرصفة بالإضافة إلى التحسين العقاري.
- ✓ صيانة وتهيئة و توسيع المدارس وتوفير الإطعام، التدفئة والنقل المدرسي لتلاميذ المناطق النائية والمعزولة.

- ✓ مشاريع تحفيزية اقتصادية و اجتماعية لإعادة تعمير الأرياف و تشجيع السكان على العودة و الاستقرار.
- ✓ تدعيم النشاط الزراعي خاصة البعض منها كتربية النحل، الأبقار والأغنام.

كل هذه العمليات والتدخلات غايتها الأساسية تحقيق تنمية مندمجة ومستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن ثم ما تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الريفية من خلال توفير الخدمات المختلفة وفك العزلة والقضاء على الركود الاقتصادي ومشكلة البطالة.

كما وتتولى إدارة محافظة الغابات لكل ولاية من ولايات الوطن ومن خلال فروعها البلدية، بتنفيذ ومرافقة هذه المشاريع .

المطلب الثالث: مصادر وصيغ التمويل

يهدف مشروع جواري في إقليم محدد إلى تحديد الإدارة اللامركزية (البلدية، الدائرة) لبرنامج أعمال لجماعات ريفية (سكان الأرياف)، هذه الأخيرة هي التي تبادر في تعيين الأعمال والنشاطات التي تمكنهم من تحسين مداخيلهم بصفة دائمة وكذلك ظروف معيشتهم وكذا تنفيذها، ويتعلق الأمر بفكرة يشارك فيها جميع أفراد الإقليم المحدد للاستفادة من المشروع وذلك بتصور وإعداد برنامج أعمال من نشاطات وتجهيزات حسب الاحتياجات وملائمتها مع الظروف الطبيعية ونشاط الإقليم.

تمر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة عبر العديد من المراحل قصد الاعتماد وتنفيذها ميدانيا، ففي البداية يتم اقتراح فكرة المشروع الجواري وإيداع ملفه لدى خلية التنمية الريفية بالبلدية المعنية، سواء من طرف ممثلين عن المجتمع المحلي في حال كان المشروع ذو استعمال جماعي (فتح طريق مثلا)، أو من طرف أحد الأفراد (خواص) في حال كان المشروع ذو استعمال فردي (تربية الأبقار مثلا)، أو من طرف أحد الهيئات المحلية مثل : مديرية السكن، مديرية الري، محافظة الغابات، مديرية الأشغال العمومية، مديرية النشاط الاجتماعي ...إلخ، بعد ذلك يحول الملف إلى جهاز الدائرة أين يكون هناك اجتماع موسع يجمع جميع المعنيين بهذه المشاريع المقترحة لإبداء الرأي فيما يتعلق بالجانب الإداري والمالي، وفي نهاية هذه المرحلة يتم تحديد المشاريع المقبولة، لتحول في المرحلة الثالثة إلى جهاز الولاية من أجل التأشير عليها من طرف السيد الوالي وإعطاء

أمر بالصرف. لتقوم محافظة الغابات فيما بعد بمتابعة تنفيذ المشروع إلى غاية مرحلة التسليم النهائي.

وهذا ما يفترض أن يكون ، لكن على أرض الواقع بينت الدراسة الميدانية عدة نقائص وأهمها تردد مختلف القطاعات السابقة في اقتراح مشاريع جوارية مخافة عدم القدرة على تمويلها، وحتى في حالة الاقتراح فلا تبادر بالتمويل – نظرا لتعودها على أن المسؤول على ذلك هي محافظة الغابات، لكن ذلك كان سائدا قبل سنة 2009 ، لكن بعد هذه السنة ومع تغيير اسم البرنامج وإضافة كلمة مندمجة للمشاريع، أصبح مفروضا قانونا على مختلف القطاعات المساهمة ماليا في هذه المشاريع كونها تدمج وتجمع عدة قطاعات في الاستفادة منها– فأصبحت مختلف المشاريع من اقتراح المجتمع المحلي أو محافظة الغابات فقط، هذه الأخيرة أصبحت هي المسؤول الأول على تمويل المشاريع المقبولة عبر صندوقها للتنمية الفلاحية وتثمين الأراضي ومتابعة تنفيذها حتى التسليم .[40]

وكما سبق ذكره، فبعد سنة 2009، تميزت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بتنوع مصادر التمويل–نظريا– بحيث تشترك مجموعة من الصناديق والهيئات في ذلك، غير أن صيغة الدعم والتمويل تختلف باختلاف نوع وطبيعة الاستثمار، وهي محددة قانونا كما يلي:[41]

– **الاستثمارات ذات الاستعمال الجماعي:** وهي المشاريع التي تهم المجتمع المحلي ككل وليس أفرادا بحد ذاتهم، مثل : الصحة، التعليم، السكن، الطرق، المياه والري، الكهرباء، ...الخ. ومثل هذه المشاريع تمول عن طريق المصادر التالية :

– المخططات البلدية للتنمية، المخططات القطاعية للتنمية لاسيما (محافظة الغابات، السكن، الري، الأشغال العمومية، الثقافة والسياحة، التعليم...الخ).

– كما يمكن عند الاقتضاء أن تمول جزئيا أو كليا من طرف مختلف الصناديق الحكومية.

– **الاستثمارات ذات الاستعمال الفردي:** وهي المشاريع ذات الاستعمال أو الطابع الفردي والعائلي، وتخص تطوير أنشطة اقتصادية قائمة، خلق أنشطة جديدة صغيرة الحجم في المجال الريفي (تربية الأبقار، الغنم، النحل، الدجاج...الخ). أما من ناحية التمويل فتساهم فيه عدة أطراف :

– المساهمة الذاتية لصاحب المشروع.

– قروض بنكية عبر أجهزة الدعم المالي الحكومي : الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وكالة النشاط الاجتماعي، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، صندوق الزكاة...الخ .

– الصناديق الحكومية المختلفة الأخرى.

شكل رقم 1 : صيغ ومصادر دعم وتمويل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة

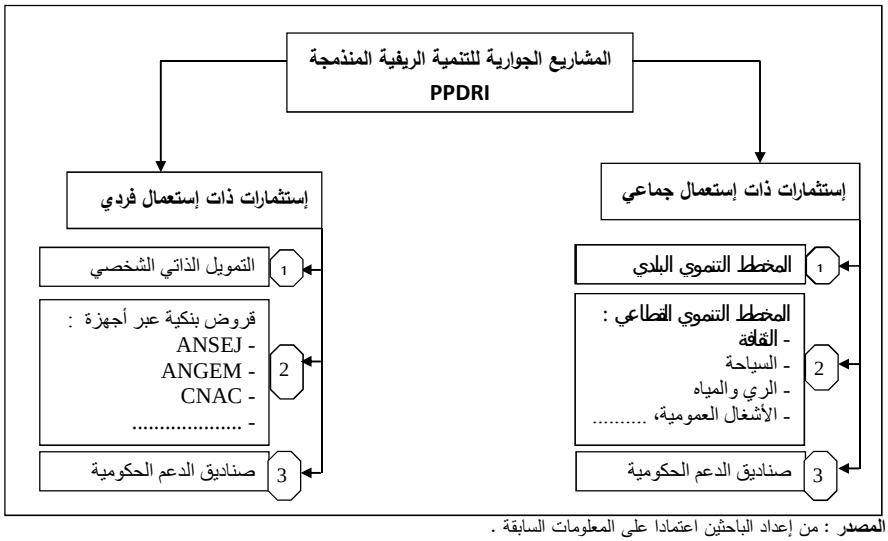

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على المعلومات السابقة .

وفيما يلي توضيح لمهام ومجالات مختلف صناديق الدعم الحكومية المتدخلة في هذه المشاريع، مع التركيز على صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والذي يحوز على حصة كبيرة من إجمالي هذه التمويلات : [42]

1– صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC :

ويعتبر من أهم الصناديق الحكومية في تمويل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة سواء قبل سنة 2009 أو بعدها بعدما تم إشراك صناديق أخرى، وهيئات جديدة (كما هو موضح أعلاه)، أما من حيث طبيعة النشاطات الممولة فهي واسعة، ويتعلق الأمر بالجانب الفلاحي و الزراعي ، التنمية الريفية ، الحفاظ على التربة ، والتي تضم أنشطة فرعية عديدة ، وفيما يخص الدعم المالي المقدم من طرف الصندوق فهو كما يلي :[43]

– **الاستثمارات ذات الاستعمال الجماعي** : تمويل اقتناء مختلف المواد الاولية، السلع، الخدمات الضرورية للمشروع، أو التغطية الشاملة الناجمة عند تشغيل واستغلال المشروع ذو الطابع الجماعي .

– **الاستثمارات ذات الاستعمال الفردي:** تمويل في حدود 300000 دينار كحد أقصى للمشروعات الخاصة .

2– صندوق مكافحة التصحر و تنمية السهوب FLDDPS: جاء إنشاء هذا الصندوق ليعطي بعدا إقليميا أكثر لسياسة دعم الدولة، وليضع في المقدمة مكافحة التصحر وتنمية النشاطات الرعوية السهبية.

3– صندوق الوطني لدعم السكنFONAL: يتركز دعم هذا الصندوق في السكن الريفي و هذا بـ:

–بناء سكنات ريفية جديدة.

–تهيئة السكنات القديمة.

–توسيع السكنات الموجودة غير المؤهلة.

إن السياسات السابقة كانت تركز في تجهيز العالم الريفي على البناء (بناء سكنات ريفية جديدة) مع إهمال السكنات الموجودة ، فجاءت المشاريع الجوارية بنشاطات أخرى في السكن الريفي حيث لم تقتصر على الجديد ، و أعطت الإهتمام إلى السكنات القديمة بتهيئتها و توسعتها وهو ما يساعد على المحافظة على الأنماط السكنية الخاصة بكل منظفة.

4– الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL :

5– الصندوق الوطني لتطوير الحرف التقليدية FNPAAT : تتمثل أساسا في اقتناء التجهيزات الضرورية بالنشاط الحرفي و كل ما يتعلق به ، و يهدف هذا النشاط إلى تطوير المنتوجات الحرفية والتقليدية وإعطائها بعد اقتصادي يجلب مداخيل دائمة للمستفيدين منها في إطار المشاريع الجوارية.

– الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحيةFNDIA

– الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحيFNRPA

– الصندوق المتخصص في دعم مربي الحيوانات والإستغلالات الفلاحية الصغيرة FSAEPEA

– صندوق المساعدة الاجتماعية FAS

تجدر الإشارة في الأخير، أن تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المختلفة الطابع والاستعمال تتم من طرف المؤسسة الوطنية للهندسة الريفية، وهي مؤسسة اقتصادية حكومية أنشأت خصيصا لهذا الأمر خلال الفترة (2008–2009)، بينما تستثنى المشاريع

ذات الطابع الحيواني من أنشطتها لتمنح للخواص ، الذين يتكفلون باقتناء ها ثم تحويلها للمحافظة الولائية للغابات ومن ثم للمستفيدين .

المبحث الرابع: دور المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في التنمية المحلية لولاية ميلة

المعروف أن ولاية ميلة هي ولاية فلاحية بالدرجة الأولى وخصوصا في المنطقة الشرقية منها، كما أنها تحتوي على العديد من المناطق الريفية التي تعتبر نبض الحياة بها، وقصد بعث هذه الأخيرة كان لابد من تجسيد تنمية محلية ريفية بها من اجل تحسين مستوى معيشة الافراد ومن ثم ما ضمان استقرارهم و استمرار ممارسة مختلف أنشطتهم (الفلاحية والحرفية) . فجاء تطبيق عقود النجاعة للتنمية الريفية عبر جملة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي) . وفيما يلي نحاول الوقوف أكثر على هذه المشاريع من حيث: مضمونها، مدى تنفيذها، تأثيراتها المحلية، وأخيرا الصعوبات والمشاكل الميدانية التي تواجهها.

المطلب الأول : التوزيع الجغرافي والقطاعي لمشاريع (PPDRI) على مستوى الولاية .

الفرع الأول : بطاقة فنية عن ولاية ميلة (الخصائص)

تقع ولاية ميلة في الناحية الشرقية للجزائر، وتضم 13 دائرة و32 بلدية موزعة على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 348 ألف هكتار، وتمثل المساحة الغابية منها 37925 هكتار أي بنسبة 11% تقريبا من المساحة الإجمالية، أما عدد السكان الولاية وبحسب احصائيات عام 2008 فقد بلغ 835314 نسمة ، منهم 273713 ريفيون، موزعون عبر 22 بلدية من أصل 32 .

تعتبر ولاية ميلة، ولاية ذات طابع فلاحي بامتياز، لما تتسم به من مؤهلات هامة، كخصوبة التربة وتنوع المناخ الممتد من الرطب شمالا إلى شبه الجاف جنوبا، الموارد المائية، ..الخ. كما وتتوفر الولاية على مساحات كبيرة صالحة للزراعة، تقدر بـ237.557 هكتارا، 45% منها موجهة لزراعة الحبوب. وتتقسم الولاية من حيث القدرات الفلاحية إلى ثلاث مناطق[44]:

1- **منطقة جبلية وشبه جبلية:** تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ33039 هكتار، أي تمثل 14 % من المساحة الصالحة للزراعة. وتتميز هذه المنطقة التي يكثر بها تساقط الأمطار، بنشاط غرس الأشجار المثمرة، وخصوصا الزيتون، وتربية النحل والمواشي.

2- **منطقة السهول:** تتربع على مساحة تقدر بـ167747 هكتار، أي تمثل 68% من المساحة الصالحة للزراعة. وهي منطقة تتركز فيها زراعة الحبوب والبقول الجافة والخضروات، إضافة إلى تربية المواشي خاصة الأبقار الحلوب.

3- **منطقة الهضاب العليا:** بمساحة تقدر بـ42771 هكتار، أي 18 % من المساحة الصالحة للزراعة، حيث تكثر بها نشاطات زراعة الخضروات المسقية عن طريق المياه الجوفية، إضافة إلى تربية الماشية، خاصة الأغنام.

ولعل المحاور الأساسية التي يمكنها أن تكون منطلق التنمية بالولاية هي كالتالي :[45]

1- الناحية الشمالية، كمركز لتربية النحل

2- منطقة مركزية مشتركة لتكثيف إنتاج الحبوب والخضر

3- معالجة الأحواض المصبة في سد بني هارون .

الفرع الثاني : توزيع مشاريع (PPDRI) حسب برامج النجاعة

جدول رقم 01 : توزيع مشاريع (PPDRI) حسب برامج النجاعة

السنوات البرنامج	اسم البرنامج	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الأول	التحديث وإعادة الإعتبار للقرية والقصور	3	3	3	8	3	0	20
الثاني	تنويع النشاطات الاقتصادية	9	34	24	8	5	0	80
الثالث	حماية وتثمين الموارد الطبيعية	21	21	21	41	7	0	111
الرابع	حماية وتثمين الممتلكات المادية واللامادية للريف	0	2	0	0	0	0	02
المجموع	المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المنذمجة	33	60	48	57	15	0	213

المصدر : قاعدة البيانات لمشاريع (PPDRI)، محافظة الغابات لولاية ميلة، جوان 2015 .

يوضح الجدول رقم 1، توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المصادق عليها والمنفذة عبر بلديات ولاية ميلة طيلة الفترة 2009- 2014، والواضح أن هذه المشاريع قد عرفت نموا متذبذبا خلال الفترة السابقة وتعود أعلى قيمة لسنة 2010 أين نفذ فيها 60

مشروع، أما أدنى قيمة فلسنة 2014 بـ 0 مشروع أين سجل فيها العديد من المشاريع المقترحة والمصادق عليها غير أنه لم ينطلق في تنفيذها و أجل البعض منها لسنة 2015.

شكل رقم 2 : المحاور الأساسية للمشاريع الجوارية

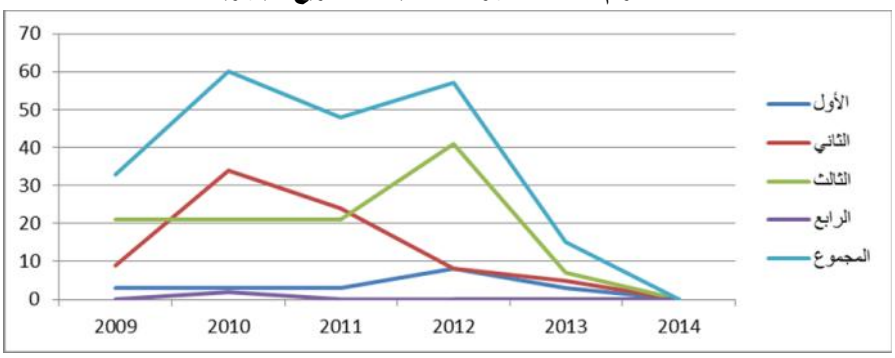

المصدر : قاعدة البيانات لمشاريع (PPDRI)، محافظة الغابات لولاية ميلة، جوان 2015 .

كما يوضح التمثيل البياني أعلاه على أن الحصة الكبيرة للمشاريع استحوذ عليها المحورين الثاني والثالث وبدرجة أكبر المحور الثاني انطلاقا من سنة 2012 .

شكل رقم 2: الوزن النسبي للمشاريع حسب محاورها

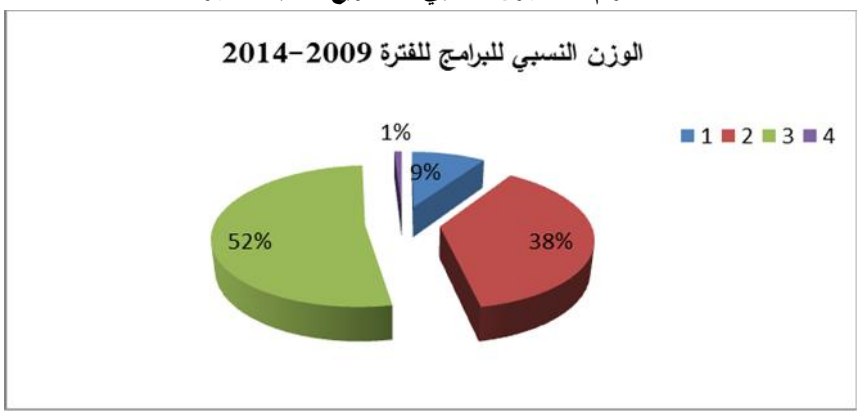

المصدر : قاعدة البيانات لمشاريع (PPDRI)، محافظة الغابات لولاية ميلة، جوان 2015 .

وفي المجموع ، نلاحظ استحواذ مشاريع برنامج حماية وتثمين الموارد الطبيعية على 52% ، لتأتي مشاريع تنويع النشاط الاقتصادي الريفي في المرتبة الثانية ب 38% ، ثم مشاريع برنامج تحديث وإعادة الاعتبار للقرى والقصور الريفية ، وأخيرا وبنسبة ضعيفة جدا مشاريع برنامج حماية وتثمين الممتلكات المادية وغير المادية للريف .

المطلب الثاني: تمويل مشاريع (PPDRI) ، ووضعية الإنجاز

يوضح الجدول أسفله رقم 2 مختلف مصادر تمويل مشاريع (PPDRI) على مستوى ولاية ميلة، والتي تتوزع بين: مخططات التنمية البلدية، مخططات التنمية القطاعية، الصناديق الحكومية، وبعض أجهزة الدعم المالي الحكومي مثل وكالة القرض المصغر، وبالعودة إلى عنصر مصادر وصيغ التمويل السابق، فقد تم تسجيل الملاحظات الأساسية التالية:

1- غياب التمويل الذاتي (الشخصي) في حال المشروعات ذات الطابع الفردي.

2- عدم تنفيذ بعض المشروعات الجوارية رغم رصد الغلاف المالي لها بعد المصادقة والترخيص لها، لاسيما المشاريع التي كانت مسندة في تمويلها إلى الهيئات التالية : ANGEM ,APC ,DSP,FCCL,PSD-DHW,PSD-DJS,PSD-DWC. بحيث تم تأجيل البعض منها و إلغاء البعض الآخر، بسبب :

- المشاكل والعراقيل الميدانية التي تقف حائلا أمام تجسيدها ميدانيا، لاسيما المشاكل العقارية.

- تهرب بعض الهيئات السابقة عن تنفيذ المشاريع المسندة إليها بحجة عدم توافق هذه المشاريع مع اختصاصات عملها، وأحيانا أخرى بحجة عدم توفر ميزانية كافية لإنجازها، فتبقى هذه المشاريع حبر على ورق.

3- تباين مساهمة مختلف مصادر التمويل في تمويل مختلف المشروعات ، أين كانت حصة الأسد لصالح صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طرق الامتياز (FDRMVTC) بنسبة 37% من إجمالي التمويلات حيث يستهدف قطاع الفلاحة بالدرجة الأولى ثم نشاط تربية الحيوانات وبالخصوص الأبقار والأغنام وبدرجة أقل انجاز البنى التحتية وبالتالي فإن هذه الأنشطة هي مزيج بين الاستعمال الفردي والجماعي، أما في المرتبة الثانية فنجد الصندوق المتخصص في دعم الاستغلالات الفلاحية الصغيرة (FSAEPEA) بنسبة 16% رغم عدم التنفيذ المالي والمادي لمشروعاته والذي يستهدف تمويل مربيي الحيوانات، وفي المرتبة الثالثة نجد المخطط القطاعي لمحافظة الغابات (PSD-DGF) بنسبة 15% وذلك لقطاعات الفلاحة بالدرجة الأولى ثم البنى التحتية وأعمال إعادة التأهيل للغطاء النباتي وهي أنشطة ذات استعمال جماعي، وفي المرتبة الرابعة نجد المخطط البلدي للتنمية بنسبة 12% والذي يتركز على تمويل مشاريع البنى

التحتية ذات استعمال جماعي . وفي المحصلة نجد أن الصناديق الحكومية تستحوذ على حصة الأسد من إجمالي التمويلات بنسبة 73% ، ثم المخططات التنموية لمختلف القطاعات بنسبة 19% ، أما النسبة المتبقية 8% فتعود إلى باقي الهيئات .

جدول رقم 2 : مصادر تمويل مشاريع (PPDRI) ، ووضعية الإنجاز (2009-2014)

هيئات التمويل	مبلغ الإستثمار	مبلغ التنفيذ	نسبة الإنجاز %	المساهمة في إجمالي الإستثمارات %	طبيعة النشاط المستهدف
ANGEM	27000	0	0	0	الفلاحة
APC	300000	0	0	0	الفلاحة
DSP	12000000	0	0	0	الفلاحة
FCCL	4000000	0	0	0	الفلاحة
FDRMVTTC	1646055672	1054584145	64.06734371	37.90179881	– الفلاحة –تربية الحيوانات– البنى التحتية
FNDR	38960344.8	25584643.9	65.66842256	0.897094294	– فلاحة–تربية الحيوانات
FONAL	176571800	51920000	29.40446889	4.065712329	– فلاحة– تثبت السكان
FSAEPEA	703888601.3	0	0	16.20761959	– تربية الحيوانات
PCD	525045795	57267200	10.90708669	12.08961545	– البنى التحتية
PCDDR	92721802	600000	0.647097001	2.134996492	– البنى التحتية
PRELEVEMENT	13650000	13650000	100	0.314302586	– فلاحة
PSD	289647968	0	0	6.669385001	– البنى التحتية – الفلاحة
PSD-DGF	652822000	437390740	67	15.03176869	– فلاحة – البنى التحتية– اعادة تأهيل الغطاء النباتي
PSD-DHW	11360000	0	0	0.261573434	– البنى التحتية – فلاحة
PSD-DJS	2689249	0	0	0.061922192	فلاحة
PSD-DTP	157788450	108220450	68.58578686	3.633210096	البنى التحتية
PSD-DUC	10500000	0	0	0.24177122	فلاحة
TUPHIMO	4920000	4920000	100	0.113287086	حماية الإقليم
المجموع :	**4342948682**	**1624516342**	**%37.40583784**	**%100**	**/**

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة البيانات لمحافظة الغابات لولاية ميلة ، مارس 2015.

4- ضعف نسبة إنجاز المشاريع الجوارية المندمجة المسجلة خلال الفترة 2009-2014، حيث لم تتعدى نسبة الإنجاز الاجمالية 37% ، وكما سبق ذكره فإن العديد من المشاريع

تم إلغاؤها أو تأجيلها مما أدى إلى تسجيل نسبة تنفيذ مالي ضعيفة للمشاريع، غير أن هذه النسبة تبقى متباينة بين مختلف القطاعات، أين سجلت أعلى نسبة إنجاز لدى هيئة "بريلافمو" بنسبة 100%. تليها مديرية الأشغال العمومية بـ68.5%، ثم الصندوق الوطني للتنمية الريفية والصندوق الوطني لتثمين استصلاح أراضي عن طريق الإمتياز بنسبة 65.7% وبنسبة 64% على التوالي، ثم محافظة الغابات بـ45%، ثم مديرية السكن بـ 29%، أما باقي القطاعات فتتراوح ما بين 0% إلى 11% .

المطلب الثالث : الآثار التنموية لمشاريع (PPDRI)، الاجتماعية والاقتصادية

نظريا يمكن للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، تحسين مستوى المعيشة للأفراد من خلال ترقية الخدمات الضرورية من: صحة ، تعليم، سكن، تغذية، نقل ...الخ وذلك من خلال مختلف مشاريع التنمية القطاعية ، إضافة إلى ترقية النشاط الاقتصادي للمناطق الريفية عبر خلق العديد من مشاريع الاستثمار الفردية مثل : تربية الأبقار، الأغنام، النحل، الدجاج....الخ، زراعة الأشجار المثمرة، والخضر: الزيتون، التفاح، البطيخ، البطاطا، الطماطم، الفلفل، البصل،...الخ، الحرف والصناعة التقليدية، والمشاريع ذات الطابع الجماعي مثل: مشاريع التهيئة والبنى التحتية (فتح وتهيئة الطرق، إيصال مياه الشرب، أبار السقي، إيصال الكهرباء للريف، حماية التربة من التصحر والانجراف عبر التشجير، .....)، كل هذا يتوقع منه خلق مناصب شغل جديدة سواء كانت دائمة أو مؤقتة، وكذا زيادة العرض المحلي من الإنتاج النباتي والحيواني، ما يعني زيادة مداخيل الأسر الريفية وبالتالي مكافحة الفقر، ومن جهة أخرى تحسين وضعية الأمن الغذائي محليا.

الفرع الأول: المناطق المشمولة والمستفيدين من المشاريع

يوضح الجدول (3-أ) أسفله دوائر ولاية ميلة الثلاثة عشرة وعدد المناطق المستفيدة من المشاريع الجوارية الريفية، حيث تأتي دوائر تسدان حدادة، التلاغمة، شلغوم العيد، عين البيضاء حريش ، في المراتب الأولى من حيث المناطق الأكثر استفادة (23-22 منطقة) ويفسر ذلك باحتواء هذه الدوائر على مناطق ريفية وزراعية كثيرة مما جعلها تستحوذ على حصة كبيرة من المشاريع ، ورغم ذلك حظيت باقي المناطق بحصة لا بأس بها من المشاريع تراوحت ما بين (10 حتى 19 منطقة). وبهذا استفادت كل البلديات من هذه المشاريع حيث فاق العدد المتوقع من 117 إلى 213 مشروع ، وقد شمل ذلك عدد

معتبر من السكان الريفيين قدر بـ 298179 ، وعدد من العائلات بـ 42597 .

وهو ما من شأنه خلق تنمية جهوية متوازنة عبر أرجاء الولاية من خلال تجسيد مشاريع تنموية تتوافق وخصوصيات كل منطقة .

جدول رقم 3 : المناطق المشمولة والمستفيدين من المشاريع

(أ)

التأثير	العدد المتوقع	عدد المستفيدين
المناطق	117	213
البلديات	32	32
السكان	245000	298179
العائلات	35000	42597

(ب)

الدائرة	المناطق المستفادة
ميلة	10
القراررم قوقة	14
باينان	14
سيدي مروان	14
تاجنانت	15
بوحاتم	18
الرواشد	19
وادي النجاء	19
التلاغمة	22
شلغوم العيد	22
فرجيوة	22
عين البيضاء حريش	22
تسدان حدادة	23
المجموع	**234**

المصدر : قاعدة البيانات، محافظة الغابات لولاية ميلة، مارس 2015

الفرع الثاني: السكن الريفي

يلعب السكن الريفي في استراتيجية التجديد الريفي موقعا هاما ضمن المحاور الأخرى ، وذلك إيمانا من الحكومة أنه لا يمكن إحداث تنمية ريفية وزراعية دون تحسين ظروف معيشة السكان والتي على رأسها السكن، ومراعاة لظروف سكان الريف تم اقتراح ما يعرف بالسكن الريفي المدعم ، أين يساهم الصندوق الوطني للسكن بحصة مالية معينة (تقدر بـ 700000 دج في شمال البلاد) والباقي على عاتق المستفيدين من أفراد وعائلات.

وبحسب تصريحات مسؤولي الولاية (الوالي) فقد عرف الطلب المحلي على السكن الريفي ارتفاعا خاصة في الآونة الأخيرة وهذا باعتبار أن ولاية ميلة هي ولاية ذات طابع فلاحي، والمواطنون الذين كانوا يقطنون بالمدن رجعوا إلى الريف لأنهم وجدوا بأن لديهم حظ الاستفادة من السكن الريفي بفضل تسهيلات الدولة ما يمكنهم من ممارسة أعمالهم هناك، على غرار تربية النحل، تربية الأبقار، وغرس الأشجار المثمرة. وحتى الريف الآن لم يبق كما كان في السابق، بل أصبح هو الآخر يعرف نوعا من التنمية كربط منازله بالغاز الطبيعي، وجود الأنترنيت عن طريق الربط بالألياف البصرية ، وفي هذا الصدد استفادت الولاية من 31050 سكن من النمط الريفي خلال الفترة (2005 – 2014) حيث تم الانطلاق في إنجاز 22118 وحدة منها 16338 مستلمة، ومع بداية السنة الجارية (2014) تم الانطلاق في إنجاز 4141 سكن ريفي منها 3096 مستلم، كما تم تحديد أيضا 52 موقع لإنجاز مجمعات أو تحصيصات ريفية وكل موقع يوجد به 20 أو 30 مسكن .[46]

ومن شأن إنشاء تحصيصات جماعية للسكن الريفي والتي ستشمل المستفيدين من السكن والذين لا يتوفرون على أوعية عقارية خاصة، ما يسمح من تجاوز مشكلة العقار الذي طالما اعترض هذه العملية وكذا تسريع إنجازات السكن الريفي محليا ولاسيما في ظل الإجراءات الجديدة المتخذة من قبل الحكومة لفائدة ترقية هذه الصيغة التي تعرف إقبالا هاما من طرف سكان الريف. وتتمثل هذه الإجراءات الجديدة في تبسيط ملفات الطلب وتسهيلات جديدة في ميدان التمويل إذ يتسلم المستفيدون من دعم السكن بقيمة 700 ألف د.ج على دفعتين عوضا عن ثلاثة كما كان في السابق (الأولى بمجرد الحصول على رخصة البناء بـ220 ألف د.ج والثانية بعد استكمال الأشغال الكبرى للمنزل بقيمة 480 ألف د.ج). [47]

لقد ساهم السكن الريفي في تثبيت السكان ومكافحة النزوح الريفي نحو المدن، بل بالعكس قد نجد العديد من العائلات التي فرت إلى المدينة خلال فترات سابقة بسبب تردي الأوضاع المعيشية والأمنية، تاركة وراءها أراضيها ومختلف ثرواتها مهملة بدون أي استغلال، وبعد تحسن الأوضاع قررت العديد من العائلات العودة إلى أراضيها واستغلالها والاستقرار مع توفر السكن الريفي المدعم .

الفرع الثالث: التشغيل

يوضح الجدول رقم 4 عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار مشاريع (PPDRI) خلال فترة الدراسة، والتي بلغت 9674 منصب بين دائمة ومؤقتة، موزعة على مختلف القطاعات والأنشطة، ولعل أهم الأنشطة المستقطبة لهذه اليد العاملة هي الأنشطة الفلاحية بنسبة 80.75% من إجمالي المناصب المستحدثة (فتح وتهيئة الطرق الريفية، انجاز أحواض مائية ، حفر الآبار، دعم زراعة الفواكه، حواجز للسيول الجارفة، أنشطة غابية، إعادة الإسكان ودعم السكن الريفي، نشر التقنيات الفلاحية الحديدية، أعمال الترقية العقارية، ...الخ) وفي مقدمتها زراعة الفواكه ولاسيما زراعة الزيتون والتي نالت رواجا كبيرا في السنوات الأخيرة بين السكان بسبب أصالة هذه الفاكهة في المنطقة، بالإضافة إلى ضآلة تكاليف زراعتها وصيانتها ن وحتى تخزينها . بينما تحل في المرتبة الثانية أنشطة البنى التحتية بنسبة 6.4% تقريبا والتي تضم (فتح وتهيئة وصيانة الطرق الريفية، فتح وصيانة قاعات للعلاج والتدريس، انجاز سكنات، انجاز فضاءات للعب، تدعيم النقل المدرسي، انجاز جسور، الربط بقنوات الصرف الصحي، تشييد مقرات لمحافظة الغابات، مكاتب مراقبة،...) ولعل في مقدمتها نجد أنشطة فتح وصيانة الطرق الريفية. وفي نفس المرتبة وبنفس النسبة تقريبا (6.36%) نجد كذلك أنشطة إعادة التأهيل للغطاء النباتي عبر نشاط التشجير خاصة، وفي المرتبة الثالثة نجد نشاط تربية الحيوانات المختلفة بنسبة 4.35% والتي تضم (تربية الأغنام، الأبقار، الدجاج، النحل، ...) وهي الفروع الأكثر رواجا كذلك في السنوات الأخيرة ونجد أن العديد من الشباب قد التحقوا بمثل هذه الأنشطة نظرا للأرباح الكبيرة التي أصبحت تدرها عليهم خصوصا عند الإلمام بتقنيات الإنتاج، وطرق التسويق. وفي المرتبة الأخيرة نجد كل من أنشطة الحماية وتثبيت السكان عن طريق السكن الريفي واللذان لا يستقطبان سوى 1%، 0.96 % على التوالي من اليد العاملة .

وبهذا تصنف المشاريع الممولة من طرف صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (**FDRMVTTC**)، من المشاريع الأكثر قدرة على استحداث مناصب التشغيل الجديدة بنسبة 55% تقريبا، ولا سيما في قطاع الأنشطة الفلاحية (السابقة الذكر)، تليها المشاريع الممولة من طرف المحافظة الولائية للغابات عبر مخططها القطاعي التنموي بنسبة 27.33% ولا سيما الأنشطة ذات العلاقة بالبنى التحتية

وإعادة تأهيل الغطاء النباتي، ثم مشروعات صندوق السكن بنسبة 8.4% والذي يتعلق أساسا بتثبيت السكان عبر دعم السكن الريفي. كما يوضحه الجدول أسفله رقم 5.

جدول رقم 4: توزيع مناصب العمل المستحدثة حسب كل نشاط (2009-2014)

النشاط	عدد المناصب	الوزن النسبي
تثبيت السكان	93	0.96
الحماية	111	1.18
تربية الحيوانات	421	4.35
إعادة تأهيل الغطاء النباتي	615	6.36
البنى التحتية	622	6.43
الفلاحة	7812	80.75
المجموع	**9674**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة البيانات لمحافظة الغابات لولاية ميلة، مارس 2015.

الفرع الرابع : الإنتاج الفلاحي، ومستوى الأمن الغذائي

تعتبر ولاية ميلة، من الولايات الرائدة في الإنتاج الفلاحي، وذلك حسب المؤشرات المسجلة خلال السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال سجلت الولاية خلال سنة 2014 (حسب المعطيات المقدمة من طرف المصالح الفلاحية للولاية) ، الأرقام التالية : [48]

-إنتاج الحبوب: 1.924.615 قنطار، تم تجميع 1.079.366 قنطار.

-الخضروات: 1.571.546 قنطار.

-إنتاج البقول الجافة: 27.962 قنطار.

-الزيتون : 87.218 قنطار، فيها 11.786 مل.

-إنتاج الحليب: 96.471.000 لتر، تم تجميع 28.674.446 لتر على مستوى وحدات التحويل.

-اللحوم الحمراء: 42.613 قنطار.

-إنتاج اللحوم البيضاء: 50.415 قنطار

جدول رقم 5 : توزيع مناصب العمل المستحدثة حسب هيئات التمويل (2009-2014)

هيئات التمويل	طبيعة النشاط المستهدف	عدد المناصب المستحدثة	الوزن النسبي
FDRMVTTC	- الفلاحة – تربية الحيوانات- البنى التحتية	**5,320**	54.99
FNDR	- فلاحة-تربية الحيوانات	**561**	5.80
FONAL	- فلاحة- تثبت السكان	**810**	8.37
PCD	- البنى التحتية	**102**	1.05
PCDDR	- البنى التحتية	2	0.02
PRELEVEMENT	- فلاحة	**161**	1.66
PSD-DGF	- فلاحة – البنى التحتية- اعادة تأهيل الغطاء النباتي	**2,644**	27.33
PSD-DTP	البنى التحتية	**41**	0.42
TUPHIMO	حماية الإقليم	**33**	0.34
المجموع :	/	**9,674**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة البيانات لمحافظة الغابات لولاية ميلة، مارس 2015.

لقد بينت المؤشرات السابقة عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحلية على الفضاءات الريفية والفلاحية بولاية ميلة خلال فترة الدراسة عن تحقيق مكاسب هامة ولا سيما على صعيد السكن والتشغيل والانتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني فأخذت الطموحات تكبر من سنة إلى أخرى بفضل النتائج المسجلة في مختلف الأنشطة والأصعدة، غير أن هذه الديناميكية التي ميزت المناطق الريفية أصبحت تصطدم بحواجز مادية ومالية تعرقل من تقدم مشاريعها الجوارية ، فرغم سعي الحكومة إلى تنويع مصادر تمويل مشاريع (PPDRI) من خلال إشراك صناديق متخصصة، وكذا مختلف الإدارات التنفيذية عبر مخططاتها التنموية، وبعض الهيئات المالية الأخرى، إلا أن الملاحظ على أرض الواقع هو بقاء الوضع على حاله تقريبا (بعد 2009) ، حيث يبقى الممول الرئيسي لهذه المشاريع : الصندوق الوطني للتنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ثم محافظة الغابات، ثم الصندوق الوطني للسكن، والأكثر من ذلك هو ارتفاع نسب الإنجاز لهذه الهيئات مقارنة بباقي الهيئات الأخرى، وهو ما يدعوا إلى طرح التساؤل حول أسباب هذه الوضعية وعوامل عزوف أو عدم قدرة باقي الهيئات المدمجة في هذه المشاريع، والتي تدور أساسا في اعتقادنا حول أمور تنظيمية تتعلق في كيفية إسناد مختلف المشاريع

وتوزيعها على هيئات التمويل من صناديق و إدارات تنفيذية، بحيث لابد أن يراعى موضوع المشروع مع اختصاص الهيئة المسندة في البداية، ثم العمل على توفير الأغلفة اللازمة لإنجازها كمرحلة ثانية .

خاتمة :

رغم حداثة الفكر التنموي المحلي، غير أن الكتابات الاقتصادية تعتبره محورا أساسيا ومنطلقا مهما لأي نهضة تنموية حقيقية في البلد، ذلك أن التنمية المحلية وعلى عكس التنمية الوطنية والسياسات العامة ، فهي تنطلق من الخصوصيات والإمكانيات المحلية لتلبية الحاجيات المحلية وذلك في سياق جهوي متوازن بمساعدة وإشراك المجتمع المحلي، ما يضمن لامركزية التسيير و إتخاذ القرار، وتقليل التصرفات ذات العلاقة بالبيروقراطية واللاعدالة في توزيع الثروة المحلية .

والسياسة الجديدة للتنمية الريفية في الجزائر تسعى على أن تكون متعددة الموارد في مفهومها، ومتعددة القطاعات في تطبيقاتها، وفي نفس الوقت فهي تحاول ترجيح المقاربة الإقليمية وبدرجة لا مركزية ، فكانت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) تعبيرا ميدانيا عن ذلك . حيث انطلقت أول مرة عام 2003 ليتم تحيينها وتعديلها عام 2009، في إطار تجسيد عقود النجاعة للتنمية الريفية، تزامنا مع تطبيق سياسة التجديد الريفي، والتي تهدف في النهاية إلى دعم وترقية التنمية المحلية الريفية في كامل ربوع الوطن. وتعتبر ولاية ميلة إحدى الولايات المستفادة من هذه المشاريع الجوارية، ومن خلال دراستنا التطبيقية السابقة فقد أمكننا ذلك الوقوف على مجموعة من المؤشرات التي سمحت لنا بالخلوص إلى البعض النتائج المهمة ، كما يلي :

1- استفادة جل بلديات الولاية من مشاريع (PPDRI)، وفي العديد من النشاطات، ولكن بنسب متفاوتة حسب درجة الفلاحة والريف بها .

2- تتوزع المشاريع الجوارية بالولاية على العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، أهمها: فتح وصيانة الطرق والمسالك الريفية في المرتبة الأولى، يليها السكن الريفي، ثم تربية الحيوانات ولاسيما (الأبقار، الأغنام، الدجاج، النحل)، وأخيرا زراعة الفواكه ولاسيما زراعة الزيتون .

3- رغم التنويع الحاصل في مصادر تمويل هذه المشاريع ، بعدما كان منحصرا في محافظة الغابات وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طرق الامتياز، فانطلاقا من سنة 2009 عمدت الحكومة إلى إشراك أطراف أخرى مثل الإدارات التنفيذية عبر مخططاتها التنموية، وكذا بعض الصناديق الحكومية المتخصصة، وحتى أجهزة الدعم والتمويل الذاتي، غير أن الواقع بين ضعف مساهمة الأطراف الجديدة في التمويل باستثناء صندوق السكن، وبقاء المصدرين الأوليين في طليعة المساهمين في التمويل . وقد نجم عن هذه الوضعية إلغاء العديد من المشاريع الجوارية التي كانت مبرمجة وبالتالي ضعف نسبة الإنجاز وإلغاء العديد من مناصب الشغل المتوقعة .

4- لقد ساهمت المشاريع الجوارية في استحداث مناصب شغل عديدة ومتنوعة حيث بلغت ما قيمته 9674 منصب خلال فترة الدراسة، وكان يمكن أن تكون أكبر لو تم تنفيذ كل المشاريع المقترحة .

5- كما لعب السكن الريفي دورا محوريا في مسار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، ذلك أنه ساهم في مكافحة النزوح الريفي وتثبيت السكان لخدمة الأرض، وممارسة مختلف الحرف والأنشطة، فكان الإقبال على باقي موضوعات المشاريع الجوارية من تربية الحيوانات، زراعة الفواكه، تربية النحل، ...الخ . مما عزز مكانة الزراعة الأسرية في الوسط الريفي ، وأصبح لها دور كبير في مكافحة الفقر من خلال تحسين مداخيل الأفراد وتحسين قدرتهم الشرائية .

اقتراحات وتوصيات :من أجل نجاح مشاريع (PPDRI) في تحقيق تنمية ريفية حقيقية شاملة ومستدامة ، وعلى مستوى ولاية ميلة بالخصوص نوصي بما يلي :

- تفعيل دور الرقابة من طرف الجماعات المحلية المسؤولة (الدائرة والولاية) في منح وتنفيذ مختلف المشاريع، من أجل ضمان استفادة الأفراد والعائلات الجديرة بذلك (الريفيين والفلاحين)، وعدم تغيير وجهة المشاريع نحو استغلالات أخرى .

- ضرورة رفع الوعي لدى السكان بضرورة الاندماج في هذه المشاريع ، خصوصا المشاريع ذات المصلحة الجماعية، من خلال تجاوز المشاكل العقارية التي تنشأ بمناسبة تنفيذ هذه المشاريع .

- ضرورة الاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية من مياه، أراضي، غابات،... في الفضاء الريفي في إطار هذه المشاريع، وذلك من خلال تطبيق تقنيات استغلالية حديثة في الفلاحة

لا تضر بالبيئة ومواردها، وذلك بدعم من المصالح المحلية المختصة (مديرية الفلاحة، محافظة الغابات)، من أجل ضمان تنمية ريفية مستدامة .

– اقتراح مشاريع جوارية من أجل ترقية الزراعة الجبلية، والتي لا تلقى اهتماما كبيرا رغم ما تحمله من مزايا .

– تشجيع المرأة الريفية، وتمكينها من تنفيذ مشروعات استثمارية فلاحية، تساهم في تحسين مستوى معيشتها وتنمية منطقتها، مع مراعاة خصوصيات المرأة الريفية (العادات والتقاليد).

– بالنظر إلى أهميتها الكبيرة للمجتمع الريفي ، ومن أجل ضمان أكبر قدر ممكن من المشاريع الجوارية، فلا بد من إعادة النظر في قاعدة التمويل، بوضع قواعد موضوعية في إسناد المشاريع لهيئات التمويل، بحيث لابد أن تتوافق طبيعة المشروع مع طبيعة الهيئة الممولة حتى لا تتهرب هذه الأخيرة من التمويل، كما ولابد أن تتباع هذه المشاريع خلال مرحلة التنفيذ من خلال تفعيل السلطة القانونية لرئيس الدائرة والوالي في التدخل في حال إخلال هذه الهيئات بالتزاماتها .

– توفير التمويل اللازم من خلال صيغ التمويل الإسلامية كالمزارعة والمساقات في الزراعة، وتمويلها عن طريق أموال الوقف أو صناديق الزكاة .

– تدريب المجتمعات المحلية لرفع قدراتها الإدارية لكي تتعامل مع الموارد الطبيعية المتاحة بصورة تضمن استدامة الانتفاع منها.

– وضع سياسات اقتصادية وبيئية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وترشيد استغلالها والحد من آثارها السلبية على الإنسان والبيئة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية واقتصادية سليمة.

– تثمين دور الإعلام الجواري (الإذاعات، الإرشاد الزراعي...) في ترقية التنمية المحلية الريفية، من اجل تحقيق نسبة إدماج اكبر فيها من قبل الأفراد، ففي بعض الحالات تبين أن المشكلة لا تكمن في التمويل وإنما نقص المبادرات بسبب عدم توفر المعلومة حول هذه المشاريع .

الاحالات والمراجع:

[1] – توفيق تمار، رياض طالبي، التنمية الريفية المستديمة و واقع المرأة الريفية دراسة حالة البلديات الريفية لشمال ولاية المسيلة، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، الطبعة الثانية :نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011 ، ص : 3

[2] – خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2010 ، ص : 12، 13.

[3] – محمد عبد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43،44، 2008، ص ص : 160–163.

[4] – عبد الحميد، عبد المطلب، التمويل المحلى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 ، ص: 3.

[5] – وفاء معاوي ,الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010 ، ص : 52

[6] – القانون رقم 10–2 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق ل29 يونيو 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 61، 21 أكتوبر 2010، ص: 90

[7] – عبد الرحمن محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص : 116.

[8] – عبد الرحمن محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص : 117

[*] وقد اصطلح على تسميتها في بعض الدول بالحكم المحلي لتمتعها بالاستقلال المالي الواسع عن الحكومة المركزية إلى درجة تشبيهها بالحكومة المحلية، و يمكن التفريق بين مصطلحي الجماعات المحلية والحكم المحلي كون هذا الأخير يتضمن مظاهر الحكم التقليدية من التشريع والتنفيذ والقضاء، بينما الجماعات المحلية لا شأن لها بالتشريع ولا القضاء، حيث ينحصر عمله في مجال الوظيفة التنفيذية بالمرافق ذات الطابع المحلي . انظر في ذلك إلى : لخضر مرغاد، "الإرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر –بسكرة– ، العدد السابع، 2005 ، ص 2

[9] – محسن يخلف، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013–2014، ص ص : 15–18

[10] – عبد الرحمن محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص : 116.

[11] – العوامل المساعدة على تنمية المشاركة المجتمعية ، على الموقع الإلكتروني التالي : www.abahe.co.uk

[12] – وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، مرجع سبق ذكره، ص : 17

[13] – نائل عبد الحافظ العوالمة، إدارة التنمية الأسس –النظريات –التطبيقات العملية، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2009، 154،155

[14] – أحمد غريبي،"أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد الرابع، 2010، ص : 6-8

[15] – محسن يخلف، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص : 51

[16] – عبد الرحمن محمد الحسن، مرجع سبق ذكره ص ص : 116،117

[17] – وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، مرجع سبق ذكره، ص : 2

[18] – فريدة لرقط، ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة، مداخلة علمية قدمت إلى الملتقى العلمي الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر : واقع وآفاق، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج ، يومي 14 و15 أفريل 2008، ص ص : 2

[19] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التنمية الريفية في المنطقة العربية، المجلس الإقتصادي والاجتماعي لدول غرب أسيا (الاسكوا)، أكتوبر 2007، ص : 4 ، ورقة بحثية متاحة على الموقع الإلكتروني التالي:http://css.escwa.org.lb/sdpd/30- , cosulté le 10-09-2015 10_1-11/D8.pdf

[20] – توفيق تمار، رياض طالبي، مرجع سبق ذكره، ص : 3

[21] – Unisco et Fao :L'éducation pour le développement rurale; vers des orientations nouvelles;(étude conjointe) ; 2005; P21

[22] – هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014، ص : 20

[23] – توفيق تمار، رياض طالبي، مرجع سبق ذكره، ص : 3

[24] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التنمية الريفية في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

[25] – هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص : 34

[26] – فريدة لرقط، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 2 ، 3

[27] – هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص : 36

[28] – فريدة لرقط، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 3-4

[29] – بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث عشرة، جامعة بسكرة، جوان 2013، ص : 6 ، 7

[30] – منصور هجرس، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية و برنامج تنمية الهضاب كآلية للتجديد الريفي و التنمية المحلية، دراسة لحالة مناطق الهضاب العليا لولاية سطيف، التهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة، على الموقع الإلكتروني :

http://mansour-hadjeres.over-blog.com/article-125649044.html .date de consultation 2/8/2015

[31]– الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، مطبوعات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2010 ، ص : 01

[32] – الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، مرجع سابق ، ص : 02

[33] – طالبي رياض، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة ، دراسة مقارنة بين : الجزائر، وتونس، والمغرب، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص : 152

[34] – مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2012، ص : 7

[35]– أنظر إلى : – الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، مطبوعات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2010 ، ص : 02-03

– عبد الصمد سعودي، صالح سراي، استراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة ، الملتقى الدولي : استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحفيف التنمية المستدامة يومي 15 و16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص : 11

[36] – قصوري ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2011-2012، ص : 179،180 .

[37] – أنظر إلى :

– القانون رقم 10-2 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق لـ29 يونيو 2010، مرجع سبق ذكره ، ص : 99 .

– علي يعقوب، المشروع الجواري للتنمية الريفية ، على الموقع الإلكتروني :
www . date de consultation 1/8/2015

[38] – بكدي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص : 16

[39] – أنظر إلى : منصور هجرس، مرجع سبق ذكره

– القانون رقم 10–2 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق ل29 يونيو 2010، مرجع سبق ذكره ، ص : 100 .

[40] – مقابلة مع السيد محسن، المكلف بالمشاريع الجهوية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI)، محافظة الغابات لولاية ميلة، بتاريخ 2015/09/13 .

[41] - Djamila RAHMOUNI,contribution a la etude PPDRI dans la wilaya de Tizi-ouzo ,impacts sur les territories et les acteurs ,memoir de master 2 en sciences économiques , université mouloud MAMMERI de Tizi-ouzo,sane année, P:32

[42] – منصور هجرس، مرجع سبق ذكره .

[43] - Djamila RAHMOUNI,op-cit, P:34

[44] – سفيان بلاح، ميلة ولاية فلاحية بامتياز ، إذاعة ميلة الجهوية، على الموقع الإلكتروني :
http://radio-mila.dz/dade de consultation 5/2/2015

[45] – قاعدة المعلومات، مصلحة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، محافظة الغابات لولاية ميلة ، مارس 2015، ص : 1

[46] – الولاية حققت قفزة نوعية في التنمية وتخصيص 118 مليار دينار للاستثمار، يومية الأمة العربية، عدد 2014/1/1، الجزائر، على الموقع الإلكتروني :
http://lanation-arabe.dz/ar/article.php?id=11315

[47] – الولاية استفادة من 5000 إعانة للسكن الريفي، عدد 2013/10/12، جريدة المشوار السياسي، الجزائر، على الموقع الإلكتروني التالي :
http://www.alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=5829

[48] – سفيان بلاح، مرجع سبق ذكره .

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثاني / ديسمبر 2015

Mila Univ center. Publish. Co.

الضغوط المهنية وعلاقتها بالرضا الوظيفي لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني العاملين بمؤسسات التعليم الثانوي
– دراسة ميدانية بولايتي سطيف وميلة–

Professional Pressures and its Relationship with job Satisfaction among Counselors of Guidance and School Counseling Working in Secondary Education Institutions
-A Field Study in WILIYA of Setif and Mila-

أ. سمايلي محمود
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة- الجزائر

أ. بن عمارة سعيدة
جامعة سطيف 2- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2015/04/26 تاريخ قبول النشر: 2015/08/20

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين مستوى الضغوط المهنية والرضا الوظيفي لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني العاملين بمؤسسات التعليم الثانوي، وقد أجريت هذه الدراسة على مجتمع دراسي يتكون من 120 مستشارا يعملون في مؤسسات التعليم الثانوي لولايتي سطيف وميلة، كما اعتمدت الدراسة الاستمارة كأداة رئيسية تم إخضاعها لإجراءات التقنين من حيث الثبات والصدق، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى عال من الضغوط المهنية لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني خاصة في محور: ضعف العائد المادي، أما مستوى الرضا الوظيفي فقد كان في العموم متوسطا، وقد تبين من نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية عكسية بين الضغوط المهنية والرضا الوظيفي.

الكلمات المفتاحية: الضغوط المهنية، الرضا الوظيفي، مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي.

Résumé :

Cette étude vise à connaitre la relation qui existe entre les pressions professionnelles et la satisfaction fonctionnelle chez les conseillers d'orientation scolaire et professionnelle dans les lycées.

C'est une étude qui a été réalisé sur un groupe de 120 conseillers exerçant dans les lycées des wilayas de Sétif et Mila, elle s'est basée sur des méthodes soumises à des mesures techniques pour la confirmation et la crédibilité qui est le questionnaire.

Les résultats de cette étude ont abouti à l'existence d'un niveau élevé des pressions professionnelles chez les conseillers d'orientation essentiellement au niveau des revenus. Il nous apparus d'après les résultats la présence effective d'une relation négative entre les pressions professionnelles et la satisfaction fonctionnelle.

Mots clés: *pressions professionnelles, satisfaction fonctionnelle, conseillers d'orientation scolaire et professionnelle*

1- مقدمة:

إن مشكلة الضغوط هي السمة المميزة لمجتمعات هذا العصر عامة والمنظمات الحديثة خاصة، حتى أن هناك من اعتبارها بمثابة ضريبة يدفعها المجتمع لهذا التطور المتسارع، وعليه فإنه من المنطقي أن تكون النتيجة تعرض الأفراد العاملين بالمؤسسات لمستويات عالية من الضغوط والتوترات، التي تترك أثارها النفسية والاجتماعية على الأفراد، كما تتسبب في خسائر كبيرة لهذه المؤسسات، وقد أثبتت الدراسات أن اقتصاد أمريكا الشمالية تكلفه الضغوط المهنية مبلغ 200 بليون دولار، وإن الشركات الكبرى تدفع مبالغ مالية ضخمة لمشاكل الضغوط المهنية من تأمين وبرامج للتدريب والتكييف لعلاج أثار هذه الظاهرة. [1]

لقد اهتم العديد من الباحثين في مجال السلوك التنظيمي، وعلم النفس التنظيمي، وعلم الاجتماع التنظيمي بدراسة العوامل المؤثرة في أداء العاملين، لاشتمالها على متغيرات مثل: الولاء، الرضا والضغوط، حيث تعد هذه المتغيرات مدخلا من المداخل الحديثة التي نالت اهتماما متزايدا من طرف الباحثين لما تتركه من آثار على سلوك الأفراد ومواقفهم تجاه وظائفهم ومنظماتهم، على اعتبار أن تحسين مستوى الأداء الوظيفي مطلب مهم تسعى إليه كل منظمة، وذلك من خلال محاولتها الدائمة العمل على إزالة أو تحييد العوامل والمسببات التي تؤدي إلى الضغوط المهنية لدى الأفراد المنتمين لها حتى تدعم

الرضا الوظيفي لديهم، من خلال تركيزها على العوامل التي تسهم بشكل مباشر في تعزيزه وتقويته، لما له من تأثير في تحسين مستوى أداء العاملين في المنظمات.

ومن هذا المنطلق فإن الباحثين في هذه الدراسة يسعيان للتعرف على العلاقة بين مستويات الضغوط المهنية ومستوى الرضا الوظيفي لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني العاملين بمؤسسات التعليم الثانوي، وذلك على اعتبار أن مهنة مستشار التوجيه المدرسي والمهني من المهن التي استحدثت لمساعدة التلاميذ، إلا أنها لم تستطيع تحقيق الهدف المسطر لها نظرا للظروف والصعوبات التي أصبحت تتعرض لها خاصة ما تعلق بالجانب التنظيمي لهذا المهنة.

2- مشكلة الدراسة:

يعد الاهتمام بأساليب وطرق تحفيز العمال وتحسين رضاهم وتنمية مشاعرهم اتجاه أعمالهم من بين الركائز الأساسية في عملية التنمية المهنية لدى المنظمات الحديثة، وقد أصبح تحقيق المؤسسات لأهدافها بفعالية وكفاءة لا يتوقف فقط على حسن إعداد وتدريب الأفراد، بل يشمل إصلاح أحوالهم المادية، والاجتماعية، وهذا ما جعل العديد من المؤسسات تسن قوانين وسياسات تنظيمية تسير في هذا الاتجاه، إلا أن العديد من العاملين يواجهون ضغوط مهنية تحول دون قيامهم بأدوارهم بصورة فاعلة قد يكون مصدرها المؤسسات التي يعملون بها أو ظروف العمال أنفسهم.

وبالرغم من تعدد مصادر هذه الضغوط إلا أنها قد تترك أثارا سلبية على الفرد و المنظمة على حد سواء، مما يؤدي إلى انخفاض الأداء وتدني مستوى الرضا لديهم الذي يعد محور انشغال جميع المؤسسات، فإذا كان مؤشر الرضا مرتفعا فإن ذلك يعد إشارة واضحة على نجاح المؤسسة وسلامتها، وعكس ذلك فإنه يدل على فشلها وكثرة المشكلات التنظيمية بها.[2]

لقد أكدت العديد من الدراسات والبحوث على أهمية استقرار العنصر البشري داخل مؤسسات العمل، حيث أن المعطيات والظروف الاقتصادية الحالية تتميز بندرة اليد العاملة المؤهلة، وقلة المصادر المالية التي تسمح باستقطاب مهارات عاملة جديدة، مما تحتم التركيز على أداء وإنتاجية العمال، ودراسة العوامل المحيطة بهم بهدف الحفاظ على فعالية مردودهم، من خلال البحث على انسب الطرق والوسائل الكفيلة بالقضاء أو التخفيف من المشكلات التي تترك أثارا سلبية على أداء ورضا العاملين.

إن مهنة مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني تنفرد بطابع خاص يميزها عن باقي المهن الممارسة في ميادين التعليم الثانوي بوصفها حديثة النشأة بمؤسسات التعليم الثانوي، بعدما كان يقتصر وجودها في مراكز التوجيه المدرسي والمهني، بوصفها المصدر الوحيد لتنظيم نشاطات المستشارين، وبفعل هذا التنظيم الجديد تعددت مصادر تنظيم هذه المهنة فأصبحت مرتبطة إداريا (المواظبة، المراقبة والتقييم الإداري..) بمؤسسات التعليم الثانوي، باعتبارها مقر إقامة مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني، وتقنيا (تنظيم وإعداد برامج النشاطات، متابعة و مراقبة تنفيذها..) بمراكز التوجيه المدرسي والمهني، ومن هنا فإن الدراسة هذه انصبت على مهنة المستشارين العاملين بمؤسسات التعليم الثانوي العام برتبة مستشار رئيسي للتوجيه المدرسي والمهني، لانفرادها ببعض المواصفات المهنية التي تميزها عن المستشارين العاملين بمراكز التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني.

كما أن للخصائص الجديدة لتنظيم هذه المهنة أدت إلى غموض في أدوار ومهام العاملين بها بسبب تعدد وتعقد نمط الإشراف الذي تمارسه هاتان الهيئتان، ما أدى إلى تداخل في المسؤوليات وزيادة شدة الصراع بينهما، الأمر الذي انعكس على معنويات وجودة أداء المستشارين، مما زاد في أعباء الأعمال المسندة لهم، وحرمهم من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بأعمالهم، كل هذا أدى إلى الغموض المهني الذي افقدهم الأمان الوظيفي، و أشعرهم بعدم التقدير لأدائهم، الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض الأعراض التي توحي بعدم الرضا وارتفاع مستوى الضغوط لدى المستشارين كالبحث على أعذار للتغيب عن العمل أو الحديث عن عدم الرضا عن الإجراءات الإدارية والتنظيمية، إلى جانب الرغبة في ترك أو تحويل مكان العمل، و كذلك شكاوى الكثير منهم من أعراض انفعالية وصحية مثل التوتر، القلق، التعب، الملل...إلخ.

إن من شأن هذه الضغوط أن تترك أثارا سلبية على أداء المستشارين، ونتيجة لذلك فإن الواقع يتطلب وضع منظومة تقنية وإدارية متكاملة للتعامل واستيعاب مثل هذه الضغوط بشكل فعال، والعمل على تحقيق أكبر قسط من الرضا الوظيفي لعمال هذه المهنة، انطلاقا من التعرف على العوامل المسببة لهذه الضغوط ومستوياتها من اجل التحكم فيها، لأنه كلما خفت الضغوط المهنية وكان لدى الموظفين رضا وظيفي استطاعت هذه المؤسسات القيام بدورها وتحقيق أهدافها.[4]

وتأسيسا على ما سبق، ونتيجة لما أقرته البحوث والدراسات فإن المؤسسات التي يتسم عمالها بمستويات عالية من الرضا الوظيفي هي منظمات فعالة، وسعيا إلى محاولة تحقيق هذه الفعالية في المؤسسات التربوية خاصة، فإنه ينبغي دراسة كل العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي لدى عمال هذا القطاع خاصة مستشاري التوجيه المدرسي والمهني، للدور الكبير الذي تلعبه هذه الفئة في مساعدة التلاميذ وتوجيههم إلى النجاح الأكاديمي أولا والمهني ثانيا، وعليه فان الضغوط المهنية تعد من أهم العوامل التي يجب دراسة أسبابها وانعكاساتها الآنية والمستقبلية على الرضا الوظيفي لمستشاري التوجيه المدرسي والمهني وذلك لطبيعة التنظيم الذي يسير هذه المهنة من جهة، وتأخر ظهور الآثار المترتبة عنها بحكم طبيعة القطاع الخدماتي من جهة أخرى، و في ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما علاقة الضغوط المهنية بالرضا الوظيفي لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني العاملين بمؤسسات التعليم الثانوي بولايتي سطيف وميلة ؟

تساؤلات الدراسة:

ستحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

1- ما علاقة ضعف العائد المادي بالرضا الوظيفي لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني العاملين بمؤسسات التعليم الثانوي بولايتي سطيف وميلة ؟

2- ما علاقة قلة فرص الترقية و النمو المهني بالرضا الوظيفي لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني العاملين بمؤسسات التعليم الثانوي بولايتي سطيف وميلة ؟

3- ما علاقة غموض الدور بالرضا الوظيفي لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني العاملين بمؤسسات التعليم الثانوي بولايتي سطيف وميلة ؟

3- فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

توجد علاقة ارتباطية سالبة بين الضغوط المهنية والرضا الوظيفي لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني العاملين بمؤسسات التعليم الثانوي بولايتي سطيف وميلة.

الفرضيات الجزئية:

1- توجد علاقة ارتباطية عكسية بين ضعف العائد المادي والرضا الوظيفي لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني العاملين بمؤسسات التعليم الثانوي بولايتي سطيف وميلة.

2- توجد علاقة ارتباطية عكسية بين قلة فرص الترقية و النمو المهني والرضا الوظيفي لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني العاملين بمؤسسات التعليم الثانوي بولايتي سطيف وميلة.

3- توجد علاقة ارتباطية عكسية بين غموض الدور والرضا الوظيفي لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني العاملين بمؤسسات التعليم الثانوي بولايتي سطيف وميلة.

أنموذج الدراسة

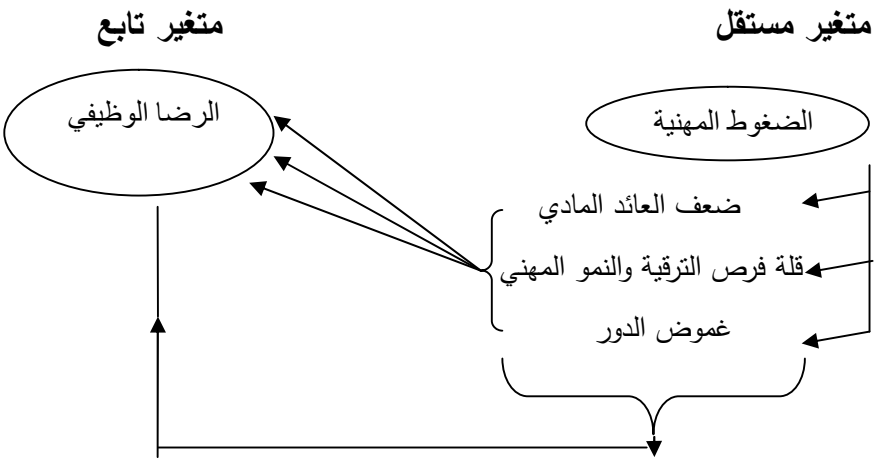

4- أهداف الدراسة.

- ✓ التعرف على مستويات الضغوط المهنية لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني.
- ✓ التعرف على مستويات الرضا الوظيفي لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني.

- ✓ معرفة العلاقة بين مستويات الضغوط المهنية(ضعف العائد المادي، قلة فرص الترقية و النمو المهني، غموض الدور) والرضا الوظيفي لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني.

5- تحديد المصطلحات:

5-1- الضغوط المهنية:

الضغوط المهنية هي المستوى أو الدرجة التي يشعر فيها مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني بالتوتر وعدم الارتياح تجاه المواقف التي يتعرض لها وفقا لمصادر الضغوط المهنية التي حددت لهذه الدراسة : غموض الدور ، قلة فرص الترقية و النمو الوظيفي ، ضعف العوائد المادية.

5-2- الرضا الوظيفي:

هو الحالة التي يشعر فيها مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني العامل في مؤسسات التعليم الثانوي بالقناعة والارتياح والسعادة لإشباع حاجاته.

5-3- مستشار التوجيه و الإرشاد المدرسي والمهني:

هو شخص يحمل درجة ليسانس في تخصصات علم النفس أو علم اجتماع أو علوم التربية، يمارس مهامه في مراكز التوجيه المدرسي والمهني أو في مؤسسات التعليم الثانوي، كما تسند إليه مجموعة من المتوسطات، ترتكز نشاطاته حول الإعلام والتوجيه والتقويم و الاستقصاء والدراسة، يخضع لسلطة مدير مركز التوجيه المدرسي والمهني إذا كان مقيما بالمركز، أما إذا كان مقيما بالثانوية فهو يخضع تقنيا لمدير مركز التوجيه المدرسي والمهني من حيث برمجة نشاطاته وإداريا لمدير ثانوية الإقامة من حيث الانضباط والمواظبة، أما على المستوى المركزي فتمثله مديرية التقويم والتوجيه والاتصال.

6- مجالات وحدود الدراسة:

1 . المجال البشري: اقتصرت الدراسة على كل مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني العاملين بمؤسسات التعليم الثانوي بولايتي سطيف و ميلة.

2 . المجال المكاني: يتعلق النطاق المكاني للدراسة بجميع مؤسسات التعليم الثانوي لولايتي ميلة و سطيف، الخاضعة لوصاية وزارة التربية الوطنية.

3 . المجال الزمني: أجريت هذه الدراسة خلال العام الدراسي 2012.

كل مؤسسات التعليم الثانوي (العام والتكنولوجي)	العدد	النسبة (%)
ولاية سطيف	52	58.42
ولاية ميلة	37	41.57
المجموع	89	100

7- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي أجريت في مجال الضغوط المهنية لدى العاملين في مختلف القطاعات المهنية وفي مختلف المجتمعات، وقد تناولت هذه الدراسات الضغوط المهنية من حيث مصادرها وأسبابها وعلاقاتها بمختلف المتغيرات، وسيتم إلقاء الضوء على بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة.

- دراسة بعنوان ضغوط العمل : مستوياتها ومصادرها واستراتيجيات إدارتها لدى الإدارات والفنيات السعوديات العاملات في الجامعات السعودية لهنية بنت محمود السباعي 2001 [5]، حيث هدفت إلى التعرف على مستوى ضغوط العمل التي يتعرض لها أفراد عينة الدراسة، مع التعرف على أهم المصادر المسببة لتلك الضغوط لدى هؤلاء الأفراد، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى ضغوط العمل الذي تشعر به الموظفات من أفراد عينة الدراسة ظهر بوجه عام منخفضاً نسبياً، كما أن أهم المصادر المسببة لضغوط العمل لدى الموظفات من أفراد عينة الدراسة، من وجهة نظرهن، بحسب ترتيبها التنازلي من الأكثر إلى الأقل ضغطاً، جاءت على النحو التالي: محدودية فرص التطور والترقي الوظيفي، عبء العمل، عدم المشاركة في اتخاذ قرارات العمل، ظروف بيئة العمل، صراع الدور، غموض الدور.

- دراسة بعنوان ضغوط العمل لدى الكادر التمريضي في المستشفيات الخاصة بالأردن لحسين حريم 2003 [6] وهدفت إلى التعرف على مستويات الضغوط الوظيفية لدى العاملين في مجال الرعاية التمريضية في المستشفيات الخاصة بالأردن، وذلك من خلال تحديد المصادر والمسببات التنظيمية التي تسبب ضغوط وظيفية مستمرة، وكذا التعرف على تأثير العوامل الديمغرافية للمبحوثين (المستوى الوظيفي، المؤهل العلمي، مدة الخدمة، العمر...) على مستويات الضغوط الوظيفية لدى العاملين، وتوصلت الدراسة إلى أن

العاملين في جهاز التمريض بالمستشفيات الخاصة يشعرون بضغوط وظيفية ناتجة عن مختلف جوانب وعناصر العمل الذي يؤدونه، وبدرجات متفاوتة من حيث استمراريتها، كما بينت النتائج أن بعض العوامل الديمغرافية مثل: المهنة، المستوى الوظيفي، المؤهل العلمي والحالة الاجتماعية لها تأثير على مدى استمرارية الضغوط الوظيفية لدى العاملين، بينما سنوات الخدمة و الجنس لا تؤثر في استمرار الضغوط، وقد كان ترتيب المتغيرات المسببة لضغوط العمل كالتالي: الرواتب، الترقيات والتقييم، العلاقات مع المرضى والزائرين، الهيكل التنظيمي، النمو والتطور المهني، سياسات المؤسسة، ظروف العمل، طبيعة العمل، المناخ العام، نوع الإشراف، العلاقات مع الزملاء.

- **دراسة بعنوان محددات الرضا المهني ومعنى العمل عند العمال الجزائريين رسالة ماجيستر في جامعة الجزائر لعبد النور أرزقي 1997** [7] ، و كان من أهدافها تحديد مفهوم الرضا المهني عند العامل الجزائري، والتعرف على العوامل المحددة للرضا لديه، طبقت هذه الدراسة في مؤسستين وطنيتين، الأولى إنتاجية والثانية تعليمية، الأولى تقع بمدينة أقبو بمدينة بجاية تتكون من 190 عامل، والثانية في ثانوية الشرفة بولاية البويرة تتكون من 60 موظفا (إداريون وأساتذة) شكلتا عينة الدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الأجر يمثل مكانة هامة لدى العمال، وأن عملهم يرتبط بالدرجة الأولى بمرتبهم وهو المحدد الرئيسي للرضا لديهم، تليها الحاجات الأمنية مثل الضمانات الوظيفية والحاجات الاجتماعية كالعلاقة مع الآخرين، كما بينت الدراسة أن العوامل الخارجية والعوامل المحيطة تحتل المرتبة الأولى في تحديد الرضا المهني، ثم العوامل الاجتماعية والعوامل التنظيمية في المرتبة الثانية، أما المرتبة الثالثة والأخيرة فقد كانت لمحتوى العمل.

- **دراسة بعنوان الجوانب السلوكية في الإدارة المدرسية – القاهرة- للباحثين أحمد إبراهيم أحمد و جمال محمد أبو الوفا 1997** [8]، هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم صراع الدور الإداري والإشرافي لمدير المدرسة وإبراز أنواعه وأشكاله، وكذلك التعرف على غموض الدور الإداري والإشرافي وأسبابه من خلال الكشف على مهام وأدوار المدير والمهارات التي يستعملها في عمله المدرسي، وأخيرا إبراز العلاقة بين مفهوم صراع الدور وغموض الدور وعلاقته برضا مدير المدرسة عن عمله والعوامل المؤثرة في ذلك، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية عكسية بين صراع الدور وغموض الدور لدى

فئات العينة، وبين رضاهم عن العمل فكلما زاد صراع وغموض الدور انخفض الرضا عن العمل، والعكس.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة يتبين أن جميعها أجريت في قطاعات خدماتية، وبالتالي فهي تتفق مع موضوع الدراسة من حيث طبيعة الخدمة التي تقدمها، و كذلك تتفق معها من حيث خطوات انجاز الدراسة، و المنهج المستخدم والأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات، أما من حيث النتائج المتوصل إليها فقد بينت الدراسات وجود مستويات متباينة من الضغوط المهنية والرضا الوظيفي تعود إلى طبيعة متغيرات كل دراسة، أما العلاقة بينهما فهي علاقة عكسية فكلما زاد تأثير مستوى الضغوط المهنية كلما قل مستوى الرضا الوظيفي، والعكس صحيح، وقد كان لهذه النتائج دورا وظيفيا في دعم هذه الدراسة من خلال توضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بين نتائج الدراسة ونتائج الدراسات السابقة، كما ساهمت في إثراء الجانب النظري للدراسة خاصة في عناصرها المتعلقة بالمصادر المسببة لضغوط العمل، وكذا في تحديد وبناء أبعاد وبنود استمارة الدراسة الحالية.

إن ما يميز هذه الدراسة عن تلك الدراسات هو المهنة التي تم التطبيق على شاغليها، فمهنة مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني في الجزائر، على الرغم من حداثتها وأهميتها، إلى أنها لا تلقى الاهتمام اللازم لا من قبل الدولة من حيث التشريع، و لا من قبل المجتمع من حيث التقدير لدورها الكبير في إطار العملية التربوية، لذلك جاءت هذه الدراسة مميزة عن غيرها في تسليط الضوء على الضغوط المهنية التي يعاني منها العملين في هذه المهنة، بغية التنبيه لها و معالجتها لتحقيق الرضا الوظيفي للمستشارين، من أجل زيادة كفاءة وفعالية هذه المهنة بشكل خاص، والمساهمة في تحسين العملية التعليمية بشكل عام.

8- الإطار النظري للدراسة:

8-1- الضغوط المهنية:

برغم شيوع استخدام مفهوم الضغط بين الباحثين إلا أنهم لم يتوصلوا إلى تعريف واضح جامع متفق عليه، ولا يزال هذا المصطلح يعرف بطرق عديدة، كثيرا ما يختلف بعضها عن بعض لكونه موضوع مشترك للعديد من الباحثين والدارسين، العاملين في مجالات الطب والهندسة أو علم النفس والاجتماع والإدارة، مما يجعل وجهات النظر

تختلف حول مفهومه، ومن هذا المنطلق فإننا في هذه الدراسة سنستخدم مصطلح الضغوط المهنية بمعنى ضغوط العمل من منطلق أن هذه الضغوط تحدث في نطاق بيئة العمل.

ثمة تعاريف مختلفة ومتعددة لموضوع الضغوط، حيث يرها **جيبسون Gibson** بأنها «استجابة متكيفة تعدلها الفروق الفردية والعمليات النفسية، والتي تنشأ نتيجة عمل أو مواقف أو حدث بيئي يفرض على الفرد مطالب نفسية وجسدية عالية [9]».

ويتفق الباحثان **ماتسون و إيفانسيفيتش، Ivancevich & Mattson** مع هذا التعريف حيث يعرفان الضغط على أنه «استجابة متكيفة تعدلها خصائص الشخص وعملياته النفسية والتي هي نتيجة عمل أو ظرف خارجي ينتج عنه خلل جسماني أو نفسي أو سلوكي لأفراد المنظمة [10]».

وقد عرف **سمير احمد عسكر** الضغط بأنه «مجموعة من التغيرات الجسمية والنفسية التي تحدث للفرد في رد فعله أثناء مواجهته لمواقف المحيط التي تمثل تهديدا له، وضغط العمل يعكس التوافق الضعيف بين الفرد والمواقف التي يتعرض لها في محيط عمله [11]»، معنى هذا أن الضغط ينتج عن عدم التوافق بين الفرد والمواقف التي يتعرض لها في محيط عمله أو يحدث الضغط في المواقف التي يدرك فيها الفرد أن قدراته لمواجهة متطلبات المحيط تمثل عبئا كبيرا عليه، أما من الناحية العملية فإن تعريف **والاس وسيزلاقي Wallace et Scislagy** يعتبر من التعاريف الأكثر قبولا ووضوحا لدى الباحثين لأنه يعتبر «الضغط تجربة ذاتية تحدث اختلالا نفسيا وعضويا لدى الفرد أو ينتج من عوامل في البيئة الخارجية أو المنظمة أو الفرد نفسه [12]».

8-2- مصادر الضغوط المهنية:

8-2-1- غموض الدور:

يعتبر غموض الدور من مصادر الضغوط المهنية الرئيسية في المنظمات، وتشير كلمة الدور إلى «مجموعة الأنماط السلوكية المتوقع أن يقوم بها الفرد الذي يقوم بعمل معين[13]»، أما غموض الدور فيعني عدم تأكد العامل من معرفة ما يخصه من مهام وواجبات، وبالتالي عدم معرفة ما تتوقع منه الإدارة من نتائج، وهو بذلك يعتبر حالة ناشئة عن عدم وضوح مضمون دوره، أي أن المشكلة المصاحبة لغموض الدور تتعلق بالطريقة التي ينبغي أن يتبعها الفرد للقيام بعمله، وشكل ونوع المجهود الذي يعتقد أنه ضروري

للإنجاز الجيد للعمل، ومعنى ذلك أن المعلومات والسياسات وأهداف المنظمة وإجراءات العمل وطرق تقييم الأداء لا تصل بطريقة سليمة إلى الأفراد.

8-2-2- قلة فرص الترقية والنمو الوظيفي:

إن هدف العمال خلال مختلف مراحل حياتهم المهنية، هو التطلع إلى الترقي في السلم الوظيفي لاكتساب خبرات جديدة تشبع طموحاتهم المادية والمعنوية، وتتيح لهم الفرصة لكي يطوروا مهاراتهم، معنى هذا إن العامل إذا شعر بعدم حصوله على المهارات الجديدة التي توفر له هذه الفرصة، فإنه يشعر بعدم إمكانية تحقيق طموحاته في التدرج الوظيفي مما يؤدي إلى الشعور بالضغوط، ويزداد تأثير هذا الجانب كلما قضى العامل وقتا أطول في نفس المهنة وبنفس المنظمة، حيث تبلغ ذروتها عندما يكون العامل قد قضى فترة طويلة، حيث يشعر بأحقيته في تولي مناصب عليا.[14]

8-2-3- ضعف العوائد المادية.

ويقصد بالعوائد المادية جميع الحوافز المادية التي تعطى للأفراد مقابل عمالتهم، سواء أكانت أجور أو حوافز غير مباشرة (التأمين، التنقلات والخدمات...)، وعليه فإن انعدام سياسة تنظيمية واضحة تكفل للجميع حقوقهم في هذا المجال تتحرى العدل بين الأفراد و نظائرهم في المؤسسات الأخرى، سيؤدي إلى الملل في العمل وعدم الحماس في الإنجاز وعدم الرضا عن العمل.

8-3- الرضا الوظيفي:

حظي موضوع الرضا الوظيفي بأهمية كبيرة، من قبل الباحثين والمختصين في الإدارة، والسلوك التنظيمي، وعلم النفس الصناعي والتنظيمي خلال السنوات العشرين الماضية لما له من أثر مهم على المنظمة، باعتباره من المواضيع الحيوية والمهمة التي تتناول البعد الإنساني لدى العنصر البشري كأهم موارد المنظمة، إلى جانب الموارد الاقتصادية الأخرى، و بالرغم من تعدد الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع، لا يزال هناك اختلاف في تحديد تعريف واضح لهذا المصطلح، حيث عرف **كاتزل Katzel** درجة الرضا بأنها تمثل الفرق بين ما يحققه المرء فعلا وما يطمح إلى تحقيقه، بمعنى أن الرضا هو الحالة التي يتكامل فيها الفرد مع وظيفته وعمله ويصبح إنسانا يتجاوب مع وظيفته ويتفاعل معها، من خلال طموحه الوظيفي ورغبته في النمو والتقدم وتحقيق أهدافه

الاجتماعية والمهنية من خلال التطلع إلى مراكز أعلى تحقق له استقلاليته وتمكنه من القيام بمسؤولياته على النحو الذي يميزه عن الآخرين ويجعله يتطور وظيفيا.[15]

أما **العديلي** فقد وصف الرضا بأنه «الشعور النفسي بالقناعة والارتياح والسعادة لإشباع الحاجات والرغبات والتوقعات عن العمل نفسه وبيئة العمل، مع الثقة والولاء والانتماء للعمل ومع العوامل والمؤثرات البيئية الداخلية والخارجية».[16]

8-4- العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي:

من أهم العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي لدى الموظف في عمله بحسب أهميتها واختلاف التنظيمات الإدارية والبيئة المحيطة بها نذكر منها ما يلي:

8-4-1- الأجر: ويتوقف رضا الموظف عن الراتب الذي يتقاضاه بمدى كفايته لإشباع حاجاته الأساسية ومدى عدالته.

8-4-1- فرص الترقية: إن فرص حصول الموظف على مناصب أعلى في السلم الإداري تمنحه فرص لإشباع حاجاته المادية والمعنوية، لما توفره له من زيادة في الأجر والمركز الاجتماعي والرضا.

8-4-2- الأمن: ويقصد بها الضمان المهني سواء أثناء أدائه للعمل أو بعد تركه له بسبب العجز أو الوفاة أو إنهاء الخدمة فهذه العوامل إذا توفرت له تخفف عنه القلق والضغط بحيث يوجه كامل جهوده نحو العمل فقط.

8-4-3- محتوى العمل: يعتبر محتوى العمل بمتغيراته العديدة كالمسؤولية، طبيعة أنشطة العمل، فرص الإنجاز، تقدير الآخرين لأداء الفرد من أهم العناصر في خلق الرضا لاعتبار العامل عنصر فيه ويتحرك ضمنه ويتأثر به.

8-4-4- جماعات العمل: تؤثر العلاقات التي تنشأ بين العاملين في درجة الرضا الذي يشعر به الفرد نحو عمله، ويعتمد على مقدار المنافع التي يحققها الفرد في تلك العلاقات.

9- الدراسة الميدانية:

9-1- منهج البحث: تم استخدام المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة و أهداف الدراسة.

9-2- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني العاملين بمؤسسات التعليم الثانوي بولايتي سطيف وميلة، وعددهم 120 مستشارا، ويمثل نفس عدد أفراد عينة الدراسة التي اختيرت بطريقة قصدية.

جدول رقم (1) : خصائص أفراد مجتمع الدراسة.

الخصائص	الجنس		المؤهل العلمي			الصفة			الحالة الاجتماعية		
	ذكر	أنثى	ماجستير	ليسانس	دراسات تطبيقية	مرسم	متربص	متعاقد	أعزب	متزوج	مطلق
العدد	22	98	11	106	3	104	9	7	47	70	03

المصدر: من إعداد الباحثين.

يتضح من الجدول أعلاه أن عينة الدراسة كانت متنوعة ومتباينة بين عدة خصائص هي الجنس، المؤهل العلمي، الصفة، الحالة الاجتماعية، حيث تبين أن أفراد العينة معظمهم من الإناث بنسبة 81.66%، كما تبين أن معظمهم من الحاصلين على شهادة الليسانس بنسبة 88.33%، و تتصف نسبة 86.66% منهم بصفة مرسم، كما تبين أيضا أن نسبة 58.33% من أفراد عينة الدراسة من المتزوجين.

9-3- أداة الدراسة: تم اعتماد الاستمارة كأداة أساسية للدراسة بوصفها من أهم وسائل البحث العلمي لجمع البيانات والمعلومات على الظاهرة موضوع الدراسة، و تم بناؤها بالاستعانة بالدراسات السابقة والأدبيات المكتوبة حول هذا الموضوع، من خلال مراجعة العديد من الاستبيانات المتعلقة بمتغيري الضغوط المهنية والرضا الوظيفي، وقد اشتملت على ثلاثة أجزاء وهي:

الجزء الأول: يتعلق بالمعلومات الشخصية والمهنية عن المبحوث وهي: مؤسسة العمل، الجنس، المؤهل العلمي، الصفة المهنية.

الجزء الثاني: ويشمل هذا الجزء على 11 عبارة تتعلق بالضغوط المهنية كمتغير مستقل، صنفت ضمن ثلاثة (03) أبعاد ترمي إلى قياس هذا المتغير وهي كالتالي:

- ضعف العائد المادي بـ 3 عبارات(من 1 إلى 3).
- قلة فرص النمو والترقية بـ 4 عبارات من (4 إلى 7).
- غموض الدور بـ 4 عبارات من (8 إلى 11).

الجزء الثالث: ويتعلق بالرضا الوظيفي كمتغير تابع ويتكون من عشر (10) عبارات.

9-4- الشروط السيكومترية للأداة:

حساب صدق الأداة: تم حساب الصدق عن طريق معامل الارتباط، واتضح أنها تتميز بدرجة مقبولة من الصدق لكون جميع معاملات الارتباط جاءت قيمها موجبة و دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة المعنوية (0.05) حيث بلغ متوسط هذه القيم 0.53 بالنسبة لأبعاد الضغوط المهنية و 0.51 للرضا الوظيفي.

حساب ثبات الأداة: تم حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ الثبات لمتغيري الدراسة، و كانت قيمه مرتفعة حيث بلغت 0.83 بالنسبة لأبعاد الضغوط المهنية، و 0.76 للرضا الوظيفي، وهي قيم تدل على تمتع الأداة بدرجة مهمة من الثبات.

و عليه فالاستمارة تتمتع بدرجة مقبولة من الصدق و الثبات مما يسمح باعتمادها بشكل نهائي من أجل تحقيق أهداف الدراسة.

9-5- أساليب المعالجة الإحصائية: تم استخدام رزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS في معالجة البيانات، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعامل ارتباط بيرسون للإجابة عن أسئلة الدراسة.

10- عرض نتائج الدراسة و مناقشتها:

10-1- مستويات الضغوط المهنية:

جدول رقم (2): ترتيب مستويات الضغوط المهنية.

متغيرات الضغوط المهنية	المتوسط الحسابي	الترتيب
ضعف العائد المادي	**4,13**	**1**
قلة فرص الترقية والنمو الوظيفي	**3,91**	**2**
غموض الدور	**3,42**	**3**
المتوسط الحسابي العام	**3,82**	–

المصدر: من إعداد الباحثين.

يبين الجدول رقم (2) أن مستويات الضغوط المهنية في مجملها كانت عالية لكون المتوسط الحسابي الكلي لمحاور هذه الدراسة بلغ (3,82)، ويمكن تفسير النتيجة المتوصل إليها من خلال تحليل أبعاد متغير الضغوط المهنية والتي جاءت نتائجها على النحو التالي:

10-1-1- أبعاد متغيرات الضغوط المهنية:

جدول رقم (3): مستويات الضغوط المهنية الناتجة عن ضعف العائد المادي.

الرقم	العبـــارة		موافق بشدة	موافق	لا ادري	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	لا توجد سياسات واضحة للتحفيز تكافئ العامل المتميز وتعترف بإنجازاته.	ت	56	55	7	2	0	4,39	0,63	1
		%	46,15	44.23	7.73	3.83	0			
2	لا يتناسب الأجر الذي أتقاضاه مع مؤهلاتي العلمية وحجم العمل الذي أقوم به.	ت	70	35	6	4	5	4,31	1,03	2
		%	58,33	29,17	5	3,33	4,17			
3	أفكر في البحث عن عمل أخر يتيح لي فرصة تحسين دخلي.	ت	43	39	9	19	10	3,7	1,31	3
		%	35,83	32,5	7,5	15,8	8,33			
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للبعد								4,13	1.25	

المصدر: من إعداد الباحثين.

إن العنصر الأكثر ضغطا في مهنة مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني ناتج عن **ضعف العائد المادي (4,13)**، حيث يرجع في الأساس إلى عدم وجود حوافز مادية ومعنوية واضحة تكافئ العمل المتميز(4.39)، خاصة فيما يتعلق بالأجر الذي لا يتناسب ومؤهلاتهم العلمية، والتعويضات عن المهام التي يقومون بها خارج أوقات العمل الناتجة عن التنقلات خارج مؤسسات إقامتهم، والدراسات المنجزة لصالح بعض الهيئات الوصية (4.31)، فقد أوضح غالبية المستشارين أنها تتم على حسابهم الخاص بسبب رفض مؤسسات العمل تقديم تعويضات على ذلك، مما أفقدهم الحيوية والدافعية نحو العمل، وجعل من هذا العنصر مصدرا مسببا للتوتر والقلق، يدفعهم للتفكير باستمرار في تغيير المهنة لتحسين الدخل، وبالتالي تحسين وضعيتهم الاجتماعية (3.70).

جدول رقم (4): مستويات الضغوط المهنية الناتجة عن قلة فرص الترقية والتقدم الوظيفي

الرقم	العبـــــارة		موافق بشدة	موافق	لا ادري	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	فرص الترقية في مهنتي محدودة.	ت	55	58	3	2	2	4,34	0,46	1
		%	45,83	48,33	2,5	1,67	1,67			
2	تفتقد وظيفتي لخطة واضحة للتكوين والتطوير المهني.	ت	39	58	13	9	1	4,05	0,89	2
		%	32,5	48,33	10,8	7,5	0,83			
3	افتقد للأمان الوظيفي إزاء مستقبلي المهني.	ت	34	45	14	21	6	3,64	1,20	3
		%	28,33	37,5	11,7	17,5	5			
4	أشعر بعدم التقدم في وظيفتي الحالية.	ت	32	48	9	23	8	3,6	1,24	4
		%	26,67	40	7,5	19,2	6,67			
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للبعد							3,91	1.32	

المصدر: من إعداد الباحثين.

تبين نتائج الجدول رقم (4) إن **قلة فرص الترقية والنمو الوظيفي** من بين العناصر التي تسهم في زيادة الضغط والتوتر لدى المستشار، حيث يعد من الانشغالات المستمرة للمستشارين لمحدوديتها (4.34)، ليس لكون الهدف منها تحسين الرتبة المهنية قصد تحسين الأجر فقط، بل يتعداه إلى البحث عن المكانة والتقدير الذي تشعرهم بالمسؤولية والنمو الوظيفي (3.64)، غير أن هذه الطموحات تعتبر قليلة جدا كما يراها مستشاري التوجيه خاصة فيما يتعلق بفرص الترقية الممنوحة لهذا السلك، لأن أقصى ما يصل إليه مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني في هذا السلك هو رتبة مستشار رئيسي للتوجيه والإرشاد المدرسي والمهني، في إطار مسابقة وطنية أو التأهيل بحسب الحاجة وفق الشروط الجديدة التي أقرها القانون الجديد لهذا السلك.

الجدول رقم (5): مستويات الضغوط المهنية الناتجة عن غموض الدور.

الرقم	العبـــــارة		موافق بشدة	موافق	لا ادري	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	أشعر بتداخل مع الآخرين في المسؤوليات الممنوحة لي.	ت	25	60	6	27	2	3,65	1,09	1
		%	20,83	50	5	22,5	1,67			
2	التعليمات والقوانين التي أعمل تحتها متعارضة وغير منسجمة.	ت	21	52	16	29	2	3,5	1,09	2
		%	17,5	43,33	13,3	24,2	1,67			
3	يطلب مني إنجاز مهام متعددة من مسؤولين اثنين أو أكثر في وقت واحد.	ت	24	47	5	38	6	3,35	1,26	3
		%	20	39,17	4,17	31,7	5			
4	مهامي في العمل غير محددة و غير واضحة.	ت	21	45	1	44	9	3,19	1,31	4
		%	17,5	37,5	0,83	36,7	7,5			
	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام للبعد							3,42	1.19	

المصدر: من إعداد الباحثين.

وفق نتائج الجدول رقم (5) يعتبر **غموض الدور** من العناصر التي ساهمت في تعرض العاملين بهذه المهنة للضغط العالي (3,42)، نتيجة تداخل المسؤوليات (3.65)، و تعارض التعليمات والقوانين (3.5)، وهذا يعني أن المشكلات التي يعاني منها مستشاري التوجيه تتعلق أساسا بالإطار القانوني والتنظيمي الذي تفتقده هذه المهنة، حيث يقتصر على مجموعة من النصوص التنظيمية، وهو ما لمسناه من خلال حوارنا مع هذه الفئة عند تطبيق الاستمارة، فمثلا، إن مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني المعين في مؤسسات التعليم الثانوي يخضع لسلطة مدير الثانوية المقيم بها، ومطالب بالتدخل في مؤسسات التعليم المتوسط وفق برنامج النشاطات الذي يحدده مدير مركز التوجيه المدرسي والمهني، هذه الوضعية التنظيمية غير المنسجمة تساهم في ازدياد حدة التوتر بين المستشار والمدير الإداري لمؤسسة الإقامة، نظرا لرغبة هذا الأخير في أن يؤدي المستشار مهامه فقط داخل ثانوية الإقامة، دون مراعاة المهام الأخرى المتصلة بمقاطعة التدخل ونشاط مركز التوجيه المدرسي والمهني، كما أن عدم وضوح مهام هذه الفئة، حسب رأيهم، ساهم في خلق حالة من التردد في تحمل المسؤولية، بسبب التداخل في المهام بين العاملين في مؤسسات التعليم الثانوي (مستشار التربية، الناظر) حول مسؤولية كل شخص

في القيام بمختلف المهام، وعلى الرغم من أن مهام هؤلاء المسؤولين (مستشار التربية، الناظر) موضحة بشكل دقيق، إلا أنها قد أدت إلى اختلافات في التوقعات و الإدراكات بالنسبة للواجبات والوظائف بين هذه الفئات، الأمر الذي أدى إلى التداخل والصراع في تأديتها، بسبب رغبة هؤلاء المسؤولين في أن يكون عمل المستشار الرئيسي للتوجيه تابع لمهامهم، عوض أن يكون مكمل لها، بحيث أصبح المستشارون مطالبين بإنجاز مهام متعددة من طرف أكثر من مسؤول في العمل وفي أوقات واحدة أحيانا.

10-2- مستويات الرضا الوظيفي:

جدول رقم (6): مستويات الرضا الوظيفي لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني

الرقم	العبـــــارة		موافق بشدة	موافق	لا ادري	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تتسم علاقات العمل مع زملائي بالتعاون والتنسيق	ت	11	88	2	17	2	3,74	0,87	1
		%	9,2	73,3	1,7	14	1,67			
2	أشعر بأن أدائي في العمل يلقى قبولا من طرف زملائي.	ت	7	74	21	15	3	3,54	0,89	2
		%	5,8	61,7	18	13	2,5			
3	رئيسي في العمل يعاملني باحترام و يقدر أعمالي.	ت	17	65	8	22	8	3,49	1,15	3
		%	14	54,2	6,7	18	6,67			
4	توفر لي مؤسستي ظروفا بيئية مناسبة للعمل (المكتب ، التدفئة ، التهوية...).	ت	12	61	3	33	11	3,30	1,22	4
		%	10	50,8	2,5	28	9,17			
5	توفر لي	ت	8	49	6	42	15	2,94	1,24	5

	المؤسسة كل مستلزمات العمل الضرورية لأداء مهامي.	%	6,7	40,8	5	35	12,5			
6	الراتب الذي أتقاضاه يتناسب مع مؤهلي العلمي وحجم العمل الذي أقوم به.	ت	1	8	2	57	52	1,76	0,88	10
		%	0,8	6,67	1,7	48	43,3			
7	أشعر بتوافق بين ما أقوم به في عملي وطموحاتي الشخصية.	ت	7	33	13	49	18	2,70	1,20	6
		%	5,8	27,5	11	41	15			
8	الإجراءات الإدارية والأهداف التي تتعلق بمهنتي واضحة.	ت	2	35	10	51	22	2,51	3,31	7
		%	1,7	29,2	8,3	43	18,3			
9	عملي الحالي يقدم لي فرصة جيدة للترقية.	ت	2	13	15	49	41	2,05	1.03	8
		%	1,7	10,8	13	41	34,2			
10	تحظى مهنتي ببرامج تدريبية وتكوينية مناسبة.	ت	1	10	7	62	25	1,91	0,89	9
		%	0,8	8,33	5,8	52	20,8			
المتوسط الحسابي الكلي							2.85			
الانحراف المعياري الكلي							0.28			

المصدر: من إعداد الباحثين.

يبين الجدول رقم (6) أن مستوى الرضا الوظيفي متوسط لأفراد مجتمع الدراسة بمتوسط حسابي قدره (2,85)، ويمكن تفسير ذلك بالرجوع إلى إجابات المبحوثين إلى سيادة الحاجات التي تسبب استياء وعدم الرضا لدى هذه الفئة، حيث كان مستواها ضعيفا، فهي تتعلق أساسا بالراتب الذي توفره هذه المهنة (1.76)، وكذا غموض الإجراءات

التنظيمية للمهنة (2,51)، إلى جانب الترقية والتقدم الوظيفي (2,05)، إن عدم إشباع هذه الحاجات بالصورة التي يرغب فيها مستشاري التوجيه تجعلها مصدر توتر وضغط يؤثر على رضاهم الوظيفي، وهذا على الرغم من سيادة بيئية داخلية ايجابية مع الزملاء في العمل، تتمثل أساسا في التقدير والاحترام والتعاون الذي يلقاها المستشار من طرف زملائه في العمل.

10-3- مناقشة فرضيات الدراسة في ضوء النتائج المتحصل عليها:

10-3-1- الفرضية العامة:

توجد علاقة ارتباطية بين مستويات الضغوط المهنية والرضا الوظيفي لدى مستشاري التوجيه المدرسي والمهني العاملين في مؤسسات التعليم الثانوي بولايتي سطيف وميلة.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط **لبيرسون Pearson** لتحديد طبيعة هذه العلاقة بين هذين المتغيرين، حيث كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (7): علاقة مستويات الضغوط المهنية و الرضا الوظيفي.

العلاقة ما بين	والرضا الوظيفي
ضعف العائد المادي	**-0.49**
قلة فرص الترقية و النمو الوظيفي	**-0.64**
غموض الدور	**-0.63**
الضغوط المهنية الكلية	**-0.58**

** دال عند مستوى (0.01)

المصدر: من إعداد الباحثين.

يوضح الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط بمعامل ارتباط سالب قيمته (0.58-) دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 بين الضغوط المهنية والرضا الوظيفي، بمعنى أن العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية أي كلما زادت الضغوط المهنية قل الرضا الوظيفي، والعكس صحيح.

10-3-2- الفرضية الجزئية الأولى:

توجد علاقة ارتباطية عكسية بين ضعف العائد المادي والرضا الوظيفي لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني العاملين في مؤسسات التعليم الثانوي بولايتي سطيف وميلة.

استنادا إلى الجدول رقم (7) المبين أعلاه نجد أن هناك فعلا علاقة ارتباط بمعامل ارتباط سالب قيمته (0.49-) دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 بين ضعف العائد المادي والرضا الوظيفي، و تفسيرها أن عدم وضوح نظم الحوافز والأجور المتعلقة بهذه المهنة وعدم انسجامها مع مؤهلات وحاجات العاملين بهذه المهنة جعل مستويات الرضا الوظيفي ضعيفة لديهم، وهو ما يتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة حسين حريم.

10-3-3- الفرضية الجزئية الثانية:

توجد علاقة ارتباطية عكسية بين قلة فرص الترقية والنمو المهني والرضا الوظيفي لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني العاملين بمؤسسات التعليم الثانوي بولايتي سطيف و ميلة.

استنادا إلى الجدول رقم (7) المبين أعلاه، نجد أن هناك فعلا علاقة ارتباط بمعامل ارتباط سالب قيمته (0.64-) دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 بين قلة فرص الترقية والنمو المهني والرضا الوظيفي، و قد فسرت هذه النتيجة بكون مهنة مستشار التوجيه لا تحظى بفرص كبيرة للترقية، وإمكانيات ضعيفة للنمو الوظيفي، جعلتهم لا يبدون رضا كبير عن وظائفهم بسبب إحساسهم بانعدام الأمان الوظيفي، وهذا ما يتفق مع نتيجة دراسة هنية بنت محمود السباعي فيما يخص هذه البعد.

10-3-4- الفرضية الجزئية الثالثة:

توجد علاقة ارتباطية عكسية بين غموض الدور والرضا الوظيفي لدى مستشاري التوجيه المدرسي والمهني العاملين بمؤسسات التعليم الثانوي بولايات سطيف وميلة.

استنادا إلى الجدول رقم (7) المبين أعلاه، نجد أن هناك فعلا علاقة ارتباط بمعامل ارتباط سالب قيمته (0.63-) دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 بين غموض الدور والرضا الوظيفي، وترجع هذه النتيجة إلى أن ارتفاع درجة الغموض، وعدم الوضوح في انسجام المعايير التي تنظم مهنة مستشاري التوجيه المدرسي والمهني أدى إلى

انخفاض مستوى الرضا الوظيفي لديهم، وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة كل من عبد النور أرزقي، وأحمد إبراهيم أحمد و جمال محمد أبو الوفا.

وما ينبغي الإشارة إليه، هو ضرورة مراعاة مستويات الضغوط المهنية في هذه المهنة حتى تولد مستوى مقبول من الرضا الوظيفي، و ذلك لأنه يعد مصدر من المصادر الهامة في فعالية ونجاح أي مؤسسة، لأن فعالية العاملين لا تعتمد فقط على الإعداد والتكوين، بل بقدر ما توفره لهم المؤسسة من استقرار وانسجام ووضوح في المهام المسندة لهم، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة التي تسعى إلى توفير أعلى قدر من الأداء والفعالية.

10-3- نتائج الدراسة:

- إن أهم المصادر المسببة للضغوط المهنية كما يراها أفراد مجتمع الدراسة بحسب ترتيبها التنازلي من الأكثر ضغوطا إلى الأقل جاءت على النحو التالي:

1 . ضعف العائد المادي بمتوسط حسابي (4,13)، وقد كان أكثر هذه العوامل تأثيرا حسبهم يتعلق بانعدام سياسات واضحة للتحفيز تعترف بإنجازاتهم بنسبة 92,50%.

2 . قلة فرص الترقية والنمو الوظيفي بمتوسط حسابي (3,91)، وقد كان أكبر هذه العوامل تأثيرا بحسب رأي أفراد مجتمع الدراسة يتعلق بمحدودية فرص الترقية في مهنة مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني بنسبة 94,16% .

3 . غموض الدور بمتوسط حسابي (3,42)، وقد كان أكبر هذه العوامل تأثيرا يتعلق بالتداخل في المسؤوليات الممنوحة للمستشارين مع الآخرين بنسبة (70,83%).

- أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية بمعامل ارتباط سالب قيمته (-0,58) دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 بين الضغوط المهنية والرضا الوظيفي، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين المتغيرين،

أما العلاقة بين مستويات الضغوط المهنية والرضا الوظيفي فقد كانت على النحو التالي:

1- وجود علاقة ارتباطية بمعامل ارتباط سالب قيمته (-0,63) دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 بين غموض الدور والرضا الوظيفي، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين المتغيرين.

2- وجود علاقة ارتباطية بمعامل ارتباط سالب قيمته (-0,64) دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 بين قلة فرص الترقية والنمو الوظيفي والرضا الوظيفي، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين المتغيرين.

3- وجود علاقة ارتباطية بمعامل ارتباط سالب قيمته (-0,49) دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 بين ضعف العائد المادي والرضا الوظيفي، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين المتغيرين.

10-4- التوصيات:

بناء على نتائج هذه الدراسة ارتأى الباحثان وضع التوصيات التالية من أجل تحقيق الرضا الوظيفي لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني، وبالتالي المساهمة في تفعيل وتحسين العملية التعليمية ككل، وهذه التوصيات هي:

1 . إعادة النظر في نظام التحفيز الخاص بهذه المهنة، وذلك بجعله بتناسب مع مؤهلات شاغليها، من خلال:

- ✓ مراجعة تصنيف مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني.
- ✓ مراجعة العوائد والمنح المادية.
- ✓ وضع حوافز للحاصلين على شهادات عليا حتى يضمن بقاؤهم في هذه المهنة.

2 . تحسين المسار المهني للمستشارين وزيادة فرص الترقية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- ✓ استحداث مناصب نوعية في إطار هذه المهنة.
- ✓ زيادة المناصب العليا المرتبطة بهذه المهنة (مستشار رئيسي، ومفتش).

3 . زيادة فرص التدريب والتكوين للمستشارين، وإكسابهم مهارات جديدة تتناسب ومتطلبات المهنة، والتطورات التي يفرضها الواقع.

4 . منح مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني المزيد من المسؤوليات والصلاحيات اللازمة من قبل إدارة المؤسسة، لزيادة فعالية الممارسة المهنية، والإحساس بالثقة والانتماء، وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة.

5 . توضيح الأدوار والمهام الخاصة بعمل مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني حتى لا يحدث الصراع في الأدوار أثناء الممارسة المهنية مع الأطراف الأخرى، وذلك عن طريق تكثيف الملتقيات المهنية فيما بينها.

6 . توفير جو اجتماعي ونفسي وتنظيمي يشجع على التعاون والتفاعل الاجتماعي بين المسؤولين في المؤسسات ومستشاري التوجيه المدرسي والمهني.

7 . إتاحة الفرصة أمام مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني في المشاركة في اتخاذ القرار، وتحسيسهم بأنهم جزء من المؤسسة من خلال:

- ✓ التعامل بإيجابية مع منجزاتهم.
- ✓ تزويدهم بالمعلومات والقوانين المتعلقة بمهنتهم.
- ✓ توفير قدر مناسب من الحرية، وذلك بإعطاء بعد تربوي لمهنتهم عوض البعد الإداري.

8 . توفير جميع المستلزمات والإمكانيات التي تتطلبها المهنة (مكتب خاص، والقرب من التلاميذ، التهوية...).

9 . تفعيل عملية الاتصال بين المسؤولين ومستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني في مؤسسة العمل.

10. مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي الذي ينظم مهنة مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني، لاسيما وأن الواقع قد أثبت عدم نجاعته، وأدى في ارتفاع نسبة الضغوط الناجمة عن هذا الجانب.

الإحالات والمراجع

1- سمير أحمد عسكر، متغيرات الضغوط المهنية ، دراسة ميدانية نظرية و تطبيقية في قطاع المصارف بدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الإدارة العامة ، العدد(60)،المملكة العربية السعودية ،1988، ص 16.

2- اندرو دي سيزلاقي و مارك جي والاس ، السلوك التنظيمي و الأداء، ترجمة جعفر أبو القاسم احمد ، دط، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية ، 1991، ص.182

3- وزارة التربية الوطنية ، المنشور الوزاري رقم 91/1241/269 المؤرخ في 1991/12/24 ، المتعلق بتنظيم عمل مستشاري التوجيه المدرسي الملحقين بالثانويات ، الجزائر.

4- سمير أحمد عسكر، مرجع سابق ، ص 16.

5 – هنية بنت محمود السباعي ، ضغوط العمل : مستوياتها ومصادرها واستراتيجيات إدارتها لدى الإدارات والفنيات السعوديات العاملات في الجامعات السعودية .
[http://www.bab.com] (24fevrier2006).15.5kb.

6- حسين حريم ، ضغوط العمل لدى الكادر التمريضي في المستشفيات الخاصة بالأردن ، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية ، ،مجلد (6)، عدد (1)، عمان، 2003 ، ص 96-.123

7- عبد النور أرزقي، محددات الرضا المهني ومعنى العمل عند العمال الجزائريين ، (رسالة ماجيستر، غير منشورة)، جامعة الجزائر، .1997

8- احمد إبراهيم احمد، الجوانب السلوكية في الإدارة المدرسية ، د ط، دار الفكر العربي، القاهرة،2000 ،ص 211 – 267.

9- شاكر جابر الله الخشالي وأياد فاضل محمد التميمي ،اثر خصائص العمل على الإجهاد الوظيفي للعاملين دراسة ميدانية في المستشفيات الأردنية الخاصة، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية ، مجلد (7) ،عدد (1)، عمان ،2004، ص 28.

10- حسين حريم ، مرجع سابق ، ص 91 .

11- سمير أحمد عسكر ، مرجع سابق ، ص .9

12- اندرو دي سيزلاقي و مارك جي والاس ، مرجع سابق، ص .180

13- Psychologie sociale, (tome 3) , les dictionnaires marabout université savoir moderne, Paris،1976,p548.

14- سلطان عويد المشعان ، مصادر الضغوط المهنية لدى المدرسين في المرحلة المتوسطة بدولة الكويت و علاقتها بالاضطرابات النفسية و الاجتماعية ، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد (28)،عدد (1) ، الكويت، ربيع 2000 ، ص 70.

15- ناصر محمد العديلي ، السلوك الإنساني و التنظيمي من منظور مقارن ، معهد الإدارة العامة ، المملكة العربية السعودية، 1995 ، ص 190.

16- المرجع نفسه، ص 191.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثاني / ديسمبر 2015

Mila Univ center. Publish. Co.

واقع البدائل الشرعية للمشتقات المالية في ضوء منتجات الهندسة المالية الإسلامية

The Reality of Legitimacy Alternatives of financial Derivatives in the Light of the Islamic Financial Engineering Products

أ. عتروس صبرينة
جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر

أ. عتروس سهيلة
جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2015/05/13 تاريخ قبول النشر: 2015/06/20

الملخص :

تعد المشتقات المالية من أبرز ما أنتجته الهندسة المالية وأهم ما وصلت إليه مراكز البحث والتطوير من ابتكار وتجديد مالي، فهي أدوات مالية ترتبط قيمتها بأداة مالية معينة أو مؤشر أو سلعة ما والتي من خلالها يمكن بيع أو شراء المخاطر المالية في الأسواق المالية حيث تعتبر عقود الخيار، العقود المستقبلية، العقود الآجلة وعقود المبادلات من أهم أنواع المشتقات المالية والأكثر تداولا في الأسواق المالية، لكن التعامل بهذه الأدوات من الناحية الشرعية غير جائز ذلك أنها تتنافى في عمومها مع أحكام الشريعة الإسلامية وهذا لما يشوبها من نقائص وما تنطوي عليه معاملاتها من شبهة الربا والقمار والغرر، إلا أن هناك بدائل شرعية أثبتت نجاحها ونجاعتها يمكن أن تحل محل هذه الأدوات المشتقة أهمها عقد السلم، عقد الإجارة، البيع المؤجل، خيار الشرط.

الكلمات المفتاحية: الابتكار المالي، المشتقات المالية، منتجات الهندسة المالية الإسلامية.

Abstract:

Financial Derivatives are regards as the most important products of financial engineering and the most important financial inventions and innovations reached by the centers of research and development. Derivatives are financial instruments its value linked with certain financial tool or any index or good which help to buy and sell financial risks in the financial markets. The option contracts, future contracts, future and swap contracts are the most important types of financial derivatives and the most current traded in the financial markets. But the dealing by these tools in terms of legitimacy is not permissible because they contradict mildly with the Sharia, and they involve suspicious transactions of bribery and gambling. However, there are legitimate alternatives, which are proved to be efficient, and which can replace these derivatives, like contract of peace, the rent contract, the deferred sale, and option condition.

Key words: *financial inventions, Financial Derivatives, Islamic Financial Engineering Products.*

مقدمة:

لم تكن الأدوات المالية التقليدية التي يجري التعامل عليها في أسواق الأوراق المالية نهاية المطاف في عالم التمويل والاستثمار، فثمة أدوات مالية جديدة قدمها الفكر الرأسمالي المعاصر لم تكن طفرة في أداء الأسواق المالية، وإنما كانت ثورة في صيغ وأساليب التعامل في تلك الأسواق، وتمثل من وجهة نظر مراكز البحث والابتكار حلولا إبداعية لمشاكل التمويل والتحوط في بيئة تزداد فيها المخاطر وعدم اليقين، هذا ما يستدعي تسليط الأضواء على المنتجات المالية المتداولة في أسواق المال العالمية والبحث في إمكانيتها وقدرتها على إيجاد حلول لمشاكل الاقتصادية الحديثة وما يسترعي انتباهنا اليوم هو تلك المشتقات التي تتبوأ الصدارة إذ تعد أهم منتجات الهندسة المالية، وأهم ما وصلت إليه مراكز البحث والتطوير من ابتكار وتجديد مالي.

لذلك أردنا من خلال هذا البحث دراسة هذه المشتقات دراسة مختصرة و وافية في نفس الوقت وكذا معرفة رأي أو موقف الفقه الإسلامي من هذه المشتقات من جهة، والبدائل الشرعية لها من جهة أخرى، حيث قمنا بقسيم هذا البحث إلى أقسام هي:

- الإطار المفاهيمي للهندسة المالية الإسلامية.
- ماهية المشتقات المالية.
- أنواع المشتقات المالية والموقف الشرعي منها.
- البدائل الشرعية للمشتقات المالية.

1- الإطار المفاهيمي للهندسة المالية الإسلامية

يرى الكثير من المحللين أن الابتكار المالي والهندسة المالية هما القوة الدافعة للنظام المالي العالمي لرفع مستوى الكفاءة الاقتصادية وذلك من خلال زيادة فرص اقتسام المخاطرة وتخفيض تكاليف العمليات، المعلومات والوكالات، لذلك فظهور الهندسة المالية أعطى وسوف يعطي مجالات ابتكار متعددة و متطورة في المستقبل المنظور و البعيد، وهذا الاتجاه أحوج من يحتاج له علماء المالية أو التمويل الإسلامي في سعيهم الحثيث للتخلص من كل ما هو ربوي و استبداله بما يوافق الشرع الإسلامي من حيث المنشأ والاستمرارية و الانتهاء و كذلك استلهام المستجدات الأخرى التي قد يفرزها العصر. فمن خلال هذا الإطار سنتطرق إلى ماهية الهندسة المالية من جهة والهندسة المالية الإسلامية من جهة .

1-1-مفهوم الهندسة المالية الإسلامية

قبل التطرق إلى مفهوم الهندسة المالية الإسلامية فإنهيجب التطرق أولا إلى مفهوم الهندسة المالية بصفة عامة

1-1-1- مفهوم الهندسة المالية: إن مصطلح "الهندسة المالية" يشير إلى فن صياغة المدخلات المالية لتلبية حاجيات وميول مستخدمي الأموال فيما يخص المخاطرة وفترة الاستحقاق والعائد، ويعتبر مفهوم الهندسة المالية قديما قدم التعاملات المالية، لكنه يبدو حديثا نسبيا من حيث المصطلح والتخصص[1]. فمعظم تعاريف الهندسة المالية مستوحات من وجهات نظر الباحثين الذين يطورون النماذج والنظريات، أو مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية أو بالأسواق المالية، وهناك عدة تعاريف أهمها:

- أن الهندسة المالية تعني تصميم وتطوير أدوات وآليات مالية مبتكرة، وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل[2]فهذا التعريف يتضمن ثلاث أنواع من الأنشطة هي كالتالي:
  - ابتكار أدوات مالية جديدة مثل عقود المشتقات المالية.
  - ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف كعمليات التداول الإلكتروني.
  - ابتكار حلول جديدة للإدارة المالية التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الالتزامات، أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلاؤم الظروف المحيطة بالمشروع.

– تعريف الجمعية الدولية للمهندسين الماليين(IAFE):تتضمن الهندسة المالية التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية و الأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة ولاستغلال الفرص المالية. فالهندسة المالية ليست أداة بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات، علما أن الهندسة المالية تختلف عن التحليل المالي. فمصطلح تحليل معناه تشتيت الشيء لفهمه أما مصطلح هندسة فيقصد بها بنيه، ولقد تأسست هذه الجمعية في 1992 وليس غايتها الربح و إنما للارتقاء ولرعاية الهندسة المالية وتضم هذه الجمعية أعضاء من مختلف دول العالم مكونين من أكاديميين وممارسين تابعين للبنوك، مهنيين في المحاسبة و التمويل و الاقتصاد والقانون وتكنولوجيا المعلومات[3].

من خلال ما سبق ذكره تعد الهندسة المالية هي **مصدر للإبداع المالي**، وهي العملية التي تسعى لتكييف الأدوات المالية القائمة والعمليات وتطوير أدوات جديدة لتمكين المشاركين في الأسواق المالية بالتعامل بفاعلية أكثر مع العالم المتغير الذي نعيش فيه، وبمعنى آخر فالهندسة المالية "هي المجال الذي يقدم الابتكارات التي تساعد الشركات والمؤسسات في الحد من المخاطر عبر إصدار الأوراق المالية المستحدثة واقتراح آليات لرفع كفاءة الأسواق المالية، وتصور حلول مبتكرة لمساعدة الشركات على حل مشاكلها التمويلية"[4]، والابتكار المقصود ليس مجرد الاختلاف عن السائد، بل لابد أن يكون هذا الاختلاف متميزًا إلى درجة تحقيق مستوى أفضل من الكفاءة والمثالية، وهو ما يعني أن تكون الأداة أو الآلية التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات والآليات السائدة تحقيقه وهذا ما عبر عنه **بيتر دراكر** أحد رواد إدارة الأعمال في مجلة Economist مقالا عن واقع الصناعة المالية و الابتكار المالي بعنوان "**الابتكار أو الموت**" حيث أشار بيتر في هذا المقال إلى أن الصناعة المالية اليوم تواجه انحسارا في الربحية و تدهور في نوعية المنتجات التي تقدمها وهو يدعو بذلك إلى إعادة روح الابتكار والتجديد[5].

ومن بين العوامل التي ساعدت على ظهور مفهوم الهندسة المالية ما يلي[6]:

- الاحتياجات المختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل؛
- تقنية المعلومات ومفهوم السوق الواسع؛
- زيادة المخاطر والحاجة إلى إدارتها؛
- محاولة الاستفادة من النظام المالي؛
- تجاوز القيود القانونية؛

1-1-2- مفهوم الهندسة المالية الإسلامية: يمكن توضيح الأساس الإسلامي لمفهوم الهندسة المالية من خلال حديث النبي صلى الله عليه وسلم: **(من سنَّ في الإسلام سنةً حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً. ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص من أوزارهم شيئاً)** (صحيح مسلم) يستدل من هذا الحديث الدعوة للابتكار وإيجاد الحلول للمعضلات المختلفة المالية وغير المالية طالما كانت في مصالح العباد[7]. أيضاً الدعوة للاجتهاد وضرورة مواصلته تعتبر من الموجهات الإسلامية القيّمة التي تدعو إلى التجديد باستمرار ضماناً لحسن الأداء، وبالتالي المنافسة بإيجابية في سوق الخدمات المالية وأيضاً في غيره من المسائل الحياتية للمجتمع المسلم، وإذا كان الحديث يشير إلى أهمية الابتكار إلا أنه نبّه كذلك إلى خطورة الابتكار الضار غير المشروع، إذ يتحمل الشخص في هذه الحالة مثل أوزار من تبعه. فالحديث ينبه على القاعدة الاقتصادية المعروفة: ارتباط العائد بالمخاطرة، وكلما كان العائد المحتمل أكبر كلما كانت الخسارة المحتملة أكبر، فكما أن فضل الابتكار النافع كبير، فكذلك وزر الابتكار الضار[8].

وعليه يمكن تعريف الهندسة المالية الإسلامية كما يلي: "هي مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجهات الشرع الإسلامي"[9].كما أن للهندسة المالية الإسلامية أسس بنيت عليها وهي شبيهة بأركان التمويل الإسلامي، يمكن إيجازها فيما يلي[10]: تحريم الربا، حرية التعاقد، التيسير ورفع الحرج، الاستحسان وأخيرا التحذير من بيعتين في بيعة واحدة.

1-1-3-الفرق بين الهندسة المالية الإسلامية والتقليدية: بالرغم من اشتراك المدرستين في الحاجة للابتكار في وجود قيود تنظيمية، لكن الابتكار في الهندسة المالية الإسلامية لا يؤدي إلى تجاوز الأحكام الإسلامية على النحو الذي يجري في الهندسة التقليدية ويمكن التماس السبب في الجوانب الآتية[11]:

- **الجانب الأول:** أن حوافز الانضباط بالنظم الإسلامية أكبر من تلك المتعلقة بالنظم غير الإسلامية؛ فحافز التدين عميق لدى المسلمين، ومن شأنه أن يحد من محاولات الالتفاف على الأحكام الشرعية الصريحة. بينما نجد الهندسة التقليدية لا تملك حوافز ذاتية للالتزام بروح الأحكام واللوائح القانونية، وعليه

فبمجرد بروز فرصة للربح كاف في الالتفاف عليها وبالتالي لابد من الانضباط بالنظم الإسلامية.

- **الجانب الثاني:** أن الأحكام الشرعية نفسها أكثر انضباطا وإحكاما وتناسقا من الأنظمة البشرية ويترتب على ذلك أن المحافظة على الأحكام الشرعية أيسر من المحافظة على الأنظمة الوضعية نظرا لتطرق الخلل والتناقض للأخيرة بما لا يسمح للمتعاملين بالمحافظة عليها، خلافا للأحكام والقواعد الشرعية.
- **الجانب الثالث:** أن الأحكام الشرعية تهدف إلى تحقيق مصلحة المتعاملين بها، فالالتزام بها يحقق هذه المصالح بما يجعل المتعاملين أكثر رضا وقناعة بها، هذا في الوقت الذي تتسبب فيه الهندسة المالية التقليدية في حدوث الانهيارات في البورصات وإفلاس الشركات ففي الأنظمة الوضعية لا تفرق بين المصالح الجزئية والمصالح الكلية، وبين مصالح جماعات الضغط والمصالح العامة، وتبعا لذلك ينشأ التنافر بين مصلحة المتعاملين وبين هذه الأنظمة.

1-2- مداخل ومتطلبات الهندسة المالية الإسلامية وأسباب الحاجة إليها

1-2-1-أسباب الحاجة للهندسة المالية الإسلامية:على مدى ما يقارب الأربعة عقود، تسعى الهندسة المالية الإسلامية في خطى حثيثة لترسيخ وجودها كنظام مالي واقتصادي بديل عن النظام المالي التقليدي الذي ناهز على شيخوخة تخطت ثلاثة قرون تخللتها أزمات مالية عاصفة أوشكت أحدث حلقاتها أن تودي به إلى حافة الانهيار، رغم المحاولات المستمرة لإنعاشه والإبقاء على ديمومته عبر ضخ مزيد من الأموال إلى الاقتصاد وتدخلات حكومية، غير أن هذه المحاولات تغدو قاصرة وبمثابة مسكنات ألم طالما أن المعالجة الجذرية لجذور الأزمة المالية الراهنة القائمة على الربا والغرر وآثارهما المدمرة لا يتم الالتفات إليها بعمق وموضوعية[12]، وتبرز الحاجة للبحث عن حلول مالية إسلامية من عدة جوانب وهي[13]:

- **الجانب الأول:** قواعد الشريعة الإسلامية منضبطة ومحددة
- **الجانب الثاني:** تطور التعاملات المالية في العصر الحاضر
- **الجانب الثالث:** وجود المؤسسات الرأسمالية(التقليدية) المنافسة للمؤسسات المالية الإسلامية

كما أن هناك دوافع أخرى للاهتمام بالهندسة المالية الإسلامية نوجز أهمها في النقاط التالية[14]:

-توسع الاهتمام بالاقتصاد والتمويل الأخلاقي؛

-تنامي الطلب على المنتجات الإسلامية؛

-احتدام التنافس على الصناعة المالية الإسلامية؛

-نجاعة منتجات الصناعة المالية الإسلامية وتفوقها عالميا حيث بلغ حجم الصناعة المالية الإسلامية حوالي 1600مليار دولار سنة 2013 ويتوقع أن تبلغ حوالي 8000 مليار دولار آفاق2024 وهي تنمو بمعدل يفوق 20 بالمئة سنويا [15]؛

-مضاعفات الأزمة المالية الراهنة.

1-2-2- مداخل ومتطلبات الهندسة المالية الإسلامية: من أجل تطبيق الهندسة المالية الإسلامية يتطلب وجود جملة من المتطلبات أهما ما يلي[16]: الوعي (وعي بالسوق وأحواله)، الإفصاح (بيان المعاملات وشفافيتها)، المقدرة والالتزام بالشريعة الإسلامية في التعامل. كما يمكن أن يكون لصناعة الهندسة المالية عدة مداخل، تتعدد تبعا للطرق الممكن استخدامها من طرف المؤسسات المالية الإسلامية في إقامة هذه الصناعة، ومن هذه المداخل حسب ما جاء به مركز أخبار الصناعة المالية الإسلامية للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية[17] ما يلي:

- **مدخل المحاكاة (التقليد):** والذي يعني أن يتم سلفا تحديد النتيجة المطلوبة من منتج الهندسة المالية الإسلامية، وهي عادة لا تخرج عن نفس النتيجة التي يحققها منتج الهندسة المالية التقليدية.

-**مدخل الأصالة والابتكار:** ويعني هذا البحث عن الاحتياجات الفعلية للعملاء والعمل على تصميم المنتجات المالية المناسبة لها، بشرط أن تكون متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا المنهج يتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء ومتطلباتهم والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها، وذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية، كما يتطلب وضع أسس واضحة لصناعة هندسة مالية إسلامية مستقلة عن الهندسة المالية التقليدية.

من خلا ما سبق يتبين أن هذا المنهج أكثر **كلفة** من المحاكاة والتقليد لكنه أكثر جدوى(التكلفة غالبا تكون مرتفعة في بداية التطبيق، ثم بعد ذلك تنخفض) هذا من جهة،

ومن جهة ثانية فإن هذا المنهج يحافظ على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية، كما يسمح لها بالاستفادة من منتجات الصناعة المالية التقليدية ما دامت تفي بمتطلبات المصداقية الشرعية.

1-3- خصائص الهندسة المالية الإسلامية والتحديات التي تواجهها

إن للهندسة المالية الإسلامية خصائص متعددة تميزها من جهة وكذا تحديات داخلية تواجهها من جهة أخرى يمكن إيجازها فيما يلي:

1-3-1-خصائص الهندسة المالية الإسلامية: تتمتع الهندسة المالية الإسلامية بالعديد من الخصائص، والتي تجعلها تتميز عن الهندسة المالية التقليدية، ومن هذه الخصائص نذكر ما يلي[18]:

-ترمي الهندسة المالية الإسلامية إلى إيجاد بدائل للهندسة المالية التقليدية تتوافق مع الشريعة الإسلامية بمعنى أنها تطبيق الاقتصاد الإسلامي؛

-بساطة أدوات الهندسة المالية الإسلامية، نظرا لمحدوديتها وتقييدها بمبادئ الشريعة؛

-كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية مستقلة عن غيرها من الأدوات، بمعنى أن لها طبيعة تعاقدية وخصائص تجعلها متميزة عن غيرها، فتنوعها هو تنوع حقيقي وليس صوري (شكلي) كما هو الأمر في أدوات الهندسة التقليدية التي تقوم على عقد واحد هو القرض؛

-تعتمد الهندسة المالية الإسلامية على مبدأ المشاركة في المخاطر فكلى الطرفين يحتملان الربح أو الخسارة، بينما لا نجد ذلك موجودا في الهندسة المالية التقليدية فهي قائمة على سعر الفائدة لتحقيق الربح فقط دون تحمل المخاطر؛

-الهدف الأساسي للهندسة المالية الإسلامية هو إدارة السيولة من خلال استخدام الأموال في عملية التمويل بدلا من الاستثمار لأن هذه العملية أقل مخاطرة، بينما هدف الهندسة المالية التقليدية هو إدارة المخاطر من خلال إيجاد أدوات مالية جديدة تؤدي إلى الربح السريع وأقل مخاطرة كالتوريق، المضاربة،...الخ.

1-3-2- التحديات التي تواجه الهندسة المالية الإسلامية :من أهم هذه التحديات والتي قد تعتبر نقاط ضعف لها بحيث لابد من إيجاد حلول لها والتغلب عليها ومن أهم هذه التحديات نذكر[19] :

-الافتقار إلى الكفاءات والإطارات المؤهلة.

-الافتقار إلى البحث والتطوير.

- غياب حقوق الملكية لصاحب فكرة المنتج المالي المطور أو المبتكر.

- ضعف التنسيق بين الهيئات وتوحيد المرجعية مثل أعمال التوريق فهناك من يجيزها وهناك من لا يجيزها.

- الخطأ في تحديد الهدف من الهندسة المالية حيث أن هناك اهمال نوعا ما للهدف الجوهري للمنتج المالي وتركيز فقط على احتياجات المسلمين.

- نقص الثقة والمصداقية.

- المنافسة غير المتكافئة وضعف التسويق.

2- ماهية المشتقات المالية

إن المهندسون الماليون قد بذلوا وما زالوا يبذلون جهود كبيرة لتلبية احتياجات و رغبات المستثمرين المتغيرة باستمرار عن طريق تصميم و ابتكار منتجات مالية جديدة تلبي هذه الرغبات لذلك فقد ابتكروا ما يسمى بالمشتقات المالية بأنواعها المختلفة والتي بدأ استعمالها في أوائل السبعينات ثم ازداد التعامل بها في نهاية العقد نفسه وكذا في بداية الثمانينات حيث نشأت أسواق خاصة بها.

2-1-مفهوم عقود المشتقات المالية وأسباب تطورها

2-1-1-مفهوم عقود المشتقات المالية: نظرا لكثرة التعريفات التي سبقت لبيان حقيقة المشتقات المالية واختلاف تلك التعريفات فيما بينها من جهة شمولها ووضعها ومن أهم هذه التعريفات:

- المشتقات المالية عبارة عن عقود فرعية تبنى أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية، أوراق مالية، عملات أجنبية، سلع،...الخ، لينشأ عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة[20].

- أدوات مالية ترتبط بأداة مالية معينة أو مؤشر أو سلعة والتي من خلالها يمكن بيع أو شراء المخاطر المالية في الأسواق المالية. أما قيمة الأداة المشتقة فإنها تتوقف على سعر الأصول أو المؤشرات محل التعاقد وتستخدم المشتقات المالية لعديد من الأغراض وتشمل إدارة المخاطر والتحوط ضد المخاطر والمراجحة بين الأسواق وأخيرا المضاربة[21]، كما تتعدد المشتقات المالية حيث تشتمل على عقود الخيارات والعقود المستقبلية والعقود الآجلة

وعقود المبادلة أو مزيج من اثنين من هذه العقود وهو ما يسمى بمشتقات المشتقات مثل عقود المبادلات الخيارية[22].والتي سوف نفصل في هذه العقود فيما بعد.

2-1-2- الأسباب الأساسية لتطور الأدوات المالية المشتقة: هناك مجموعة من الأسباب الأساسية التي دفعت المهندسين الماليين إلى تطوير أدوات الهندسة المالية وتزايد استعمالها [23]:

- العولمة و الثورة المعلوماتية و الإلكترونية.
- تزايد الطلب على منتجات مالية جديدة.
- المنافسة الشديدة وزيادة سرعة التغير.
- المساهمات الأكاديمية والتشريعات المالية الجديدة.

2-2- الخصائص العامة للمشتقات المالية

على الرغم من تعدد واختلاف المشتقات المالية إلا أنها تشترك في مجموعة من الخصائص التي يمكن استنتاجها من الأدبيات التي تناولت هذه الأدوات ومن أبرزها[24]:

1/ أنها عبارة عن عقود مالية تصبح شروطها ملزمة للمتعاقدين حال الاتفاق عليها؛

2/أنها تشتق قيمتها من قيمة مرجعية(موجود ضمني) كأن يكون ورقة مالية، أو مؤشر مالي(سعر الصرف) أو أي موجود آخر يكون محلا للتعاقد ولذلك سميت بالمشتقات، أي أن هذه الأدوات لا تمتلك قيمة فعلية بحد ذاتها وإنما تستمد هذه القيمة أساسا من قيمة الموجود الذي يتم التعاقد عليه ثم تبدأ العوامل الأخرى في التأثير على قيمة هذه الأدوات مثل العرض، الطلب وتاريخ الاستحقاق وغيرها من العوامل؛

3/ أن قيمتها تكون أكثر تقلبا من قيمة الموجود الضمني وذلك بسبب أن قيمتها هي انعكاس لقيمة الموجود الضمني في مدة مستقبلية قادمة؛

4/ يمكن استعمالها لأغراض متعددة كالتحوط والاستثمار والمضاربة؛

5/ إنها أدوات تتميز بإمكانية تحقيق أرباح عالية تصل إلى 100% من حجم الأموال المستثمرة كما أنها تحقق خسائر كبيرة يمكن أن تؤدي إلى إفلاس وإحداث أزمات وذلك تعني تميزها بالمخاطر المرتفعة؛

6/ إنها تتعلق بفقرات خارج الميزانية العمومية وهي جزء من الالتزامات الطارئة للجهة المتعاملة بها، إذ أنها لا تظهر ضمن فقرات الميزانية العمومية للجهات المتعاملة بها على الرغم من أنها تشكل جزء مهما من التزاماتها أو حقوقها، بل إن حجم هذه

الالتزامات و الحقوق قد يفوق فعلا حجم الميزانية العمومية لبعض المصارف الكبرى المتعاملة بها.

2-3- أغراض استخدام المشتقات المالية

إن لكل منتج من منتجات الهندسة المالية والتي من بينها العقود المالية المشتقة غرضا استخدم من أجله أو يمكن القول أنه أنشئ من أجل هذا الغرض، لكن جميعها يشترك أو يدور حول الأغراض التالية: التحوط ضد المخاطر، المضاربة والمراجحة[25] ويمكن التفصيل فيها كما يلي:

- ***التحوط ضد المخاطر***: والذي يعتبره بعض الباحثين الوظيفة الأساسية التي يجب أن تؤديها الأدوات المالية المشتقة[26]،فمفهوم المخاطرة لا يكاد يحتاج إلى تعريف لأنه مفهوم واضح يستخدمه الناس في محادثاتهم اليومية حيث يستعمل مصطلح المخاطرة في الميدان الاقتصادي للدلالة على الحدث غير المتوقع الذي يحل بالخطة المرسومة[27]، ويقصد بإدارة المخاطر التحكم في المخاطر عن طريق الحد من تكرار حدوث هذه المخاطر أو عن طريق التقليل من حجم الخسائر المتوقعة من جهة أخرى[28]؛
- ***المضاربة:*** بصورة عامة هناك فرق واضح بين المضاربة في الاقتصاد المعاصر والمضاربة في الفقه الإسلامي من حيث المدلول[29] وبالتالي ليس هناك أي نقاط للوصول وليس هناك أي قاسم مشترك بينهما سوى في الألفاظ والحروف[30] ، لكن مفهوم المضاربة المتداول هو: شراء شيء رخيص في وقت ما لغرض بيعه بسعر أعلى والبيع في وقت آخر، ففي هذه الحالة لا يمكن معرفة الأسعار إلا بالتقدير الذي لا يكمن أن يكون صحيحا أو خاطئا، أما المضاربة في الأسواق المالية فإنها وجدت عندما ظهرت طبقة من المتعاملين في البورصة يشترون الأوراق المالية بقصد إعادة بيعها عند ارتفاع أسعارها والحصول على فارق السعر كربح رأسمالي[31]؛
- ***المراجحة:*** تعرف على أنها نوع من المتاجرة الخالية من المخاطر حيث يتم شراء وبيع نفس الأداة في وقت واحد في سوقين مختلفين من أجل الحصول على النقد من الفرق في تلك الأسواق، لذلك فهي تعتبر بذلك من الاستراتيجيات الجاذبة للاستثمار؛ ذلك أن آلافا من البشر في المجتمعات الغربية على وجه الخصوص يكرسون وقتهم في البحث عن فرص التربح من عمليات المراجحة، ومن أهم المزايا المترتبة على

عمليات المراجحة أنه ما أن يشرع المستثمرون في الشراء من السوق ذات الأسعار المنخفضة، و البيع في الأسواق ذات الأسعار المرتفعة إلا وترتب على ذلك ارتفاع الأسعار المنخفضة وانخفاض الأسعار المرتفعة حتى يصبح لدينا سعرا واحدا للسلعة الواحدة في جميع الأسواق، وهو ما يعرف بقانون السعر الواحد وبالتالي تستخدم هذه العقود في المراجحة بين الأسواق[32].

2-4- مخاطر وفوائد المشتقات المالية

يمثل موضوع فوائد ومخاطر تطبيق الأدوات المالية المشتقة الموضوع الأكثر جدلا بين الكتاب و المتعاملين بهذه الأدوات، فعلى الرغم من مرور ربع قرن على التعامل بهذه الأدوات إلا أنهم ينقسمون إلى فريقين متعاكسين ففي حين يصر الفريق الأول على الحذر من التعامل بهذه الأدوات الجديدة وعدم التعامل معها إطلاقا بسبب المخاطر الكبيرة التي تصاحبها، أما الفريق الآخر فهو أكثر تفاؤلا حيث يرى أن هذه الأدوات تعد مفتاحا لحل العيد من المشاكل و المصاعب التي تواجه المتعاملين في الأسواق المالية من خلال إمكانية استعمالها في إدارة المخاطر.

2-4-1- فوائد المشتقات المالية: إن تكوين و إدارة محافظ المشتقات المالية إذا أحسنت إدارة مخاطر هذه الأدوات الجديدة، يمكنها أن تحقق المكاسب التالية[33]:

-ابتداع طرق جديدة لفهم وقياس وإدارة المخاطر المالية، التي من خلالها يمكن عزل أو فرز المخاطر المعقدة التي تتجمع سوية في الأدوات المالية التقليدية، بحيث يمكن إدارة كل مخاطرة فيها بشكل مستقل وبكفاءة أعلى؛

-دعم الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية للعملاء، بما يخدم أغراضهم في بناء محافظ أكثر تنويعا، الأمر الذي من شأنه زيادة قاعدة عملاء هذه المؤسسات؛

-تعزيز فرص الإيرادات والأرباح الناجمة عن تنويع محافظ المؤسسات المالية من الأدوات المشتقة، من عوائد استثمارية ورسوم وعمولات خدمات وغيرها، وذلك من خلال قيام المصارف بعمليات التحوط والمضاربة وصناعة الأسواق و تكوين المراكز المالية؛

-قيام مدير المحفظة بشراء خيار في سوق العملات مثلا لكي يحميه، ولغاية سقف معين من الأسعار، من احتمال التعرض لتقلبات غير مواتية في أسعار العملات الأجنبية. وقد يؤدي شراء هذا الخيار إلى تقليل تحقيق المكتسبات الناشئة عن شراء أسهم أجنبية، ولكنه يسمح بتحقيق نتائج إيجابية للأموال المطلوب استثمارها؛

-قيام مدير المالية في الشركة بمبادلة التدفق المتمثل بمدفوعات الفائدة على التزامات ذات أسعار فائدة ثابتة بأداة ذات أسعار فائدة متغيرة، والغرض من هذه العملية هو إما تقليل نسبة الالتزامات ذات الفائدة الثابتة(وزيادة الالتزامات ذات الفائدة المتغيرة) في الهيكل المالي للشركة، أو لتقليل عبء مدفوعات الفائدة الثابتة إذا ما انخفضت أسعارها؛

2-4-2- مخاطر المشتقات المالية: في مقابل الفوائد التي تم ذكرها، فإن استخدام أو التطبيق الخاطئ للمشتقات المالية من قبل المصارف والمؤسسات المالية الأخرى وغيرهم من المتعاملين في أسواق العقود المالية يمكن أن يترتب عليه خسائر مالية باهظة قد تعرقل مسيرة عمل هذه المؤسسات جزئيا أو كليا ،وهذه الخسائر ناجمة بشكل أساسي عن[34]:

- فشل إدارات تلك المؤسسات في تفهم هذه الأدوات الجديدة وتبني استراتيجيات مناسبة لإدارة مخاطرها وليس عن شيء كامن في المشتقات بحد ذاتها؛

- منح صلاحيات واسعة لفرد معين أو بعض الأفراد في بعض المؤسسات في الاستثمار والتداول بالمشتقات وبدون أي إشراف أو تحليل من قبل إدارات المؤسسات لأهلية هؤلاء الأفراد وخبرتهم في مجالي الاستثمار والتداول على حد سواء وكذلك لجدوى الدخول في عقود المشقات[35]، ومن أهم العمليات الخطرة في تطبيق عمليات الاستثمار في المشتقات المالية ما يلي[36]:

1- الاستثمار في سندات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع و الخدمات فهي عينها المقامرات والمراهنات التي تقوم على الحظ والقدر، والأدهى والأمر أن معظمها يقوم على إئتمانات من البنوك في شكل قروض وعندما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن ينهار كل شيء وتحدث الأزمة المالية؛

2- عدم توفر معلومات كافية عن البورصات العالمية للمدير المالي المحلي بخصوص المستحدثات المالية والمصرفية التي تعتمد على المشتقات المالية؛

3- ترجع أيضا المخاطر في المشتقات المالية إلى أن قيمة الاستثمار فيها لا تدفع بالكامل مقدما ولكن تدفع هوامش فقط وعندما تتم المطالبة فهي تطلب بالكامل؛

4- وترجع المخاطر أيضا إلى المنافسة الشرسة في أسواق المشتقات المالية في العالم وتخفيض شروط الهوامش المطلوبة على العقود وكذا إصدار أنواع من العقود التي لا يتم تداولها داخل مقصورات البورصة ولكن خارجها؛

5- زيادة طلب البنوك على المشتقات المالية باعتبارها مصدر للأرباح لتعويض خسائر العمليات المصرفية التقليدية وفي ذلك تزايد للمخاطر؛

6-غياب الحيطة والحذر اللذان يؤديان إلى خسائر فادحة فمثلا المخاطر الناتجة عن استخدام الخيارات المالية فهي تنتج عن الخطأ في التقديرات.

ورغم أن التعامل في أدوات المشتقات المالية، يستهدف الحد من مخاطر التقلبات في معدلات العائد وأسعار الصرف وأسعار السلع. إلا أنه بحكم طبيعة تلك الأدوات إذ هي ترتبط بالتوقعات فهي كذلك تتضمن احتمالات الربح و الخسارة، حيث أنها في حد ذاتها تتضمن مخاطر تؤدي في بعض الأحيان إلى خسائر هائلة و غير محتملة، مما يتسبب في خلق أزمات قد تكون عالمية ومن أمثلة ذلك ومن الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) و التي نجمت عن التوسع الكبير من قبل المؤسسات المالية في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني ومع هذا التوسع زاد عدد المدينين بالتالي زاد معه خطر عدم التسديد، إضافة إلى ذلك انعدام أو نقص الرقابة أو الإشراف الكافي على هذه المؤسسات وكذلك نقص الثقة أو ضعفها في النظام المالي من قبل الأفراد كل هذا أدى إلى تفاقم هذه الأزمة عالميا[37].

ويمكن تبويب المخاطر التي يواجهها المستعملون النهائيون والمتعاملون في أسواق المشتقات المالية في مخاطر السوق، مخاطر ائتمانية، مخاطر التسوية، مخاطر تشغيلية، مخاطر قانونية ونظامية، وفي حين أن هذه المخاطر ليست جديدة وتواجهها كل من الأدوات المالية التقليدية لكن المخاطر تزداد تعقيدا في نشاط المشتقات قياسا بالأدوات التقليدية وقد تطلب ذلك بالمقابل تطوير نظم معقدة لإدارة مثل هذه المخاطر[38].

3- أنواع المشتقات المالية والموقف الشرعي منها

لا يمكن حصر جميع المشتقات المالية لأن الهندسة المالية لا تتوقف عن ابتكار عقود مالية جديدة كما يسميها البعض " منتجات مالية " بالمخالفة لمفهوم المنتجات الحقيقية، ومع هذا فكل المشتقات المالية تتفق في طبيعتها وفي الهدف منها، لذلك سنحاول التطرق إلى أهم أنواع المشتقات المالية المتعامل بها في الأسواق الرسمية والغير

رسمية، حيث اقتصرت هذه الدراسة على العقود المستقبلية، العقود الآجلة، عقود الخيار وعقود المبادلات وكذا موقف الشرع من هذه العقود.

3-1-العقود المستقبلية والعقود الآجلة

تعتبر العقود المستقبلية والعقود الآجلة أحد أهم أدوات الهندسة المالية والتي لاقت رواجا واسعا في الأسواق المالية لذلك سنقوم بالتعرف على هذه الأخيرة بشكل مختصر.

3-1-1-العقود المستقبلية

- تعرف أنها "التزام قانوني متبادل بين الطرفين، يفرض على أحدهما أم يسلم الآخر أو يستلم منه وبواسطة طرف ثالث الوسيط كمية محددة من أصل معين في مكان محدد وزمن محدد وبموجب سعر محدد"[39]،ويعد التغلب على عدم التأكد أو تخفيض المخاطر من أهم الأسباب التي تدفع الأفراد إلى تحرير مثل هذه العقود.

- ويمكن توضيح أركان العقود المستقبلية في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أركان العقود المستقبلية

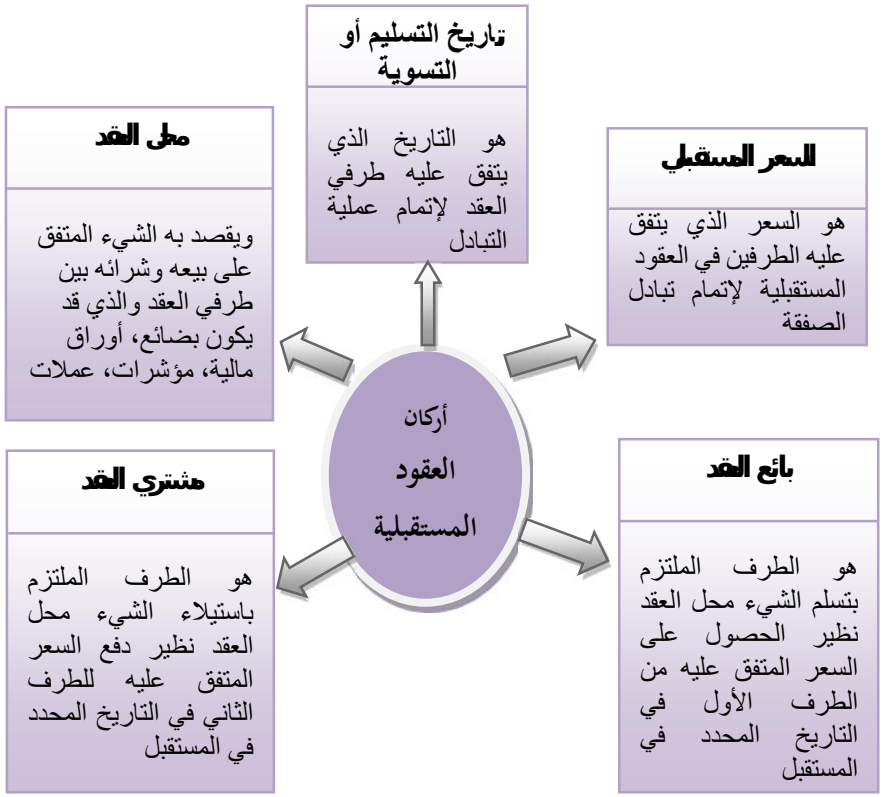

المصدر: محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، جلال العبد، **تقييم الأسهم والسندات "مدخل الهندسة المالية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 354.

– **سمات وخصائص العقود المستقبلية:** يمكن ذكر أهمها فيما يلي[40]:

1– نمطية شروط التعاقد أي أن شروط ومواصفات العقود محدد من قبل إدارة السوق و ليس لأحد الأطراف وضع شروط أو مواصفات من عنده بل عليه أن يختار ما يناسبه من الشروط و المواصفات المعروضة ؛

2– بوسع المستثمر في السوق الرسمية أن يتجنب الاستلام الفعلي للسلعة من خلال بيع العقد لآخر؛

3– تحديد الثمن الحقيقي للأصل محل التعاقد في مستهل عقد الصفقة؛

4- توصف العقود المستقبلية جميعها بأنها marked to market بمعنى أنها تخضع للتسوية اليومية فيتم تعديل ثمن المتعاقد يوميا كلما تغير سعر الأصل في محل التعاقد؛

5- إن لطرفين عقود المستقبليات احدهما بموقع المشتري أو المستلم للأصل الاستثماري، والآخر بموقع البائع أو المسلم وبالتالي فإن ما يكسبه طرف في هذا العقد يخسره الطرف الثاني؛

6-لا يدخل الطرفان المتبادلان مع بعضها البعض في علاقة مباشرة بل من بيوت التصفية التي تعمل كمشترية أو بائعة دون تنافس أي من المتعاملين.

7-أسعار عقود المستقبليات ترتبط مباشرة بأسعار الأصول الاستثمارية التي توفر فرص الربحية وتقل فيها المخاطر.

- **أنواع العقود المستقبلية:** تتنوع العقود المستقبلية بالنظر إلى الشيء المتعاقد عليه إلى الأنواع الأساسية الآتية:

1/ العقود المستقبلية على السلع (عقود مستقبلية على القمح، المعادن....)

2/ العقود المستقبلية المالية (عقود مستقبلية على الأسهم، على مؤشرات الأسهم مثلا مؤشر داوجونز الصناعي (الفرق بين قيمة المؤشر في تاريخ الاتفاق وتاريخ التسليم).

3/ العقود المستقبلية على العملات الأجنبية لتجنب مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

كما أنه لا يمكن حصر جميع أنواع العقود المستقبلية لأنها متعددة ومتشبعة ويكفي للتدليل على ذلك أنه نحو 100 نوع من أنواع العقود المستقبلية في الولايات المتحدة الأمريكية ويتم التعامل بها من خلال 11 بورصة للمعاملات المستقبلية[41].

3-1-2-العقود الآجلة: هناك من يسميها العقود المحددة مقدما وتعرف على أنها العمليات التي تجري بين طرفين البائع والمشتري أي اتفاقية يتحدد فيها مقدار ونوعية الصفقة المتعامل بها وسعرها وذلك ليسلم كل من الصفقة وثمنها (سعر الصفقة يوم التعاقد) في يوم محدد في المستقبل يسمى بيوم التسوية وفي مكان معين[42]. ومن والأمثلة على العقود الآجلة عقود الإقرار لشراء العقارات، عقود الاستيراد والتصدير وتستعمل المصارف والمستثمرون بكثرة العقود الآجلة لتفادي أو لإزالة تعرضها لمخاطر تقلبات أسعار الصرف في مجال الاستثمارات الدولية وتدفقات الإيرادات والمطلوبات المستقبلية وهي تجري في الأسواق الغير رسمية[43]. وتتميز بعدة خصائص بحيث أنها عقود هذه

العمليات ملزمة و غير منمطة حيث تعتمد على التفاوض بين الطرفين على مقدار الصفقة وسعرها يوم التعاقد[44].

3-2-عقود المبادلات

3-2-1- مفهوم عقود المبادلات (المقايضات) وأنواعه: المبادلات هي عبارة عن اتفاقيات خاصة بين طرفين (قد يكونان شركتين أو شركة وبنك،.....وغيرها) لتبادل التدفقات النقدية في المستقبل وفقا لصيغة مرتبة أو معدة مسبقا، ويمكن اعتبارها محفظ من العقود الآجلة، وذلك فإن دراسة المبادلات امتداد طبيعي لدراسة العقود الآجلة والعقود المستقبلية، وقد تم التفاوض على أول عقود للمبادلة في عام 1981 ومنذ ذلك الوقت نمت السوق سريعا جدا، ويتم التفاوض سنويا على عقود بمئات البلايين من الدولارات ولا يجري التعامل عليه في الأسواق المنظمة بل في الغير رسمية لذلك فتحدد الشروط وفق المحصلة النهائية لمفاوضات خاصة بين الأطراف.

وتمثل عقود المبادلات أيضا إحدى أدوات تغطية المخاطر، ومن أكثر استخداماتها تغطية مخاطر تغير سعر الفائدة. وتعرف على أنها سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ يتم تسويتها على فترات دورية حيث أن هذه التسويات لا تتم يوميا كما هو الحال في العقود المستقبلية، ولا يتم تسويتها مرة واحدة كما هو الحال في العقود لاحقة التنفيذ ولذلك تعرف بأنها سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ.

هناك عدة أنواع لعقود المبادلة ولكن هناك نوعان أساسيان من المبادلات والتي يجري التعامل عليها يوميا من خلال أغلب صناع السوق وهما: مبادلات أسعار الفائدة ومبادلات العملات[45].

3-2-2-مزايا وعيوب عقود المبادلات: تتمتع عقود المبادلات بمجموعة من المزايا وكذا عيوبا يمكن ذكر أهمها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مزايا وعيوب عقود المبادلات

المزايـا	العيـوب
– تحقق هيكل اقتراض بالتكلفة المرغوبة – تمكن المقترضين من الدخول إلى مصادر تمويل جديدة – استعمالها في التحوط من مخاطر تقلب أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية – مرونتها الكبيرة وإمكانية تصميمها حسب رغبة المتعاملين – لا تتطلب دفع العلاوات أو الهوامش في أغلب أنواعها	– لا تخضع لرقابة السوق المنظمة – يصعب إلغاؤها – وجود مخاطر ائتمانية مرتفعة – صعوبة قياس المخاطر الناتجة عنها – تكون في بعض الأحيان معقدة وغامضة أي يصعب فهمها من قبل المتعاملين

المصدر: هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجية الخيارات المالية، الوراق للنشر والتوزيع،2007،ص92.

3-3- عقود الخيارات وأنواع أخرى من المشتقات

من إفرازات الابتكار المالي الأخرى عقود الخيار التي ازداد تداولها بشكل كبير ومشتقات أخرى نوجزها فيما يلي:

3-3-1- عقود الخيارات: تسمى عقود الخيارات أيضا بأنها العقود الآجلة الشرطية وتعرف عقد الخيار على أنه اتفاق للتعامل في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر محدد ولكن فقط إذا رغب مشتري العقد في حدوث هذا التعامل وتتوفر هذه الرغبة في حالة ما إذا كانت التغيرات السريعة للأصل محل العقد عند التاريخ المحدد في صالح المشتري على العقد لقاء علاوة (مكافأة) يدفعها للبائع (محرر العقد) عند إبرام العقد وتعبر عقود الخيار عن القدرة أو الحق في الاختيار بين بديلين هما: إما ممارسة هذا الحق أو الامتناع عن تنفيذه[46].ولقد بدأ التعامل بحقوق الخيار في الولايات المتحدة منذ1973 إلا أن التعامل بخيار العملات لم يتم إلا بعد عشرة سنوات وكانت البداية عام 1982م في بورصة فيلادلفيا ومن ثم انتشر التعامل في حقوق الخيار كما يسميها البعض منذ دلك الوقت في معظم البورصات الرئيسية في العالم(لندن، شيكاغو، ...)[47].

كما يمكن تصنيف الخيارات حسب ما يلي[48]:

-**التصنيف على أساس تاريخ تنفيذ الاتفاق:** الاختيار الأوروبي، الاختيار الأمريكي.

-**التصنيف على أساس نوع الصفقة:** اختيار الشراء، اختيار البيع، الاختيار المزدوج أو المختلط.

-**التصنيف على أساس ملكية الأوراق المالية:** الاختيار المغطى، الاختيار غير المغطى.

3-3-2- أنواع أخرى من المشتقات: توجد أنواع أخرى من المشتقات المالية تمثل تركيبا لنوعين أو أكثر من المشتقات الأساسية وهو ما يطلق عليه بمشتقات المشتقات، وجميعها تهدف إلى تلبية الاحتياجات المختلفة للمستثمرين وتوفير قدر أكبر من الحماية من المخاطر ومن هذه الأنواع نذكر: الخيار المستقبلي، خيار العقد الآجل، المبادلة الاختيارية، ....وغيرها من الأدوات الأخرى والتي لا يمكن حصرها جميعا في هذا البحث.

3-4-الموقف الشرعي من المشتقات المالية

منذ أن ظهرت المشتقات المالية في الغرب قبل قرابة القرنين، أثارت ولا تزال الكثير من الجدل حول مشروعيتها، سواء من الناحية الشرعية أو القانونية أو الاقتصادية، وما يمكن قوله حسب ما جاء به العلماء المعاصرون أن التعامل بهذه العقود المالية أي بهذه الأدوات كما يجري التعامل بها اليوم في الأسواق المالية العالمية غير جائز شرعا وهي عقود فاسدة لأنها عقود مستحدثة لا تنطوي تحت أي عقد من العقود الشرعية لما فيها من مخالفات شرعية رغم محاولة بعض المجيزين تكييف هذه العقود فقها لكي تتفق مع الشريعة الإسلامية من خلال إضافة بعض الشروط والمحددات للتعامل بها وكذلك محاولة إيجاد نقاط اشتراك وتشابه مع العقود الشرعية الجائز التعامل بها شرعا، ويمكن تلخيص الأسباب الرئيسية التي ذكرها العلماء المعاصرون في التمويل الإسلامي الذين اعترضوا على هذه العقود[49]:

-بيع العقود الآجلة التي تشمل كلا من التأجيل، وهي واحدة من بيع الدين بالدين (بيع الكالئ بالكالئ) وهو محرم؛

-عدم وجود البديلين في وقت التعاقد وإنما يؤجلان في المستقبل(المال، السلع....)، وبالتالي ليس بيع حقيقي بل مجرد عملية بيع فقط أو تبادل من وعود، وتكون هذه العقود صالحة في الشريعة إذا تم تأجيل إما الثمن أو المثمن وليس على حد سواء؛

-الخيارات هي مجرد الحق في شراء أو بيع شيء ما ففرض رسوم أو ثمن على ذلك فلا يجوز؛

-لا تتضمن هذه البيوع نقل لملكية المبيع أو المعقود عليه وإعادة بيع هذه العقود هو غرر واضح وهذا أمر محظور؛

-انطواء هذه العقود على المضاربة التي هي من باب القمار والغرر؛

ولكن المدافعون عن المشتقات يرون أنها أدوات لنقل المخاطر من الوحدات المنتجة كالشركات والمؤسسات التي لا ترغب في تحمل مخاطر الأسعار إلى الوحدات القادرة على تحمل هذه المخاطر، وهي المؤسسات المالية وبيوت السمسرة الكبيرة، وبذلك ترتفع إنتاجية الوحدات الاقتصادية ومن ثم مستوى الرخاء الاقتصادي. وهذه العملية هي ما يسمى بالتحوط أي تحوط الشركات والمؤسسات للمخاطر وتجنبها. لكن المعارضين يقولون إن المشتقات هي نفسها أدوات المجازفة والرهان على تقلبات الأسعار والاسترباح من ذلك، حتى أن البعض أطلق على المشتقات اسم **وحش المالية المفترس**[50]. وواقع الأمر أن المجازفة هي الغالبة على المشتقات، حيث تبلغ نسبة العقود المستخدمة بغرض المجازفة وفق الإحصائيات الرسمية أكثر من 95% من إجمالي العقود، بينما تقتصر أغراض التحوط على أقل من 5%، فالمشتقات أدوات للمجازفة والرهان أكثر منها أدوات للتحوط وبالتالي فهي غير مشروعة[51]، فالتعامل بالمشتقات المالية لا تتسبب في إحداث تنمية اقتصادية حقيقية بقدر ما هي إلا وسيلة لخلق النقود تتسبب في زيادة التضخم وارتفاع الأسعار، والمختصين في المشتقات يعتبرونها مبادلة صفرية أي أن ما يربحه طرف هو ما يخسره طرف آخر وبنفس المقدار وهذا هو عين القمار، ومن هنا تأتي أهمية وضرورة البديل التمويلي الإسلامي، لا سيما في ظل انتقاد العديد من الاقتصاديين والمفكرين الغربيين للنظام الرأسمالي ويرجعون سبب الأزمة المالية إلى التساهل في الديون و إلى الفائدة الربوية و غيرها من المعاملات الوهمية، ونادوا صراحة بالتوجه نحو الاقتصاد الإسلامي لعلاج الأزمات[52].

4- البدائل الشرعية للمشتقات المالية

على أساس ما تقدم فلا بد من بدائل شرعية للمشتقات المالية المتعامل بها في الأسواق المالية، ولقد اجتهد العديد من أهل الفقه والعلم والاختصاص في إيجاد البدائل

المناسبة والشرعية وكذلك اقتراح أوراق جديدة أخرى ومثال ذلك عقود السلم، عقود الاستصناع، عقود بخيار الشرط...الخ وهذا ما سنعرضه في هذا الجزء.

4-1-عقد السلم والبيع المؤجل

فهما يحلان مشكلة عدم وجود المسلم فيه في العقد الأول وتأجيله المشروط ،وعدم وجود الثمن وتأجيله في العقد الثاني.

4-1-1-عقد السلم: عقد السلم يعني السلم ابتياع كل مؤجل بثمن حال ويقال له السلف أيضا وهو لغة أهل العراق، وسمي السلم سلما لتسليم رأس المال كما أن هناك عدة تعريفات للسلم في كتب الفقه و من بينها[53]:

- عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد.
- بيع معلوم بالذمة محصور بالصفة بعين حاضرة وما هو في حكمها إلى أجل معلوم.

ومن خلال التعريفات المشار إليها يعد السلم من العقود أو البيوع التي أحلها الله وله تأصيل فقهي في القرآن والسنة ففي رواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال:" من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم وأصل معلوم" (صحيح البخاري)، وقوله تبارك تعالى:" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ" [54]

عقد السلم يراعي مجموعة من الضوابط نذكر أهمها كما يلي[55]:

- يجب أن يكون المبيع (المسلم فيه) بحوزة المسلم إليه (البائع) أو على الأقل يكون قادرا على توفيره وفقا للمواصفات والضوابط المتعلقة بهذا النوع من المبيع؛ كما بجب أن يحدد المسلم فيه بدقة، وذلك ببيان نوعه وجنسه وسائر الصفات المميزة له، وكذا القدر والكمية؛
- يجب أن يسلم قيمة التمويل (رأس مال السلم) عند انعقاد عقد السلم وفي مجلس العقد، لأن هذا من شروطه؛
- عقد السلم عقد لازم لا يجوز لأي طرف من طرفيه أن يستقل بفسخه دون علم الآخر ورضاه؛ كما لابد من توثيق الدين المسلم فيه ويكون بالكتابة أو الشهادة ونحو ذلك.
- يحدد الأجل لتسليم المسلم فيه بشكل محدد وقاطع ومعلوم لطرفي التعاقد، كما يحدد مكان التسليم بدقة وخاصة إذا كان المعقود عليه سلعة؛

4-1-2- البيع المؤجل (البيع بالأجل): لقد تناول الإمام الحطاب من المالكية أنواع البيوع تفصيلا فأشار إلى أنه ينقسم إلى[56]:

- في حالة تعجيل العوضين معا، فيكون بيع النقد؛
- في حالة تأجيل العوضين معا، فهو بيع الدين بالدين؛
- في حالة تعجيل الثمن وتأجيل المبيع (المعقود عليه)فهو بيع أو عقد السلم؛
- في حالة تعجيل المبيع (المعقود عليه) وتأجيل الثمن فهو البيع المؤجل أو البيع إلى أجل• وهذا الأخير هو ما نحتاج إلى معرفته.

حيث جعل النبي البركة في البيع الآجل لما فيه من المساهمة و الإعانة للمدين بالتأجيل وهذا هو عين الإباحة للبيع المؤجل حيث يقول الله تعالى في محكم تنزيله:" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ "[57]

والبيع بالأجل أو البيع المؤجل هو تسليم حاضر لسلعة وآجل لثمنها وهو من العقود الجائز التعامل بها شرعا بشرط أن يخير البائع المشتري بين سعرين للسلعة السعر الحاضر–أو الجاري في السوق– والسعر الآجل، لذلك يفسد هذا العقد إذا اعتبر البائع أن السعر الحاضر هو المستحق له فجعله دينا على المشتري وأضاف إليه زيادة تقديرا للسعر الآجل، كما يفسد العقد أيضا إذا طلب البائع سعرا آجلا دون أن يعلم المشتري بالسعر الحاضر، ويفترض أن البائع يقدر السعر الآجل للسلعة بناء على تقديراته الخاصة للعائد المنتظر من دوران التجارة بالبيع والشراء وإعادة استثمار رأسماله وأرباحه المحققة دون إبطاء[58].

4-2- عقد الاستصناع وعقد الإجارة

4-2-1- عقد الاستصناع: فعقد الاستصناع جاء ليحل مشكلة وجود المعقود عليه وجهالة العمل فيمكن أن ترتب عقود وصكوك و شهادات خاصة بالاستصناع في المستقبل. فكلمة الاستصناع مشتقة من كلمة صنع أو بناء شيء، وبذلك هو أمر أو طلب لتصنيع شيء معين من المصنع (البائع) ، من الناحية التقنية هو عقد لشراء أو الحصول على شيء بسعر محدد والذي التي يمكن تصنيعه في وقت لاحق وفقا للمواصفات المتفق عليها بين الطرفين. وبعبارة أخرى هو عقد بيع في العناصر المحددة التي سيتم تصنيعها مع التزام من جانب المصنع أو المتعهد بتسليمها إلى المشتري عند الانتهاء[59]. تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد عقد الاستصناع إلا بوجود أركانه ولا يتم إلا عند توافرها وهي الصيغة، العاقدان والمعقود عليه[60].

–إن تطبيق عقد الاستصناع يحقق مزايا كثيرة نذكر منها[61]:

-عمليات الاستصناع تحريك لعجلة الاقتصاد الوطني لأنها تنطوي على مشروعات حقيقية تولد الدخول وتزيد من الطلب الفعال؛

-إن تطبيق صيغة الاستصناع في المؤسسات المالية الإسلامية يعمل على خدمة الآخر بالاستصناع في تسليمه العين المستصنعة طبقا للمواصفات المحددة، وغالبا لا يكون لهذا المستصنع الوقت الكافي أو الخبرة الكافية في تقييم أعمال المقاولات والدراسات الفنية و التي تستعمل هذه المؤسسات على توفيرها، فهي إذن نشاط اقتصادي مفيد للصانع والمستصنع والمجتمع ككل.

-دعم لجهود التنمية الصناعية في الدول الإسلامية وزيادة قدرتها الصناعية حيث يمكن تمويل إنتاج السلع الرأسمالية المتعددة والآلات والسفن المختلفة ووسائل النقل....إلخ؛

-إيجاد الاستقرار الاقتصادي إذ من خلال طلب سلع خاصة بمواصفات معينة ستدل على وجود حاجة لها ومن ثم الاتجاه إلى توازن العرض والطلب.

4-2-2- عقد الإجارة: يعرف عقد الإيجار بأنه عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشيء معين لمدة محدودة في مقابل عوض مالي وبالتالي فهي أوراق مالية قابل للتداول بيعا وشراء تمثل ملكية أعيان مؤجرة أو منافع أو خدمات وتتخذ من أحكام الفقه الإسلامي مرجعا رئيسيا لها[62]، كما عرفها البعض بأنه تمليك منفعة بعوض مع قيد التوقيت (تحديد الوقت)[63]. كما أن لعقد الإجارة أشكال مختلفة نذكر منها[64]: الإجارة المنتهية بالتمليك، الإجارة التمويلية و الإجارة التشغيلية.

تجري المعاملة في الإجارة كما تجري في البيع ويعني ذلك أن صحتها تتوقف على شروط وأمور عدة من بينها[65]:

- يجب توفر الإيجاب والقبول كسائر العقود الشرعية؛
- ما يتعلق بالمتعاقدين: أن يكون كل منهما بالغا عاقلا ويشترط بالمؤجر أن يكون مالكا للمنفعة والمستأجر مالكا للأجرة؛
- لا يصح إجارة المبهم بمعنى لا بد من التعيين؛
- المنفعة ويعني أن تكون هناك استفادة من إيجار العين وأن الإجارة تقع عل موضوعها لا على استهلاك العين وأن هذه المنفعة معلومة؛
- يشترط في الأجرة (الثمن) معلوميتها وهناك شروط عدة ترتبط بالأجرة من بينها:
- تملك الأجرة بالاشتراط أو عند استيفاء المنفعة من المعقود عليه؛

– يجوز قبول الدفعة المقدمة.

4-3- خيار الشرط وبيع العربون

4-3-1-خيارالشرط: إن لخيارات العقود في الفقه الإسلامي أنواع عديدة بيد أن أشبه خيارات فقه الإسلامي بالخيار الاقتصادي هو **خيار الشرط.**

-تعريف خيار الشرط وآثاره: يطلق خيار الشرط على ما يثبت بالاشتراط لأحد المتعاقدين أو كليهما من الاختيار بين الإمضاء أو الفسخ)، فخيار الشرط في اصطلاح الفقهاء: هو أن يكون لكل من المتعاقدين أو لأحدهما حق إمضاء العقد أو فسخه في مدة معلومة عند اشتراطها ولا مانع من تحديد مدة خيار الشرط حسب العرف، ذلك وأن إضافة الخيار للشرط من إضافة الشيء لسببه، أي أن الشرط هو سبب هذا الخيار ولذلك سمي بخيار الشرط أو شرط الخيار كما عبر بذلك الفقهاء[66].

ومن **آثار خيار الشرط**[67]:

- إعطاء الحق لمن له الخيار في فسخ العقد أو إبرامه، والإجازة تكون بالقول أو الفعل، وهذا الشرط يعتبر فيه العقد غير منعقد من حيث الحكم في حقهما معًا، أي لا تزول ملكية البائع للمبيع ولا تزول ملكية المشتري للثمن ولا يدخل المبيع في ملك المشتري ولا الثمن في ملك البائع، لأن الخيار المانع لحكم العقد ثابت لكل من البائع والمشتري؛
- أن اشتراط الخيار لأحد المتعاقدين عن العقد في المعاوضات (العوض) يمنع خروج العوض من ملك الأول ولا يدخله في ملك الآخر، لأن خروجه من ملك احديهما يحتاج إلى الرضا والرضا غير متحقق مع الخيار، بل هو معلق، فلا يترتب على العقد ذلك الأثر، ويعني ذلك أنه طالما لم يقم المشتري بدفع كامل مبلغ المبيع (الثمن) للبائع فلا تنتقل ملكيته للمشتري، لأنه لا يجوز أن يجتمع (المبيع والثمن) في يد واحدة، فإذا اشرط المشتري الخيار لنفسه عن العقد، لم يخرج الثمن عن ملكه بالإجماع، ولا يملك البائع مطالبته قبل انتهاء الشرط.

– **مشروعية** خيار **الشرط** : لقد اختلفت آراء الفقهاء عل مشروعية هذا النوع من الخيار لكن الاتجاه الراجح هو الاتجاه الذي ذهب إليه جمهور الفقهاء من جواز شرط الخيار في البيع لقوله صلى الله عليه وسلم" المسلمون على شروطهم إلا شرطا أحل حراما

و حرم حلالا"(رواه الترمذي)، وشرط الخيار في البيع لم يحل حراما ولم يحرم حلالا فيكون جائزا، وواجب الوفاء بمقتضى عموم الشرط في هذا الحديث.

-**مدة خيار الشرط:** مدة الخيار في الفقه الإسلامي أي الزمن الذي كل واحد منهما أي البائع والمشتري مخير فيه إن شاء أتم وإن شاء رجع عنه، وقد اتفق القائلون بجواز خيار الشرط على أنه يصح شرطه إذا كانت المدة معلومة ولا تزيد عن ثلاثة أيام وكان المبيع لا يتسارع إليه الفساد في هذه المدة ذلك أن الحاجة لا تدعو إلى وقت طويل ولأن هذه المدة كافية للتأمل والتدبر في أمر العقد[68].

4-3-2- بيع العربون: عند الفقهاء بيع العربون هو أن يشتري الرجل شيئا أو يستأجره ويعطي بعض الثمن أو الأجرة ثم يقول إن تم العقد احتسبناه، وإلا فهو لك ولا آخذه منك[69]. والبيع مع العربون لا يخلو عن خيار للمشتري يعطيه حق الفسخ، ولكنه يخسر المبلغ المعجل(غالبا) باسم العربون، للتعويض عن البائع الذي حبس سلعته من السعي لبيعها لآخرين غير المشتري مع حق العربون، والعربون يختلف عن هامش الجدية فهذا الأخير يقع قبل العقد وهو أمانة لدى الحاصل عليه ولا يستحق منه إلا مقدار الضرر، أما العربون فلا يكون إلا ضمن عقد، وهو جزء من ثم السلعة وليس مقابل حق الفسخ، فإذا تنازل المشتري عن الحق اعتبر جزءا فعلي من الثمن المطلوب تكملته، وإذا استخدم حقه في الفسخ خسر ذلك العربون واعتاض به البائع الذي عادت إليه السلعة، للبحث عن مشتر آخر. ومن شرط العربون تحديد المدة، واحتفاظ البائع بمحل العقد الذي فيه عربون، فليس له التصرف فيه، كما أن حق العربون ليس قابلا للتداول[70].

4-4- بعض البدائل الشرعية الأخرى

إضافة إلى ما سبق ذكره من بدائل شرعية للمشتقات المالية والمشروع التعامل بها في الاقتصاد الإسلامي نورد بعض البدائل الأخرى التي شاع استعمالها في المجتمعات الإسلامية، لكن يجب الإشارة إلى أننا لم نتوسع ونتعمق كثيرا فيها ولم نأت على ذكر كل الأدوات المالية الإسلامية المتعامل بها في السوق المالي الإسلامي ومنها صكوك المرابحة، صكوك المشاركة، صكوك المشاركة،... وغيرها.

كما توجد أنواع أخرى من الصكوك أو العقود والتي تعتبر اشتقاقات من صيغ التمويل القائمة كالمرابحة والمشاركة والمضاربة وغيرها مجالات رحبة من فنون الهندسة المالية الإسلامية تلائم مستجدات البيئة الاستثمارية المتغيرة باستمرار، فكل الأدوات المالية

الإسلامية مصممة أساسا إما لوحدات اقتصادية إنتاجية أو مجرد وسائل للوكلاء التجار للتوظيف في عمليات الإنتاج الحقيقية وعمليات خلق الخدمات[71]،إلا أن السوق الحالي والبيئة المالية المحيطة تفرض تحديات وتهديدات جديدة على المؤسسات والمصارف المالية الإسلامية، ورغم توسيع وظائف الأدوات المالية الإسلامية تبقى الحاجة قائمة إلى المزيد من الجهود لتفعيل مهمات هذه الأدوات الإسلامية ولابتكار أدوات أخرى تزيد في كفاءة السوق الإسلامي .

خاتمة:

لقد ولدت المشتقات المالية مع ما يسمى بالهندسة المالية، لذلك فهي تعتبر من أدواتها المبنية على الابتكار المالي الذي هو موضوع الهندسة المالية، وذلك استجابة لحاجة المؤسسات المالية والشركات لآليات مالية جديدة للسيطرة على مختلف المخاطر لذلك تم ابتكار عقود مالية مشتقة منها العقود المستقبلية، عقود الخيارات، العقود الآجلة، عقود المبادلات....الخ، لكن ولوج المشتقات المالية إلى الأسواق المالية أدى إلى تحويلها إلى ساحات للمراهنات وأندية لممارسة القمار، ففي حين أن هذه الأدوات جاءت للتحوط ضد المخاطر أضحت هي في حد ذاتها مصدرا للخطر ،الأمر الذي جعل العديد من الفقهاء يرفضونها لأنها لا تتوافق ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية لما تنطوي عليه معاملاتها من شبهة الربا والقمار والغرر وغيرها من المعاملات المنافية لأحكام الشريعة الإسلامية، فهناك مجموعة من العقود في مجال التمويل الإسلامي والتي يمكن استخدامها كبديل مشروع للمشتقات التقليدية والتي تسهم في تخفيف أثر المخاطر الاستثمارية بما يحقق الأهداف المرجوة للمستثمر ، ومنها عقد السلم والإستصناع، والإجارة، وخيار الشرط ....، وعلى الرغم أن هذه الأدوات الإسلامية المشروعة لا تحاكي المشتقات التقليدية كلّيا، ولكنها توفر قدرا كبيرا من المرونة التي تؤدي إلى تقليل نسبة المخاطرة بما يحقق مقصدا شرعيا رئيسا للشريعة الإسلامية ألا وهو حفظ المال.

الإحالات والمراجع:

[1]عبد الكريم أحمد قندوز، مداخلة بعنوان "الهندسة المالية و دورها في تطوير الصناعة المالية الإسلامية"، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامي، يومي 6-7أبريل 2011، ص4.

[2]سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، أبريل2004،ص5.

[3] الموقع الرسمي للجمعية الدولية للمهندسين الماليين http://www.iafe.org/html/about_introduction.php[consulter le 08/02/2012)

[4]خالد محمد ناصر، آليات تنشيط سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء منتجات الهندسة المالية(دراسة تطبيقية على المستثمرين في قطاع غزة)، رسالة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية –غزة،2006، ص104.

[5]سامي السويلم، مرجع سابق، ص ص 5-9.

[6] محبوب مراد، استخدام استراتيجية إعادة الهندسة الادارية في تحسين جودة الخدمات المصرفية(دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص116-117.

[7]لحلو بوخاري ،وليد عايب، مداخلة بعنوان" آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية وأثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية"، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، يومي 23 و24 فيفري 2011، ص3

[8]عبد الكريم احمد قندوز، مقالة بعنوان "إعادة هندسة التمويل المصرفي الإسلامي لصالح الفقراء"، على الموقع http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Finance/2104.doc le consulter] 09/03/2012]

[9]محمد كريم قروف، مداخلة بعنوان "الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية"، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، يومي 23و24 فيفري 2011، ص11.

[10]http://www.cibafi.org/newscenter/Details.aspx?Id=8428&Cat=8&RetId=2 .[consulter le 10/02/2012]

[11] سامي السويلم، مرجع سابق، ص 11.

[12]محمد عمر جاسر، مداخلة بعنوان" نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة"، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية المقام حول الواقع.. وتحديات المستقبل، الجمهورية العربية اليمنية، صنعاء، يومي 20 و21 مارس 2010، ص

[13]سامي السويلم، مرجع سابق، ص، 10-11.

[14]محمد النوري، مداخلة بعنوان "الصناعة المالية الإسلامية في فرنسا"، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامي، يومي 6-7أبريل 2011،

[15] صالحي صالح، مقالة بعنوان- مشروع اقامة أكبر منطقة لتوطين للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار في آفاق 2024 -، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 14، سنة 2014، ص3. على الرابط

http://www.univ-ecosetif.com/revueeco/revue14/01.pdf

[16]نفس المرجع.

[17]http://www.cibafi.org/newscenter/Details.aspx?Id=8428&Cat=8&RetId=2 [consulter le 10/02/2012]

[18] شوقي جباري، فريد خميلي، مداخلة بعنوان "دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، الأردن، يومي 1-2 ديسمبر 2010، ص14.

[19] محبوب مراد، مرجع سابق ، ص ص 135-136.

[20]هشام السعدني خليفة بدوي، عقود المشتقات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 64.

[21]بن رجم محمد خميسي، مداخلة بعنوان" المنتجات المالية المشتقة: أدوات مستحدثة لتغطية المخاطر أم لصناعتها"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف،20-21 أكتوبر2009، ص 65-66.

[22]عبد الحميد محمود البعلي، المشتقات المالية في الممارسة العملية وفي الرؤية الشرعية، الكويت، 1999،على الموقع

[consulterhttp://www.kantakji.com/fiqh/Files/Finance/42408.doc le 03/02/2012]

[23]هاشم فوزي دباس العبادي، عقود الخيار، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجية الخيارات المالية، الوراق للنشر والتوزيع،2007، ص 60.

[24]نفس المرجع، ص 104-105.

[25]هشام السعدني خليفة بدوي، مرجع سابق، ص78.

[26]Cathrine Lubochinisky, Innovations de produits financiers et gestion des risques des entreprises à l'aune du XXI[e] siècle, travaux préparatoire à la session 7:L'entreprise face aux innovations financière, 05/07/2008, p1.

[27] شعبان محمد إسلام البرواري، بورصة الأوراق المالية (من منظور إسلامي، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2002، ص172.

[28] شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، الأردن، 2004، ص 24.

[29]فالمضاربة في الاصطلاح الفقهي تعرف على أنها اتفاق بين طرفين يبذل أحدهما فيه ماله و يبذل الآخر جهده ونشاطه في الاتجار والعمل بهذا المال، على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان، من النصف أو الثلث أو الربع ..الخ. أنظر عبد الرحمن يسري أحمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص273.

[30]هشام السعدني خليفة بدوي، مرجع سابق، ص86.

[31]http://classic.easy-forex.com/ar/forex.dictionary.aspx [consulter le 09/12/2011].

[32] هشام السعدني خليفة بدوي، مرجع سابق، ص 89.

[33]عدنان الهندي، الهندسة المالية وأهميتها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، مطبوعة اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1996،ص 19.

[34] نفس المرجع، ص ص19-20.

[35]نفس المرجع، ص 21.

[36]فريد النجار، مرجع سابق، ص ص260-262.

[37]زايري بلقاسم، ميلود مهدي، مداخلة بعنوان "الأزمة المالية العالمية: أسبابها وأبعادها وخصائصها"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة العالمية وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان بلبنان، 13-14مارس 2009، ص 5.

عدنان الهندي، مرجع سابق، ص22.[38]

[39]محمد مطر، إدارة الاستثمارات، ط3، مؤسسة الوراق، الأردن، 1999، ص272.

[40]لقد تم الاعتماد على المراجع التالية:

- سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص217-216.
- هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 152.

[41]سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سابق، ص211.

[42]شعبان محمد إسلام البرواري، مرجع سابق، ص 203.

[43] عدنان الهندي، مرجع سابق، ص17.

[44]شعبان محمد إسلام البرواري، مرجع سابق، ص 204.

[45]مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص349.

[46]مفتاح صالح، مطبوعة في مقياس المالية الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006/2005،ص ص90-91.

[47] طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن،2009،ص 154.

[48]محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، جلال العبد، تقييم الأسهم والسندات "مدخل الهندسة المالية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص259.

[49]SherinKunhibava, Derivatives in Islamic Finance, International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance (ISRA),No:7 ,2010, p9.

[50] عبد الفتاح صلاح، المشتقات وحش المالية المفترس، 2012، على الرابط http://alphabeta.argaam.com/article/detail/40726

[51]نضال السيد، مقالة بعنوان "المشتقات المالية من منظور إسلامي "المنشورة في الموقع الرسمي للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على الرابط

http://www.cibafi.org/NewsCenter/Details.aspx?Id=11333&Cat=12&RetId=0[consulter le 17/02/2012]

[52] السعيد دراجي، الأزمة المالية العالمية: أسبابها وتداعياتها وآثارها على الاقتصاد العربي والبديل التمويلي الإسلامي، مؤتمر الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها، وعلاجها، في الفترة8 – 10 محرم 1432 هـ الموافق لـ 14 – 16 ديسمبر 2010م، جامعة جرش، الأردن، ص12.

[53]مجيد جاسم الشرع، المحاسبة في المنظمات المالية (المصارف الإسلامية)، دار إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008، ص339.

[54]سورة البقرة، الآية 282.

[55] محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية (النشأة–التمويل–التطوير)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص327.

[56]هشام السعدني خليفة بدوي، مرجع سابق، ص282.

•إن كان دفع الثمن في البيع المؤجل على أقساط يسمى البيع بالتقسيط والذي يعرف على أنه العقد الذي يكون موضوعه الاستيلاء على شيء في مقابل دفع أقساط في مدة معينة يصبح المشتري في نهايتها مالكا للشيء.

[57]سورة البقرة 282.

[58]عبد الرحمن أحمد يسري، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص293.

[59] Mohd Zulkifli Muhammada ,RositaChonga, The contract of bay' AL–SALAM and ISTISNA' in Islamic commercial law: A comparative analysis, Labuan e–Journal of Muamalat and Society, Vol. 1, 2007, p23.

[60] وائل عربيات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية النظرية والتطبيق (أساليب الاستثمار–الاستصناع–المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص168–171.

[61] نفس المرجع، ص 270–271.

[62]محمد مبارك البصمان، صكوك الإجارة الإسلامية (دراسة قانونية بالشريعة الإسلامية)، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص22.

[63]مجيد جاسم الشرع، مرجع سابق ،ص385.

[64] أحمد سليمان خصاونه، المصارف الإسلامية (مقررات لجنة بازل– تحديات العولمة–إستراتيجية مواجهتها)، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 93.

[65] مجيد جاسم الشرع، مرجع سابق، ص385.

[66]هشام السعدني خليفة بدوي، مرجع سابق، ص108.

[67] زاهرة يونس محمد سودة، تنظيم عقود الاختيار في الأسواق المالية من النواحي القانونية والفنية والضريبية والشرعية، رسالة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006، ص233.

[68]هشام السعدني خليفة بدوي، مرجع سابق، ص118.

[69]نفس المرجع ، ص440.

[70]عبد الستار أبو غدة، مداخلة بعنوان "ضوابط وتطوير المشتقات المالية في العمل المالي(العربون–السلم–تداول الديون)"، المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، يومي 18–19 مايو 2009، ص7.

[71]محمد بن مسلم الردادي، إدارة البنوك الإسلامية بعد عولمة أسواق المال، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2005، ص21.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثاني / ديسمبر 2015

Mila Univ center. Publish. Co.

واقع السيولة في البنوك الإسلامية: دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي خلال الفترة (2009– 2014)

The Reality of Liquidity in Islamic Banks: A Case Study of a Sample of Islamic Banks Operating in the UAE Banking Sector during The Period (2009-2014)

أ. قادري نهلة
جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر

أ. ضيف ياسين
جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2015/05/20 تاريخ قبول النشر: 2015/07/12

الملخص :

يهدف المقال إلى محاولة إبراز واقع السيولة في البنوك الإسلامية حيث غطت الدراسة عينة مكونة من أربعة بنوك إسلامية عاملة بالبيئة المصرفية الإماراتية خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014. وتم إجراء الإحصاءات الوصفية للبيانات المجمعة من التقارير السنوية للبنوك طوال فترة الدراسة، حيث تم حساب وتحليل سبع نسب للسيولة من أجل بلوغ الأهداف المرجوة.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فائض كبير في السيولة لدى بنكي الإمارات والشارقة الإسلاميين على عكس بنك دبي الإسلامي وأبوظبي الإسلامي، وهذا ما يعكس قدرة هذين الأخيرين على التحكم في السيولة والاستثمار الأمثل لمواردهما.

الكلمات المفتاحية: سيولة، بنوك إسلامية، قطاع مصرفي إماراتي.

Résumé :

Le but de cet article est de présenter la situation réelle de la liquidité dans les banques islamiques, l'étude comprenait un échantillon de quatre banques islamiques qui travaillent au secteur bancaire des Emirats Arabes Unis, pendant la période de 2009 jusqu'à 2014.

A travers cette étude, des statistiques descriptives des données ont été réalisée et recueillies à partir des rapports annuels de ces banques pendant toute la période d'étude, lorsque le calcul et l'analyse des sept ratios de liquidité afin d'atteindre les objectifs souhaités.

L'étude a révélé que: Il y'a un grand excédent de liquidité de la banque islamique d'Emirats et la banque islamique de Sharjah contrairement au banque islamique de Dubaï et banque islamique d'Abu Dhabi. Cela reflète la capacité - de ces deux dernières banques- de contrôler et maîtriser la liquidité et aussi l'investissement rationnel de leurs ressources.

Mots clés: *Liquidité, Les banques islamiques, Le secteur bancaire des EAU.*

I- تمهيد:

لقد شهد القطاع المصرفي في عدد من الدول العربية والإسلامية مع بداية سبعينيات القرن الماضي ميلاد تجربة البنوك الإسلامية العاملة والنشطة في إطار قيم وضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي، وتقوم هذه البنوك على فكرة المشاركة في الربح والخسارة، وتستبعد التعامل بالفوائد المسبقة التي تعتبر جوهر عمل البنوك التقليدية.

وقد باءت هذه التجربة بالنجاح الكبير، والسبب في ذلك يرجع إلى تبنيها الصناعة المالية الإسلامية، وبالتالي زيادة حجم الودائع والحسابات الاستثمارية عما كان مخطط له، هذا ما أدى إلى زيادة التدفقات النقدية الداخلة عن التدفقات النقدية الخارجة وزيادة هذه التدفقات عن النقد الواجب الاحتفاظ به، ما نجم عنه ما يعرف بمشكلة إدارة السيولة خصوصا أن البنوك الإسلامية لا تستطيع التصرف في فائض السيولة مثل البنوك التقليدية، إذ تستطيع هذه الأخيرة أن تودع فائض السيولة في أي وقت لدى البنوك الأخرى بسعر الفائدة السائد في السوق، أو تودعها لدى البنك المركزي أو توظفها في الأسواق المالية وفي حالة عجز السيولة يمكنها الاقتراض من المؤسسات المالية أو البنوك الأخرى.

أما البنوك الإسلامية فهي تجد عوائق كبيرة في إدارة السيولة، لأنه في حالة انخفاض هذه الأخيرة تكون هناك صعوبة في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة إما بالاقتراض أو بيع الأصول، لان القروض بفوائد لا تجوز في الشريعة الإسلامية، ولا يمكن اللجوء إلى أدوات السوق النقدي، كما أنه لا تستطيع اللجوء إلى البنك المركزي كملاذ أخير لأن أدوات

التعامل في هذه الحالة تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، أما في حالة وجود فائض السيولة فان البنوك الإسلامية لا تستطيع تحويل هذا الفائض إلى بنك إسلامي أخر، وهذا بسب محدودية تجربتها الاستثمارية، كما أن تعاملها مع البنوك المركزية وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لم يستقر بعد، ولا توجد أدوات مالية إسلامية منتشرة يتم التداول فيها في الأسواق المالية المحلية والإقليمية والعالمية لتوظيف فائض السيولة.

ومن خلال ما سبق يهدف هذا المقال إلى محاولة إبراز واقع السيولة في البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي، والمتمثلة في: بنك دبي الإسلامي، بنك أبوظبي الإسلامي، بنك الإمارات الإسلامي وبنك الشارقة الإسلامي)، خلال الفترة 2009-2014. ومعرفة أي من هذه البنوك لها القدرة على التحكم أكثر في مستوى السيولة.

وللإجابة على الإشكال المطروح تم اعتماد الأسئلة الفرعية التالية:

- هل لبنك دبي الاسلامي القدرة على التحكم في مستوى السيولة؟
- هل لبنك ابوظبي الاسلامي القدرة على التحكم في مستوى السيولة؟
- هل لبنك الامارات الاسلامي القدرة على التحكم في مستوى السيولة؟
- هل لبنك الشارقة الاسلامي القدرة على التحكم في مستوى السيولة؟

وللإجابة على هاته الاشكاليات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- يتمتع بنك دبي الاسلامي بالقدرة على التحكم في مستوى السيولة.
- لدى بنك ابوظبي الاسلامي القدرة على التحكم في مستوى السيولة.
- يتمتع بنك الامارات الاسلامي بالقدرة على التحكم في مستوى السيولة.
- لدى بنك الشارقة الاسلامي القدرة على التحكم في مستوى السيولة.

ومن أجل الفهم الجيد لموضوع البحث توجب علينا توضيح مفهوم السيولة في البنوك الاسلامية.

* **تعريف السيولة:** هي القدرة على الوفاء بالالتزامات الحالية أو الفورية بما يضمن سير نشاطها بدون معوقات، ولتحقيق ذلك يجب على البنك الإسلامي الاحتفاظ بمبالغ سائلة من النقدية أو من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة في البنك أو لدى البنوك الأخرى[1].

وعليه يمكن تقسيم مفهوم السيولة النقدية في البنوك الإسلامية إلى قسمين وهما:

- **مفهوم كمي:** ويعبر عنه بكمية الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد للإيفاء بالالتزامات المستحقة والمترتبة على البنك دون تأخير[2].
- **مفهوم نقدي:** ويقصد به كمية الموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد، بالإضافة إلى ما يمكن الحصول عليه من تسديد العملاء لالتزاماتهم، والودائع والأموال المشترات[3].

II – الطريقة :

بهدف إبراز واقع السيولة وتقدير مستواها في البنوك الإسلامية تم إجراء الدراسة على عينة مكونة من أربعة بنوك عاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي خلال الفترة (2009–2014)، وذلك من خلال تقديم منهج الدراسة بتناول الإطار العام للدراسة، والذي يشتمل على مجتمع الدراسة، عينة الدراسة وخصائصها، حدود الدراسة المكانية والزمنية. بالإضافة إلى كيفية قياس نسب السيولة.

1. مجتمع وعينة الدراسة

يشتمل مجتمع الدراسة على البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي، والتي تعد من بين البلدان الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية. وتم إجراء الدراسة على أربعة بنوك إسلامية في الإمارات وهي: بنك دبي الإسلامي، بنك أبوظبي الإسلامي، بنك الإمارات الإسلامي وبنك الشارقة الإسلامي.

2. حدود الدراسة

بغية تحقيق أهداف الدراسة تم وضع حدود للبحث والمتمثلة في دراسة واقع السيولة من خلال حساب أهم مؤشراتها والمتمثلة في: نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التداول، نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع، نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول، نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمارات ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات. أما الحدود الزمنية تتمثل في الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014، أما بالنسبة للحدود المكانية فتتمثل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

3. مصادر جمع البيانات

بعد تحديد عينة الدراسة تم تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بمفردات العينة من المواقع الالكترونية لسوق دبي المالي وسوق أبوظبي المالي حيث اعتمد الباحثان على

البيانات المنشورة عن البنوك موضوع الدراسة، والتقارير السنوية الصادرة عن هذه البنوك والمتضمنة البيانات المالية والقوائم الختامية لأعمالها، وهذا على اعتقاد أن المعلومات المنشورة في المواقع الرسمية على الانترنت تتمتع بمصداقية مقبولة.

4. نسب السيولة وكيفية قياسها

4-1. نسبة الاحتياطي القانوني: حيث ألزم البنك المركزي جميع البنوك الإسلامية والتجارية بأن تحتفظ لدى البنك المركزي وبدون فائدة برصيد دائن بنسبة معينة مما لديها من الودائع، وهي تساوي: أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي / (إجمالي الودائع + الالتزامات الأخرى)[4].

4-2. نسبة السيولة القانونية: تعني هذه النسبة مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام، وذلك بالاعتماد على أصوله السائلة والشديدة السيولة، وتساوي: (الرصيد لدى البنك المركزي + النقدية بالصندوق + الأصول عالية السيولة)//(إجمالي الودائع + الالتزامات الأخرى)[5].

4-3. نسبة التداول: تظهر هذه النسبة إمكانية تغطية الالتزامات المستحقة بواسطة الموجودات التي تتكون من نقد؛ أو التي يمكن تحويلها إلى نقد في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاق هذه الالتزامات، وانخفاض هذه النسبة يشير إلى أن إدارة البنك سوف تتعرض إلى صعوبة في مواجهة الالتزامات المستحقة عليها في تاريخ الاستحقاق، وفي حالة الارتفاع فان ذلك يدل على أن البنك يتمكن من تحويل موجوداته المتداولة إلى نقد بسهولة، وفي الوقت المناسب ويجب أن لا تقل هذه النسبة عن 1.2% وارتفاعها أكثر من ذلك يدل على أن هناك سيولة نقدية معطلة بدون تحقيق عائد[6]. وتساوي: الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة.

4-4. نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع: هذه النسبة يمكن استخراجها من خلال قسمة النقدية المتواجدة بالبنك والبنوك الأخرى على إجمالي الودائع المتاحة للبنك، وتشمل النقدية: النقدية بخزينة البنك والنقدية لدى البنوك الأخرى والنقدية بالبنك المركزي، أما الودائع فتتمثل في الودائع بجميع صورها بالميزانية في تاريخ حساب النسبة، أي تساوي إجمالي النقدية لدى (خزينة البنك + البنوك الأخرى + البنك المركزي)/ إجمالي الودائع (ودائع جارية + ودائع ادخارية + ودائع استثمارية)[7].

4-5. نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول: تحسب هذه النسبة بقسمة الأصول السائلة لدى البنك على إجمالي الأصول بالميزانية بشكل كلي، سواء كانت في شكل نقدي أو شبه نقدي، أو كانت أصولا لا يمكن تحويلها في صورة سائلة بسهولة أو أصول ثابتة، وتساوي: إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية) / إجمالي الأصول (السيولة + التمويل والاستثمار)[8].

4-6. نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات: يمكن الحصول على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات من خلال قسمة الأصول السائلة لدى البنك الإسلامي على إجمالي الالتزامات التي تتمثل في إجمالي الميزانية بعد استبعاد الموارد الذاتية. وتساوي: إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية)/ إجمالي الالتزامات (كل أنواع الودائع + الالتزامات الأخرى)[9].

4-7. نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار: يمكن استخراج نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار، عن طريق قسمة الأصول السائلة على إجمالي أرصدة التوظيف بمختلف أبعادها التمويلية والاستثمارية في مجالات الاستثمار المباشر والمتاجرة المباشرة والمرابحة والمشاركة والمضاربة التي يمارسها البنك الإسلامي. وتساوي: إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية) / إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار (المضاربة + المشاركة + المرابحة + المتاجرة والاستثمار)[10].

III- النتائج ومناقشتها :

1- نسبة الاحتياطي القانوني:

طبقا للمادة 192 من قانون الشركات التجارية رقم (08) لسنة 1984 (وتعديلاته) في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ والنظام الأساسي للبنوك العاملة في القطاع الإماراتي، يجب تحويل 10% من الأرباح العائدة للمساهمين إلى الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها القانون 01.[11] حيث تخضع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لنفس قوانين البنوك التقليدية المفروضة من طرف الأنظمة الحكومية، والبنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي ليست بمعزل عن ذلك، فهي تخضع لكل قوانين وتعليمات بنك الإمارات العربية المتحدة المركزي وبصفته قمة هرم السلطة النقدية فهو يلزم كل البنوك بإيداع الأموال لديه بدون فائدة؛ وهي تمثل نسبة مئوية من الودائع بالإضافة إلى أرصدة أخرى.

وهذه النسبة تختلف من بنك إسلامي إلى آخر خلال فترة الدراسة، فكما نلاحظ من الجدول رقم 01 أن هذه النسبة تتراوح في بنك دبي الإسلامي ما بين 14.55% و 25.67 %، أما بنك أبوظبي الإسلامي فكانت محصورة ما بين 5.92 % و 25.23%، وفي بنك الإمارات الإسلامي قدرت خلال سنوات الدراسة ما بين 3.7% و 10.95%، وأخيرا كانت تتراوح في بنك الشارقة ما بين 0.356 % و 10.96%.

كلما كانت هذه النسبة اكبر كلما زادت قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، خاصة في أوقات الأزمات التي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى البنوك عن سداد الالتزامات تجاه المودعين. كما أن الاحتفاظ بنسبة أكبر مما هو مفروض من طرف البنك المركزي يعتبر تجميد للأموال ما ينعكس سلبا على ربحية البنوك.

إذا ما يلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن نسبة الاحتياطي القانوني لدى بنك دبي الإسلامي وبنك أبوظبي الإسلامي متقاربة في كلا البنكين خاصة من سنة 2011 فما فوق. وتراجعت هذه النسبة في بنك دبي الإسلامي مقارنة مع بنك أبوظبي الإسلامي في سنة 2014 والتي كانت على العكس في بداية سنوات الدراسة، كما أن بنكي الشارقة والإمارات الإسلاميين نسبة الاحتياطي القانوني لديهما متقاربة منذ سنة 2010، إذ أنها شهدت انخفاض حاد في بنك الشارقة الإسلامي سنة 2009، إلا انه لوحظ تطور ملحوظ عليها.

كما تبين من خلال إيضاحات التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية الأربع العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي خلال فترة الدراسة الممتدة من 2009 إلى 2014 وجود بند مستقل خاص بالنقد والأرصدة لدى البنوك المركزية، وتبين كذلك من خلال التقارير المالية لبنكي دبي وأبوظبي الإسلاميين أن النسبة العالية من مواردهما تتمثل في الحسابات الاستثمارية مقارنة بباقي الحسابات الأخرى، وبالتالي فان الاحتياطي القانوني المفروض على إجمالي الحسابات الخاصة بالبنوك الإسلامية من طرف البنك المركزي يعطل جزء كبير من حسابات الاستثمار دون التوظيف في الوقت الذي ينبغي فيه على البنك أن يدفع عوائد لأصحابها؛ مما يخفض في النهاية نسبة العائد الموزع على أصحاب حسابات الاستثمار.

وعلى عكس بنك الشارقة الإسلامي الذي يبدو من خلال إيضاحات التقارير الخاص بالبنك في فترة الدراسة على أن اغلب ودائعه عبارة عن ودائع جارية، ما أدى إلى انخفاض نسبة

الاحتياطي القانوني وأيضا انخفاض رأس مال البنك بما انه حديث مقارنة ببنك دبي وأبوظبي الإسلاميين. وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني لديه.

أما بالنسبة لبنك الإمارات الإسلامي فنسبته مقاربة لنسبة بنك الشارقة الإسلامي كما هو ملاحظ عليها من خلال الجدول رقم (01)، إلا أنها مرتفعة بنسبة ضئيلة، وهذا راجع إلى تقارب ودائعها الجارية والاستثمارية وكلا الحسابين يعتبران بسيطتان مقارنة مع ودائع بنكي دبي وأبوظبي الإسلاميين.

2- نسبة السيولة النقدية:

هذه النسبة تبين مقدار تغطية الأصول السائلة المتوفرة لدى البنك للودائع القابلة للسحب في أي وقت ودون أي إشعار مسبق من قبل أصحاب تلك الودائع، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك من المؤشرات الجيدة للقدرة على مجابهة سحوبات العملاء، إلا أنها في نفس الوقت ذات اثر سلبي على مؤشرات الربحية إذ أنها تعاني تجميد للسيولة وعدم استغلالها في مشاريع مولدة للعوائد.

وكما هو ملاحظ من الجدول رقم (02) أن نسب السيولة القانونية تختلف من بنك إلى آخر خلال فترات الدراسة، إذ كانت في بنك دبي الإسلامي تتراوح ما بين 25.08 % و44.43 %، وكانت في بنك أبوظبي الإسلامي تتراوح ما بين 26.44 % و 34.90%، أما في بنك الإمارات الإسلامي قدرت بـ: 18.6 % و74.07 %، أما الشارقة الإسلامي فهي بين 28.36 % و74.07 %.

أيضا نسبة السيولة القانونية متقاربة في بداية سنوات الدراسة في كل البنوك عينة الدراسة، وهي تعتبر نسبة منخفضة، إذ نلاحظ أنها بدأت بالارتفاع سنة 2010 خاصة في بنكي الإمارات والشارقة الإسلاميين، هذا ما يدل على قدرة البنكين في مجابهة سحوبات العملاء إلا انه هناك تجميد للأموال وعدم استثمارها في مشاريع ذات عوائد إضافية، وسبب ارتفاع هذه النسبة يرجع إلى أن اغلب ودائع البنكين هي ودائع جارية وبالتالي قابلية سحبها في أي وقت، ما يلزم البنكين بالاحتفاظ بقدر عال من السيولة، على عكس بنكي دبي وأبوظبي الإسلاميين اغلب ودائعهما هي ودائع استثمارية، وبالتالي انخفاض نسبة السيولة القانونية وهذا دليل على الاستثمار المثل لموارد البنكين وتحقيق أرباح من هذه الاستثمارات.

3- نسبة التداول:

تُظهر هذه النسبة إمكانية تغطية الالتزامات المستحقة بواسطة الأصول التي تتكون من النقد أو التي يمكن تحويلها إلى نقد في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاق هذه الالتزامات، وانخفاض هذه النسبة يشير إلى أن إدارة البنك ستتعرض إلى صعوبة في مواجهة الالتزامات المستحقة عليها في تاريخ الاستحقاق، وفي حالة الارتفاع فان ذلك يدل على أن البنك له القدرة على تحويل أصوله المتداولة إلى نقد بسهولة وفي الوقت المناسب ويجب أن ألا تقل هذه النسبة عن 1.2% وارتفاعها أكثر من ذلك يدل على أن هناك سيولة نقدية معطلة بدون تحقيق عائد.

ومن خلال الجدول رقم (03) نلاحظ إن نسبة التداول مرتفعة في كل البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي، إذ تتراوح في كل سنوات الدراسة في بنك دبي الإسلامي ما بين 63.83% و 92.49%، أما بنك أبوظبي الإسلامي فقدرت ما بين 46.2% و110.81%، أما بنك الإمارات الإسلامي كانت محدودة في مجال 58.64 % و83.03%، وأخيرا بنك الشارقة الإسلامي كانت نسبة التداول فيه تتراوح ما بين 47.76% و83.03 %وكما يلاحظ أن هذه النسبة تعدت النسبة المفروضة وهي 1.2%.

أيضا نلاحظ أن نسب التداول في بنكي الشارقة والإمارات الإسلاميين متقاربة جدا خاصة بعد سنة 2010، وهي أعلى من بنك دبي وأبوظبي الإسلاميين، إلا أن هذا الأخير شهد ارتفاع كبير في هذه النسبة سنة 2012.

إن سبب ارتفاع نسبة التداول على العموم في البنوك محل الدارسة يرجع إلى الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته دولة الإمارات بعد زوال الأزمة وسيادة الأريحية المالية داخل الدولة، أصبحت دولة الإمارات ملاذا أمنا للاستثمارات العالمية ما أدى إلى ارتفاع الودائع الجارية وبالتالي زيادة الخصوم المتداولة لدى القطاع المصرفي الإماراتي.

أيضا ارتفاع نسبة التداول يعني قدرة البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي على تغطية الالتزامات المستحقة بواسطة الأصول عن طريق تحويل الأصول المتداولة إلى نقد بيسر وسهولة.

04- نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

هذه النسبة تقيس إمكانية البنك الإسلامي في تلبية طلبات المودعين من خلال النقدية المتاحة لديه التي يمكنه السيطرة عليها بصورة مباشرة.

إذ نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع تقدر خلال سنوات الدراسة لدى بنك دبي الإسلامي ما بين 19.7 % و 39.56 %، أما بنك أبوظبي الإسلامي فكانت تتراوح ما بين 14.47 % و 30.96 %، أما بنكي الشارقة والإمارات الإسلاميين فكانت على التوالي: 11.54 % و 48.55 %، 14.03 % و 48.55 %.

ونلاحظ أيضا أن نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع متقاربة جدا بين بنك الشارقة والإمارات الإسلاميين وهي مرتفعة أكثر مما عليه في بنكي دبي وأبوظبي الإسلاميين، لأن هذين الأخيرين أغلب ودائعهما هي ودائع استثمارية، والارتفاع في النسبة لدى بنكي الشارقة الإمارات الإسلاميين راجع إلى ارتفاع نسبة الودائع الجارية و بالتالي وجوب توفير النقد لديهما من أجل مجابهة أي سحوبات أو ظروف طارئة.

05- نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول

تفيد هذه النسبة في الوقوف على الأهمية النسبية للأصول السائلة بين مجموع الأصول الكلية للبنك بما يسهم في التعرف على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات البنك المختلفة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول متذبذبة لدى كل بنك خلال فترة الدراسة فقد كانت محصورة بين 15.09% و28.53% في بنك دبي الإسلامي، أما بنك أبوظبي فتراوحت ما بين 22.36 % و29.37 %، وفي بنك الإمارات الإسلامي كانت بين 11.44% و41.41%، وأخيرا في بنك الشارقة الإسلامي قدرت بـ: 18.62% و 41.41%.

كما نلاحظ أن نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة إجمالي الأصول كانت في أعلى مستوياتها لدى بنكي الإمارات والشارقة الإسلامي في سنة 2014 ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى استعادة دولة الإمارات العربية المتحدة عافيتها من أزمة دبي لسنة 2009 من جهة، ومن جهة أخرى تخوف البنوك من الوقوع في أزمة سيولة جديدة مستقبلا، مما أدى بها إلى أخذ الاحتياطات اللازمة وهذا من خلال رفع الأصول السائلة لديها.

06- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات

هذه النسبة تقيس مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المختلفة من قبل الأطراف المتعددة خارج البنك سواء كانت هذه التزامات ودائع أو غيرها من الالتزامات.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن هذه النسبة في ارتفاع وانخفاض لدى كل البنوك عينة الدراسة وعلى مدى فترة الدراسة، إذ قدرت في بنك دبي الإسلامي بين 19.11 % و 46.46 %، أما بنك أبوظبي فتراوحت بين 25.48 % و 34.4 %، وفي بنك الإمارات الإسلامي كانت بين 12.91 %و 45.48 %، وبنك الشارقة الإسلامي قدرت ما بين 25.37 % و 45.48 %.

كما نلاحظ انخفاض النسبة في كل البنوك عينة الدراسة سنة 2009، وبعدها نلاحظ ارتفاع كبير خاصة في بنكي الإمارات والشارقة الإسلاميين سنة 2010، وارتفاعها في بنك دبي الإسلامي سنة 2013 وبعدها نلاحظ تراجع في النسبة لدى كل البنوك عينة الدراسة.

يرجع الارتفاع الكبير إلى زيادة حقوق الملكية في بنك دبي الإسلامي إذ انه وافق على زيادة نسبة تملك الأجانب في أسهمه إلى 25 % وبالتالي زيادة حجم الالتزامات.

أما الارتفاع في بنك الإمارات الإسلامي فيرجع إلى زيادة حقوق الملكية أيضا وذلك بناء على القرار المتخذ في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية المنعقد في 08 مارس 2010 وذلك عن طريق منح أصحاب الأسهم العادية أسهم منحة.

وأخيرا ارتفاع النسبة في بنك الإمارات الإسلامي يرجع إلى زيادة حقوق الملكية ورفع رأس مال البنك.

07- نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل الاستثمار:

إن البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي تقوم بتوظيف أموالها واستثمارها في شكل صيغ تمويل إسلامية والمتمثلة أساسا في: المرابحة المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، المشاركة، الوكالة والاستثمارات الأخرى الخاصة بالبنك.

ومن خلال التقارير المالية الخاصة بالبنوك محل الدراسة للفترة الممتدة من 2009 إلى 2014 وبالتحديد في الإيضاحات التابعة للميزانية العمومية تم التعريف بالصيغ وبقيمها.

وهذه النسبة تبين الأهمية النسبية للأصول السائلة مقارنة بأرصدة التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، بما يمكنه تحديد مدى مناسبة مجالات الاستخدام التي يمارسها مع الأصول السائلة خاصته، أي يجب على البنك أن يوظف الجزء الأكبر من موارده في مشاريع تمويلية واستثمارية متوسطة وطويلة الأجل.

وما نلاحظه من خلال الجدول رقم (07) انه هذه النسبة مرتفعة في جل البنوك عينة الدراسة فقد تراوحت في بنك دبي الإسلامي ما بين 17.09 % و 33.34 %، أما بنك أبوظبي الإسلامي فقدرت ما بين 31.4 % و 40.51 % وكانت في بنك الإمارات والشارقة الإسلاميين على التوالي بـ: 13.35 % و71.22 %، 27.84 % و71.22%.

ما يلاحظ من الجدول رقم (07) ايضا أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار كانت منخفضة في بداية سنوات الدراسة، وكانت أعلى نسبة سنة 2009 في بنك أبوظبي الإسلامي وشهدت ارتفاعا مذهلا سنة 2010 في بنك ي الإمارات والشارقة الإسلاميين وبعدها انخفضت قليلا في كل البنوك عينة الدراسة ولكنها بقيت مرتفعة نسبيا مقارنة بسنة 2009.

ويرجع سبب هذه الزيادة والارتفاع إلى تبني البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي للهندسة المالية الإسلامية في خدماتها وذلك بابتكار أدوات مالية في السنوات الفارطة وتطويرها ما جعلها تحل محل العديد من الصيغ، تتمثل أساسا في الصكوك الإسلامية بمختلف أجالها وأنواعها وهذه الصكوك عائدها مضمون للمساهمين، أيضا الانعكاسات الايجابية للازمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الإسلامي عموما والإماراتي الإسلامي خصوصا، حيث أصبح هذا الأخير ملاذا للبنوك الأجنبية الربوية لاكتساب الخبرات، من خلال فتح نوافذ إسلامية لديها ما أدى إلى فتح مجال التعاون بين هذه البنوك عن طريق زيادة وتشغيل البنوك الإسلامية استثماراتها في البنوك الربوية (فتح نوافذ)، إضافة إلى ذلك الاستقرار المالي والاقتصادي على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة وبالتالي توسيع البنوك الإسلامية العاملة بها لأساليبها الاستثمارية وتنويعها.

IV- الخاتمة :

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي:

- ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترات الأخيرة من الدراسة، ما يعني وجود فائض سيولة غير مستثمر، ويرجع اضطرار البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي للاحتفاظ بهذه النسب نتيجة تطبيق القواعد والمعايير من قبل بنك الإمارات العربية المحتدة المركزي على البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بشكل مساوا وبدون تمييز.

- نسبة التداول في البنوك عينة الدراسة كانت مرتفعة جدا، أي أنها كانت قادرة على تغطية التزاماتها المستحقة، وبالمقابل هو دليل على وجود سيولة مجمدة وأموال معطلة غير مستثمرة.
- إن أغلب توظيفات أموال البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي كانت قصيرة الأجل، من اجل ضمان العائد بالرغم من انخفاضه، وتلجا لهذه الاستثمارات لتقليل مخاطرها، وكانت المرابحة أكثر التمويلات المستخدمة لديهم.
- أغلب ودائع بنك دبي وأبوظبي الإسلاميين هي الودائع الاستثمارية، ما يعكس قدرة البنكين على التحكم في مواردهما واستثمارها؛ وبالتالي تحقيق قدر عالي من الأرباح. أما اغلب ودائع بنكي الإمارات والشارقة الإسلاميين هي ودائع جارية، وبالتالي وجوب الاحتفاظ بالنقدية العالية من اجل مجابهة طلبات المودعين، وهذا ما يدل على وجود فائض في السيولة لدى البنكيين، أي تجميدها وعدم استثمارها في مشاريع ذات ربحية مضمونة وعالية، وعدم قدرة البنكين على الاستثمار الأمثل لأصولهما في مشاريع طويلة الأجل.

التوصيات

– يجب على البنك المركزي مراعاة طبيعة عمل البنوك الإسلامية وإصدار تشريع خاص بها ينظم عملها، كتطبيق نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية دون الاستثمارية، نظرا لطبيعة العلاقة القائمة بين البنك وأصحاب الودائع الاستثمارية والتي هي مبنية على عقد المضاربة.

– ضرورة قيام البنوك الإسلامية بتنويع الأوعية الادخارية لديها وعدم الاعتماد على الحسابات الجارية فقط.

– استخدام البنك المركزي الصكوك الإسلامية كأداة من أدوات السياسة النقدية والمالية للتأثير على حجم المعروض النقدي؛ وكآلية لوصول دعمه إلى البنوك الإسلامية.

– إيجاد وحدات رقابة داخلية تابعة لإدارة السيولة تكون ذات آلية خاصة للتحكم فيها.

– العمل على تطوير سوق ثانوية لتداول الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حتى يمكن الاستفادة من سيولتها عند الحاجة.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم (01)

نسبة الاحتياطي القانوني%				
السنة	بنك دبي	بنك الإمارات	بنك أبوظبي	بنك الشارقة
2009	15,41	5,23	5,92	0,356
2010	14,55	3,7	8,12	3,7
2011	16,65	6,27	17,66	6,28
2012	18,84	6,5	15,57	6,5
2013	25,67	9,81	25,23	9,82
2014	14,71	10,95	18,31	10,96

الجدول رقم (02)

نسبة السيولة القانونية %				
السنة	بنك دبي	بنك الإمارات	بنك أبوظبي	بنك الشارقة
2009	28,44	18,6	34,9	28,36
2010	27,81	55,72	34,21	55,72
2011	31,6	37,29	32,63	37,3
2012	42,72	62,28	34,87	62,28
2013	44,43	74,07	34,82	74,07
2014	25,08	55,89	26,44	55,89

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة

الجدول رقم (03)

نسبة التداول %				
السنة	بنك دبي	بنك الإمارات	بنك أبوظبي	بنك الشارقة
2009	63,83	58,64	56,22	47,76
2010	64,76	75,39	54,74	75,39
2011	71,22	74,11	55,3	74,11
2012	92,49	70,74	110,81	70,74
2013	78,76	83,03	53,78	83,03
2014	74,21	67,53	46,2	67,53

الجدول رقم (04)

نسبة النقدية الى إجمالي الودائع %				
السنة	بنك دبي	بنك الإمارات	بنك أبوظبي	بنك الشارقة
2009	19,7	14,03	27,79	11,54
2010	20,05	48,55	14,47	48,55
2011	23,24	28,01	24,03	28,01
2012	25,55	45,04	23,9	45,05
2013	39,56	47,63	30,96	47,63
2014	21,42	33,95	25,33	33,95

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة

الجدول رقم (05)

نسبة الأصول السائلة الى أرصدة إجمالي الأصول %				
السنة	بنك دبي	بنك الإمارات	بنك أبوظبي	بنك الشارقة
2009	16,81	11,44	28,07	18,62
2010	15,09	41,41	28,08	41,41
2011	17,66	22,44	25,48	22,44
2012	19,55	34,69	29,37	34,7
2013	28,53	34,98	28	34,98
2014	16,65	26	22,36	26

الجدول رقم (06)

نسبة الأصول السائلة الى أرصدة إجمالي الالتزامات %				
السنة	بنك دبي	بنك الإمارات	بنك أبوظبي	بنك الشارقة
2009	21,71	12,91	31,59	25,4
2010	19,11	45,48	31,47	45,48
2011	24,82	25,37	28,8	25,37
2012	27,55	37,31	34,46	37,32
2013	46,46	39,06	32,06	39,06
2014	19,43	29,05	25,48	29,05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة

الجدول رقم (07)

نسبة الأصول السائلة الى أرصدة التمويل والاستثمارات %				
السنة	بنك دبي	بنك الإمارات	بنك أبوظبي	بنك الشارقة
2009	18,81	13,35	38,48	27,84
2010	17,09	71,22	37,28	71,22
2011	19,89	28,03	32,82	28,03
2012	21,98	48,87	40,51	48,87
2013	33,34	50,8	38,73	48,35
2014	23,75	32,08	31,4	32,09

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة

الإحالات والمراجع:

[1] مشري فريد: علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر-، 2007-2008، ص: 84.

[2] علي أحمد السالوس: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، يومي 25-29 ديسمبر، 2010، ص: 04.

[3] علي محي الدين القرة داغي: إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية- دراسة فقهية اقتصادية-، مجلة اسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الأول، العدد الأول، ماليزيا، ديسمبر 2010، ص: 23.

[4] محسن أحمد الخضري: البنوك الإسلامية، ط2، دار أتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1995، ص: 230.

[5] أحمد حسن عبد الرحيم: اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 229.

[6] الزبيدي حمزة محمود، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، د ب، 2001، ص: 86.

[7] بوجحيش خالدية وآخرون: دور الأدوات الاستثمارية الإسلامية في حل مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع.... ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011، ص: 17.

[8] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: إدارة المنشآت المتخصصة- بنوك، منشآت التأمين، البورصات-، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2009، ص: 149.

[9] سوسن محمد سليم السعدي: المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن – دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، عمان، 2010، ص: 86.

[10] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سبق ذكره، ص: 152.

[11] التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي، 2009، ص: 61.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثاني / ديسمبر 2015

Mila Univ center. Publish. Co..

ترقية القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية بولاية ميلة

Promoting The Tourism Sector as a Tool to Achieving The Local Development In Mila City

أ. صديقي سعاد

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2015/10/29 تاريخ قبول النشر: 2015/11/28

الملخص :

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات في الوقت الحالي نظرا لما يحققه من عوائد مالية كبيرة و لها دور أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية و المحلية ،كما تعد بديلا استراتيجيا يغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة، كما أنها تساهم في التخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية، ولهذا تسعى إلى استخدامها للنهوض باقتصادها وتحقيقها للتوازن الإقليمي، من خلال فك العزلة عن مختلف ولاياتها و انفتاحها على بعضها البعض في سبيل تنميتها، وولاية ميلة من بين الولايات التي تتمتع بموارد سياحية هائلة يمكن استعمالها لتحقيق مزيدا من التشغيل لمختلف الأنشطة الاقتصادية وزيادة الإيرادات وخلق فرص للعمل يستفيد منها كافة أفراد المجتمع وبالتالي المشاركة في التنمية المحلية للولاية.

الكلمات المفتاحية: صناعة السياحة ، موارد سياحية، الإيرادات ، فرص العمل ، تنمية محلية.

Abstract:

The tourism sector is the most important sectors of the moment ,due to the achievements of the great financial returns and they have a key role in the national economic and social development and local, is a strategic alternative to move from dependence on sources of depleted wealth ,and they also contribute to alleviate a lot of economic problems, and that is seeking to use them to promote its economy and achieve regional balance ;with decoding the isolation of the different mandates and openness to each other for the sake of development, and the state of Mila among states that have huge tourist resources can be used to make the further operation of various economic activities and increase revenues and job creation benefits all members of society and thus participate in local development of the state.

Key words: *tourism industry, tourism resources, revenue, employment, local development.*

حظيت السياحة بأهمية متميزة لدى الباحثين وصانعي القرار في معظم دول العالم نظرا لمالها من آثار على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لهده البلدان و تزايد الاهتمام بهذا القطاع مند مطلع القرن العشرين باعتباره مورد أساسي لاستهان به وهذا جعل أغلبية الدول تفكر في كيفية استغلاله على أحسن وجه ومرد هذا الاهتمام إلى تلك المزايا التي تسمح بالحصول على عائدات معتبرة تساهم في زيادة دخول الدول السياحية، والجزائر إحدى الدول التي أدركت أهمية القطاع السياحي لتلحق بركب جيرانها على حوض البحر الأبيض المتوسط التي تعتمد اقتصادياتها على المداخل السياحية بالدرجة الأولى، وهي غير بعيدة على ما تملكه الجزائر من كمونات سياحية عديدة غير مستغلة .

لذلك نرى أن الجزائر من بين الدول بدأت تولي اهتماما بالسياحة خلال السنوات الأخيرة من خلال وضعها لاستراتيجيات عديدة من أجل بلوغ التنمية السياحية المستدامة إلا أنها مازالت متأخرة لتتدارك الدول السياحية خاصة العربية المجاورة بسب عدة عراقيل وصعوبات مما يستوجب تحديد ها والتعرف عليها .

رغم أن الجزائر تتمتع بمقومات سياحة متنوعة وثرية منتشرة عبر مدنها وولاياتها، ومنها ولاية ميلة التي تمثل إحدى ولايات الشمال الشرقي بالجزائر تمتلك بدورها ميزات سياحية عديدة من المعالم والآثار الطبيعية و الثقافية تعد بمثابة شاهد على أنها ولاية سياحية يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التنمية المحلية للولاية، لكن الواقع يبين غير ذلك لأنها مازالت غير مستغلة و متأخرة سواء بالمقارنة بالولايات المجاورة أو غيرها من الولايات الداخلية.

وتأسيسا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن الاعتماد على القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية بولاية ميلة؟

ومن من خلال هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح هذه الأسئلة الفرعية:

1- ما هو دور السياحة في التنمية المحلية؟
2- ما هي الكمونات السياحية التي تزخر بها ولاية ميلة وما هو وضعها ؟
3- ما هي المعوقات التي تقف أمام تطوير السياحة بالولاية و هل يمكن التغلب عليها وتطوير المنتوج السياحي و الاعتماد عليه في تحقيق التنمية بالولاية ؟
4- ما هي آفاق تحسين وتطوير السياحة بولاية ميلة ؟
5- هل يمكن أن يساهم قطاع السياحة في تحريك التنمية المحلية في ولاية ميلة ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات المطروحة وضعنا بعض الفرضيات تتمثل فما يلي :

1- ولاية ميلة مدينة سياحية تزخر بالعديد من الإمكانيات و مناطق الجذب السياحي.

2- ضعف طاقات الإيواء والهياكل السياحية بالولاية هي من أكبر عوائق تطوير السياحة بالولاية.

3- عدم الاهتمام بتطوير القطاع السياحي بسبب نقص الوعي بمدى مساهمته في تحقيق التنمية المحلية سواء للسكان المحليين أو لدى السلطات بالولاية.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية ودور قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية والتنمية المحلية، وكذلك تشخيص الوضع الحالي للقطاع السياحي في ولاية ميلة وإظهار الإمكانيات السياحية وكيفية العمل على استغلالها بطريقة فعالة وجدية، ليكون لها دور في التنمية المحلية مستقبلا.

وتكمن أهمية البحث في إظهار القدرات السياحية التي تتمتع بها ولاية ميلة ، خاصة وأن السياحة أصبحت محط اهتمام مختلف الدول والمنظمات ليس فقط على المستوى المحلي بل حتى على المستوى الدولي، وذلك للاستفادة من المزايا التي قد تمنحها ومحاولة الحث على تشجيعها وحمايتها كمظهر من مظاهر الانفتاح على الولايات الأخرى، وجني ثمارها واستغلالها من أجل تحقق التنمية المحلية والتي تساهم في تحقيق التنمية الشاملة.

ولقد اعتمدنا في هذا البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي لإبراز دور السياحة في التنمية المحلية، وكذلك تحليل البيانات والمعطيات الخاصة بالموارد والهياكل السياحية لولاية ميلة، والوقوف على أهم المعوقات التي تعاني منها ومدى إمكانية استخدامها لتطوير السياحة بالولاية وتحقيق التنمية المحلية والازدهار والرقي للولاية.

لمعالجة هذه الإشكالية فقد تمحورت دراستنا حول النقاط التالية:

أولا- أهمية السياحة ودورها في تحقيق التنمية المحلية.

ثانيا- واقع السياحة في ولاية ميلة.

ثالثا- عوائق تطوير السياحة وآفاقها المستقبلة في ولاية ميلة.

أولا- أهمية السياحة دورها في تحقيق التنمية المحلية:

شهدت الساحة العالمية خلال الفترات الأخيرة نموا متسارعا وواسعا لقطاع السياحة لتصبح اكبر القطاعات الاقتصادية التي لها دور مهم في دفع عجلة التنمية و التطور

الاقتصادي وأصبح أكثر القطاعات حيوية نظرا لارتباطه بالعديد من القطاعات الأخرى ولمساهمته في عملية التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و الحضاري ...الخ خاصة في عملية تحقيق التنمية المستدامة، وبذلك أصبح هذا القطاع مجالا خصبا وجديدا للتنافس بين كثير من الدول سواء بالنسبة للدول الصناعية وحتى الدول النامية ، ويمكن ذكر بعض المزايا التي يقدمها من خلال ما يلي:

1-تحقيق المداخيل ومضاعفتها وزيادة نشاط القطاعات الاقتصادية:

للسياحة دور هام في تكوين المداخيل وتحقيق المزيد من الإنتاج و الاستخدام و ذلك من خلال العوائد السياحية و الإيرادات التي تحققها لعدة أطراف سواء كانوا أفراد أو منشآت سياحية أو الدولة ، و بالتالي فهي تساهم في زيادة الدخل القومي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الرسوم و الضرائب المتحصلة من الخدمات و السلع السياحية المقدمة للسياح من جهة ومن جهة أخرى عن طريق اثر المضاعف السياحي وهو عدد المرات التي ينتقل فيها الدخل السياحي من جهة لأخرى أو انه النسبة بين التغيير في الدخل القومي الناتج عن تغيير في الإنفاق أو الاستثمار السياحي الأولي ، لأن عملية الإنفاق ودوران الدخل تنتقل من فرد إلى آخر في المجتمع ولا يتوقف عند طرف معين ففي كل دورة يتحقق دخل إضافي جديد وهذا ما يعرف بأثر المضاعف السياحي[1].

إن مساهمة السياحة في الدخل القومي لها عدة منافع تتمثل خاصة في تحقيق الأرباح و المداخيل للمشروعات السياحية وكذا دفع أجور للعاملين والتدفقات المالية الأخرى لإنشاء مشاريع جديدة...الخ كما تؤدي إلى خلق علاقات اقتصادية بين مختلف القطاعات الاقتصادية ،من خلال تحقيق التكامل الرأسي نحو السوق وآخر نحو المواد الخام للحصول على كل المستلزمات و الخدمات أو من أجل تصريف المنتجات السياحية، و التكامل الأفقي مع مختلف الفنادق من أجل تبادل الخبرات و المهارات وتقديم أفضل الخدمات للسياح ،وكل هذا سيؤدي إلى زيادة ملموسة للقيمة المضافة والناتج القومي للدولة كما يساهم القطاع السياحي بدرجة كبيرة في توفير جزء من النقد الأجنبي للدول المستقبلة للسياح و التي يمكن استغلالها في تنفيذ خططها التنموية الشاملة، وتشير تقديرات المجلس العالمي للسياحة و السفر على أن قطاع السياحة يمثل 11٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وبذلك فهو يحتل المرتبة الرابعة بين الصناعات العالمية (بعد

صناعة البترول، الكيمياويات، السيارات) كما أن عائداته شكلت حوالي ثلث قيمة قطاعات الخدمات في التجارة الخارجية[2].

وبشكل عام فإن تطوير وتنشيط قطاع السياحة في أي دولة يساعد على ظهور مشروعات أخرى جديدة و يزداد الطلب عليها نتيجة زيادة نشاط الحركة السياحية، هذا بدوره يساهم في تحسين دخل التجار الحرفيين وأصحاب الفنادق أو المطاعم وتزداد أرباحهم ويساهم في استمرار نشاطهم أو خلق مشروعات جديدة.

2- تحويل العملات الأجنبية و انتقال الأموال بين مختلف المناطق والولايات:

تعتبر الخدمات المترتبة عن النشاط السياحي و السفر الخارجي من عناصر ميزان المدفوعات غير المنظورة Invisible Trade، ويترتب عليها آثارا عليه إما ايجابية أو سلبية ، فدخول السياح الأجانب إلى حدود القطر واقتنائهم للسلع و الخدمات السياحية الوطنية يعني هذا تصدير غير منظور للسلع والخدمات السياحية و بالتالي الحصول على العملات الأجنبية والعكس في حالة خروج السياح إلى خارج القطر فيترتب عليه خروج العملات إلى خارج القطر وينخفض رصيد الدولة من العملات الأجنبية [3]،وكذلك الحال عند انتقال السياح المحلين بين مختلف مناطق الوطن أو السياحة الداخلية هي أيضا لها آثارها عند انتقال السياح المحلين بين مختلف ولايات الوطن وبذلك تنتقل الأموال من ولاية إلى أخرى أو من منطقة إلى أخرى.

وتعتمد بعض البلدان المتطورة تقييم النشاط السياحي من خلال معرفة الحقوق والديون الناشئة عن النشاط السياحي العالمي و المدون في سجل ميزان المدفوعات خاصة و أن حصيلة النشاط السياحي يتطلب الاستيراد و التصدير للعديد من العناصر المنظورة وغير المنظورة سواء كانت سلع أو خدمات أو إقراض أموال بل وحتى تصدير الذهب من اجل سداد القروض السياحية ، وبذلك فالسياحة تؤثر على كل فقرات ميزان المدفوعات وليس في مجاميع عناصر الخدمة فقط، كما يمكن فصلها على حدة بميزان منفرد هو الميزان السياحي والهدف منه هو تبيان أثره النهائي[4]، ومعرفة دور السياحة الايجابي أو السلبي على الاقتصاد العالمي و الوطني و حتى المحلي من أجل استغلال إيراداته ومحاولة زيادتها، وتشير تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة عام 2007 أن عدد السياح الدوليين وصل إلى 903 مليون سائح، وبزيادة سنوية قدرها 6.6٪ مقارنة بعام 2006 ، ويتوقع أن يصل عدد السياح في العام إلى 1.6 مليون سائح عام 2020 ويتوقع

تزايد الإيرادات إلى 7958.3بليون في عام 2020 و تتنبأ منظمة السياحة العالمية بأن تحقق دخلا سياحيا عالميا يوميا في عام 2020 ب 5 مليارات دولار[5].

3-القدرة الفائقة للسياحة على توليد فرص العمل وزيادتها:

طبيعة الخدمة السياحية تقتضي في كثير من الأحيان تعامل السائح مباشرة مع عامل الخدمة لأن المنتوج السياحي يقدم مباشرة للسياح كما أن أداء العميل وكفاءة الخدمة ومستوى أدائه له اثر كبير عليه ،خاصة وأن غالبيتهم يسعون للتعامل مع أجواء تختلف كليا عن تلك الحياة اليومية و الأجواء الرتيبة المعتادين عليها، وبذلك فالسياحة تحتاج إلى توظيف الكثير من العمالة لتقديم خدماتها وهذا يعني أن إمكانية السياحة على توليد فرص العمل تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل إلى حدود القطاعات الأخرى لأنها ترتبط مع العديد من القطاعات الأخرى التي تجهزها بمستلزمات الإنتاج و في هذا المجال هناك إحصائية عالمية تقول أن كل غرفة فندقية تولد ما نسبته 100% فرصة عمل في الفنادق، وتولد ما نسبته 75% فرصة عمل في بقية الأنشطة السياحية الأخرى وتولد ما نسبته 100% في القطاعات الأخرى[6].

وكمثال على ذلك فبناء فندق من 200 غرفة سوف يولد 550 فرصة عمل منها 200 فرصة عمل في الفنادق و150 عمل في بقية الأنشطة السياحية و200 فرصة عمل في القطاعات الأخرى.

وبذلك فالنشاط السياحي له القابلية العالية على خلق فرص العمل على صعيد الاقتصاد ككل لان فرص العمل المتولد عن النشاط السياحي سوف تتضاعف أكثر من الاستخدام الأولي ويمكن حساب مضاعف الاستخدام السياحي كما يلي:

الاستخدام المتولد عن السياحة +الاستخدام السياحي الأولي /الاستخدام السياحي الأولي=مضاعف الاستخدام السياحي، مثال :3000+1000/1000=4 بمعنى أن كل فرصة عمل تتولد عن السياحة سوف تتضاعف لكي تصل في نهاية الأمر إلى أربع فرص عمل، وتشير تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة عام 2007 إن قطاع السياحة خلق حوالي 280 مليون فرصة عمل على مستوى العالم منها 81 مليون في صناعة السياحة نفسها(أيدي عاملة مباشرة) و الباقي في الصناعات المساندة والمكملة لها[7].

وهكذا تؤكد السياحة مرة ثانية على دورها الفعال في توليد فرص عمل اكبر، كما يكون أثرها ايجابيا عندما يتوفر الكادر المطلوب في سوق العمل المحلية ،أما إذا عجزت السوق المحلية عن توفيره فهذا يعني الاستعانة بالكادر الأجنبي وما ينتج عن ذلك من آثار ربما تكون سلبية تأتي في مقدمتها فقدان المزيد من العملات الأجنبية، هذا ما يدفع القائمين على صناعة السياحة بتعليم الأفراد العاملين و تدريبهم في مختلف المجالات المرتبطة بها من أجل زيادة كفاءتهم و إلمامهم بالعمل و تطوير مهاراتهم و ترقيتهم لأنه يعتبر من أفضل أنواع الدعاية و الإعلان للمنتوج السياحي[8].

وبذلك يكون للسياحة دور في زيادة عدد العمال دون أن تجاهل الآثار التي تحدثها زيادتها على الفرد والأسرة والمجتمع ككل كانخفاض البطالة وما يترتب عليه من ارتفاع لمستوى الرفاهية للمجتمع، وغيرها من المنافع و الآثار الإيجابية الأخرى.

4-إعادة توزيع التنمية والدخل بين مختلف الأقاليم :

ينعم سكان المدن الصناعية بالعديد من المزايا و الخدمات التي يحتاجونها على عكس سكان الأماكن الريفية، النائية و البعيدة بسبب تركز التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها لأنها تعتمد على خلق قاعدة صناعية متينة وهذا ما يؤدي إلى خلق عدم توازن بين المدن والأقاليم الأخرى لصالح الطرف الأول سواء في الدخل، المستوى المعيشي، الثقافي وحتى العلمي[9].

أما إذا تم الاعتماد على السياحة فإنها غالبا ما تعتمد على المواقع ذات الجذب السياحي الطبيعي ،خاصة و ان السياح غالبيتهم يفضلون الابتعاد عن أجواء المدن إلى هذه الأماكن الهادئة وذات الجمال الطبيعي والتي توجد عادة في الأماكن الريفية و النائية، وهذا ما يحتم إقامة ،وهذا بطبيعة الحال ما يؤدي إلى خلق العديد من المشاريع التنموية وخلق العديد من الصناعات التكميلية وتوظيف القوى العاملة المتمثلة بخدمات المياه و الكهرباء والنقل والمواصلات والبريد والمستشفيات والأسواق...الخ التي تجلبها السياحة وهذا يؤدي إلى خلق تجمعات سكانية كثيفة في هذه الأقاليم وسيتم تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي لها من خلال تحسين مستوى المعيشة للسكان وبذلك يمكن إعادة توزيع التنمية والدخل بين المناطق المتطورة وغير المتطورة، أو بين المناطق الحضرية والريفية داخل الدولة وإعادة تصحيح ما خلفته التنمية الصناعية من اختلال وبالتالي تشجيع الهجرة المعاكسة وتخفيف من حدة الزخم في المدن الكبرى، وتشير

تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة عام 2007 إن إجمالي الإنفاق السياحي الدولي بلغ 856 بليون دولار أمريكي، وأن التوقعات المستقبلية لعام 2020 تشير إلى أن الإنفاق السياحي الدولي سيصل إلى حوالي 3 تريليون دولار أمريكي[10].

لتكون بذلك السياحة لها دور كبير في زيادة الدخل وإنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين مميزان المدفوعات وزيادة حجم العمالة وجلب الاستثمار...الخ. كما أن الحصول على العملة الصعبة يمكن استعمالها في توسيع قاعدة البنى التحتية والتي تعتبر من العوامل المساعدة على تشجيع التنمية السياحية ونجاحها وما لها من آثار إيجابية على الدولة والمجتمع، لتصبح بذلك أحد مستلزمات الحضارة الحديثة كمراكز اجتماعية وثقافية واقتصادية تساعد على تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

ثانيا :واقع السياحة في ولاية ميلة:

انبثقت ولاية ميلة عن التقسيم الإداري لسنة 1984 و تتكون من 13 دائرة و32 بلدية، حيث يقدر عدد سكانها بأكثر من 800ألف نسمة سنة 2012 ،ونختلف الكثافة السكانية من بلدية إلى أخرى في المرتبة الأولى بلدية شلغوم العيد بـ 90530 نسمة، ثم ميلة 72237 نسمة، وتاجنانت 58997 نسمة، كما يتضح لنا أن عدد السكان في المناطق الحضرية يفوق عدد السكان في الأرياف ،أما العمر الغالب هو الذي يتراوح بين 15 و 24 سنة أي أن مجتمع ولاية ميلة شبابي نوعا ما[11].

1-الكمونات السياحية لولاية ميلة:

تستحوذ ولاية ميلة على جزء هام من التراث التاريخي و الثقافي و الطبيعي وهي مدعوة إلى الاهتمام بقطاعها السياحي للوصول بها إلى المكانة المستحقة ولتنمية سياحتها، وهي:

1-1-الكمونات السياحية الطبيعية :

تقع مدينة ميلة في الشرق الجزائري في منطقة جبلية محصنة ووعرة ومنعزلة بين جبال المنية وسيدي إدريس من الشمال وجبال عقرب من الجنوب ، وجبال زواغة من الغرب و تموجات الهضاب العليا من الشرق وهي غير بعيدة عن البحر، يحدها من الشرق قسنطينة، ومن الغرب ولاية سطيف ، ومن الشمال ولاية جيجل ومن الشمال الشرقي ولاية سكيكدة ومن الجنوب باتنة ومن الجنوب الشرقي ولاية أم البواقي، وتقدر مساحتها بحوالي

3405.8 كلم^2، وهي تصنف من بين الولايات ذات المساحات الصغيرة حيث تقدر بـ 1.8% من مساحة الشرق الجزائري و 0.2% من مساحة الوطن[12].

كما تتربع ميلة على مساحة متنوعة من التضاريس من أهمها[13]:

– القمم الجبلية في الشمال من المنطقة: منها جبل تامزقيدة 1600 م، جبل مسيد عيشة 1400 م ، جبل زواغة1300 م، جبل بوعرفون 1300م ،كما تشمل المنطقة عدة سلاسل جبلية منعزلة كجبل لكحل، جبل بوشارف، جبل واكسين، و سلسلة جبال بلدية أحمد راشدي.

– منطقة الهضاب العليا الجنوبية ما بين 800 و 900 م متواجدة في الجهة الوسطى، وسلسلة من الهضاب المنخفضة(من500 إلى 600م ارتفاع) والسهول العالية التي تشكل في الشمال الغربي للولاية و التي تغطي تقريبا كامل تراب دائرة شلغوم العيد ، دائرة تاجنانت و دائرة التلاغمة، إضافة إلى المساحات الخضراء حيث تقدر المساحة الغابية فيها بـ33670 هكتار و هي متنوعة بغابات البلوط بكل أصنافها (بلوط الفلين ، بلوط الزان، البلوط الأخضر) [14].

كما تتوفر الولاية تتوفر على منابع حموية تزيد عن 14 منبع حموي،منها: حمام بني هارون يوجد بالقرب من السد و الذي يعد أكبر سد في الجزائر و ثاني أكبر سد في إفريقيا ،حمام أولاد بوحامة ، حمام أولاد عاشور، حمام التلاغمة، حمام التوامة، حمام الشفاء، حمام بني قشة...الخ موزعة على كامل تراب الولاية ،و تتميز بخصائص علاجية و استشفائية ،وهناك مناطق طبيعية و مسطحات مائية بتسدان حدادة بميلة .

أما بالنسبة للمناخ فهو مناخ شبه قاري ، يتميز بالجفاف صيفا والبرودة شتاء وبمدى حراري كبير حيث تتراوح كمية التساقط فيها ما بين 600 إلى 900 ملم في المناطق الجبلية ومن 400 إلى 600 ملم في المناطق الوسطى و 350 ملم في المناطق الجنوبية ،ودرجة الحرارة الدنيا تصل في شهر جانفي إلى تحت الصفر، أما أقصى درجة حرارة فتسجل في شهري جويلية وأوت، تهب عليها الرياح الشمالية الغربية والشمالية الشرقية وهي متوسطة الهبوب بالإضافة إلى الرياح الجنوبية[15].

1-2- الكمونات السياحية الثقافية، التاريخية و الأثرية :

تعتبر ولاية ميلة همزة وصل و محطة لعدة حضارات متعاقبة و الشاهد على ذلك المصادر التاريخية التي ذكرها المؤرخون ،والتي أرجعت تاريخها إلى العصر الحجري

الحديث حيث يوجد بالولاية أحد أهم مواقع ما قبل التاريخ في الجزائر وهو موقع مشتى العربي قرب شلغوم العيد الذي يعود إلى الحضارة الابيرومغربية[16] في شمال إفريقيا، لكنها برزت في العهد النوميدي كإحدى أهم المدن التابعة لماسينيسا وفي العهد الروماني التي تشكل الكونفدرالية السيرتية .

ولقد تعاقبت عليها حضارات عديدة فاختلفت بذلك أسماءها ومن هذه الأسماء : ميلاف، ميلوفيثانيا، ميلويوم ، ميلوين ، ميديوس ، ميلاف ، وميلة ، وعندما فتحها العرب المسلمون أطلقوا عليها اسم "ملاح" غير أنهم فضلوا اسمها القديم "ميلة"لسهوله نطقها، تضم الولاية عددا من الآثار الموزعة عبر مجالها من أهمها[17]:

- **قصر الآغا** (جنان الحاكم) يقع القصر في مركز مدينة فرجيوة التابعة لولاية ميلة .
- **معبد جنان الملو** هو تمثال كبير يعود إلى آلهة وثنية محلية يقع في مدينة ميلة .
- **آبار أغلاد** و هما بئرين رومانيين، يقعان ببلدية المشيرة.
- **مغارات بأولاد مخلوف** مكان اكتشاف أقدم جمجمة يعود تاريخها إلى حوالي 15000 سنة ق.م، **ومغارات غار الظلام** بدراحي بوصلاح بفرجيوة ،و **مغارات بجبل عقاب** بواد العثمانية ،**و مغارات واد سقان** بشلغوم العيد.
- **مشتة البعالة** على بعد حوالي 3 كلم غرب منطقة بومالك ببلدية واد العثمانية ولاية ميلة و هي مجموعة من الآثار الرومانية الهامة.
- **السور البزنطي** بميلة القديمة وهو عبارة عن مبنى عسكري بيزنطي يحيط بالمدينة ،اتخذ الاستعمار الفرنسي من الناحية الغربية له ثكنة عسكرية لجنوده.

-**العين الرومانية** داخل أسوار المدينة البيزنطية بميلة القديمة لقبت بعين أبي السباع ، أما حاليا فيطلق عليها تسمية عين البلد و هي تزود المدينة بالمياه بمعدل تدفق دائم يقدر بـ 20 لتر،و**عين تامدة** سميت أيضا Castelum zugel أبو شارف ، و تقع في دائرة أحمد راشدي بميلة تضم مجموعة كبيرة من المعالم .

-**فسيفساء عين زروق** تقع بمشتة سيدي زروق زرامنة غرب بلدية الرواشد الأثر عبارة عن ثلاث لوحات فسيفسائية يرجع تاريخ الموقع إلى فترة الرومانية المتأخرة (ق4).

-**الزاوية الحنصلية** التي تقع في الجهة الشمالية الشرقية لمدينة ميلة، و**الزاوية الرحمانية** وهي تقع في الجهة الجنوبية الشرقية لمدينة ميلة، تأسست الزاوية سنة 1806 م وتضم الزاوية ضريح به تابوتان خشبيان[18]، و**الزاوية الحملاوية** لتعليم القرآن و علوم الشريعة".

-**مسجد أبي مهاجر دينار** و المعروف بمسجد سيدي غانم يقع المسجد في الجهة الشرقية لمدينة ميلة القديمة و يعرف هذا المكان على أنه ثاني مسجد بالمغرب و الأول في الجزائر قام بتأسيسه القائد أبو مهاجر دينار المصري الأصل أثناء إقامته بمدينة ميلة يوجد به عدة حفريات.

إضافة إلى مواقع سياحية أخرى و المتمثلة في المسجد الكبير **مبارك الميلي** حمام أولاد بوحامة، مقابر مسيحية، السجن الأحمر بفرجيوة، آثار رومانية ببلدية بني قشة، زاوية دار الشيخ سيدي خليفة حيث تحتوي على أكثر من 600 مخطوطة، جسر وادي الديب بالقرارم، مركز تعذيب الاحتلال إبان حرب التحرير إضافة إلى بعض الصناعات التقليدية التي تشتهر بها كصناعة الفخار والنحاس والألبسة التقليدية والصناعات الخشبية والنسيجية...الخ[19].

1-3- الهياكل السياحية:

تعد الهياكل السياحية والخدمة الجيدة مما يشد انتباه السياح إلى منطقة ما، وتمتلك ولاية ميلة مجموعة من الفنادق والوكالات تقدم خدمات سياحية متنوعة تتمثل فيما يلي:

1-3-1-المشاريع السياحية المنجزة والمستغلة بولاية ميلة :

تتوفر في الولاية عدة وكالات وفنادق متخصصة في مجال السياحة منها :

أ-الوكالات السياحية المتواجدة بولاية ميلة :

تضم الولاية سبع وكالات سياحية منتشرة عبر بلدياتها وهي: وكالة مديحة للسياحة و السفر، تيديس للسياحة والسفر، دحماني سفريات وخدمات، وكالة سيفاتي للسياحة والسفر، وكالة زاوي للسياحة والسفر، فرع وكالة موندیال تور، وكالة غالية تور، لكنها قليلة العدد و غير كافية لتلبية الاحتياجات كما أنها تتمركز في بعض البلديات فقط حيث توجد ببلدية ميلة ثلاث وكالات والأربعة الباقية تتواجد في كل من تاجنانت وفرجيوة وشلغوم العيد ووادي النجاء.

ب-الفنادق المستغلة الموجودة بولاية ميلة :

يوجد على مستوى ولاية ميلة 5 فنادق بقدرة إيواء إجمالية تقدر بـ 232 سرير و108 غرفة والتي ساهمت هذه الفنادق بتوفير العديد من مناصب الشغل وتوفير الخدمات السياحية وهي :

جدول رقم(1) : الفنادق المستغلة في ميلة

إسم الفندق	صاحب الفندق	عدد الأسرة	عدد الغرف	العنـوان
فندق السـلام	بوناموس اسماعيل	68	38	ـميلةـ
فندق الرمـل	زواوة محمـد	80	40	ـ شلغوم العيدـ
نزل سيدي بوزيد	جـاد ادريـس	24	10	ـ شلغوم العيدـ
فندق المبـروك	قوميدي مبروك	35	10	– تاجنانت -
فندق السفيـر	عباس صـالح	25	10	ـ شلغوم العيد

المصدر: مديرية السياحة لولاية ميلة .

يلاحظ من هذا الجدول أن هناك عدد قليل من الفنادق بولاية ميلة كما أن أكبر فندق هو فندق الرمال من حيث عدد الأسرة وعدد الغرف يليه فندق السلام ، ولكن رغم ذلك تبقى كل هذه الفنادق بدون تصنيف وفي حاجة إلى تطوير وتوسيع وزيادة في عدد الغرف والأسرة .

1-3-2-المشاريع السياحية في طور الانجاز والغير منطلقة :

تتوقع الولاية انجاز مشاريع سياحية جديدة ،إضافة إلى مشاريع معتمدة وغير منطلقة .

أ-المشاريع السياحية في طور الانجاز :

عبارة عن انجاز مجموعة من الفنادق و النزل يمكن الإلمام بها في الجدول الموالي :

جدول رقم (2) : المشاريع السياحية في طور الانجاز :

المستثمر	المشروع	العنوان	عدد الأسرة	نسبة تقدم الأشغال
خلاف خلاف	فندق	الطريق الوطني رقم 05 شلغوم العيد	90	% 85
يحيى مبروك	فندق	فرجيوة	65	% 65
حاج عزام رشيد	تهيئة نزل	الطريق الوطني رقم 05 تاجنانت	34	% 90
بوالصوف عمار ابن رابح	نزل طريق	بلدية زغاية	19	% 60
مجذوب عبد الحميد و الطيب	فندق	بلدية القرارم قوقة	45	% 60
بن عميرة فرحات	فندق	ميلة	120	%5

المصدر : مديرية السياحة لولاية ميلة.

يلاحظ أن أغلبية هذه المشاريع على وشك الانتهاء وتتجاوز نسبة 50% ليتم استغلالها في هذا القطاع .

ب- المشاريع السياحية الغير منطلقة :

وهي عبارة عن مشاريع ينوي انجازها منها جمعية سياحة الشباب جسور ببلدية التلاغمة، جمعية ميلاف السياحية بميلة، جمعية سيدي محرز للسياحة والترفيه بلدية عين البيضاء حريش، وهي جمعيات على وشك الانطلاق على مستوى ولاية ميلة حيث قدم لها التصريح بالإنجاز.

2- تشخيص وضعية القطاع السياحي بولاية ميلة:

تنمية السياحة بولاية ميلة ضرورة حتمية لا مجال منها لما لها من فوائد عديدة على الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية ولهذا سنحاول تشخيص الوضعية الحالية لقطاع السياحي بالولاية من خلال معرفة أهمية الكمونات التي يزخر بها ودورها في ترقية السياحة والعوائق أو المشاكل التي تعاني منها.

2-1-الأهمية السياحية لولاية ميلة :

تزخر ولاية ميلة بالعديد من المؤهلات السياحية و التي تتطلب الاعتناء بها من أجل النهوض بقطاعها السياحي حتى يتمكن من المشاركة في دفع عجلة التنمية المحلية فيها من خلال تم التركيز عليها و استغلالها جيدا، و يمكن ذكرها فيما يلي:

- الموقع المتميز الذي تحتله ولاية ميلة و الذي ساهم في إعطاء المنطقة انتقالية بين الساحل والمنطقة الداخلية، كما تتميز بفضاء جغرافي متنوع ومناخ يختلف باختلاف تضاريسها وهي ولاية فلاحية بالدرجة الأولى حيث تنتج العديد من المنتجات الفلاحية التي قد تساهم في تنمية المنطقة وتطوير اقتصادها و ذات أهمية كبيرة في توفير احتياجات السياح بالمواد الطبيعية ويساهم في توسعها وتطورها سياحيا والارتقاء بها إلى مستوى يرضي طلباتهم وأذواقهم.
- تمتلك كثافة سكانية معتبرة وهم أول من يستفيد من التهيئة السياحية من خلال خلق مناصب شغل أو الاستمتاع بمناطق و مرافق الترفيه و الراحة و التنزه.
- تلعب الشبكة الهيدروغرافية دورا كبيرا في تطوير السياحة باحتوائها على أودية كبيرة و مسطحات مائية هامة ، و في مواقع استراتيجية بتجهيزها لاستثمارها في الميدان السياحي كمناطق التنزه واللعب والراحة كما يمكن أن تستغل في الصيد، التجوال، وجلب العديد من المكتشفين.
- تنوع طريق التنقل وهي ميزة أساسية تسهل الدخول إلى ميلة من مدن الجزائر والدول الأجنبية، إذ تمثل مدينة ميلة إحدى المحطات الأساسية في الطريق بين

سيرتا وسطيف، وكذلك قربها من منطقة جيجل والقل خاصة من موانئ جيجل وسكيكدة لتسهل وصول السياح من دول البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، كما أن قربها من مطارات قسنطينة، جيجل، سطيف وباتنة يساعد على التنقل نحوها، إضافة إلى قربها من السكك الحديدية وبذلك تساعد على ازدهار السياحة نحوها.

- تعد ولاية ميلة ولاية سياحية لتميزها بعدة موارد سياحية متنوعة وغنية ومن أهمها موقع سد بني هارون الذي يقع جنوب شرق ميلة بمنطقة حمالة بقرارم قوقة ويتكون من شبكة طرق والسد والغابات وهذا ما سوف يحث الزوار و السائحين على قضاء بعض من وقتهم في التنزه و الاستجمام.
- تحوي الولاية على مكونات طبيعية و تاريخية ودينية ومجموعة من النشاطات الاقتصادية الأساسية التي تركز عليها ولاية ميلة خاصة زراعة النباتات الموسمية وتنوعها و الذي أكسبها خضرة ونظارة وذات أهمية كبيرة لجلب السياح هذا بالإضافة إلى وجود آثار الحضارات الماضية عليها وهي مصنفة كتراث وطني، والعديد من العادات والتقاليد التي بإحيائها سوف تجلب الفضول للسياح لزيارتها.
- كما كان للزوايا و المساجد دورا كبيرا في مساهمتها المتواصلة في مقاومة الاستعمار الفرنسي وكان للزاوية إشعاعا كبيرا وتخرج منها عددا كبيرا من العلماء والمصلحين وحملة القرآن ونخبة من الإطارات في كل المجالات العلمية والتربوية والإدارية والسياسية احتلت مناصب سامية في الدولة الجزائرية في الماضي والتي يمكن استغلالها في الوقت الحالي أيضا.
- توفر الولاية على هياكل سياحية تمكنها من إعطاء منتوج سياحي جديد ومتفرد يختلف عن سياحة المدن الساحلية.
- تطوير السياحة في هذه الولاية سوف يفتح الأبواب أمام سكان المدينة للراحة والتنزه والترفيه وتزيد من روح الابتكار وتحسين المنتوج وتنويع عروضه من استقطاب السياح من كل الأنحاء.

كل هذه العوامل تجعل من ولاية ميلة واحدة من المدن ومن بين ولايات الوطن السياحية نظرا للمكونات الهائلة التي تتضمنها، ولكن رغم هذه المؤهلات السياحية التي تزخر بها الولاية وهي عديدة ومتنوعة فهي تعاني العديد من الصعوبات والمشاكل وهذا ما

أثر سلبا على القطاع ومنعه من مواكبة المستوى المستحق التي تصبو إليه الولاية وسوف نحاول معرفتها في العنصر الموالي.

2-2- وضعية الهياكل السياحية و المشاكل التي تعاني منها:

تمثل ميلة إحدى ولايات الجزائر و التي تزخر بمقومات و مميزات سياحية متنوعة وثرية إلا أنها لم يتم استغلالها بسبب عدة معوقات ومشاكل تعاني منها، والتي يتوجب حصرها ودراستها حتى تتمكن من تطويرها و ترقيتها لتساهم في تحقيق التنمية المحلية بالولاية، ويمكن ذكرها فيما يلي:

2-2-1- نقص هياكل الإيواء السياحي :

تمثل هياكل الإيواء السياحي العنصر الأساسي في التنمية السياحية و تقتصر في ولاية ميلة على الفنادق و عددها 5 فنادق ذات سعة 232 سرير كلها بدون تصنيف مع غياب فنادق ذات التصنيف وهذا ضعيف جدا إذا ما قورنت بكبريات المدن الساحلية ،و إذا ما قورنت بمدينة قسنطينة التي تحوي فندق مصنف بثلاث نجوم والعاصمة على أربع فنادق ذات تصنيف خمس نجوم ، رغم أن وجودها حاليا أصبح ضرورة حتمية في حالة زيادة أعداد السياح الأجانب و الجزائريين.

2-2-2- هياكل الإطعام غير مصنفة: ولاية ميلة تتمتع بكثرة محلات الإطعام و خاصة في بلدية ميلة فهي تتميز بوجود عدة مطاعم لكنها غير مصنفة كما تعتبر محلات إطعام شعبية موجهة خاصة للسكان المحليين.

2-2-3- خدمات النقل غير جاهزة: لا تتوفر ميلة على وسائل النقل الضرورية والكافية للتنقل نحو المواقع السياحية لذا يجب توفير وسائل نقل منظمة وحديثة لنقل السياح نحو أماكن الزيارة، كما أنه هناك نقص كبير في جودة الطرق المؤدية إليها.

2-2-4- الهياكل الثقافية قليلة : تمتلك ميلة دار ثقافة وحيدة و التي تشتكي من ضعف التنشيط وبساطة المعارض التي تقدم فيها بالإضافة إلى النقص الكبير في احتضان وتنظيم الحفلات أو السهرات الفنية.

2-2-5- المعالم التاريخية و الدينية مهملة: أغلبيتها تعاني من الإهمال فهي متروكة للعوامل الطبيعية و غيرها من العوامل إضافة إلى أن البعض منها مثل الغابات و المنابع الحموية يصعب الوصول إليها ، كما توجد بميلة عدة مغارات لكنها مجهولة الهوية والتاريخ ولذلك لعدم الاهتمام الكافي بالتراث، أما بالنسبة للمساجد و الزوايا نجدها غير مستغلة في

المجال العلمي بشكل كبير فمسجد سيدي غانم رغم اعتباره أول و أقدم مسجد على مستوى التراب الوطني الجزائري إلا أنه وحتى الآن مازال يعتبر أثر فقط.

2-2-6-المساحات الخضراء متدهورة: تعتبر ولاية ميلة من أغنى الولايات تمتعا بالمساحات الخضراء حيث تقدم المساحة الغابية فيها بـ 33670 هكتارا و هي متنوعة ولكن ورغم هذه المساحات الشاسعة المنتشرة في أجزاء الولاية فهي تعاني من التدهور و الإهمال، حيث تشتكي سنويا من الحرائق وقطع الأشجار ورمي الأوساخ والنفايات، إضافة إلى غياب كلي للهياكل والتجهيزات كمساحات للتنزه والترفيه واللعب ، أما الحدائق فهي تتميز بنقص كبير في الصيانة وحماية التشكيلات النباتية مما أدى إلى انخفاض زوارها، حتى من سكانها المحليين إضافة إلى أن معالمها السياحية المهملة وغير مستغلة.

2-2-7- مناطق التوسع السياحي غير مستغلة: تحتوي ميلة على خمس مناطق التوسع السياحي هي: بني هارون، تسعدان ، بني قشة، تاجنانت و تلاغمة، ولكن العائق الأساسي للتنمية السياحية بها هو غياب التصريح القانوني للاستفادة من هذه المناطق.

2-2-8-نقص الاستثمار السياحي بالولاية : تتميز أغلبية المشاريع السياحية بولاية ميلة بأنها متوقفة والأخرى في طور الإنجاز وقد سجل 16 مشروعا سياحيا في طور الانجاز[20]:

- التوسعة في فندق بانجاز موقف للسيارات و الملف لازال مطروحا.
- 12 مشروع متوقف يتمثل في مركب حموي، 2 محطات حموية، و9 فنادق.

ويعود سبب هذا الجمود إلى صعوبة الحصول على القطعة الأرضية خارج المخطط العمراني بالإضافة إلى نقص التمويل المالي للمستثمرين وعدم دعم البنوك لهم خوفا من الفشل وقلة إمكانياتهم الخاصة مقابل القروض، وبالتالي يعرف الاستثمار السياحي بالولاية جمودا كبيرا ، كما لم يسجل أي انجاز لمحطات مناخية للراحة والترفيه في المواقع المرتفعة والغابية، أما عن المشاريع الحالية فتبقى حبر على ورق وهذا الأمر يتطلب إيجاد الحلول العاجلة لكسر هذا الجمود و تحقيق للتنمية السياحية المرجوة .

2-2-9-ضعف التكوين السياحي: يلعب التكوين السياحي دورا هاما في الإنعاش الاقتصادي للولاية من خلال تكوين الشباب وخلق أيادي عاملة مؤهلة، خصوصا وأن قطاع السياحة يتطلب أعداد كبيرة من العمال المؤهلين، لتتمكن من تحسين مستوى الخدمات السياحية، ولكن الملاحظ بولاية ميلة عدم تأهيل اليد العاملة في الخدمة وضعف

التأطير، وعدم التكوين في مختلف الحرف التقليدية والصناعات السياحية، إدارة الفنادق، الطبخ والاستقبال وكل ما يتعلق بالسياحة وهذا راجع إلى عدم وجود مؤسسات تكوينية تخدم القطاع.

كل هذه الصعوبات و المشاكل التي يعاني منها القطاع كان سببها ما يلي[21]:

1- **سوء توجيه الاستثمارات في القطاع السياحي:** بسبب أن شركات الاستثمار في القطاع السياحي ترفض الدخول في مشاريع تنموية واستغلال أماكن سياحية و تطوير الخدمات بها و إنما تتركز على المشاريع البسيطة.

2- **عدم فعالية التسويق السياحي:** تمتلك الولاية العديد من المؤهلات لكنها تعاني من العجز في التسويق سواء من الناحية النوعية أو الكمية و هذا راجع إلى غياب المنافسة في الميدان السياحي و النقص الكبير للعمليات الإعلامية و الإشهارية بالجانب السياحي للولاية وعدم التنوع في المنتوج التسويقي اللازم لتنشيط الحركة السياحية بالولاية.

3- **غياب الدراسات السياحية للعرض السياحي:** وأيضا عدم دراسة نوع الطلب على المنتجات السياحية وانعدام الدواوين السياحية المحلية ونقص المراجع والمعاملات التاريخية حول المواقع الأثرية التاريخية بالولاية وهذا ما يفسر وجود مشاريع سياحية غير ملائمة.

4- **ضعف مشروعات البنية التحتية و هياكل الاستقبال** : نفتقد الولاية لمشروعات البنية التحتية مثل المواصلات و الطرق الجيدة حيث نجد أن بعض المناطق السياحية معزولة، كما أن هياكل الاستقبال قليلة و هناك نقص كبير في الهياكل الترفيهية أيضا.

5- **عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي** :التي عرفتها الجزائر بصفة عامة وعانت منها مختلف الولايات ونقص تنقل حتى السكان المحليين بينها وأدى إلى شلل في الحركة السياحية، فالعشرية السوداء خلقت تخوفات لدى السياح الأجانب والجزائريين للمجيء إلى الجزائر، كما أن هذا القطاع و لم يعطي له الأولوية في التنمية.

6- **عدم تلاءم الدعم المالي الحالي مع مميزات الاستثمار السياحي:** وضعف رؤوس الأموال للمستثمرين الجزائريين ، كما أنهم يواجهون مشاكل في حصولهم

على الدعم لمشاريعهم السياحية و الفندقية من ومشاكل أخرى تخص دراسات التهيئة السياحية.

7- **تقهقر المحيط الطبيعي و تلف التراث و المعالم الثقافية ،والتاريخية** :بسبب كل أشكال التلوث وعدم الالتزام بقوانين الحماية البيئة و عدم وجود الشرطة السياحة التي تعمل على حمايتها و الحفاظ عليها ومشاكل أخرى متعلقة بدهنيات بعض الأفراد الذين مازالوا يرون في السياحة مصدر اعتداء على العادات المحلية.

8- **نقص الإعلام والإشهار للمناطق السياحية لولاية ميلة:** وعدم الاهتمام بوضع مواقع الكترونية دائمة و شاملة لكل المعلومات حولها أو وضع الأدلة و الخرائط السياحية إضافة إلى القيام بمهرجانات و الإشهار بها عبر وسائل الإعلام والاتصالات المختلفة مما أدى إلى تجاهلها من طرف السياح.

وفي الوقت الحالي فقدت الولاية طابعها السياحي رغم ما تمتلكه من مناخ و أراضي و تراث لذلك يجب خلق فرص اقتصادية جديدة على أن تكون ذات طابع جديد لتطرح منتوجها الوفير وخلق مناصب شغل عديدة من خلال ترقية سياحتها وإعداد البرامج التنموية لتطويرها.

ثالثا: ترقية القطاع السياحي لخدمة التنمية المحلية بولاية ميلة:

بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي يمثلها قطاع السياحة و التي لا يمكن تجاهلها كان لابد من وضع استراتيجية تطوير محكمة و مبينة على قواعد علمية لأن أعمال اليوم تصنع المستقبل وتؤثر على قراراته وحتى يكون هذا التأثير ايجابيا سنحاول القيام بدراسة مختلف السبل والوسائل الكفيلة بتطويره لكي نتمكن من تحديد التوجهات الرئيسية التي سيتم الاعتماد عليها لجعل قطاع السياحة يساهم في عملية التنمية المحلية لولاية ميلة.

1- الوضع المستهدف من تطوير و ترقيه السياحة بولاية ميلة:

ترقية السياحة في ولاية ميلة يؤدي إلى حل مشكلات كثيرة من خلال الانفتاح على باقي الولايات و تحريك ودفع النشاطات الاقتصادية و بالتالي يساهم في تحقيق التنمية المحلية و بالتالي المساهمة في دفع الاقتصاد المحلي و الوطني، وهذا يتحقق بـ [22]:

- **زيادة قدرات الإيواء وتحسين خدماتها:** فهياكل الاستقبال الحالية لا تكفي لتلبية متطلبات السوق، ولابد من زيادتها و خلق هياكل استقبال جديدة و راقية تقدم خدمات منافسة لما يقدم في الولايات المجاورة إضافة إلى تحسين مستواها و

تجهيزاتها الحالية ومحاولة فتح المجال أنواع أخرى من منشآت الإيواء كبيوت الشباب...الخ.

- **التحفيز وزيادة حجم الاستثمار السياحي** : تشجيع الاستثمار في السياحة بمختلف أنواعه من مطاعم مرافق للتسلية و الترفيه، النقل ،تطوير الغابة والحمامات المعدنية ...الخ، من خلال تسهيل منح القروض خاصة الطويلة الأجل و الرفع من عدد و مستوى الهياكل السياحية وهذا يتطلب حجم كبير من الاستثمارات الوطنية و الأجنبية وذلك في جميع مجالات السياحة، ولكي يتحقق ذلك لابد من خلق تحفيزات للمستثمرين كمساهمة الدول في دفع تكاليف دراسات أشغال التهيئة السياحية،لإيجاد استثمار يعمل على خلق فرص عمل جديدة في هذا القطاع وتحسين مستوى دخل المواطن.
- **توفير الحماية والأمن:** وذلك بحماية الهياكل (المرافق) السياحية و المواقع الأثرية من التلف و الإهمال و محاولة إعادة تهيئتها وترميمها وإعادة فتحها والتنويه بأهميتها و التعريف بها مع ضمان الأمن السياحي.
- **تطوير وإعداد الكوادر السياحية** : العمل على إعداد الكوادر السياحية بشكل جيد لأن ذلك سوف يساهم في تطوير القطاع السياحي بالولاية و زيادة مناصب الشغل واستغلال الكمونات السياحية وتطويرها في هذا المجال لأنها تساهم بشكل كبيرة في الدفعة الاقتصادية وتحقيق الميزة التنافسية لعناصر الجذب السياحي بالولاية والاهتمام بالبحث والتطوير من خلال القيام بمعارض وملتقيات للاستفادة من خبرات ذوي التجربة في نفس المجال.

2- الآفاق المستقبلة لترقية السياحة وتحقيق التنمية المحلية بولاية ميلة:

ميلة كغيرها من المدن الجزائرية خاصة الداخلية منها تمتلك عدة كمونات سياحية و ثراء ثقافي، وجمال طبيعي فريد من نوعه، إضافة إلى تنوع حرفها التقليدية و كونها مركز تجاريا وعلميا على الصعيد الوطني وحتى الإقليمي و كل هذا بإمكانه أن يخلق صناعة سياحية واسعة و متطورة.

2-1-البرنامج التنموي للولاية:

يعاني قطاع السياحة بالولاية من ضعف كبير وعقبات تقف أمام تنميته ، ومن أجل تجاوز هذه العقبات أصبح من الضروري وضع استراتيجية اقتصادية لتنمية القطاع

والبحث عن السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق التنمية السياحية و المحلية ، و تتطلع مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية ميلة إلى تجسيد برنامج تنموي كبير، من خلال وضع مخطط سياحي بميلة يغطي أهدافا على المديين القصير والطويل ، يتمثل أساسا في[23]:

- تسجيل عملية دراسة و انجاز محطات مناخية للراحة والترفيه في المواقع المرتفعة و الغابية مثل :

منطقة تسعدان حدادة بالمكان المسمى " طريق الشوارفة "، وبلدية باينان " منطقة المراقد" ، بلدية تسالة لمطاعي، غابة سيدي إدريس، وكاف بونفجة بجبل سيدي إدريس ببلدية القرارم قوقة، وتطوير البنى التحتية والتجهيزات خاصة ببناء الفنادق وبيوت الشباب وهياكل التسلية والراحة وغيرها.

- دراسة وانجاز التهيئة للمنابع الحموية غير المستغلة قصد الاستثمار بها مستقبلا وهي :منبع قردة ببلدية تيبرقنت ، منبع أولاد الغول تسالة لمطاعي، منبع بوعربية ببلدية فرجيوة ، منبع أولاد عاشور ببلدية العياضي بارباس .
- تسجيل عملية انجاز التهيئة للمنطقة الحموية " مشتة السمارة " ببلدية التلاغمة اين توجد خمس حمامات معدنية .
- تسجيل عملية دراسة وانجاز سوق للصناعات التقليدية بمحيط المدينة القديمة بواسطة تجهيزات خفيفة (pré-fabriquer) وبناء متحف لعرض الآثار، ومحلات لبيع المنتجات التقليدية بمنطقة بني هارون.

2-2-الإجراءات و البرامج التنفيذية:

نظرا لتنوع المنتوج السياحي بولاية ميلة فأننا نرى أن أفضل استراتيجية يمكن أن تنتهجها ولاية ميلة لتنمية السياحة بها هي استراتيجية التنويع ، كما نلاحظ أيضا أن لها أهم ميزة تنفرد بها هذه الولاية هي السد أي سد بني هارون مما يمكنها كذلك من انتهاج استراتيجية التمييز، وبالتالي يمكن اتخاذ الإجراءات التالية:

2-2-1-تحسين الأماكن الطبيعية وحمايتها في إطار التنمية المحلية المستدامة: ويتم ذلك من خلال تجديد وجرد للموارد الطبيعية والسياحية بالولاية ،وتحسينها وإعطاء الأولوية لهذه المواقع وتسهيل بلوغها من خلال تنظيم المسالك نحوها وتسيير الموارد المائية وتنويع وسائل الترفيه، كما يجب حمايتها من خلال التوعية البيئية والسياحية، وحماية وتثمين الملكيات الثقافية والتاريخية للولاية من خلال تنظيم ملتقيات وأيام دراسية ومهرجانات

وأنشطة ترفيهية، وتضافر جهود كل المتعاملين سواء الجماعات المحلية ومديرية السياحة ومديرية البيئة وضمان زيادة الأنواع النباتية والحيوانية النادرة.

2-2-2-تطوير مختلف أنواع السياحة بحيث يمكن توافرها خلال كل فصول السنة:

نظرا لتنوع المنتوج السياحي بولاية ميلة من طبيعية وثقافية وتاريخية ودينية هذا سيسمح لها بتطوير أنواع مختلفة من السياحة وبذلك يمكن تنمية عدة أنواع من السياحة، وهي:

- **سياحة الاكتشاف :** تتميز ميلة بتراث ثقافي و جغرافي يسمح بتطوير هذا النوع من السياحة من خلال تنظيم رحلات لاكتشافها ، و هذا النوع من السياحة تزخر بلدية فرجيوة وميلة القديمة وبعض الآثار مثل قصر الآغا، القصر الأحمر، الزوايا، الآثار الرومانية والمغارات من خلال تسهيل التنقل إليها وتنظيم رحلات نحوها و لكن يجب إنشاء طرق ومسالك لزيارة المنطقة واخذ صور تذكارية.
- **سياحة بيئية (طبيعية):** لا تمنع سياسة حماية الطبيعية من ممارسة هذا النوع من السياحة خاصة للأفراد المحبين للطبيعة و بالتالي يجب إعادة تشجير بعض المناطق بالغابات لتنمية نشاط الصيد حتى يتم تحديد مواقع الصيد من طرف مصالح الغابات وتشكيل أدلاء سياحيين ملمين بسياحة البيئة و التجوال اللازم، ونجد هذا النوع من السياحة خاصة في بلدية بني هارون و ذلك لوجود سد بني هارون وما حوله من مناطق جميلة و مناظر طبيعية ،وكذلك نجدها في موقع مارشو لأن منظره خلاب و يستدعي إنشاء مرافق للراحة والاستجمام والاستمتاع بالمناظر الطبيعية.
- **سياحة الملتقيات أو الأعمال :** يسمح استقرار البلاد و المناخ الملائم لميلة بأن تكون المكان الأمثل لسياحة المؤتمرات و الأعمال خاصة مع وجود المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، رغم أن هذا النوع من السياحة مازال غير متطور، ولكن يمكن استغلال الطريق السيار شرق غرب ليفتح الطريق إلى الولاية حيث أصبحت المسافات لا تمثل قيدا، وتتطلب سياحة الأعمال إنجاز الفنادق وتنويع المنافذ نحو ميلة مما يعطي فرصة الاستثمار الوطني والعالمي وهذا يتطلب تشجيع البحث العلمي والتكوين والتوظيف من خلال تجديد الاتفاقيات مع الجامعات والمعاهد.

- **سياحة الاستجمام و السياحة الخضراء:** هذا النوع من السياحة يخص العائلات بالمدينة خلال العطل خاصة كبار السن و الزبائن من أجل قضاء العطلة أو النقاهة لأن البيئة ملائمة لهم، تتمتع بها كل من بلدية تلاغمة وكذا تسعدان ولكن ذلك يتطلب إنشاء مرافق للتزحلق على الثلج والصيد بالغابة وصيد الحيوانات وكذا الاستجمام صيفا.
- **السياحة الرياضة :** يمكن تنمية عدة أنشطة سياحية للشباب و الفرق الرياضية و السياح خاصة خلال فترة التحضير للمنافسات الرياضية بغابة تسعدان وموقع بني هارون باستحداث أماكن للتنزه وممارسة الفروسية ورياضة التنس وسباق الدراجات وإنشاء حدائق للتسلية، ممارسة صيد السمك والأنشطة الرياضية، قوارب للتنزه، سباق السفن الشراعية، التزلج المائي، السباحة، توفير حدائق للتسلية و زيارة مواقع مثل قلعة THOMAS.
- **سياحة حموية :** تمثل ميلة إحدى المناطق الحموية الهامة بالجزائر ونجد أن هذه السياحة تنمو في بلدية تلاغمة، بلدية فرجيوة وبني قشة لذلك يجب تحديث استغلال هذه المنابع الحموية و إنشاء حمامات معدنية حديثة مطابقة للمعايير الدولية وتستغل لعلاج عدة أمراض فلقد أثبتت التحاليل الخاصة بمياه هذه المنابع أنها مطابقة للمعايير العالمية ويمكن استغلالها للعلاج الطبي.
- **سياحة ثقافية:** تملك ميلة عرضا سياحيا ذا طابع ثقافي متنوع يشمل موروثا ما قبل التاريخ وآثار رومانية تاريخية وثقافية، يمكن زيارتها وتنشيط الحفلات والفنون الشعبية التي تعرض العادات المحلية و المأكولات و الألعاب التقليدية، التي تعكس تاريخ المنطقة من خلال تشجيع الصناعة التقليدية لترويج المنتوج التقليدي.
- **سياحة دينية :** توجد بميلة عدة أضرحة و مساجد وزوايا تعكس الدين الإسلامي للتعرف عليها أو من أجل طلب العلم الشرعي.
- **سياحة الريف :** يمثل الريف عرضا سياحيا أصلا و تقليديا ،فيمكن لسكان الريف عرض منتوجات تقليدية وزراعة و استعراض تقاليدهم و عاداتهم المحلية و القيام بإيواء السياح لأنه يوجد زبائن يبحثون عن الراحة في بيئة ريفية.

وبذلك يمكن القول أن ميلة تملك فرصا هامة لإظهار طاقاتها و إمكانياتها السياحية هذا دون أن ننسى تنظيم دورات حول المنتجات الزراعية حسب المواسم وعرض الصناعات التقليدية المحلية وفن الطبخ التقليدي بتنظيم دورات سياحية لكل المناطق (المواقع) السياحية وتوفير المرشدين السياحيين والخرائط سياحية.

2-2-3-تحديد مناطق التوسع السياحي، إدارتها ومتابعتها (ZET):

منطقة التوسع السياحي هي كل منطقة ذات خصائص طبيعية وثقافية وبشرية وكذلك قربها من كل الشبكات الضرورية شبكات توزيع المياه والطاقة (الكهرباء و الغاز) وهي محددة ومصنفة قانونيا، وتسمح بإنشاء بنى تحتية سياحية وتشغيل التنمية السياحية وغيابها عائق أساسي لها، ويمكن اقتراح بعض مناطق توسع سياحي تتماشى والمؤهلات السياحية والطبيعية التي تتميز بها الولاية، وإدارتها ومتابعتها ورسم الخرائط التي تدل عليها، على أن تلبي هذه المناطق شروط مناطق التوسع السياحي.

فميلة تحتوي على خمس مناطق التوسع السياحي هي بني هارون، تسعدان، بني قشة، تاجنانت وتلاغمة، وأول نشاط مستعجل هو توفير التصريح القانوني لهذه المناطق، وأهم أهداف مناطق التوسع السياحي هي :

- خلق مناصب العمل لأن السياحة تمتص البطالة.
- تحقيق التوازن الجهوي و الإقليمي.
- تحسين إدارة المنشآت السياحية فيها و التعاون بينهم وبين متعاملي السياحة.
- التقرب من السكان من خلال تشجيع السياحة الداخلية و تقوية الاتصال السياحي معهم.
- توفير وسائل مساعدة لتطوير السياحة، نذكر منها: لوحات التقييم الذاتي للاستقبال، توفير دليل انتظار الزبائن، إعطاء أدلة منهجية وغيرها .
- تحسين فترات فتح المواقع للزيارة وتحسين الخدمات وتوفرها.
- إنشاء نقاط الاستقبال بالأماكن الاستراتيجية للمناطق لجذب السياح العابرين.
- إقامة حفلات شعبية في الربيع لجذب السياح.
- إنشاء متاحف للتعريف بالمنطقة وتراثها وجذب السياح.

2-2-4-ترقية السياحة على المستويين الداخلي والخارجي: ويتم ذلك كما يلي:

- **الترقية الداخلية:** هي ترقية السياحة على المستوى الوطني وعلى مستوى الولاية ، حيث أن غايتها الأساسية مطابقة العرض مع الطلب من خلال جعل المنتوج جذاب بالتركيز على استراتيجية تنمية السياحة الداخلية والتي تقوم على المهرجانات والحفلات والأعياد، ... لجذب السياح الداخليين، إلا أنه لغاية اليوم، تبقى المعلومات الضرورية حول القطاع غير متاحة والمعطيات الإحصائية غير مسيطر عليها كلية.
- **الترقية الخارجية:** هي ترقية السياحة خارج البلد وخارج الولاية وتتم من طرف ممثلين بالخارج ومكاتب الترقية السياحية، فهي تتطلق بالتوسع في الأسواق التقليدية.

وبشكل عام، فإن ترقية السياحة (داخليا وخارجيا) تتطلب المشاركة في المعارض العالمية والوطنية والتركيز على الإشهار عبر وسائل الإعلام والمنشورات والخرائط والأقراص وغيرها، ونلاحظ أن وسائل الإعلام والاتصال لا تستجيب لمتطلبات تطور القطاع السياحي فهناك نقص في المواقع الالكترونية التي تبرز كل المعلومات الضرورية حول السياحة بالولاية و بالوطن كافة، وهذا ما يعكس عدم دمج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في سياسة الترقية السياحية.

الخاتمة:

في الأخير يمكن القول أن الاهتمام الواضح من طرف دول العالم و حتى المفكرين الاقتصاديين والخبراء بموضوع السياحة يعكس حقيقة مفادها أن هذه الأخيرة هي ظاهرة اقتصادية لها دور كبير في زيادة النمو الاقتصادي نظرا لما تقدمه من مردودية سريعة كما تساهم في تقليص البطالة إذ لا يمكن للجزائر من أن تهمل هذا القطاع خاصة وانه أصبح تنويع الاقتصاد والموارد على الصعيد الوطني و المحلي ضرورة لابد منها .

وولاية ميلة باعتبارها إحدى الولايات الهامة في الجزائر تتميز بموارد سياحية تؤهلها لان تكون قطبا سياحيا هاما وذلك نظرا لما تملكه من موارد سياحية متنوعة وقادرة عل المنافسة إذا توفرت لها الخدمات السياحية المكملة وإذا تم إعطاء أهمية أكثر لقطاعها السياحي .

وبعد تحليل وضعية القطاع السياحي بولاية ميلة والوصول الى تحديد مزاياها السياحية التي تنفرد بها والصعوبات التي تواجهها والتي جعلتها متأخرة عن مواكبة

المستوى السياحي الذي تتمتع به باقي المدن السياحية، توصلنا إلى القول أن هذه العقبات لا تكمن في نقص هياكل الاستقبال ولا نقص مرافق الترفيه ولا في ذهنيات السكان المختلفة عن القطاع السياحي ولا بسبب ضعف التكوين و ليس بسبب عرقلة المستثمر في السياحة و إنما هي تجمع كل هاته العقبات التي شكلت عائق أمام الترقية السياحية و التنمية المحلية للولاية.

ومن خلال دراستنا لقطاع السياحة بميلة يمكن الخروج بالنتائج التالية:

– ولاية ميلة هي مدينة سياحية وتتمتع بموارد سياحية متنوعة تؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا وقادرا على المنافسة إذا تم استغلالها جيدا و زاد الاهتمام بها.

–يعاني قطاع السياحة في ولاية ميلة من عدة صعوبات مجتمعة تتمثل في : نقص البنى التحتية المؤدية إلى المواقع، ضعف في طاقات الإيواء والاتصالات، عدم استغلال المنابع الحموية للعلاج الطبي وعدم وجود أفراد مؤهلين للعلاج، انعدام دراسات حول تاريخ المغارات، انعدام متاحف لعرض الآثار، نقص الخبرة والتجربة في السياحة، ضعف تكوين الأفراد في عدة مجالات بالسياحة، غياب استغلال تكنولوجيا المعلومات لتطوير السياحة وعدم وجود نظام معلومات لتوفير إحصائيات تسمح بدراسة وضعية قطاع السياحة بها.

– يمكن تطوير السياحة بولاية ميلة لخدمة التنمية المحلية من خلال زيادة وعي السلطات بأهميتها ودورها و المنافع التي يمكن أن تجنيها من هذا القطاع خاصة فيما يتعلق بتوفير فرص عمل، وزيادة الإيرادات و انفتاح الولاية على الولايات الأخرى و ما سيؤدي إلى انتعاشها وازدهارها.

– توصيات لتنمية السياحة بولاية ميلة :

يمكن تنمية السياحة في الولاية وحتى جميع الولايات خاصة الداخلية منها رغم بعض الاختلافات التي توجد بينها، من خلال طرح هذه التوصيات:

– توصيات على المستوى الوطني:

مشكل القطاع السياحي بالولاية لا يخصها كولاية لوحدها و إنما يتأثر بمستوى السياحة في الجزائر ككل وهذا قد يعود بالدرجة الأولى إلى السياسة السياحية المطبقة، لذلك يجب تصحيح المسار التنموي حتى تتمكن من تحسين الوضع القائم في ولاية ميلة بالخصوص، وأهم التوجهات التي يمكن تقديمها في هذا الصدد ما يلي :

- التحكم في تسيير واستغلال العقار السياحي: في هذا الإطار يجب رفع هذا العائق في تهيئة العقار السياحي وتكثيف آليات حمايته وتسييره.
- الدعم المالي للتنمية السياحية وخاصة للاستثمار السياحي من خلال: الدعم المالي للدراسات وأشغال التزويد بالهياكل القاعدية، أخذ بعين الاعتبار خصوصية المؤسسات السياحية وفتح المجال أمام القطاع الخاص و الشراكة الأجنبية ذات رؤوس الأموال الكبيرة.

- تكوين ورسكلة العمال في السياحة و ذلك من خلال: عصرنة البرامج و الأسس البيداغوجية الخاصة بالتعليم في المجال السياحي، ورسكلة الأساتذة والعمال، وإنشاء مدارس جديدة للتكوين وخلق اختصاصات في التعليم العالي لمواجهة الطلب المستقبلي والانفتاح على الخارج.

– **توصيات على المستوى المحلي:** وتتمثل في بعض التوجيهات لولاية ميلة خصوصا منها ما يلي:

- رسم خرائط للمناطق السياحية من طرف الإدارة المحلية و متابعة مناطق التوسع السياحي ومنح التصريح القانوني بها وإعطاء الأولوية لها وحمايتها وتحسين المعارف حولها وإرجاء الأمن في كل الولاية.
- تضافر جهود كل المتعاملين لترقية السياحة من خلال تجديد الجرد للموارد الطبيعية و السياحية بالولاية.
- ضرورة انتهاج استراتيجية لتطوير المنتوج السياحي بالولاية وتكوين عمال مختصين في المجال السياحي والاستفادة من مشاريع البحث العلمي والتكوين.
- الإشهار والترويج بميلة وطنيا ودوليا باستخدام وسائل الإعلام والاتصال ومن خلال تنظيم ملتقيات و أيام دراسية و مهرجانات و أنشطة ترفيهية.
- انجاز هياكل الاستقبال السياحي من بناء الفنادق وبيوت الشباب وهياكل التسلية والراحة وغيرها وتطوير البنى التحتية كشبكات المواصلات ووسائل النقل بين جهات الولاية وتوفير التجهيزات خاصة.

إن توفير هذه العوامل يساعد في تطوير القطاع السياحي بولاية ميلة لتصبح قبلة للسياح وتمكن من المساهمة في النهوض بالسياحة الوطنية وتحقيق الأهداف المرجوة من التنمية السياحية بولاية ميلة .

الاحالات والمراجع

1- مثنى طه الحوري، فؤاد رشيد الدباغ، اقتصاديات السياحة والسفر، دار وائل للنشر، عمان ، الاردن،2001، ص:173.

2- موفق عدنان الحميري، أسياسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، ط1، دار الوراق، الاردن، 2010 ، ص ص: 4،5.

3- مثنى طه الحوري، فؤاد رشيد الدباغ، مرجع سبق ذكره،130.

4- المرجع السابق، ص، 131.

5- موفق عدنان الحميري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 4،5.

6- مثنى طه الحوري، فؤاد الدباغ، مرجع سبق ذكره، 152.

7- موفق عدنان الحميري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 4،5.

8- مثنى طه الحوري، فؤاد رشيد الدباغ، مرجع سبق ذكره، 149.

9- المرجع السابق، ص: 163.

10- موفق عدنان الحميري، مرجع سبق ذكره، ص ص:4،5.

11- مديرية السياحة لولاية ميلة، ملف جغرافية المنطقة، ص:1.

12- المرجع السابق، ص:1.

13- المرجع السابق، ص:2.

14- مديرية السياحة لولاية ميلة، دليل المستثمر في القطاع السياحي لميلة، ص ص:10،11.

15- مديرية السياحة لولاية ميلة، ملف جغرافية المنطقة، ص: 3.

16- الحضارة الابيرومغربية: **يمثل الباحثون الانتروبولوجيون إلى القول بأنه لا يستبعد أن ينتمي صانعو الحضارة الابيرومغربية إلى إنسان البحر المتوسط الذي يمثله الإنسان العاقل الذي عثر على بقاياه في موقع مشتى العربي الواقع بالقرب من مدينة شلغوم العيد الحالية .**

17- مديرية السياحة لولاية ميلة، ملف لمحات تاريخية لمعالم ميلة، ص ص:1-13.

18- مديرية الثقافة لولاية ميلة، ملف التراث، ص:1.

19- مديرية السياحة لولاية ميلة، ملف لمحات تاريخية لمعالم ميلة، ص:1.

20- مديرية السياحة لولاية ميلة، دليل المستثمر في القطاع السياحي لميلة، ص: 15.

21- المرجع السابق، ص:15.

22- المرجع السابق، ص:15.

23- مديرية السياحة لولاية ميلة، ملف معلومات خاصة بالطلبة، ص ص: 16،17.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثاني/ ديسمبر 2015

Mila Univ center. Publish. Co.

ذاكرة المكان المقدس: قراءة في قصيدة "عودة لمحراب الأقصى" لهنية لالة رزيقة

Memory of the Sacred Place: A Reading of "A Return to Qudos" by Hania Lalla Razika

د. سامية آجقــو
جامعة محمد خيضر - بسكرة- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2015/02/14 تاريخ قبول النشر: 2015/06/28

الملخص :

إن العودة إلى المكان / القدس، يؤسس لفعل الهوية العربية، وروح الانتماء للقضية الفلسطينية التي ألهبت المخيال الشعري، وأذكت فعل المقاومة، واختزلت البعد الفكري الذي يحرك أرضية البوح، ويؤثث القصيد لاحتواء معطيات التاريخ، واجتثاث الكيان الصهيوني من جسد الأمة وموته رمزيا ولو على الورق كبديل يحقق نوعا من التوازن النفسي و الروحي، ويوسع دائرة التماس بين الذات وهويتها العربية. لهذا جاءت قضية العودة مرتكزا متيناً في النص الشعري يعالج القضية الفلسطينية مختزلة في قضية الأقصى.

الكلمات المفتاحية: المكان، شعرية المكان ، الهوية ، الانتماء.

Abstract :

The return to the place " Qudos ", establishes the Arab identity and the spirit of belonging to the Palestinian cause which ignited poetic imagination and made resistance a clever act. It summarized the intellectual dimension which moves the confession ground. And it decorates the poem by containing historic data and the eradication of the Zionist state from the body of the nation and its symbolic death, though only on paper as an alternative which realizes psychological and spiritual balance. It also enlarges the circle of touch between the self and its Arab identity. Hence, the issue of coming back has come as is a central one in poetry, because it treats the Palestinian cause summarized in the Qudos issue.

Key words: *Place, poetics of place, identity, belonging.*

إن علاقة الشعر بتاريخ المكان، علاقة أبدية ترسم توترات الهوية العربية القلقة، في ظلِّ استيلاب الذات وهاجس البحث عن الهوية الشعرية إذ لا يمكن "فصل الشعر عن التاريخ لكن يمكن فصل مادة الشعر عن مادة التاريخ، ويمكن التأكيد على اختلاف الوظيفة بينهما، فالقصيدة ابنة زمن حضورها، وهي إن استطاعت امتصاص التاريخ وتجاوزه معا، تستطيع أن ترى المستقبل في القصيدة، لأن القصيدة لا تنشأ من الفراغ"[1].

والشاعر بدوره لا يهنأ بفراغ البال، بل يظلّ الهمّ الإنساني المشترك ضاغطا على أوجاعه، الأمر الذي يضطره إلى الارتداد إلى الذاكرة لاستنطاق مكوناتها وكوامنها المثخنة بالانكسارات والتشويه التاريخي، و محاولة تصحيحه و تجاوز مطبّاته من أجل تعزيز الشعور بالكينونة و حق الحياة.

من هنا يمكن القول إن الرؤية الشعرية ترفض تجميد الزمن و تحييز المكان الذي يكتسب خصوصية شعرية في ظل السياقات الاجتماعية و النفسية و الجغرافية التي يتفاعل معها الشاعر، فيكون المتن الشعري مساحة لخبرة الذات في تفاعلها مع المكان، فـ "العلاقة بين الشعر والمكان علاقة عميقة الجذور، متشبعة الأبعاد، ومن خلالها قد يصب الشاعر على مكان ما طابعا خاصا، فيحوله من مسكن خرب إلى طلل مثير و من حجر أصم، إلى شاهد على لحظات مجد أو وجد، وقد تكتسب بعض الأماكن شاعرية تكاد تلازمها"[2]، كما لازم القدس القضية الفلسطينية، فأضحى رمزا يختزلها سياسيا و يعكسها أبعادا دينية وحضارية وتاريخية، ذلك أن المكان "في حقيقته عبارة عن هوية تاريخية مادية ماثلة للعيان... قادر بتمثله العياني على اختراق التاريخ و إظهاره... فالمكان ما هو إلا انعكاس للزمن"[3]، و انعكاس للذاكرة الجمعية، التي أضفت صفة القداسة على المكان بحكم انتمائها العقائدي، ففي مقاربة لغوية للمقدس، أشار ياقوت الحموي مفصلا "المقدس في اللغة المتنزه... و معنى تقدَّس لك: أي نطهِّر أنفسنا لك... و من هنا بيت المقدس... أي البيت المقدس المطهّر الذي يُتطهّر به من الذنوب... والمراد بأرض المقدس أي المبارك"[4].

فالقدس /المكان/ الحلم، هو استرجاع للآخر المغيّب (التاريخ المُشرق) الماضي المشرِّف بصوته ولونه، هو أحد الثوابت المكانية في الفضاء الإبداعي، يعكس عتمه الغياب (الحرية) وفضاءات الموت المجازي المتكفّن بكل دوال الحرمان والفجيعة.

1/ المكان والمقاومة:

تتأسس قصيدة "عودة لمحراب الأقصى" على رغبة الناطق الشعري في العودة، والاحتماء بالمكان، فالرغبة القوية في العودة تصطدم بالمعيق (المحتل) الذي يحيل دون تحقيق الرغبة، فالعودة تشتغل ضد الفقد و الاِستيلاب و الغياب و التشويه، وتصطف منساقه إلى المقاومة و الكبرياء و التحدي، من خلال فعل العودة و المقاومة الذي تخطت دلالته عتبة العنوان واستأنست الدوال وفتحت متونها بعدما تلت عليها آداب الاستئذان، مفتاحا للولوج إلى عوالم النص، فالعودة عند الشاعرة ارتبطت بالمكان وبالتاريخ والذاكرة من خلال قولها:

هاعدت من رحم التاريخ ولهانا
أستنطق الجرح أوجاعا و أزمانا
هاعدت من مقلتي الغيب ذاكرتي
تنوس فيها حروف من خطايانا(5)

يتقدم العنوان مشحونا بطاقة دلالية تردم زمن الغياب غير المبرر في ظلِّ السكون والخنوع الذي سحب بساطه ليلا من الصمت الطويل، و في هذا إشارة إلى الاغتراب الذاتي أو الاغتراب عن الذات و عن الانتماء، فبقدر ما يستشعر الانسان خطر الاستيلاب يتعزّز اِرتباطه و انتماؤه للمكان، الذي أضحى ثابتاً نصيا يختزن التاريخ والبطولة والمقاومة.

وفي ظل ترتيب الدوال (عودة، محراب، الأقصى) ينفتح الرحم دالا يحيل إلى المكان/ الأم/ أرض فلسطين، وفي هذا التزاوج بين التاريخ و الجغرافيا تأكيد على رمزية المكان وانفتاحه على النصوص الشعرية، علامة بارزة ترفع الحدود الجغرافية و تؤكد الثوابت الدينية، و دعائم الهوية العربية "ففلسطين بالنسبة للشاعر العربي لم تكن موضوعا خارجيا فاترا، بل كانت جزءا من موضوعة الحرية والصراع الدامي من أجلها في الوطن العربي، لم يكن اغتصاب هذه الأرض انتهاكا مجردا للجغرافيا أو عدوانا عابرا عليها، بل هي بالنسبة للشاعر العربي عدوان على حريته و تماسكه و بهجته الإنسانية، و لذا كان الشاعر يتماهى مع عناصر الموضوع الفلسطيني"(6)، هذا التماهي خلق مسافة إبداعية حرّكت كوامن الكتابة و برت أقلام الشعر، وخطت وجع الحروف الذي اِستحال إلى وجع قراءة يتساوى فيها الواقع و القول الشعري بداية من عتبة العنوان الذي يُعدّ "مرسلة لغوية

تتصل لحظة ميلادها بحبل سريّ يربطها بالنص لحظة الكتابة والقراءة معا، فتكون للنص بمثابة الرأس للجسد نظراً لما يتمتع به العنوان من خصائص تعبيرية و جمالية، كبساطة العبارة و كثافة الدلالة"[7]، فالعنوان يكشف عن أوصال النص، ومن ثمة يفرض طبيعة القراءة التي يتطلبها واحتمالات المعاني التي يثوّرها.

ولما كان المنفذ الحقيقي لدراسة النص ينطلق من البنية الصوتية إلى البنيات الدلالية، فقد جاء العنوان صوتا دالا على الجهر وذلك بإسقاط دلالة الصوت المجهور على سياق العنوان، الذي يحمل معنى الصمود و المقاومة و تجاوز كل العراقيل و الأعباء في سبيل قرار العودة، فقول الشاعرة (عودة لمحراب الأقصى) بدلا عن (عودة إلى محراب الأقصى) تفتح دلالة اللام صوتا منحرفا، ومصطلح الانحراف من مصطلحات سيبويه "ومنها المنحرف و هو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، وقد عدّه من أصوات بين الشديدة والرخوة، وكذلك فعل المبرد مستعملا هذا المصطلح صفة للام"[1]، وتنحرف بذلك دلالة الصوت إلى الالتحام بالأرض و الامتداد في دواخلها والتشبث بها، كما التحم و التصق هذا الصوت (اللام) بالاسم (العودة)، وهو ما يحيل إلى ورود العنوان جملة اسمية (عودة لمحراب الأقصى) في دلالة على الثبات و استمرارية القضية الفلسطينية، وإلحاحها على منابر السياسة و الإبداع، وفي ذات السياق وردت المفردات أو الألفاظ سلسلة من الأسماء (عودة، محراب، الأقصى)، وفي هذا صنيع لغوي تريده الذات الشاعرة في تأكيد على تعلّق العربي بكل ما هو مقدس و روحي.

و تتعالق هذه الألفاظ في بنية تركيبية تغدو وحدة لغوية رئيسة في عملية التلقي، و تتجلّى فيما يأتي:

هذه	عودة	لمحراب	الأقصى
↓	↓	↓	↓
مبتدأ	خبر	جار ومجرور	مضاف إليه

وقد يكون سبب حذف المبتدأ، هو إبراز عمق المعاناة التي تعيشها الشاعرة في ظل المعطيات السياسية الراهنة، بالإضافة إلى أن وجدانها وفكرها كانا معلقين بالخبر وهو (العودة) محور القصيدة و سؤددها.

أما المركبات الإضافية (الجار و المجرور) و(المضاف إليه)، فهي تخصص هذا الخبر النكرة و تفك الإبهام عنه و تحدد مسار العودة في خضّم هذا الاغتراب بكل أنواعه.

كما ينفتح العنوان على مقدمة نصية، تهيمن فيها الذاكرة و يستفحل فيها التاريخ، لتطغى الظلال النفسية و الأبعاد الفكرية على المتن الشعري من خلال قولها:

هاعدت من رحم التاريخ ولهانا
أستنطق الجرح أوجاعا و أزمانا
هاعدت من مقلتي الغيب ذاكرتي

إلى أن تأتي الخاتمة النصية مطابقة لها في قولها:

حتى نعود على خطويك أزمنة
ملأى الإياب إلى ألواح موسانا[9]

ولعل التصعيد في فعل العودة و ارتباطه بالعنوان، ينطلق من تقنية التكرار (دال العودة و الإياب) ليتم من خلاله فعل التوازن النفسي و إقناع الذات الشاعرة بضرورة العودة إلى الأصل، إلى المقدس الذي دُنِّس.

2/ فعل الكتابة (صراع ومقاومة):

رسمت المرأة بقلمها ملامح الأنثى و تفاصيل همومها، و انكسارات أحلامها من خلال فعل الكتابة، إرادةً للذات، ووجهاً للمقاومة، و تطلّعاً للتغيير، و استطاعت من خلال تاء التأنيث أن تغري الحروف العربية و تستدرجها إلى عوالم إبداعها لذا كان "نص المرأة ذاكرة تنبعث من تحت آثار الطمس و ركام التاريخ و الإلغاء الحضاري. و لا يتأتى لها ذلك إلا بترويض أحصنة اللغة و ركوبها، ثم تعرية الوجه الذكوري الذي سلب منها هذه اللغة. وحين تفرض المرأة ذاتها تكون بذلك قد فرضت وجهها المخبوء تحت الكلمات ووراء المجازات"[10].

ووراء التجربة تؤسس الشاعرة علاقة مع المكان المقدس، تسعى إلى العودة إليه والسيطرة عليه دلاليا و رمزيا، من خلال مطية الخيال فـ"التعامل مع المكان لا ينحصر في استعراض محتوياته وصوره، بل ينبغي أن يعاش كتجربة، و لن تتم الكتابة عن مكان بنجاح ما لم نعان من هذا المكان بغض النظر عن كيفية المعاناة"[11]، وهو ما يؤكد أن استحضار الشاعرة لهذا المكان المقدس ليس بوصفه قطعة جغرافية مادية، وإنما تستحضره بوصفه تاريخا حيا ينبض في سيرورة الأجيال، صادحا بأصوات الماضي، فهذا الإرث

المكاني ملك مشاع لكل عربي مسلم، و من ثمة يصبح اِستيلابه همًّا جماعياً، مفردا في صيغة الجمع، تجتمع حروفه و لسان حالها يقول:

هاعدت تأكلني ناري و تشربني
بلواي في خوف إبراهيم أوثانا
ونبرة الشك كم تستف من لغتي
حروفها لعنت في البدء معنانا
حتى تجرعت منها كأس محنتنا[12]

لتأتي الكتابة علامة فارقة بين واقع مرفوض وآخر مأمول، وتكون الذات الكاتبة مشروطة "بكل من وعيها الشعري ووعيها الاجتماعي التاريخي، وهي تختار الشعر كتجربة وكعبور للخطر في ذلك الممكن –المكان– تنحفر الرغبة لاختبار المنفتح والكتابة، كاستنفار لحالات الرغبة القصوى، تفسِّخُ كل الحدود بين الأنطولوجي و المنسي، جسداً متسائلا و مسمّياً جرحه الشخصي الجماعي، في النص و من خلاله، لتكون الكتابة خطابا له دوام الانشقاق والنقصان، سفرا في ليل القصيدة وأسئلتها ضلالا لسلطة المعنى"[13]، وسلطة الحرف التي تتحول إلى طوفان من الغضب، وأمواج من الثورة، وألسنة من البرق تقضم ألف أمنية، حين يفيض البحر على مساحة الشعر.

يحوّل الحرف أنهارا و طوفانا
لكل برق حملنا ألف أمنيــة
ولهى سحائبه تسقي بقايانــا
أتذكرين معاناة كغربتنــا
عنها ضحى يغمض التاريخ أجفانا[14]

وعلى امتداد شبكة النص الشعري، يهيمن الفعل النفسي على الشاعرة من خلال رؤية موضوعاتية تحكي تجربة وطن مقهور مغتصب، يناضل و يقاوم في ظل رهانات بالية تفرزها الساحة العربية.

وعليه تتمحور الدلالة الشعرية حول "العودة" المنوطة بضمير المتكلم، ما يؤكد هويته التي لن تصدأ من طول غياب، فهي عودة مقرونة بآليات مساعدة و مساندة لفعل التغيير.

هاعدت من رحم التاريخ ولهانـا
هاعدت من مقلتي الغيب ذاكـرتي
هاعدت تلك عصا موسى تصاحبني [15]

تنهض الأبيات على بنية دلالية ترتكز على توظيف صيغة التكرار الرأسي (هاعدت من...) لتؤكد من خلالها الذات الشاعرة على عودتها الواثقة، المدعومة بالتاريخ و الذاكرة و المعجزة (عصا موسى) في رمزية عن (العصا) القلم و امتداد وجودي للذات الكاتبة، وكلها ثوابت تؤسس مشروع الأصالة و الانتماء وسيرورة البقاء، على صفحات التاريخ الإنساني بفضل الكتابة.

3/ اِرتباط المرأة بالوطن:

إن علاقة المرأة بالوطن تربك قواعد الإبداع، وتتموقع في زوايا التاريخ الشعري العريق ثنائية متكاملة، ترفع شعرية النص؛ حين تتماهى الحدود و يصبح الجسد الأنثوي ظِلاً يتحقق على ملامحه فعل الكينونة والوجود، فكثيراً ما تتماهى المرأة في الوطن وتصبح معادلا موضوعياً له، كما قد يتلبّس الوطن روح الأنثى في اندماجية ترفع حساسية الذات الواعية بذاتها و ذوات الآخرين، وهو ما يؤهل النص و يجعله ينفتح على مناخات دلالية، تعمل في توازٍ على الاختلاف والائتلاف، على اعتبار أن الوطن و الأنثى دالان متناظران يتبادلان الأدوار و الأصوات، ويحيل ذلك إلى قول الشاعرة:

أتجرئين ؟ إذن ثوري على زمـن
يملي على هذه الأصنام محيانـا
فأنت إشراقة النجوى و ثورتهـا
فعربي كل شيء أنت فحوانـا
و صححي الماضي المعوج في زمني
حتى نقيم مقاييسا و أوزانـا
ونسترد على أجفان عودتنـا
قميص يوسف يشفي الآن عميانا[16]

إن آلية البناء الشعري، تقوم على أفعال فتقت مسارب الدلالة، وأسهمت في نضج فعل المقاومة، من خلال تكرار فعل "ثوري" في صيغة الأمر، في دلالته على التفاعل بين الأنا والآخر، كمركز شعري يملي أفعالا تؤكد زمن التحول الذي يعقب فعل الثورة (تصحيح

الماضي و التحرر من الضوابط المغلوطة التي شوّهت التاريخ و حنّطت الفكر العربي، وزجّت به في متاهات الدوائر المغلقة من الخنوع واليأس واللامبالاة، وموت الضمير والقيم الإنسانية.

فالشاعرة ومن خلال هذا الخطاب الشعري، قد حملت سيف اللغة لتجرح به أعناقا اشرأبَّت متفرجة، كما انتفضت على زمن ينفتح على دوائر شعرية تحكي قصة تاريخ أغرقها يَمُّ الاحتلال وأمواج التهويد، فالشاعرة تسترسل في وصف هذا الزمن (المحتل) الذي نزل على الأرض كالموت المطلق الذي يبيد كل نبض حياة في هذا الوطن (فلسطين)، حيث تلتحم الأنا الشاعرة بأفعال الماضي، ورهنها في طاقة حكائية مرتبطة بضمير المتكلم الدال على الأنا في صوتها الجمعي، فتقول:

مهما هززتُ بجذع النخل في غسقي
لكي يساقط رطب القدس مزدانا
إلا بكيت كمن ضيعت أزلا
يمتد في أبد المجروح إنسانـا
شربت نصف خوابي الليل في حنقي
أكلت من خبزه المسموم أزمانـا
عكفت دهرا وحيدا في هياكلـه
والأرض أزمنة تقتات موتانـا[17]

هذا الطغيان السردي للأنا الشاعرة في علاقتها بالزمن الماضي، مارس تأثيره السلبي على الأفعال الحيوية (الأكل، الشرب)– التي تحفظ بقاء الإنسان– و المسندة إلى صيغة المتكلم (بكيتُ، ضيّعتُ، شربتُ، أكلتُ، عكفتُ، هززتُ)، لترضخ الأنا إلى الزمن بكل أوصافه و تحولاته (الأزل، الليل، الأزمان، الدهر، الغسق) من خلال صراع الذات مع الزمن (الاحتلال).

بكيتُ ← ضيّعت أزلا – شربتُ ← خوابي الليل في حنقي
أكلتُ ← خبزه المسموم أزمانا – عكفتُ ← دهرا وحيدا (الاغتراب)
هززت النخل ← الغسق (الأُفُولُ).

وتتحول سيرورة الفاعلية، إلى المفعولية (المفعول به) عبر فعل العودة (عدت تأكلني ناري وتشربني بلواي)، وفي هذا إحالة إلى الداخل (عالم الأفكار و الأحاسيس)، عالم خفيٌّ وسريٌّ، قويُّ الأثر على الأنا و الآخر، لا يفجرّه إلا الخيال و فعل الكتابة.

4/ القدس رمز للذاكرة التاريخية:

اِستدعت الشاعرة رموزا كثيرة تفعِّل من خلالها خريطة الجغرافيا و ذاكرة التاريخ وثوابت الدين وإعجازه، عن طريق استحضار بعض الرموز التي يتمّ بواسطتها تثوير السياق الذهني عند القارئ؛ فالرمز تقنية شعرية تكتسب مشروعيتها في إطار سياقها الذي يصنعه الموقف الشعري من خلال تموقعه في نسيج النص "فغاية الخيال الرمزي سبر الغامض ومحاولة استخراجه وتنظيم صور النص"[18]، والخروج به من دائرة النمطية والسطحية، والتعامل مع المادة التاريخية بما يخدم المعطى الشعري، في سياق يعكس الحاضر من خلال الاستحضار المكثف للماضي، وتنوع الرموز التي يستدعيها الشاعر في ردهة النص من شخصيات وأحداث تاريخية، وأماكن أنيطت بقضايا إنسانية مهمة "هكذا يأخذ الشاعر العربي من أصوات الماضي بتلك التي تعانق المستقبل فيما تعانق حاضرها وتعبّر عنه، فمثل هذه الأصوات مفتوحة أبدا على الحوار و النمو والفعل، حيث أننا لا نقدر في تفكيرنا اليوم إلا أن نتلاقى بها و نفيد منها ونتفاعل معها"[19].

هذه الانفعالية المتدفقة، أرخت سدولها على القارئ وزجّت به في زاوية درامية، تبكي الأوضاع التي آلت إليها القدس/المكان/ الرمز مركز البناء الشعري في النص ونواته الدلالية، المثخنة بالانكسار و الهزيمة في نبرة رثائية تقول على إيقاعها الشاعرة:

حتى تجرعت منها كأس محنتنا
تبغي هنا دوحة الأشواق أوطانا
تذيب ملح حكايا النخل في وتري
تنزّ من حيرة الأقصى حكايانا
ومن كوابيس هذا الرمل يلبسنا
في ظل يوسف هذا التيه قمصانا
فيوقظ البدء تاريخا تخبئـه
عمامة البيد و العراف عنوانا
تخفي طلاسمه عرافة ثملـت

بالحلم و الحلم كم أكدى كدنيانـا

إلى أن تقول :

تقول مهلا فهذا القدس محنتــه

قميص عثمان أشقى الدهر عربانـا[20]

اعتمدت الشاعرة في نصها على تراكم الصور الجزئية، المتولدة من رموز (القدس/ النخل/ الأرض/ الرمل/ العراف/ القميص)، بالإضافة إلى استدعاء بعض الشخصيات الدينية (الحلاج/ عثمان/ يوسف). وهذا الاستقطاب لهذه الرموز يؤسس لرمزية تاريخية، تتأثث رؤياها من تداخل الرموز الطبيعية و التاريخية والشخصيات الدينية، وهي في كل هذا معادل موضوعي يعكس الطبيعية النفسية، و التوجه الفكري والوازع الديني و الروحي للشاعرة فـ "لا حرج على القصيدة الرمزية إذ تخلّى الشاعر عن البناء المنطقي ليواجه تتابعا انفعاليا ذا منطق خاص يعتمد على ارتباط عاطفة ذات مغزى بالرموز المستخدمة ذلك أن ألوانها و أشياء و أسماء و إشارات إلى أحداث ذات قيمة عاطفية يمكن الاعتماد عليها"[21].

وعليه اعتمدت الشاعرة رمز القدس معادلا موضوعيا لما تعانيه الدول العربية من فتن و انقسامات، وفي هذا التوظيف الاستعاري استدعاء لأحوال الوطن العربي و الأمة الإسلامية، وهو ما يؤكد وعي الشاعرة بقضية أمتها؛ فالقدس بالنسبة للمخيال الشعري حرية مقيّدة، وهوّية مغيّبة، و بالنسبة للتاريخ قضية سياسية ذات أبعاد جيوستراتيجية.

القدس رمز لكل وطن تثقله هموم أبنائه و تدنيس أعدائه، هو هاجس شعري سكن قوافي الشعراء، ونهل من بحورها الشعرية علّه يروي ضمأه للحرية، حتى يستطيع مواجهة تيارات التهويد، و بالتالي تحقيق العودة إلى الذات و الانتماء و الهوية...، و هي بؤرة التوتر التي تعيشها الشاعرة.

و ـح ذلك جليًّا، من خلال الدوال المشعّة في النص، لتعميق الدلالة العامة، الرامية إلى توثيق وتد الهوية العربية في أرضية الرمز؛ (فالنخل) (تذيب ملح حكايانا النخل في وتري) تتجاوز من خلاله الشاعرة، الدلالة المعجمية في كونه شجرة معمرّة أصيلة و مقدسة، نظراً لارتباطها بقصة مريم العذراء، إلى دلالات الأصالة العربية، الشموخ، الصبر، الثبات، المقاومة، العزّة و الكرامة، كما وظفت الشاعرة لزوماً رمز (الرمل)، (و من كوابيس هذا الرمل) الذي أمطر عليها أحزاناً و أوجاعاً، دلالةً على استيلاب المكان / الوطن /

الهوية الجغرافية، و يأتي رمز (العراف) يقرأ على كَفِّ الأوطان العربية خنوعا و ذُلاً يزعزع دعائم الإيمان في دواخلهم، فاللجوء إلى العرافيين و الكهنة يسوق معه انسلاخا عن تعاليم الدين و ارتدادا إلى جهالةٍ بعد نورٍ، كما يمكن لهذا الرمز أن ينفتح على دلالات اِستشرافية مستقبلية، تلجأ إليها الذات الشاعرة، نافذة تمرّر من خلالها تباشير رؤياها، في نصر مرهون بعودة واثقة، موثّقة بالتاريخ و المقاومة.

يتحول المنظور الشعري إلى رمز (الأرض) بكل مشاهده المؤثثة بدءا بالرمل و النخل و الوطن.

ينسّل مني انسكاب الضوء في غبشي
يسقي شرايين هذى الأرض قرآنا

إلى أن تقول:

عكفت دهراً وحيداً في هياكله
و الأرض أزمنة تقتات موتانا[22]

وبذاكرة متداعية تقرأ في الأرض "أصل، مكان قامت به الحياة، يستوطنه الإنسان يحييه ليحيا به، يألفه، و يذود عنه كمساحة لأدائه الإنساني حياً، و دفنه بعد الموت... و التراب كواحدة من عناصر الكون يشكل موضوعا خصباً لمخيلة الشعراء لما يتضمنه من طاقة توليدية تجعله قاسما مشتركا للمعاني الكيانية الكبرى في الحياة وللجمال الشامخ في الوجود"[23].

و يوجد رمز (القميص) مرتكزاً أساسيا في النص الشعري حيث أنيط مرة بيوسف عليه السلام، و مرّةً أخرى بعثمان رضي الله عنه، و في هذا التوظيف علّة تحيل إلى الموروث الحضاري، و إلى شخصيات عُرفت بمواقفها التاريخية، و هو ما يؤكد التقاطع و التداخل بين الرمز التاريخي و الديني "فالقوة في استخدام خاص للرمز لا تعتمد على الرمز نفسه بمقدار ما تعتمد على السياق" [24].

و يتحقق هذا في توظيف الشاعرة لرمز (القميص) و تحولاته السياقية في المتن الشعري، ففي قولها:

و من كوابيس هذا الرمل يلبسنا
في ظلِّ يوسف هذا التيه قمصاناً [25].

يحيل إلى الفتنة المشتعلة بين الدول العربية، وهو استحضار لقصة يوسف عليه السلام و محنته مع إخوته و زوجة عزيز مصر، و كيف كان القميص علامة لجرم الإخوة و حقدهم على أخيهم يوسف، حين جاؤوا بدم كذب على قميصه إلى أبيه يعقوب عليه السلام، ثم تحوَّل الرمز ذاته (القميص) إلى سبب في الشفاء و الانتصار من داء الفرقة والانكسار، والعودة إلى الذات، فكما عاد بَصر يعقوب عليه السلام بمعجزة ربّانية (قميص يوسف) هل تعود القدس إلى نور الحرية من خلال عودة الشاعرة التي تقول:

و نسترد على أجفان عودتنا
قميص يوسف يشفي الآن عمياناً
فأنت خطوتنا الأولى تنسقها
ذات النطاقين في أنقى مرايانا [26]

و هي الخطوة التي تضيّق بون المسافة بين الذات العربية و هويتها، و بالتالي نصرها، و استرداد القيم العليا للقيم الإسلامية.

إن البؤرة الدلالية التي ينبني عليها دال (القميص)، (الجبّة) تتفعَّل تبعاً للمسند إليه (يوسف عليه السلام، عثمان رضي الله عنه، الحلاّج)، و عليه يتأسّس المعنى.

و ينبني قولها: يحيك باليأس أثواباً لمحنتـه
يستف من جبّة الحلاج ألواناً[27]

إن تعامل الشاعرة مع التاريخ يحفظ خصوصية التجربة، و يقحمها في متن النص الحاضر، فاستحضار الحلاج بجبّته التي أثارت جدلاً في مرجعيتها الدينية و التاريخية بقوله "ما في الجبّة إلاّ الله"، مختصراً بذلك مذهبه في الحلول و ادعاء الألوهية ومذكيا بذلك أوّار الفتنة و هو الحقل الدلالي الذي يتحرك في فضائه دال القميص، (قميص عثمان أشقى الدهر عربانا)، واستحضار حادثة قتله المروعة، و تأصيل روح الانتقام و الانشقاق، وهو ما يعمِّق إيحائية الرمز و يؤصِّل لنظرة درامية عاشتها الأمة العربية سابقاً، ومازالت تعيشها بقمصان مختلفة المذاهب والألوان والأجناس، ليبقى دم عثمان رضي الله عنه على القميص شاهداً عبر العصور على محنة العرب وفتنة الغرب.

إن العودة التي ارتأتها الشاعرة تتكثف دلالتها أكثر وتتعمق بفعل المقاومة، وهو ما يؤسسه الأدب الملتزم، متطوعاً بكل أشكال الثورة والنضال لتحقيق المراد الحرية والانتصار على الكيان الصهيوني الذي نخر جسد الأمّة الإسلامية.

فالالتزام بقضية فلسطين، هو إذكاء لروح المقاومة وتعميق لآليات الوعي والفهم للقضية الأهم، في وجدان الشاعرة والأمّة العربية الإسلامية، ولو بالقلم و ذلك أضعف الإيمان.

الاحالات والمراجع

1- عزالدين المناصرة: جمرة النص الشعري (المقاربات في الشعر و الشعراء والحداثة والفاعلية)، منشورات دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ط1، ص57.

2- أحمد درويش: في نقد الشعر "الكلمة و المجهر"، دار الشروق، مصر، 1996، ط1، ص84.

3- مها حسن يوسف عوض: المكان في الرواية الفلسطينية، 1948، 1888، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 1991، ص34.

4- ياقوت الحموي: من كتاب معجم البلدان، السفر الأول: اختيار عبد الاله بنهان، دمشق، وزارة الثقافة، 1982، ص379-380.

5- هنية لالا رزيقة: يغريني و ينسحب، دار علي بن زيد للطباعة و النشر، بسكرة، 2014، ط1، ص65.

6- إبراهيم تمرموسى: ذاكرة المكان وتجلياتها في الشعر الفلسطيني المعاصر، مجلة عالم الفكر، المجلد 35 (أبريل / يوليو)، العدد 04، 2007، ص68.

7- محمد فكري الجزار: العنوان وسميوطيقا الاتصال الأدبي: الهيئة المصرية للكتاب، مصر،1998، ط1.

8- عبد العزيز الصيغ: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 2000، ط1، ص177.

9- هنية لالا رزيقة: يغريني و ينسحب، ص69.

10- الأخضر بن السايح: سرد الجسد و غواية اللغة قراءة في حركية السرد الأنثوي و تجربة المعنى، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، إربد، الأردن، ص14.

11- فتيحة كحلوش: المكان في النص الشعري العربي عند سعدي يوسف وعزالدين المناصرة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 1997/1996، ص08.

12- هنية لالا رزيقة: يغريني و ينسحب، ص66-67.

13- محمد بنيس: الشعر العربي الحديث 3- الشعر المعاصر، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1996، ص253.

14- هنية لالا رزيقة: يغريني و ينسحب، ص68.

15- المصدر نفسه، ص65-66.

16- المصدر نفسه، ص69.

17- المصدر نفسه، ص66.

18- عبد الله عساف: الصورة الفنية في قصيدة الرؤيا، دار دجلة، دمشق، 1996، ص75.

19- علي عشري زايد: استدعاء الشخصيات التراثية في الشعر العربي المعاصر، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2006، ص59-60.

20- هنية لالا رزيقة: يغريني و ينسحب، ص67.

21- مصطفى ناصف: الصورة الأدبية، دار الأندلس للطباعة و النشر و التوزيع، دت، ص167.

22- هنية لالا رزيقة: يغريني و ينسحب، ص65-66.

23- أسيمة درويش: تحرير المعنى، دراسة نقدية في ديوان أدونيس "الكتاب 1"، دار الآداب، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص85.

24- عز الدين إسماعيل: الشعر العربي المعاصر قضاياه و ظواهره الفنية، دار العودة بيروت، ط3، 1981، ص199.

25- هنية لالا رزيقة: يغريني و ينسحب، ص67.

26- المصدر نفسه، ص69.

27- المصدر نفسه، ص65.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثاني/ ديسمبر 2015

Mila Univ center. Publish. Co.

من فلسفة العنف إلى فلسفة الثورة _هربرت ماركوز أنموذجا_

From the Philosophy of Violence to the Philosophy of Revolution: Hebert Marcuse as a Case Study

د. عبد الغني بوالسكك
جامعة باتنة 1- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2015/09/10 تاريخ قبول النشر: 2015/11/29

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة الجدلية بين العنف والثورة، ودور الثورة في تغيير الأوضاع الاجتماعية والانتقال بالمجتمع من الحالة الستاتيكية إلى الحالة الحركية، وموقف الفكر الفلسفي من العنف والثورة، ممثلا في وجهة نظر أحد الفلاسفة الغربيين، أما نتائج هذه الدراسة المرجوة فتكمن في التمييز بين العنف المشروع وغير المشروع، وحقيقة الثورة ، وما تقود إليه من مجتمع جديد كما تحاول أن تسلط الضوء على الإنسان المعاصر الذي أصبح أحادي البعد، عندما حصرت وظيفته في الاستهلاك، ومن هنا حق لنا أن نغير الكوجيتو الديكارتي من "أنا أفكر إذا أنا موجود" إلى "أنا استهلك إذا أنا موجود" حيث قام المجتمع الصناعي بقتل جميع الرغبات والغرائز في الإنسان وافقده الإحساس بالفن والجمال والقيم، وجعله يعيش بعدا واحدا، من هنا لا بد من الثورة الشاملة التي تقوم بفعل التغيير وتعيد للإنسان إنسانيته.

الكلمات المفتاحية: العنف، الثورة، البعد الواحد، التغيير.

Résumé:

Cette étude vise à illustrer précisément la relation dialectique entre la violence et la révolution, ainsi le rôle de la révolution à changer la situation social autant que la société se transfère de la situation statique au situation dynamique, mettant en exergue également l'attitude de la pensée philosophique vers la violence et la révolution comptant, en effet, sur un point de vue d'un philosophe occidental.

Quant aux résultats conclus de cette étude destinés à distinguer catégoriquement entre la violence légale et illégale , ainsi la réalité de la révolution menant à une société nouvelle Entrez le texte à traduire ici...Aussi essayer de mettre en évidence le moderne l'homme qui est devenu une dimension, lorsque confiné et sa consommation et donc notre droit de modifier les alkogito cartésien « je pense donc je suis » à "je consomme donc je suis" comme la société industrielle de tuer tous les désirs et instincts humains et perdu le sens de l'art et de beauté, des valeurs et lui faire vivre une seule dimension, être ici la révolution globale qui n'a changé et retourne à son humanité.

***Mots clés**: violence, révolution, unidimensionnel, changement.*

مقدمة:

تُعتبر فكرة الثورة أساسية في فكر ماركوز، ومفهوم الثورة عند ماركوز يختلف عن المفهوم الماركسي لها، ولذا فقد خصّص كثيراً من كتبه لبحث فكرة الثورة وأهمها: "العقل والثورة" "الفلسفة والثورة"، "الثورة والثورة المضادة" "نحو ثورة جديدة"، لكن ما يهمنا هنا هو إشكالية من بين أكبر الإشكاليات التي طرحها ماركوز وعالجها بعمق ألا وهي "إشكالية العنف والثورة" فماركوز ميّز بين العنف المطلق الهدّام والعنف الثوري البنّاء، فهذا الأخير عنف مشروع يقوم به المضطهدون والمقهورون من أجل الحرية والتحرر إنه عنف ثوري تقدمي بنّاء لا رجعي، بُنيت عليه كثير من الثورات التي غيّرت التاريخ "كالثورة الفرنسية" فكل ثورة في العالم ضد الطغيان والقمع والقهر هي ثورة مشروعة، تُعبّر عن وعي وحياة المجتمع لا موته، ولا يمكن أن تكون ثورة دون "سلاح" اسمه العنف، وهذا النوع من العنف الذي يقاوم التسلط والقمع آمن به كثير من فلاسفة السياسة، بل شرّعوه ودافعوا عنه ما دام يهدف إلى التحرر والبناء، إنه عنف يستمد مشروعيته من هدفه الأسمى، ولا يمكن قياس وعي شعب يخضع للاضطهاد إلا بدرجة ثورته العنيفة الثورة التي ستقود إلى تغيير في

أشكال الحياة ومظاهرها، وما الثورة في حقيقة الأمر إلا عنف منظم أساسها العقل وهدفها التغيير وغايتها التطوير وسلاحها العنف.

مشكلة الدراسة: ومن هذا كان لنا أن نتساءل عما هي حقيقة الثورة عند ماركوز؟ وهل هي عنف منظم؟ ومن يقود الثورة؟ وما هدفها؟ وكيف يمكن أن نميز بين المشروع من الثورة وغير المشروع؟

كيف يمكن للعنف الثوري أن يغيّر السلطة والدولة، بل والتاريخ؟

إن جدلية العنف والسلطة والثورة عند ماركوز تنطلق أولاً من تصوره للثورة ووسائلها وأهدافها لأنه "حين نتناول تصور الثورة عند ماركوز نلاحظ أنه تصور مغاير لتصور ماركس، ذلك لأن الأول له طرح جديد للمسألة يحركه سؤالان هامّان: ما هي القوة التي يجب أن تقوم بالثورة ؟ ثم فيم تتمثل هذه الثورة ؟"[1] وهو تساؤل مشروع بنّاء ما دام ماركوز واقعي في الطرح، يحاول أن يبيّن لماذا الثورة ؟ ومن يقوم بها ؟ وما وسائلها وأهدافها ؟ فهو فيلسوف ثوري.

وإذا عدنا بدايةً إلى التصور الماركسي، قبل دراسة وتحليل التصور الماركوزي، فإنه "تتحقق الثورة في التصور الماركسي بعد استيلاء الطبقة العاملة على السلطة واضمحلال الاضطهاد المميز للمجتمع الرأسمالي."[2]

لهذا فقد آمن ماركوز بدايةً بقوة الطبقة العاملة في إحداث الثورة لكنه فقد ذلك الأمل بعد أن لاحظ إدماج هذه الطبقة في النظام لهذا فهو يتحدث عما يجب أن يكون لا عمّا هو كائن فقط، وها هو يقول عن هذه الثورة العمالية العالمية: "فالثورة البروليتارية تلغي مع تصفية جميع الطبقات البروليتارية كطبقة وتخلق بالتالي عاملاً جديداً للتقدم، ألا وهو جامعة البشر الأحرار الذين ينظّمون مجتمعهم وفق إمكانيات الوجود الإنساني لأعضائه كافة."[3]

وتهدف هذه الثورة العنيفة حسب ماركوز _ إذا ما تحققت_ إلى التحرر وتغيير الأوضاع السائدة والقضاء على القمع والتسلط وتحقيق مطالب ورغبات الطبقة الفقيرة التي قضت عليها الرأسمالية، وإذاً فإن "العنف هو أحد الأدوات اللازمة من أجل الثورة وبالتالي للوصول إلى السلطة بهدف تحطيم علاقات الإنتاج الرأسمالية فالصراع الطبقي، والثورة والعصيان المُلحّ والحروب على مختلف أشكالها هي نتاج لظاهرة التناقضات المجتمعية."[4]

وعلى هذا يحدد الماركسيون العنف على أنه اجتماعي طبقي موجه ضد نظام الاحتكارات لكنه لا يخلو من البعد السياسي ومادام العنف اجتماعي في أصله، فإن الثورة لا تتحقق إلا بهذا الصراع الطبقي، ولو أن ماركوز لاحظ بأن الرأسمالية عملت على إزالة الصراع الطبقي مما أفقد البروليتاريا صفة الثورية، حيث يقول "إن كفّ البروليتاريا عن التصرف كطبقة ثورية وهزيمة الثورة البروليتارية قد توقعتها النظرية الماركسية."[5]

فرغم إيمان الماركسية بضعف دور الطبقة البروليتارية في الثورة، إلا أن ماركوز يؤمن بأن جدلية التاريخ وصراع المتناقضات وتغيّر الظروف سيقود يوماً ما هذه الطبقة_ إلى جانب فئات أخرى_ إلى أن تعي دورها ووظيفتها التاريخية في القيام بالثورة لتقوم بعنف اجتماعي سياسي ضد قوى التسلط مما يؤدي إلى انهيار النظام وسيطرتها على الدولة، خاصة والواقع يؤكد كل يوم سيادة وزيادة الفقر والبؤس والاضطهاد، وإن استقراء التاريخ ووقائعه وأحداثه يؤكد أكثر أن الأعمال الثورية سيصاحبها استخدام غير نمطي للعنف كما حدث في الثورة الفرنسية سنة 1897م، وهذه هي الأفكار التي يؤكدها ماركوز باعتباره وجّه نقداً للمجتمع الغربي فالثورة ستقع بسبب ما تعيشه الطبقة العاملة من إفقار وبؤس اجتماعي.

لكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو: ما هي الثورة عند ماركوز؟ ولماذا لا بد أن ترتبط بالعنف؟ وما صلتها بالسلطة والنظام؟ وهل الثورة سياسية فقط؟

إن الثورة عند ماركوز تعني قبل كل شيء "سقوط نظام، أو دستور معين لطبقة معينة واستبداله ببنية اجتماعية وسياسية جديدة كما أن هذا التعريف يستبعد الانقلابات العسكرية وما يشبه من قوى مضادة للثورة."[6]

وهذا هو المفهوم الإيجابي للثورة، لأنها تصبح عندئذ وسيلة تغيير مشروعة حتى ولو حملت طابع العنف ووصفها خصومها بالعنف غير الشرعي، وحتى ولو وقعت ثورة دون عنف حسب ماركوز فلا مشكلة، لأن السلم أفضل من الحرب والتغيير الفكري في المبادئ وإشباع الحاجات، هو هدف الثورة وإذا تحقق ذلك دون عنف فهذا أفضل لأن "ما يهم في نهاية الأمر عند ماركوز هو ضرورة قيام ثورة في القيم والحاجات (...) فالثورة يجب أن تكون فكريةً ومزيلةً للاستلاب بقدر ما تكون غريزية."[7]

وبالفعل، فإن ماركوز يشترط الوعي بالثورة قبل قيامها، حتى لا يحدث العنف الثوري الفوضوي الذي قد يُقوّض الثورة في بدايتها فالثورة من أكبر وسائل التغيير، سواء أكانت

بالقوة المادية أم كانت سلمية إلا أنها غالباً ما ترتبط الثورة أكثر بالعنف ونادراً ما تحدث ثورة سلمية، وتظهر علاقة الثورة بالعنف أكثر عندما تجد الثورة مقاومة بالقوة، وهذه الجدلية هي التي تجعل الثورة عنيفة، فلكل ثورة ثورة مضادة، ولكل عنف عنف مضاد إذاً "فالثورة، وهي استخدام القوة التي يصاحبها العنف، كلما كان ذلك ضرورياً، وذلك لهدم النظام القائم وتصاحب الثورة تغيرات أساسية وسريعة في مؤسسات الدولة والأبنية الطبقية، وهدفها النهائي يتجه أساساً إلى إعادة توزيع القيم (...) وإحداث تغييرات جوهرية في النظام القائم."[8]

فأكبر ما تهدف إليه الثورة، هو تغيير البنية التحتية، وما يتبعها من تغيّر في البنية الفوقية والتي منها خاصةً السلطة السياسية، وإذا ما قامت البروليتاريا بدورها التاريخي المأمول سيحدث هذا التغيير حتماً ولكن عندما "تُنظّم (...) نفسها في طبقة ثورية واعية لرسالتها ومستعدة لإنجازها، حتى يتوجّب استخلاص وسائل ذلك من الموقف السياسي والاقتصادي الآني وعلى كل حال ليس العنف ملازماً لعمل البروليتاريا كما أن الوعي الطبقي لا يرتبط بالضرورة بالحرب الأهلية، ولا يعبّر عن نفسه من خلالها حتماً."[9]

إذاً فشروط حدوث ثورة عنيفة تقودها البروليتاريا حسب ما حددها ماركوز هي وجود وعي ثوري لدى هذه الطبقة وتنظيم محكم، أما الوسائل فتحددها الظروف السياسية والاقتصادية وأهمها العنف، رغم أنه ليس شرطاً ضرورياً عند ماركوز على خلاف ما يراه الماركسيون، لأنه عند ماركوز وسيلة وليس غايةً إذن "فالثورة حركة تهدف إلى تغيير النظام السائد في مجتمع ما تغيّراً جذرياً يتناول مبادئه وأهدافه (...) مما يحقق لهذا المجتمع الحياة الحرة التي ينشدها."[10]

ومنه يجب ألاّ يكون عنف من أجل العنف، وثورة من أجل الثورة، بل لا بد أن تكون الثورة موجهةً ولها أهداف مخطط لها مسبقاً حتى لا تقع بدورها في العنف الفوضوي والذي رفضه ماركوز وحتى تكون موجهةً لابد أن تكون لها برامج مدروسة ومناهج عمل تبذل من أجل تحقيقها، لكن يبقى السؤال ما طبيعة العنف الذي يرتبط بالثورة عند ماركوز؟

يرى ماركوز أن العنف وسيلة لا يرتبط بجوهر الثورة بالرغم من إيمانه بأن السلطة تستخدمه ضد هذه الثورة، حيث نجده يقول في ذلك عارضاً وجهة نظر ماركس وإنجلز "إن العنف لا يتعلق لا بالشروط الموضوعية، ولا بالشروط الذاتية للثورة وإن كان ماركس

وإنجلز مقتنعين بأن الطبقات الحاكمة لا تستطيع ولا تريد أن تستغني عن العنف."[11] وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الشروط التي تؤدي إلى قيام الثورة العنيفة؟

إذا كان للثورة شروط موضوعية قامت من أجل تحقيقها، فإن العنف يكون أداةً للثورة لا هدفاً، فقد تقوم الثورة كنتيجة له وليس سبباً عنه، إلا إذا كانت ثورة مضادةً لعنف مضاد، أو عنف النظام، وهو ما يراه **شعبان الطاهر الأسود** عندما يقول في كتابه: "علم الاجتماع السياسي" "فالعنف (لا يعني) أنه أداة من أدوات الثورة فقط بل نجد أن الثورة قد تكون كنتاج مباشر لممارسة العنف فالعنف الذي تمارسه الدولة أو النظام السياسي في أيّ المجتمعات ضد الأفراد، والجماعات الاجتماعية _على اختلافها_ والتنظيمات السياسية والخصوم السياسيين، كل ذلك يُعدّ من الأسباب الدافعة للثورة وقيامها."[12]

أما فيما يخص كيف تنشأ الثورة فإن السبب الأساسي حسب ماركوز هو زوال الحرية، وظهور الاضطهاد والتفقير والقمع والتسلط الممارس من طرف النظام، لهذا تنشأ الثورة عن طريق تذمّر الجماهير واستيائها ورفضها للسلطة السياسية التي لم تحقق طموحاتهم في العدالة والحرية، ولكن كيف تقابل الثورة من طرف الدولة وسلطتها ما دامت الثورة موجهة ضدها؟

يرى ماركوز، أن الدولة تحاول ألاّ تحدث الثورة العنيفة بلجوئها إلى طرق ووسائل مزيفة كمنح بعض التنازلات من أجل الحفاظ على سيطرة الطبقة الحاكمة، ما دام ذلك يحفظ مصالحها وهو ما حصل في بعض الدول الغربية وهنا يقول : "إن عدداً من دول الغرب قادر على استغلال انتصاره بمنح الطبقات المضطهدة تنازلات، لكنها توفر مهما تكن تافهة الحركة الثورية في هذه البلدان وتخلق شيئاً ما يشبه السلام الطبقي."[13]

ولأن الدولة تخاف الثورة والعنف تلجأ إلى هذه الحيل حتى تمتص غضب الذين يريدون الثورة، لأن النظام يعلم خطر الثورة والذي يكمن بالأساس في أنها أهم وسيلة لإحداث تغييرات اجتماعية وسياسية وهذا هو الهدف الحقيقي من الثورة، وبعد هذا يتساءل ماركوز عمّن يقوم بالثورة إلى جانب البروليتاريا_المحتملة_؟

ليؤكد أن هناك فئات كثيرةً والتي منها فئة الطلبة التي تُعد بالنسبة إليه بذوراً لثورة قادمة، ولهذا فقد عُد ماركوز أحد الزعماء الروحيين لثورة الطلاب في الستينيات في أوروبا، بالرغم من أنه أكد أن الطلبة يشكلون بذرة الثورة لكنهم غير قادرين عليها في الظروف الراهنة حيث قال عنهم: "إنني أرى أن المعارضة في الطلابية الحالية عاملاً من عوامل التغيير

في العالم ولكن ليست كقوة ثورية فورية كما عاتبني البعض على ذلك، بل كخميرة فعّالة وسوف تتحول يوماً ما إلى قوة ثورية فعّالة."[14]

ولكن ما تنبأ به ماركوز لم يحصل لا في الدول الغربية ولا في غيرها في هذا العصر بالرغم من أننا نجده يتكلم كثيراً عن ثورية الطلاب و المهمشين والطبقة العاملة، هاته الأخيرة التي أصبحت في خدمة النظام بما طرأ عليها من تغيير ودمج وأصبح تفكيرها **أحادي البعد**، وعليه لابد من العمل على خلق طبقة عمالية ثورية جديدة تعي دورها التاريخي.

وبالإضافة إلى البروليتاريا والطلبة، يرى ماركوز أن هناك قوةً ثوريةً أخرى يمكن أن تحمل مشعل العنف الثوري وتؤدي إلى تغيير تاريخي، ألا وهي الحركة التحررية النسوية التي يقول عنها ماركوز: "ويمكن أن تصبح الحركة التحررية النسوية قوةً ثالثةً للثورة المرتقبة."[15] والسبب في إمكانية قيام هذه الفئات بالثورة والعنف إلى جانب الفئات الأخرى بسبب عزلها عن العملية الإنتاجية الشيء الذي ولّد الوعي السياسي المتطرف الذي حوّل بدوره تجربة الاغتراب إلى ثورة ضد الحضارة والثقافة المهيمنة، وإذاً قد يكون للثورة دور إيجابي اجتماعي وسياسي كبير، من حيث أنها تخلق الوعي الطبقي لدى فئات المجتمع المضطهدة من طرف السلطة ممّا يجعلها تطالب بالحرية والتحرر والتغيير لكن النظام استعمل ويستعمل عدة طرق للحفاظ على كيانه ومصالحه، منها خاصةً ما يسميه ماركوز **بالثورة المضادة**، وذلك عندما جعل هذه الفئات تدافع عن سلطته بهذه الثورة المضادة ولا تفكر في الوقوف ضدها_ وهي أكبر ما يهدد نجاح الثورة العنيفة_ وها هو يقول على لسان أحد الرأسماليين "إنه ينبغي عمل كل شيء من أجل تهيئة البروليتاريا وسائر السكان الكادحين للنضال من أجل السلطة."[16] لا ضدها، لكن بالرغم من ذلك فإن ماركوز أدرك أن الرأسمالية التي تبدو في ظاهرها موحّدةً تشوبها في باطنها صراعات عنيفة، أي أنها تحمل في ذاتها التناقض الذي سيقودها إلى الدمار والزوال، وهنا نجده يقول: "تُصوّر الوحدة الرأسمالية وكأنها مشوبة بنزعات عنيفة بين المصالح تدور في سوق عالمية منكمشة."[17]

إذاً ما يُستنتج من التحليل السابق أن الثورة المضادة، هي أول خطر يواجه الثورة وعادةً ما تكون من السلطة والنظام القائم لأن هذا الأخير يريد الحفاظ على وجوده وعلى

مصالح فئة قليلة من أفراده وفقاً لقاعدة "الفعل ورد الفعل" لكن ما هي الثورة المضادة التي كثيراً ما حذّر منها ماركوز؟

يعبّر عنها شعبان **الطاهر الأسود** قائلاً: "الثورة المضادة والتي تتمثل في مجموعة العوامل التي تحقق معارضة للثورة بل تسعى للنيل منها، وباعتبارها عملية تغيير، فإنها تُقابل بعملية مقاومة من هؤلاء الذين قضت الثورة على مراكزهم، وأولئك الذين هدّدت الثورة مصالحهم المكتسبة (...) كل هؤلاء يتحالفون معهم يكوّنون الثورة المضادة."[18]

ولكن إذا حدثت ثورة وثورة مضادة، فما هي حدود نجاح الثورة؟ إن نجاح الثورة متوقف بالدرجة الأولى على الوعي، خاصةً الوعي الديمقراطي الحقيقي، فالديمقراطية الصحيحة حسب ماركوز هي التي تقود في النهاية إلى نجاح العنف الثوري ضد القوى المضادة للثورة والتي تقف أمام تقدمها، وإلى جانب الدولة كنظام مضاد للثورة يرى ماركوز وبعض المفكرين أن الطبقة العاملة بسبب دمجها في النظام قد تُصبح بذلك قوةً مضادة للثورة، وهو ما يراه "**بيار دومنيك فاقر**" في كتابه "**الماركسية بعد ماركس**" بأن الهدف من الثورة هو: "الثورة في سبيل مجتمع لا ضاغط على الرغم من دخول الطبقة العاملة دخولاً كاملاً الحضارة الصناعية المتقدمة بوصفها القوة الفاعلة في المسلسل الإنتاجي فإنها تبقى "القوة الفاعلة في تاريخ الثورة"، والعمال "موضوعياً" هم الطبقة الثورية ولكنهم "ذاتياً" الطبقة التي أصبحت قوةً محافظةً، وفي نفس الوقت مضادةً للثورة."[19] وهذا ما قصده ماركوز بالضبط عندما تكلم عن الدور السلبي الذي أصبحت تقوم به الطبقة العمالية في الثورة، ومن هنا نجده لا يأمل كثيراً في دورها الثوري، ويبحث عن طبقة عمالية جديدة، وعليه فعنف الثورة قد يُحطّم النظام السياسي ويكون بالتالي خطراً على السلطة، لكنه كعنف ثوري يكون أساسه ومنطلقه وقاعدته المجتمع الطامح إلى التغيير، وبهذا يرتبط العنف أشدّ الارتباط بالسلطة وبالثورة لأن "المدلول المحدد للثورة مدلول عنفي أكثر مما هو سلمي، فهي تعني انفجار قوى تشق طريقها بالقضاء على مقاومة الوضع القائم وتحقيق غرضها بإبداله بنظام آخر يختلف عنه."[20] أي أن الثورة هدفها القضاء على وضع وتغييره بآخر، لكن يجب ألاّ يكون هذا الوضع الجديد أسوأ من الأول وهو ما دفع ماركوز لأن يستعرض رأي الفوضويين الذين يطالبون بإلغاء الدولة ونقده لهم، لأن هذا الإلغاء السياسي للدولة من طرف الطبقة العاملة في حقيقته ليس إلغاءً مطلقاً، بل من أجل

الوصول إلى صورة حكم يزول فيه القمع والاضطهاد، وهنا يقول: "إن الفوضويين يصرّحون أن الثورة البروليتارية يجب أن تبدأ بإلغاء التنظيم السياسي للدولة."[21]

وبهذا النقد، يستغرب ماركوز هذا الموقف المتناقض، لأن البروليتاريا ستجد نفسها تحتل الدولة التي قضت عليها وتمارس مكانها السلطة، إذن ليس الهدف هو القضاء على الدولة أو السلطة بالعنف والثورة وبصفة مطلقة، بل الهدف هو التغيير، تغيير نظام بآخر: نظام طاغ بنظام حر غير قمعي هذا هو الهدف الأسمى للثورة، إنه هدف تقدمي لا رجعي، هدف نجده داخل كل ثورة واعية وهادفة لأن زوال الدولة كليةً هو في الحقيقة حسب ماركوز أحد أشكال التخلف والرجعية والفوضوية و العدمية، فللدولة وسلطتها السامية القانونية وظيفة تنظيمية، هذه الوظيفة هي التي نجدها غائبةً في الأنظمة التسلطية الشمولية القائمة على القمع فكانت بالتالي لا تعبّر عن الحرية وعن الإنسان، بل عن ذاتها فقط، مما زاد من طغيانها وهنا يقول: "وما دامت السلطة السياسية السلطة المنظّمة لطبقة بهدف اضطهاد طبقة أخرى، فإن توحيد الهُويّة الباقية لذات الدولة وموضوعها يميل إلى تحويل الإكراه إلى تسيير عقلاني."[22]

وما على الطبقة البروليتارية بعد أن تستولي على السلطة إلا أن تقضي على كل اضطهاد أو إكراه وطغيان وتجعل الدولة في خدمة المجموع لا في خدمة فئة مهيمنة، وهذا أحد الأهداف السياسية للثورة كما حدث في الثورة الفرنسية التي كثيراً ما يستشهد بها ماركوز وما نتج عنها من تغيير سياسي ترتّب عنه تغيير في جميع مجالات الحياة، وهو ما جعله يؤكد أن الدولة الجديدة لا تتوقف مهامها هنا فقط، بل لا بد أن تشمل جميع مجالات الحياة الاقتصادية والعسكرية...إلخ، وعليه فـ"الوظائف الجديدة المشتركة (للدولة) تصبح فرعاً جديداً من فروع تقسيم العمل وتصبح لها بالتالي مصالح خاصة منفصلة عن مصالح السكان، وبذلك تصبح الدولة من جديد سلطةً مشيّأةً مجردةً."[23] ولتأكيد دور الثورة العنيف في التغيير يستشهد ماركوز بأشهر الثورات التي قامت قديماً وأدت إلى تغييرات كثيرة هي "**ثورة العبيد**" مؤكّداً أنه: "ومنذ ثورة العبيد في العصور القديمة إلى الثورة الاشتراكية، فإن نضال المضطهدين انتهى إلى إقامة نظام جديد من السيطرة "أفضل"_لماذا يقول ماركوز إنه نظام أفضل؟ _لأنه يعتقد أن _كل ثورة (كانت) عبارة عن جهد واع (...) كانت قد حرّرت قوى "تجاوزت الحد" فكانت تناضل هذه القوى (مجدّداً) لإلغاء التسلط والاستغلال."[24]

ولكن لماذا لا تنجح الثورات أحياناً حسب ماركوز؟

يجيب ماركوز أن الأسباب كثيرة، ومنها على الخصوص دخول بعض العوامل الانهزامية مما يحكم على الثورة بالفشل، وعن هذه الانهزامية يقول: "ففي كل ثورة تلوح فيها لحظة تاريخية كان يمكن فيها للنضال ضد التسلط أن ينتصر، غير أن هذه اللحظة تنقضي. فكان هناك عنصر انهزام ذاتي يلوح متضمناً في هذه الحركية."[25]

ولكن الأمل في نجاح الثورة التي يأملها ماركوز يبقى قائماً في كثير من فئات المجتمع الأخرى التي يقول عنها "**علاء صاهر**": "يرى ماركوز أن الأمل في الطبقات الهامشية الرافضة، والتي لم تدخل في لعبة النظام بعد ولم يكن للنظام مصلحة في احتوائها (...) ومن الواقع السوداوي المغلق حيث يموت كل احتمال للثورة تنبثق إمكانية الثورة نفسها."[26]

وحتى ولو تتوافر العوامل الموضوعية لقيام الثورة إلا أن الآلة التي في حوزة النظام قادرة على امتصاص أي محاولة للعنف والثورة، وهذا موافق نسبياً لرأي ماركوز الذي يعبّر عنه "**الطيب تيزيني**" بقوله: "لقد اعتقد ماركوز بأن الآلة التقنية العلمية الضّخمة التي في حوزة الإمبريالية قادرة على استيعاب كل احتمال للتمرد على العلاقات الإنتاجية المهيمنة هناك وذلك على نحو تذويبي بحيث تغدو مقولة الثورة وهماً من أوهام إيديولوجيا التحريض الجماهيري."[27]

وفي هذه البلدان الصناعية الرأسمالية وما تملكه من تأليل وتقنية تمارس بهما القمع والتسلط، يرى ماركوز صعوبة قيام التغيير عن طريق العنف الثوري بل إنه "لمن الخرق تماماً، أن نبحث عن العوامل النوعية للتغيير الثوري في البلدان الرأسمالية المتقدمة. سوف تثب القوى الثورية خلال مسير التغيير، في مجراه نفسه؛ وللمراس السياسي يعود الأمر في تحويل المحتمل إلى واقعي والممارسة السياسية لا تستطيع أكثر مما يستطيع الفكر النقدي أن تتأسس على مفهوم للثورة."[28]

لأن كل ثورة في التاريخ سعت إلى تغيير الأوضاع، كان الذين حملوا لوائها من الطبقات الدنيا والذين قد يجدون مساندة من أبناء الطبقات العليا الذين فقدوا بعض امتيازاتهم، تقول في ذلك حنّة أرندت "(إن) تاريخ الثورات (يبرهن) حين يحدث _دائماً_ أن يتحرك عدد من أبناء الطبقات العليا في رد فعل على سوء الأوضاع والظلم فيقودون الثورات التي ينتفض فيها المضطهدون والبائسون في مواجهة أحداث وشروط اجتماعية مثيرة للغضب يكون ثمة إغراء كبير بضرورة اللجوء إلى العنف بسبب قدرته التفجيرية وميزته كعمل فوري."[29]

ولهذا يؤكد ماركوز أن أيّ تغيير ثوري لا يمكن أن يكون إلا بالاستيلاء على السلطة لأنها هرم التغيير، فهذه جدلية التاريخ السياسي وتطوره، ويكون الاستيلاء على السلطة حسب ماركوز عن طريق "وثبة جماهيرية، بإرادة حزب ثوري، طليعة طبقة ثورية يكون من شأنها أن تضع في الساحة سلطة مركزية جديدة لتحرك التغييرات الاجتماعية الأساسية."[30]

فالثورة حسب ماركوز لا بد أن تكون واعيةً وهادفة لاستبدال سلطة نظام طاغ بسلطة جديدة، لهذا كان همه النتائج ومدى تأثيرها في الأشخاص وفي الطبقات الاجتماعية. من خلال تفكيره في الثورة والعنف، وعليه ففكر ماركوز فكر واقعي ثوري يبحث ما كان ليدرس ما هو كائن ويتنبأ بما سيكون على جميع الأصعدة فالفكر وحده لا يغيّر إذا لم ترافقه ممارسة، وفعل التنظير وحده لا يكفي ولهذا جعل الماركسيون همهم في تغيير العالم لا تفسيره، فالفكر خاصةً الفكر السياسي: فكر وممارسة ففي قلب كل سلطة عنف وثورة وفي قلب كل استبداد وطغيان حريات عنيدة وتحرر ثوري بحاجة إلى من يوقظها والتحرير الثوري العنيف هو الخيار الوحيد أمام الثوار، لأنه لا يوجد من يساندهم وخاصةً عندما "تتوافق العوامل التاريخية للثورة (...) فليس لدى الفقراء برجوازية ليبرالية تتحالف معهم وتناضل إلى جانبهم فهم تحت رحمة الحكام السياسيين المتسلطين (...) فسيكون كفاح التحرير في جوهره كفاحاً عسكرياً (...) تلك هي الفرصة الكبرى أمام قوات التحرير."[31]

إذن فالثورة في الفكر الماركوزي أساس التحول في المجتمعات والتغيّر الذي يشمل كل مجالات الحياة لكن السؤال هو كيف يتم ذلك؟

يكون ذلك_حسب **سهير عبد السلام** صاحبة كتاب_"**مفهوم الاغتراب عند هربرت ماركوز**" بالثورة لأن "الثورة عند ماركوز نقطة التحول من منظومة السيطرة في الواقع القائم إلى تحرر الإنسان وخلاصه من تلك السيطرة والثورة (...) عند ماركوز هي "إزاحة نظام قائم ومستقر من الناحية الشرعية والدستورية بواسطة طبقة اجتماعية أو حركة معينة تستهدف تغيير البنيان الاجتماعي والسياسي."[32] ولكن ماركوز يتوقع أن يكون لكل ثورة عنف مضاد من طرف النظام السلطوي، هدفه القضاء على هذه الثورة، ثم يعود ماركوز ليتكلم عن الشروط الأساسية لقيام ثورة ناجحة، لكنه هذه المرة يبني هذه الشروط على أساس نقده للثورة العنيفة في الفكر الماركسي، فنجده يؤكد أنه إذا أرادت الثورة الماركسية أن تتحقق عليها أن تلتزم هذه الشروط التي يقول عنها "**حسن محمد حسن**" "يرى ماركوز أن الثورة الماركسية كي تكون قابلة للتطبيق ينبغي توافر مجموعة من الشروط الأساسية هي:

1_ بلوغ مستوى مرتفع من الإنتاجية (...)

2_ نمو التنظيم السياسي للطبقات العامة (...)

3_ وجود أزمة داخل النظام الرأسمالي (...)

4_ أن تكون الثورة مهمة الأغلبية (...)

5_ أن يتم تنظيم الوعي الطبقي وتثقيفه في ظل مُناخ من الديمقراطية.[33]

وإن تحليل ماركوز لمفهوم العنف الثوري في الفكر الماركسي، وشروط قيام هذه الثورة، ونقد هذا المفهوم وهذه الشروط، كل ذلك كان من أجل اقتراح استراتيجية جديدة، تكون هذه الاستراتيجية ثورية ويكون هدفها تغيير السلطة القائمة والسيطرة عليها. وبعد هذا يقول حسن محمد حسن بعد عرضه لشروط الثورة في الفكر الماركسي السالفة الذكر وربطها بالاستراتيجية التي يقترحها ماركوز: "وتقوم الاستراتيجية الثورية الماركوزية في الثورة على عدة محاور:

1_ تحرير الوعي وبزوغ ذات تاريخية جديدة.

2_ القطيعة التامة مع الأنظمة القائمة أو مبدأ الرفض الكبير.

3_ الدور التنويري للإنتلجنسيا."[34]

لماذا هذه الشروط؟ ولماذا هذه الاستراتيجية؟ وهل هي متوافرة في الواقع؟ وهل يمكن تحقيقها؟

أولاً: يؤكد ماركوز أن هذه الشروط غير مكتملة، لهذا ما زال العمل مستمراً على تحقيقها حتى تتحقق الثورة، ولو أن "**فؤاد زكرياء**" يرى أن سيطرة بعض القوى يمنع قيام الثورة الماركوزية بهذا المفهوم وبهذه الاستراتيجية حيث يقول: "يكتشف تحليل ماركوز للمجتمع الرأسمالي بوضوح عن اعتقاده باستحالة حدوث تغيير ثوري في هذا المجتمع على يد القوى الراهنة التي تسيطر على هذا المجتمع."[35]

فهناك قوى سلطوية مسيطرة تمنع قيام عنف ثوري، خاصةً السيطرة التي يفرضها النظام الرأسمالي من الجانب الاقتصادي والاجتماعي ولهذا لا بد أن يضاف_ثانياً_ إلى تلك الشروط دور المعارضة السياسية، فبالإضافة إلى قوة العنف الثوري في التغيير لا بد من توافر الشروط السابقة مع تأييد كبير للجماهير من طرف المعارضة ممثلةً في "**اليسار الجديد**" الذي يقول عنه ماركوز: "إن جذرية اليسار الجديد تُستلّ من التضامن العنيف هذا

في الدفاع (...ف) تؤدي الثورة الخارجية دوراً أساسياً في المعارضة الداخلية لأمهات البلدان الرأسمالية."[36]

بهذا كان للمعارضة دور كبير في الاستراتيجية الثورية الماركوزية وتغيير السلطة وحشد الجماهير الثائرة وتنظيم العنف الثوري.

وإذا لم تدمر الثورة السلطة القمعية، فإن هذا القمع سيستمر في كل أشكاله، وبأكثر حدّة وسيعيش المجتمع تحت الطغيان والاضطهاد، ويستخدم النظام فكرة الدمج لهذه القوى التي تشكل خطراً عليه وعندها قد يقضى على أيّ محاولة تحرر ومنه: "ما دامت سلطة الدولة لم تدمر، فإن قوى الدمج والقمع في النظام تظل تحتفظ بصراع الطبقات ضمن إطار الرأسمالية."[37] وهذا الصراع الطبقي ليس في خدمة الثورة ولا في مصلحة المجتمع، بل في صالح النظام لأنه يمتص غضب الجماهير، ولهذا السبب بالضبط يجب على البروليتاريا أن تتوحد لأن العدو واحد ولابد لها أن تثور، وأن تتخذ من العنف أساساً لثورتها لإسقاط طغيان البرجوازية، والقضاء على دولتها الاحتكارية، ومن هنا عدّ الكثير العنف أهم وسيلة لتحقيق ذلك، فها هو لينين يشير "إلى أهمية الثورة العنيفة في إلغاء الدولة البرجوازية ويفضح تحريف الاشتراكيين الديمقراطيين الذين ترعبهم كلمة العنف، فبدون ثورة عنيفة يستحيل إحلال الدولة البروليتارية محل الدولة البرجوازية."[38]

وبهذا الكلام يتحدد بالضبط أيّ دولة يجب إلغاؤها، لأن إلغاء الدولة المطلق عند الماركسيين لا يوافق عليه ماركوز، فهو يدعو لإلغاء الدولة التسلطية القمعية الممثلة في الدولة البرجوازية، ومن هذا تأكد فعلاً أن الثورة تستطيع إلغاء البرجوازية، فبواسطة العنف يتغيّر النظام _ بالرغم مما يحمله العنف من سلبيات أحياناً_ وأحياناً من تضحيات للوصول إلى هدفه، فإنجلز مثلاً يؤمن بدور العنف في التاريخ، على الرغم من سلبياته حينما يقول: "أمّا أن العنف (علاوةً على الشر الذي يسببه) ما يزال له دور آخر يلعبه في التاريخ دور ثوري، وأمّا أن يكون حسب تعبير ماركس القابلة التي تولّد كل مجتمع قديم حامل لمجتمع جديد (...) يكون العنف ضرورياً لهدم الاقتصاد القائم على العنف."[39]

وهنا نضيف فكرةً أخرى ترتبط بالثورة هي العنف الاقتصادي والمقصود به ما سببه النظام البرجوازي من إفقار واستلاب فالاقتصادي كامن في قلب السياسي، بل والعنف كامن في قلب كل عملية اقتصادية، لهذا يجب ألاّ ننظر إلى العنف من زاوية السياسي فقط، بل والاجتماعي والنفسي والاقتصادي أيضاً إذا أردنا أن نفهم هذه الظاهرة في كل

أبعادها، ولأنه حسب ماركوز تسبق العنف مظاهر أغلبها اجتماعية اقتصادية بسبب الإفقار ومن هذه المظاهر "رفض مفاجئ لانتظام العمل تراخ في الجهد الفردي عصيان معمم للقواعد والقوانين إضرابات همجية، مقاطعة وأعمال تخريب، عدم إذعان مجاني: تلك هي تعبيرات الانحلال في الأخلاقية الاجتماعية والعنف المنقوش في النظام القمعي يمكن أن يتفلّت بغتةً من الرقابة"[40] فتحدث عندئذ الثورة والتغيير لكن السؤال الذي يمكن طرحه هو لماذا قد تكون الثورة بسبب عوامل اقتصادية؟

نحن نعلم أن نقد ماركوز للمجتمع الرأسمالي واقتصاده، بيّن أنه مجتمع يقوم فعلاً على اقتصاد العنف، لكن لماذا لابد من الانتظام والوعي؟ يجيب على ذلك ماركوز قائلاً: "إن العفوية داخل المجتمع القمعي لا تستطيع أن تكوّن بنفسها قوة ثورية جذرية ضد جهازه الكلي الحضور."[41]

فالنظام فارض لوجوده وسلطته، فكيف يمكن تحقيق ثورة دون تنظيم وجعلها عفويةً تلقائيةً ؟ فهذا يقود إلى فشلها لا نجاحها لأن المجتمع الذي لا ينتظم في قوة واحدة لا يمكنه مواجهة قوة السلطة أو النظام لما يملك هذا الأخير من وسائل قمع مضادة لأي حركة عنف أو ثورة، ولأنه ليس من مصلحته قيام الثورة ولا تغيير النظام السائد، وفي ذلك يقول **جورج سوريل**_ أحد أنبياء العنف _ معبّراً عن هذه الفكرة "أنه إذا تمسكت البروليتاريا بالآراء الثورية أمكن بالتالي استبعاد الخطر الذي يتهدد مستقبل العالم لكنه من ناحية أخرى حذّر (سوريل) من العنف المضاد، وهو العنف البرجوازي لتدعيم وجوده وتقوية شوكته."[42]

لهذا على المجتمع أن يبني قوة ثورية تقضي على البؤس والاضطهاد، هذا المجتمع "إذا وُكّل إليه بناء الأنظمة الثورية الجوهرية فإن هذه الحساسية الجديدة المعادية لكل قمع ولكل سيطرة تحول في المستقبل، دون تمديد متطرف لـ"الطور الأول"، وهو الطور الذي يُعمد فيه إلى تنمية القوى الإنتاجية على نحو تسلطي وديواني. وعند ذاك يصبح من اليسير على المجتمع الجديد أن يبلغ مستوى يستطيع فيه أن يضع نهائياً حداً للبؤس، وهو المستوى الذي يمكن أن يتركّز جيداً، تحت الإنتاجية الرأسمالية المؤسسة بطريقة داعرة على الثراء الفاحش والإسراف."[43]

وعليه فبقدر ما يُنظّم الأفراد أنفسهم للقيام بالثورة العنيفة، بقدر ما يقوم النظام بتنظيم نفسه أكثر لمقاومتها بثورة مضادة _ وهذه هي جدلية العنف والسلطة والثورة_ وبهذا فقد كان اهتمام ماركوز بردود الفعل تجاه الثورة جد كبير، هذا الاهتمام كان سبب تأليفه كتاب

"**الثورة والثورة المضادة**" الذي يؤكد فيه حقيقة تقول: إنه قد "أدراك العالم الغربي مرحلة جديدة من التطور: (لهذا) فقد بات النظام الرأسمالي مضطرّاً، حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه، إلى تنظيم الثورة المضادة داخل حدوده وخارجها على حد سواء."[44] ولكن حسب ماركوز هذه الثورة المضادة ستكون أكثر وحشيةً وعنفاً حتى أنه شبّه أعمالها العنيفة بأعمال النازية والحروب الدينية في العصور الوسطى، وما خلّفته من دماء ودمار، لكن لماذا تمتاز الثورة المضادة بهذه القوة العنيفة وبهذه الوحشية؟

إن للثورة المضادة حسب ماركوز دوراً وقائياً للحفاظ على مكتسبات النظام، والخوف على الدولة من السقوط والانهيار، حيث يقول: "إن الثورة المضادة وقائية إلى حد كبير بصفة عامة؛(...) والحال أن الخوف من الثورة هذا هو الذي يُوحّد مع ذلك بين المصالح ويربط شتى مراحل الثورة المضادة وأشكالها."[45] وخطر الثورة_ حسب ماركوز_ الذي يهدد النظام والدولة والسلطة، سواء أفي الأنظمة الديمقراطية أم الديكتاتورية، يكمن في أنها إذا تحققت ستقتلع جذور كل شيء، وتكون بالتالي الثورة العالمية المرتقبة، إذاً فهذا الخوف من الثورة له ما يبرره وهو "ينسحب على الأطوار كافةً، بدءاً من الديمقراطية البرلمانية إلى الديكتاتورية السافرة، ومروراً بالدولة البوليسية، إن الرأسمالية تُعيد تنظيم نفسها لتواجه خطر ثورة ستكون في حال نشوبها أكثر الثورات التاريخية جذريةً. ستكون في حال نشوبها "**الثورة التاريخية العالمية**" الأولى حقاً."[46]

كما تولد قوى مضادة للثورة ، ويجعل النظام دائماً على أهبة الاستعداد، و تكون النتيجة في كل الأحوال أنه في حالة إذا ما أخفقت الثورة إخفاقاً تاماً أو جزئياً فسيؤدي ذلك إلى حدوث ما يسميه ماركوز بالثورة المضادة وعليه لابد للثورة من أن تكون عنيفة، قوية ومنظمة وواعية وأن تحقق أهدافها، لأنه في حال الإخفاق فلن تقوم لها قائمة مرةً أخرى، وفي هذا الصدد نجد لينين يذكر تقريظ ماركس و إنجلز للثورة العنيفة على البرجوازية ليصل إلى القول: "إن تعاليم ماركس، و إنجلز بصدد حتمية الثورة العنيفة تتعلق بالدولة البرجوازية، فهذه لا يمكن الاستعاضة عنها بدولة بروليتارية (...) إلا بالثورة العنيفة."[47]

وبهذا لا بد من وجود العنف للقضاء على تسلطية البرجوازية، وبالمقابل لتحقيق المتطلبات الاجتماعية والتخلص من اقتصاد العنف وأيّ محاولة دونه هي محاولة فاشلة، رغم أن هناك من ينادي بإلغاء العنف والتحول إلى العمل السياسي، وهذا في الحقيقة يُعد تصوراً خيالياً طوباوياً يرفضه ماركوز الذي أكد "نهاية اليوتوبيا" خاصةً في المرحلة الراهنة التي

زادت فيها قوة رأسمالية الاحتكارات وتسلطها وقمعها، فلابد من واقعية ومواجهتها بالعنف والتمرد والثورة

إذن فالثورة تفترض العنف المنظم واستناداً إلى جدلية ماركس المادية، يرى ماركوز أن الرأسمالية في حد ذاتها قد تُنتج العنف والثورة، لأنها أُسّست عليهما، لكن نتيجتهما في ظل هذا النظام مختلفة تماماً وهنا يقول: "إن رأسمالية القرن العشرين هي بالتحديد التي ستنجب ثورة القرن العشرين ومع ذلك ستكون قاعدتها ووجهتها واستراتيجيتها مختلفة كل الاختلاف عن قاعدة الثورات المتقدمة عليها."[48]

وبالتالي فجدلية العنف والثورة والسلطة جدلية لازمة ولا تتوقف، مادام هناك تسلط وقمع واضطهاد مستمر من نظام يرفض كل نقد أو ثورة أو تغيير ، وفي هذا الصدد نجد "**جان بول سارتر**"(**Jean-Paul-Sartre**)* يدعو إلى استعمال العنف والثورة "باعتبار الثورة ضرورة تفرضها نفسها (...) والتي تقوم بها الشعوب المضطهدة من طرف الغير فالعلاقة بين الثورة، والعنف هي علاقة ضرورية أحياناً (...) ليخرج الإنسان من محنته فيكون العنف تحقيقاً لإنسانيته."[49]

ونحن نعلم تدعيم الفكر الوجودي مع سارتر لكل ثورة عنيفة، هدفها تحقيق إنسانية الإنسان ووجوده الحقيقي لا الزائف، ولا يكون ذلك إلا بتحقيق الحرية والتحرر، وما موقفه المشرّف من "**الثورة الجزائرية**" إلاّ أكبر دليل على ذلك كما يذكر **عبد المجيد عمراني** في رسالته، حيث نجد سارتر يؤكد كما أكد ماركوز من قبل، أنه لابد أن تكون الثورة هادفة وواعية ومنظمة، لأنهما يربطان نجاح أي ثورة بدرجة التنظيم أولاً، ثم ترتبط بالعنف ثانياً، ولأن ما ينتج عن الثورة ليس تغييراً سياسياً واجتماعياً فحسب، بل إنه تغيير يتجاوز ذلك إلى تغيير في الحاجات والقيم، منها على الخصوص القيم الجمالية والقيم الإنسانية والغريزية، وهذه هي **فلسفة الحرب** لهذا يقول فؤاد زكريا في دراسته لفكر ماركوز "إن الإنسان بحاجة إلى ثورة جديدة تتجاوز نطاق الثورة الاجتماعية، ثورة تعيد إليه قيمة السعادة وترد إليه وعيه بالغريزة، وإحساسه بالجمال."[50] كما تُعد في الأصل هذه دوافع لأي ثورة وأهدافاً لها في الوقت نفسه حسب ماركوز، لكن ضعف الأمل في الثورة عند ماركوز لا يعود إلى عدم وعي هذه الحاجات فحسب، بل يعود كذلك إلى أن النظام محكم سيطرته على الوضع حيث استطاع أن يلبي بعض الاحتياجات والقيم الزائفة التي جعلت الأفراد يعيشون في وهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الثورة المضادة_ أي رد فعل النظام_ تملك السلطة

التي بواسطتها تستطيع أن تقاوم أيّ حركة عنف أو تمرد والواقع حسب ماركوز إذن "أن الثورة المضادة هي التي تملك في الوقت الحاضر المبادرة والسلطة (...) ويصطدم الجذريون بعداء شعبي عنيف، وهم فريسة سهلة للملاحقة والاضطهاد، لكن ضحالة الطاقة الثورية هذه في عصر أوج التطور الرأسمالي خدّاعة."[51]

إذاً يجب ألاّ ننخدع بإضعاف القوة الثورية من طرف النظام لأن هذا لن يطول، ولأن كل مجتمع يقوم بالثورة يمر بعدة مراحل قبل وأثناء وبعد قيامها، فقبل الثورة لابد من وعي وتنظيم، وأثناء الثورة لابد من قوة وعنف، وبعد الثورة لابد من القضاء على التسلط، والقمع وتجسيد الحرية والقيم الجديدة وكذلك للثورة ظروف خاصة لابد أن تتوافر لقوله: "إن وضعاً غير ثوري يختلف في جوهره وأساسه عن وضع ثوري أو ممهد للثورة. ولا يمكن إلا للتحليل النظري وحده أن يتيح إمكانية استيعاب الوضع السائد واحتمالاته."[52] وإذا تحققت الثورة يوماً فلا بد من الحفاظ على مكاسبها، ولا يكون ذلك إلا بأن تتحول بالفعل السلطة في كل أبعادها إلى أداة حقيقية بيد الثورة والجماهير الثائرة، وهي النتيجة النهائية لكل ثورة وعنف.

الخاتمة

وبهذا نستطيع أن نقول: إن الثورة والعنف والسلطة ثلاثية الفكر الماركوزي، أساسها الجدل ونتيجتها التغيير وهدفها النظام، فلا ثورة دون عنف، لأن هذا الأخير يهدف بدوره بالأساس إلى تغيير أنماط السلطة والتسلط بكل أشكالها، مما يؤدي إلى أن يتغير التاريخ والمجتمعات، بل والأنظمة ولو أن فؤاد زكرياء في دراسته لماركوز يؤكد أن ماركوز أراد أن يشعل نار ثورة من نوع جديد، لكنه أخفق لأنه ظل على الدوام فيلسوفاً حالماً لا ثورياً واقعياً.

لكن أليس من حق الفلاسفة أن يحلموا، وهل كان ماركوز بعيداً عن الواقع حقا؟

إن تشخيص ماركوز لواقعه وأمله في الثورة وربطها بالعنف المشروع لإحداث تغييرات في السلطة والمجتمع والسياسة وحتى الاقتصاد _حلم_ لكنه حلم واقعي لا خيالي وهو كثيراً ما وقف في دراساته ضد الفكر اليوتوبي أوالخيالي والوثوقي، لأنه كان يهدف من خلال نقده الشامل، إلى تحقيق الحرية والتحرر كمطلبين أساسيين والقضاء على الاضطهاد والاستعباد، وهو ما يجعلنا نقول عن فكره إنه فكر ناقد لا فكر حالم.

الاحالات والمراجع:

[1]– محمد الجوّة، مفهوم القمع عند ماركوز وفرويد، ترجمة فتحي الرقيق، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1999،ص 163.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– هربرت ماركوز، الماركسية السوفياتية، ترجمة جورج طرابيشي، ط1، دار الطليعة، بيروت،1965، ص 11.

[4]– شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، قضايا العنف السياسي والثورة،ط1، الدار المصرية اللبنانية،2001، ص 21.

[5]– هربرت ماركوز، الماركسية السوفياتية، مصدر سابق، ص 12.

[6]– Herbert Marcuse,Culture et société,éd. de Minuit ,Paris,1970, p.296.

[7]– محمد الجوّة، مفهوم القمع عند ماركوز وفرويد، مرجع سابق، ص ص 164_165.

[8]– شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 37.

[9]– هربرت ماركوز، الماركسية السوفياتية، مصدر سابق، ص ص 17_ 18.

[10]– شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 37.

[11]– هربرت ماركوز، الماركسية السوفياتية، مصدر سابق، ص 18.

[12]– شعبان الطاهرالأسود، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 12.

[13]– هربرت ماركوز، الماركسية السوفياتية، مصدر سابق، ص 36.

[14]- Herbert Marcuse,La fin de l'utopie,éd. de seuil, Paris,1968, p. 41.

[15]- Herbert Marcuse,Actuels, éd. Galilée, Paris, 1979 , p. 30.

[16]– هربرت ماركوز، الماركسية السوفياتية، مصدر سابق، ص 42.

[17]– المصدر نفسه، ص 53.

[18]– شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 55.

[19]– بيار دومينيك فاقر، الماركسية بعد ماركس، ترجمة نسيم نصر،ط1، منشورات عويدات،بيروت،1974،ص 184

[20]– روبرت ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب،(د ط) دار العلم للملايين، بيروت، (د ت) ص 337.

[21]– هربرت ماركوز، الماركسية السوفياتية، مصدر سابق، ص 83.

[22]– المصدر نفسه، صص 84_85.

[23]– هربرت ماركوز، الماركسية السوفياتية، مصدر سابق، ص 86.

[24]– هربرت ماركوز، الحب والحضارة، ترجمة مطاع صفدي، ط1، دار الآداب، بيروت، 2007، ص 103.

[25]– المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[26]– علاء صاهر، مدرسة فرانكفورت من هوركهايمر إلى هابرماس،ط1، منشورات مركز الإنماء القومي، بيروت، (د ت)ص 76.

[27]– الطيب تيزيني، على طريق الوضوح المنهجي،ط1، دار الفارابي، بيروت، 1989، ص 185.

[28]– هربرت ماركوز، نحو ثورة جديدة، ، ترجمة عبد اللطيف شرارة،(د ط) دار العودة، بيروت،1971، ص ص 129_130.

[29]– حنّة أرندت، في العنف، ترجمة إبراهيم العريس،(د ط) دارالساقي، بيروت(د ت) ص ص 56_57.

[30]– هربرت ماركوز، نحو ثورة جديدة، مصدر سابق، ص 130.

[31]– المصدر نفسه، ص ص 131_132.

[32]– سهيرعبد السلام، مفهوم الاغتراب عند هربرت ماركوز، (د ط) دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص 104.

[33]– حسن محمد حسن، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت _ ماركيوز نموذجاً _ ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية 2001، ص 203.

[34]– المرجع نفسه، ص 213.

[35]– فؤاد زكرياء، هربرت ماركوز، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2004، ص ص 35_ 36.

[36]– هربرت ماركوز، نحو ثورة جديدة، مصدر سابق، ص 133.

[37]– المصدر نفسه، ص 134.

[38]– نقلاً عن راتكفو فيتشبو بوفيتشباسي تشبتشوليتش، الاشتراكية والدولة، _أو دور العنف التاريخ_ تعريب وتقديم جورج طرابيشيط1، دار الطليعة، بيروت، 1965م، ص 11.

[39]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[40]– هربرت ماركوز، نحو ثورة جديدة، مصدر سابق، ص 135.

[41]– المصدر نفسه، ص 143.

[42]– نقلاً عن مجدي الجزيري، العنف والتاريخ عند جورج سوريل، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الاسكندرية، 2001ص 86.

[43]– هربرت ماركوز، نحو ثورة جديدة، مصدر سابق، ص 144.

[44]– هربرت ماركوز، الثورة والثورة المضادة، _نحوحساسية ثورية جديدة_ ترجمة جورج طرابيشي،(د ط)دار الآداب، بيروت (د ت) ص 07.

[45]– المصدر نفسه، ص 08.

[46]– المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[47]– نقلاً عن منير شفيق، الدولة والثورة، رد على ماركس، إنجلز، لينين، ومقاربات مع الرؤية الإسلامية، ط1 ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب،2001 م، ط1، ص 53.

[48]– هربرت ماركوز، الثورة والثورة المضادة، مصدر سابق، ص ص 14_15.

*أديب وفيلسوف فرنسي وجودي (1905_1980م) من أهم مؤلفاته: الوجود والعدم.

[49]– نقلاً عن فريدة غيوة حيرش، من الوجود الزائف إلى الوجود الأصيل_ دراسة تحليلية لمشكلة التغيير الجذري عند سارتر _(د ط) مطبوعات جامعة قسنطينة، 2003 ، ص ص 310_311.

[50]– فؤاد زكرياء، هربرت ماركوز، مرجع سابق، ص 43.

[51]– هربرت ماركوز، الثورة والثورة المضادة، مصدر سابق، ص ص 37_38.

[52]– هربرت ماركوز، الثورة والثورة المضادة، مصدر سابق، ص 43.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثاني/ ديسمبر 2015

Mila Univ center. Publish. Co.

شعرية الرؤيا وفاعلية الخطابات المضمرة: قراءة في مجموعة "أنا الذي رأيت" لمحمد عمران*

The Poetics of Foresight and the Effectiveness of Hidden Discourses: A Reading of Mohamed Imran's Collection "It's me who has fore sought"

أ.هشام باروق
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2015/02/19 تاريخ قبول النشر: 2015/12/03

الملخص :

إن تبحث هذه الدراسة في شعرية الرؤيا وفاعلية الخطابات المضمرة في شعر محمد عمران، حيث تساهم الرؤيا العميقة في إدماج موضوعات الحلم والحب والموت بخطابات مختلفة داخل النص الحداثي، أهمها الخطاب الصوفي والأسطوري وفق فعل الإغماض الشعري الواعي والمتجاوز لحدود الظاهر والسطح، حيث يمدّ الشعر الحياة بالرؤيا التي تضيء خفاياها، ويستمد منها العناصر الحية لبناء عالمه في علاقة إخصابية منتجة.

ولهذا سنحاول اكتناه شعرية الرؤيا ومدى انتمائها إلى الخطاب الصوفي المضمر فيها عبر فاعليتين هما: فاعلية الحلم الذي يجسده حضور الواقع النبوئي، وفاعلية الموت باعتباره الحامل الأكبر لكتابة القصيدة عند محمد عمران.

الكلمات المفتاحية: شعرية، رؤيا، خطاب، حلم، موت.

Abstract :

The present study investigates the poetics of foresight and the effectiveness of hidden discourses within Mohamed Imran's poem. Actually, the deep foresight contributes to the integration of some objects such as dream, love and death by dint of different discourses within the modern text, especially the mystical and mythological discourse in accordance with the conscientious poetic ambiguity which transcends the boundaries of the apparent and the superficial. Consequently, this poem provides life with the foresight that enlightens its mysteries, and from which it takes its living elements in order to build its world within a fertile and productive relationship.

Building on this ground, we attempt to demystify the poetics of foresight and the extent to which it belongs to the mystical discourse embedded therein through two effects: the effectiveness of dream which is shaped by the prophetic reality, and that of death which is considered by Mohamed Imran as the great bearer in poem writing.

Key words: *poétic, Foresight, discourse, Dream, Death.*

تمهيد

مرت القصيدة العربية في تحولاتها بتغيرات على مستويات البنية والتجربة؛ حين انتقلت من النظام العمودي في البنية التقليدية إلى الاستعاضة عنه بالبنية الحرة في شعر التفعيلة، ومع أن لا أحد ينكر القيمة الفكرية والاستطيقية التي اكتسبتها هذه القصيدة جراء هذا التحول والإبدالات المرافقة له، فإن هناك من يقرّ بأن القيمة الحقيقية للقصيدة العربية تكمن في قدرتها على تطويع أهم الخطابات المعرفية الخارجية وإدماجها في بنيتها الداخلية، كالخطاب التاريخي والأسطوري والصوفي، إذ يمكن إعادة تعريف الشعر العربي الجديد على أساس أنه ليس مجرد انتقال من بنية إلى أخرى، إنه رؤيا، تغيير في نظام الأشياء وفي طريقة التعبير عنها، الشعر الجديد معرفة لها قوانينها الخاصة، إنه إحساس كشفي لجوهر الإنسان عن طريق الخيال والحلم.

وعليه جاء هذا البحث في طرائق اتكاء الرؤيا الشعرية على الخطاب الصوفي، وما يمنحه هذا الاتكاء للتجربة الشعرية من حركية وديناميكية في شعر السوري محمد عمران؛ فالخطاب الصوفي– عنده– يتحول إلى فاعلية في البناء النصي للشعر ومركزا لإنتاج الدلالة؛ يركز – من خلاله– الشاعر على تغييب الحدود الفاصلة بين ما هو شعري وما هو صوفي؛ عبر تأوّل العالم باعتباره انكشافا لتجربة التجاوز وانفتاحا على اللامحتمل،

حين تتمرأى الذات الشاعرة متجسدة عبر طاقات الحلم والنبوءة والرؤيا والاستشراف، أين يتم التشديد على قدرة القلب على التواصل والإمساك بالمعرفة التي كان محلها العقل الظاهر « إذ نلفي لدى الصوفية تمجيدا للعبور، ونفيا للإقرار وهو ما يجعل غاية المعرفة لديها حيرة ودهشا »[1].

تستبعد الشعرية الصوفية منطقية العلاقات بين الأشياء وضروراتها، لتحل محلها العلائق الخفية، والإشارات والرموز المتكئة على الخيال والعبور، والاختراق واكتشاف ما تخبئه الحجب المعبرة عن « إرادة معرفة تصبو نحو رؤيا العالم من أجل إدراك المستور وتنوير العتمة وإزالة الحجاب dé-voilement المعيق للرؤيا»[2]، وهو ما يعني ضخ الشعر بإمكانات جديدة وإثراء تطلعاته الأزلية في ارتياد المجهول، وطمس كل أشكال الثبات، بالبحث عن مَوضعة الذات الكاتبة في إطار من التحولات المتاحة لحوامل التجربة الرؤياوية المستشرفة لمتون الآتي.

1- شعر الحداثة والرؤيا:

وردت كلمة رؤيا في سياقات متعددة، أهمها السياق الديني في القرآن الكريم، إذ أعطاها القرآن مفهوما متصلا بالحلم الذي يتحقق كما في قوله تعالى:(لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق...) سورة الفتح، الآية 27. وفي قوله تعالى: (... وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس...) سورة الإسراء، الآية 60.

وفي السنة النبوية الشريفة ورد ذكرها في قوله صلى الله عليه وسلم:" الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة" رواه البخاري، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله يقول: "لم يبق من النبوة إلا المبشرات" قالوا: وما المبشرات؟ قال: "الرؤيا الصالحة" رواه البخاري.

وقد استعمل المصطلح كثيرا في حقل التصوف للدلالة على لحظة الإشراق التي يتم فيها محو المسافة بين الذات والموضوع من جهة، والتماهي بين الذات والأشياء من جهة أخرى، فكل من التجربتين الصوفيّة والشعريّة تتصلان بمفهوم الرؤيا، فمعنى التجاوز والتخطي واختراق الحجب لكشف المجهول، والسفر الطويل الشاق هو ما يميز الرؤيا الصوفية، وفي هذا تلتقي مع الرؤيا الشعرية التي تُبنى على التحول والحركية والابتكار. إنها كما يقول أدونيس" قفزة خارج المفاهيم السائدة"[3]، وهو ما يعطي للكلمة طابعا ميتافيزيقيا في التصورين السابقين.

ولأن شعر الحداثة عند رواده ينبثق عن حساسية ميتافيزيقية تحاول الامتياح من عالم ما ورائي؛ لكشف الأسرار واختراق الحجب عبر الاتكاء على طاقة الحدس للاتصال والتواصل، من هنا تكون الرؤيا الشعرية ذات منحيين كما يرى أدونيس، منحى إنساني يمكنها من إنقاذ الإنسان من أزمته الوجودية إزاء العالم المحسوس، ومنحى آخر روحاني يمكنها من تخطي عالم المفارقات من أجل اعتناق عالم موحد، فإذا ما أضفنا البعدين وألصقناهما بما سبق ذكره في السياقين الديني والصوفي أمكننا الحديث عن الشعر الحداثي على أنه شعر رؤيا، والرؤيا بطبيعتها قفزة خارج المفاهيم القائمة. هي إذن تغيير في نظام الأشياء، وفي نظام النظر إليها[4].

ولهذا فلا نجد غرابة في امتياح أغلب شعراء الحداثة من معين الرؤيا عبر الطاقات الإيحائية للفعل(أرى) بكل ما يحمله من إمكانات تعبيرية:

« ... أرى فرساً من دم تلبس الجسد العربي
وتخفق في الرمل والرملُ وجه تمزق
في البحر والبحرُ أشرعة تتمزقُ
في الريح والريحُ رمانة تتكسر في الأفق
والأفق نمل ... أرى الجسد العربي
يموت على حفر النمل ...»[5]

إن أي محاولة لموقعة الخطاب الصوفي إبداعيا ضمن خط التحوّل، هي في الحقيقة دعوة صريحة إلى تبني شعرية هذا الخطاب، وما يمنحه من أُفق، إذ بإمكان هذا الخطاب ابتكار عالم جديد ولغة شعرية جديدة عن طريق تنصيب علائق كثيفة بين الذات والوجود من جهة، وبين الذات واللغة من جهة أخرى، خاصة عندما يؤكد أدونيس، بأن الصوفية في الشعر « لم تبتكر عالما وحسب، وإنما خلقت لهذا العالم لغته الخاصة، ومفهوماته الخاصة، وأشكاله الخاصة وطرائقه الخاصة وأخلاقيته الخاصة »[6].

2- مفاهيم الشعرية:

يعرف حسن ناظم الشعرية بأنها محاولة وضع نظرية عامة ومجردة ومحايثة للأدب بوصفه فنا لفظيا. إنها تستنبط القوانين التي يتوجه الخطاب اللغوي بموجبها وجهة أدبية. فهي إذن تشخص قوانين الأدبية في أي خطاب لغوي[7].

ولأن الشعرية علم موضوعه الأدب، فإنه لا يتم تحديدها بقوانين ثابتة، يمكن من خلال هذه القوانين الحكم على النص واكتناه شعريته، فالشعرية تهدف إلى اكتشاف أسرار الجمال الأدبي، وعليه يمكن القول بأن لكل عصر شعريته الخاصة ولكل أديب أساليبه الشعرية ولكل نص خصائصه التي تجعل منه نصا مختلفا في البنية والأداء الفني وفي الرؤية عن نصوص أخرى لنفس الشاعر، فهي تخضع لجهاز عصرها المعرفي ولنمط البنية الفكرية والفنية السائدة[8]. وعليه يمكن القول إن الشعرية لا يمكن تحديدها بقوانين لأنها تنتج قوانينها الخاصة مع ميلاد كل نص جديد، ولهذا يرى تودوروف بأن الشعرية لا تهتم بالأدب الحقيقي بل تعنى بالأدب الممكن أو المتوقع، ومجالها عنده « لا يقتصر على ما هو موجود بالفعل، وإنما يتجاوزه ذلك إلى إقامة تصور لما يمكن مجيئه »[9]. وعليه تلتقي الشعرية مع الرؤيا بطابعهما المفتوح واللانهائي، وهي نقطة اكتسباها من انفتاحية النص الأدبي في حد ذاته.

3- شعرية الرؤيا:

نحاول اكتناه شعرية الرؤيا ومدى انتمائها إلى الخطاب الصوفي المضمر فيها عبر فاعليتين هما: فاعلية الحلم الذي يجسده حضور الواقع النبوئي، وفاعلية الموت باعتباره الحامل الأكبر لكتابة القصيدة عند محمد عمران.

أ- حضور النبوءة وفاعلية الحلم:

قديمة هي الصلة بين الشعر والحلم، حتى لا نكاد نرى لها بدايات محددة، ففي الحلم عبور إلى رؤى مُطلسمة تكون مصدرا للإبداع، حيث تتداعى الأفكار والمعاني تداعيا حرا يشبه الهذيان؛ في الحلم تتحطم الحدود والحُجب الزمكانية، يصبح العبور ممكنا بين الممكن واللاممكن، إنه التفعيل اللاواعي للصراعات والنزاعات المتراكمة، واسترجاع لما فُقد في عوالم أخرى مناقضة لعالمه.

جاء في أول نشيد من ملحمة جلجامش: « **هو الذي رأى كل شيء فغنى بذكره يا بلادي لقد أبصر الأسرار وعرف الخفايا المكتومة، وهو الحكيم العارف بكل شيء، لقد سلك طرقا قاسية في أسفاره، حتى حلّ به الضنى والتعب فنقش في نصب من الحجر كل ما عاناه وخبره** »[10]، الحلم والشعر سليلان لتجربة واحدة؛ حين يتحوّل الشاعر إلى نبيّ للجماعة، يحقق الاستشراف للآتي استنادا إلى طاقة الحلم والرؤيا، الشعر هنا منفذ

للحلم والنبوءة، وتعبير عن منطق الكشف والإزاحة، مُلامسة للآتي وانفتاح على المطلق، اتحاد بلغة الدهشة محاولة جادة لكسب طاقة بديلة وعالم بديل عن العوالم الزائفة:

« أنا الذي رأيت

أرمي نبوءتي

في هجعة الساحات، ثم أمضي

مكلّلاً بشكوك أرضي »[11]

حين يستشعر الشاعر بأسى شفيف هموم الذات والجماعة، يطالعنا الشعر بوهج مسيّج برائحة العِرافة، الشاعر عراف لأنه المالك للرؤيا« الشاعر يرى ما لا يُرى، والحالم يرى مالا يُرى الشاعر يلغي حركة الظاهر والحالم يثمر حركة الداخل »[12]، من هنا تبدأ قصة الشعر حين يتوضأ الشاعر في محراب الحلم تتّخذ الكتابة شكلا إسقاطيا، إسقاط محور اللاوعي على الوعي واستدراج الواقع نحو آفاق جديدة عبر طاقة الحلم؛ ولأن رؤية ما لا يرى عذاب هائل، صراع مستديم مع الذاكرة والقلق والرقيب، وفقدان التوازن، تتّحد الكتابة بالألم والعذاب: «**أنا نبي الحزن لا نبيّ بعدي** »[13]، وفي الأثر القرآني: « **قال فما خطبك يا سامري، قال بصرت بما لم يبصروا به** »(القرآن الكريم ، سورة طه ، الآية 95-96).

الشاعر حكيم عارف بخفايا الكون مدرك لتناقضات الحياة، متأزم بفعل التشظّي، إنه يعيش الهوة السحيقة بين ما يحمله وما يحلم به، وبين ما يواجهه هذا الحلم – حلم الجماعة عبر مثقفيها وقناعتهم- من أخطار متمثلة في عدو مرابط، وسلوكات أجيال متخاذلة مُنيت بالهزائم والنكسات، فكانت الازدواجية التي حرّكت الشاعر، ازدواجية بين ما كان في الحلم وما يكون في الواقع، لقد اكتشف الشاعر هشاشة الواقع، أراد أن يكون فاعلا، فاستعار لغة الحلم والرؤيا بديلا عن تسطيح التجربة وتقديمها عبر حوامل أيديولوجية، حرية الكتابة والانطلاق هي البديل الأنقى والأهم لاستعادة تكامل الجماعة وهموم قوميتها.

إن هذا السعي الحثيث إلى (القصيدة- الحلم) أو (القصيدة – الرؤيا) هو الذي يفسّر بحق حضور الخطاب الصوفي بأبعاده المتحوّلة إلى مقولات شعرية؛ أن يكون الحلم قائدا للنص معناه أن يكون الشاعر «أسير الحلم الذي يجعل الواقع بجمال التوقّع واليقظة

بمساحة الخيال والوعي بمقدار اللاوعي»[14]، وهو ما تُجسِّده قصائد المجموعة الشعرية **(أنا الذي رأيت)** من خلال حركتين متقابلتين:

حركة أولى نرى فيها توجه الأشياء نحو فرحها وغبطتها، خصبها، وولادتها، إنه عالم الحلم بكلّ ما يحمله هذا العالم من تشكيل مختلف للأشياء والوقائع، حين تنفتح فوهة الحلم فنرى الوطن صدرا لكتاب الحلم يقرأ الشاعر لغته فيقول:

« القصب المكسور قام،
الريح غنت فيه، والشمس،
استردت وجهها الأشجار،
عينيها،
استردت صوتها. »[15]

في فضاء الحلم نرى ولادة الأشياء، نسمع مثل وجع الولادة، حين تستوقف هذه الأشياء الشاعر وقد أتعبتها صور اليباس، والظلام والسكون، فالشوارع مذبوحة المصابيح، والمدن تآكلها الخوف الأصفر، والوطن تهرّأت عباءته، أشجار ليباس حلوقها رنين، تستعطفه الأشياء:

« أحملنا إلى الماء في بحيرة
جسد حبيبتك »[16]

يحملها الشاعر ومعه القرى والجبال والأعراس والأعياد التي علِقت بالقلب، يحلم الشاعر بمحيط جسد يتسع لمراكبه جميعا، يحلم بعودة الفرح والحياة للأعمار والأسماء والأحلام، يغني لهذا الفرح ولهذه الولادة، لولادة الأشياء من خاصرة اليباب:

« السلام للماء يولد من خاصرة اليباب
السلام للولادة »[17]

ولأن الشاعر أشدُّ الناس وعيا بوحدة الذات في العالم، فإنه يميل إلى تقديم هذا الاتحاد عبر كتابة لها الهذيان والنزق والحلم، كتابة لها الوعد أو النداء أو **الاندغام** الذي يصل إلى حد **التعاطف الرمزي مع الشيء** كما يسميه عدنان بن دريل؛ وهو « فهم للشيء مع اتحاد يفترض (علاقات) متبادلة و(مراسلات) صميمية وسرية بين الشاعر والشيء المحسوس، والذي يصير الشاعر يتخذه رمزا لوجدانه وأفكاره »[18]، فكما يتّحد الصوفية بالله، يتّحد شاعرنا بالأشياء حتى يشعرنا بالعلاقات الكثيفة بينه وبينها، يمد جسورا بين

الذات والجسد والعالم تنبثق منها « التحولات وتتّسع العوالم المتخيلة حوارات مع الأشياء والكائنات تتصادى في ابتهالات ونداءات وأفراح باللقاء »[19]، في صورة مظهر أسلوبي ينم عن خصوصية كتابية، تمنح النص عند محمد عمران شعرية صوفية مشرعة على مواقع لا محدودة، عبر أفعال الانسكاب والتحوّل والعبور، والليونة والتماهي والتلاشي والتغلغل في الأشياء:

« لو أن بغداد عباءة
أحرقتها
لو أنها كتاب
مزقته
لكنها تراب
منعجن بقلبي »[20]

وفي مرثية القصب يقول:

« يا ابن الريح والندى / نهارا والندى / نهارا صرتكَ / انثقب
فمي مفاتيحَ / العشب امتدّ أصابع
انسكبتُ أغنية من قمح وأقمار / والحقول
كانت سواقي لي / الوديان...»[21]

والأمثلة الدالة على ذوبان الشاعر في الأشياء لا حصر لها تتجلى في قوله: "**تراب منعجن**"،" **نهارا صرتكَ** "، أو في قوله:" **انثقب فمي مفاتيح** "، أو في "**انسكبت أغنية** "؛ ليؤسس لرؤية برزخية في التواصل بالأشياء، وهي إحدى طرق حضور الخطاب الصوفي في الممارسة النصية عند عمران؛ كما تؤسس لفكرة التحوّل الخفي المؤشر للأبعاد الثورية التغييرية؛ فالصور والأشياء تختلط في موكب حلمي غريب، لعله الحلم يثمر عالما أكثر بهاء، ولعل الشعر يتوهج بنور الكشف.

في المقابل تضيق فسحة الحلم في **الحركة الثانية**، ويتّسع النقيض، فنلفي المقابلة التراجيدية الحادة بين الحلم الكبير الذي عرضنا له، وبين العوالم المجسدة لانهيار الحلم ورموزه؛ أين تفرغ الأشياء من كل دلالات الخصب والفرح، ليتحوّل الشاعر من دور الغناء إلى النحيب والبكاء، ومن دور الحالم إلى دور النبوءة والتبشير بدرامية ما سيحدث؛ فالمستقبل المحمّل بالأخطار والنذر هو البديل الذي تقدّمه القصائد كمعادل لانهيار الحلم

وتداعيه، إنها حركة الرؤيا التي تتجه عكس الحركة الأولى، محاولة طمسها والسيطرة عليها، حين يظهر الواقع المساند للرؤيا الفجائعية على السطح، وهو واقع لا يملك مفاتيحه وأسراره وعلاماته سوى الشاعر الذي يقدّمه في فضاء درامي مؤلم، يؤطره بالنبوءة واستشراف الوقائع.

يعتمد الشاعر في لغته الشعرية على التضاد في إبراز تناقضات الحياة، فصور الحلم التي رأيناها سابقا سرعان ما تتلاشى على صخرة الحزن والعذاب، لتحلّ محلها الرؤيا المؤلمة؛ هناك دائما فرق واضح من خلال المجموعة بين « **أحلم أن أرى... وطنا... امرأة... حبا** " وبين " **رأيت وطنا... امرأة... حبا** "، حين تتمظهر الرؤيا عبر صور العذاب والخراب، تبزغ صور درامية حادة الموقف يرسمها الشاعر فضاء لغياب طويل، فصول جوع قادمة يقول: « **لا أبشركم** »[22]، فكل ما أراه لا يوحي بمظاهر الفرح والخصب والولادة.

في هذا الفضاء التضادي تبرز نغمة تنبؤية معطرة بأريج الحزن والعذاب، يفتتحها الشاعر بمحاولة التخلص من قلق تحمُّل تبعات السقوط، سقوط الوطن/ سقوط الحلم على عتبة الردى، يعلنها:

« إن صوتي الريحان يذبلُ
إني
انكسر الماء في يدي، فسقطت
إن صوتي الأشجارُ ترحلُ
إني
أول الدمع آخر الأغنيات »[23]

هكذا وفقط يُجهض الحلم في طريق الرؤيا، فريحان الشاعر مات افترسه الوقت المتوحش، ففرغ فمه من كل الأغاني نبتت فيه الدفلى – الغناء في الحركة الأولى هو الفعل الحبيب لدى الشاعر– ، وها هو يدعو إلى تصديق رؤاه كما فعلت زرقاء اليمامة من قبل: « **أعصروا زهري الأخيرا** »[24]، فالشاعر لا يبشّرنا بالفرح والأعياد والخصب كما فعل من قبل:

« لا أبشركم
إن لي صوت قابلة تسحب الموت،
إن يدي كفن،
وفمي مقبره »[25]

الشاعر هو المالك للرؤيا وهو العارف بخفاياها، وهو المتحمّل لعذاباتها المتقلّب في نيرانها، نار الذات المتأزمة الفاقدة لتوازنها المعلنة عن إحباطها في مثل هذا الفضاء الذي تضيع فيه كل الصور والذكريات، تحتله نار الرؤى التي تدفع إلى القلق وتهدي إلى العذاب، ولأن العصر يقتل الممكنات الواقعية للحلم فلا غرابة أن يبشرنا الشاعر بالخراب:

« أنا الذي رأيت حتى غشيت عيناي،
أنذر الذين لم يروا
أن زمانا أصفر الخطى
يهبط في أيامهم
يقتلع الأطفال من أثداء أمهاتهم
ويطأ الرجال في نسائهم »[26]

الشاعر يستفزّنا، يستنفر حساسيتنا يضعنا أمام صور طالما أخفيناها أو اختفينا وراءها، يستفزّ حساسية المتلقي وحدسه، أكثر من استنفار عقله، مما فرض نمط خطاب شعري متأزم يقوم على التحوّل والاتحاد بما لا يمكن الاتحاد به، والجمع بين المتباعدات، لا على المحاكاة والوصف لما هو ثابت ومنجز ونهائي؛ ولهذا فقد مال إلى المفهوم الصوفي في الكتابة مسايرا العالم في حالة التحوّل.

وهو بهذا يزلزل الوعي المألوف ويفجّره عبر تشكيلات لغوية مفاجئة ومدهشة يراد بها إيقاظ الوعي والهمم، لنرى ونفكر بطريقة لم نألفها، إنه البناء على المفارقة، المفارقة بين وضعين، وضع الحلم بطقوسه، يقابله وضع (الفجيعة – الرؤيا) بطقوسها، وكلها محاولات للعبور « من هذا الانفصام الحاد في السياسة والثقافة، في النظريات والواقع، في التاريخ والحاضر »[27] إلى آفاق شعرية وحياتية أرحب.

جاءت الرؤيا الشعرية عبر الحلم مبرزة لأهم سمة من سمات النص الشعري الحداثي، ألا وهي سمة **التجادلية**، والتي لا يكاد يخلو منها نص سواء أكان ذلك على صعيد البنية الفنية أو الإيقاعية أو التصويرية، أو على صعيد القيم الجمالية المطروحة

على حد تعبير سعد الدين كليب، الذي يرى بأنها سمة تحيل « على فهم العالم والوجود الإنساني من منظور التناقض وتبادل التأثير فيما بين الظواهر والأشياء والعناصر والجوانب... وهو ما ينفي إمكانية استقلال الظواهر والأشياء... بعضها عن بعضها الآخر، ويُؤكد وجودها القائم على التناقض والصراع وتبادل التأثير »[28]، وهي السمة المتموضعة في فضاء صوفي حدسي تخييلي، تلقى فيه الطبيعة والأشياء والظواهر مناخا من الحالات والمقامات التي يحركها الشاعر كما يشاء.

الرؤيا الشعرية في فضاء الحلم والنبوءة الممتزجتين بالفضاء الصوفي تشويش لنظام العالم الظاهر وللحواس، كما أنها تشويش للكلمة ولنظام استعمالها، نوع من الاختلاف في التعامل مع الأشياء، نفي للنمطية وأحادية الطرح الفني في شعر الحداثة عند محمد عمران.

ب- حضور القلق وفاعلية الموت:

الموت سمة أخرى من سمات النص الحداثي عند محمد عمران، وهو موضوع مؤسس على مقولات شعرية بالغة التعقيد، إذ يشكل الموت هاجس القصيدة الأكبر، حيث أشبعت في هذه المجموعة الشعرية بحس الموت وعذابات الفناء واليباس والجدب خوفا «من ذلك المجهول الذي تخفيه اللحظة القادمة لتفاجئ الشاعر به »[29]، حيث تجد الذات الشاعرة صعوبة كبيرة في الحفاظ على توازنها واستقرارها وهي تتململ بين لحظات «الهروب من لا معقولية اللحظة الآتية بحقائقها المخيفة، والبحث الدائم والدؤوب عن البديل اليقيني لفكرة المخبأ المجهول [الموت] »[30].

لقد رأينا مساهمة موضوعة الحلم في توجيه النص الشعري الحداثي عند عمران؛ خاصة وقد مزجت بروح صوفية رمزية، جعلت من قصيدته مشروع محاورة بين إمكانات الحركة ومسببات الثبات؛ لقد كانت رؤياه الشعرية «مشروع محاورة وتفاعل وتجاوز للظرف الموضعي أو الواقع الراهن، ومحاولة للوصول إلى الواقع الممكن »[31]، إذ لم تكن النبوءة سوى مقولة لجأ الشاعر إليها كبديل موازي لفجائعية (الحلم)، حين عجز عن حمل الدلالات النصية إلى ما يمكن أن يكون فرحا (الخصب/ الحب/ الحرية...)، ولكنها محاولات اصطدمت في كل مرّة بمعوّقات فجائعية في ساحة محفوفة بالمخاطر، يترصّدها الحزن ومكابدة القلق وتسحبها الهزيمة المرّة نحو قدر محتوم موسوم بـ : الموت.

فبرغم المحاولات الدؤوبة لتحقيق الحلم في الأمن والتحوّل والحرية؛ ومحاولات تشبث الرؤيا بشيء من إيقاع الحياة بواسطة الحضور الأنثوي النرجسي، وإشارات الحب الطافح، تتكبّل هذه الرؤيا بعذابات الفناء وقلق الموت والجدب؛ حين يصرخ الشاعر مستسلما:

« أنا الذي رأيت حتى عميت عيناي
أنذر الذين لم يروا »[32]

موحدا قلقه الخاص– وهو قلق بشري كوني – بقلق الموضوعات؛ حين « (ينفسن) الموضوعات الخارجية ويكسوها بمحتواه الداخلي، برعافه الروحي، بحاجاته الأبدية المزمنة، وبذلك يضفي عليها أزمته التي تخصّه، محاولا أن يطمس التخوم التي تفصله عن الكائنات، عن الوجود، عن المطلق في تعيّنه الخارجي »[33]؛ ولهذا تتقذف الأشياء المحيطة بالشاعر في مملكة اليأس والفجيعة تخاف إذ يخاف وتتلاشى إذ يتلاشى صوته أمام صخب الموت وصهيل الأحزان.

لقد وجد الموت حلولا بكلّ ما يحدّ من الطموح والأمل، بكلّ ما يجمّد اللذة والمتعة بكلّ ما يقف حائلا دون حرية الطبيعة، حين يتحوّل الشاعر من مبشّر إلى نذير، يدقّ الأجراس دالا إلى جائحة مميتة جاءت مع هزيمة حزيران عام 1967م:

« أنا الذي رأيت حتى انفتحت عيناي
أنذر الذين لم يروا
الزمن الأسود آت
من كلّ طريق آت
وأنا بعت الإيمان»[34]

هذه سمة العصر المتأزم، والشاعر فيه يمثّل الرائي المتلقي لهذا القلق الخارج من « قمقم الداخل ليتصدر الحلم، ويتحول إلى رؤيا تنسكب في قناعة تنتجها رؤية الشاعر للموت الذي يناوش أحاسيسه، ويطلّ عليه بأشكال مختلفة بتراتبية تخييلية – شعورية بين الصحو والحلم »[35]، فالانشغال بالموت في هذه المجموعة قد أوقد في نفس الشاعر جذوة قلق لا يسكن، وأفسد عليه متعة الحياة، وكدّر صفوها، وهو انشغال مؤطر تزداد قتامته وحدّته كلّما اقترن في سياق العلاقة بالآخر (الوطن/ المرأة/ الطبيعة / القيم/ الحضارة...)

« فالآخر هنا هو الذي يعرض على الشاعر تجربة الموت وليس العكس كما في العادة»[36].

ذكرت لفظة (الموت) في المجموعة وفي كلّ القصائد، عدا المفردات والعبارات الأخرى التي تدلّ عليها، وما دامت الكلمة الشعرية « هي الطريق الأمثل لمقاومة الموت، لأن طريقنا إلى الموت متوقف على تجربة الخطر، والحقيقة الإنسانية وحدها تسقط في هذه التجربة، وتحاول عن وعي منها أو غير وعي مقاومتها وتخطيها »[37]، فإننا لا نجد حرجا في الإقرار بخصوصية هذه الموضوعة عند عمران؛ والتي أفرغ عليها من طقسه الصوفي وفلسفته الوجودية، محاولا تجسيم هواجسه الذاتية، معتمدا عليها في تشكيل أخيلته المستمدة من فوضى الأحاسيس واتساع مساحة الخيال الذي يوغل بعيدا في أعماق عوالم أسطورية خرافية.

يتجلى الموت في هذه المجموعة وفق شكلين:

يجعل عمران **الموت الأول** (الموت الأسطوري الانبعاثي/المتخيل) في مقابل معان تحمل حركتها وجيشانها فيها ليؤكد حقيقة الانبعاث، وكون هذه المعاني والأشياء أقوى من الموت(38)، فالإيمان بالتجدّد والانبعاث جعل الشاعر يحاول نقل المعنى الأسطوري إلى الموضوع الواقعي بداعم فلسفي وثقافي فني محكم، إذ نلاحظ كثافة الإشارة المتعلقة بالانبعاث والخصب في المجموعة، والتي تشير إلى هواجس داخلية تتحكّم إلى حدّ كبير فيما يريد الشاعر نقله أو يرغب في تحقيقه نصيا، إنه هاجس الخلاص بالموت كسبيل أساسي ووحيد لخروج الأمة من مواتها:

« **ليكن نزف،**

لا بد من الدم

لا بد من تمزيق أنسجة

السلام لشهادة الأنسجة

السلام للخلايا التي بموتها تفتح الماء »[39]

لقد أعلنها الشاعر صراحة: « **قيامتنا تبدأ من الحمرة** »[40].

فلكي يتخطى الشاعر عتبة صور الجدب التي تنتشر عبر ركائز ظاهرة وخفية تمثلها صور النوم، والجليد الذي أتى على الأسماء والأعمار والأحلام وصور اليباس والخوف، إضافة إلى صور القحط والفناء، كان عليه أن يستعين بصور الخصب في رأب

الصدع الواضح بين ما تتمناه الذات الشاعرة، وما لقيته هذه الذات من ركام العقم والفناء والجفاف، فهل تقدر هذه الصور المقدمة على تحقيق رغبة الانبعاث من جديد ؟ الانبعاث من الموت البوار الذي أصاب رموز الشاعر وأدواته، وكيف يحدث ذلك؟

تتعمق حالة الصراع في النص من التقاء وتناوب صور الجدب بصور الخصب؛ حين يعمل الشاعر على مواجهة لحظات العقم واليباس والموت بلحظة الخصب التي تجدّد الحياة وتدعّمها بحس البقاء، فنراه يُدعّم لحظة الخصب مؤكدا حضورها في واقعه عبر استلهام حركية الأسطوري بأبعاده الرمزية؛ والالتصاق بالخطاب التموزي المؤسس على فكرة الموت طلبا للانبعاث، إضافة إلى اكتناه خصائص طبيعية مثل (دورة الفصول)، ومظاهر الاحتراق الذي يؤدي إلى الموت، ومنه إلى الولادة الجديدة (أسطورة الفينيق/ المسيح)، والتوحّد بالطبيعة وتبادل خصائصها كإلماع إلى أسطورة أوزيريس الذي تنبعث جثته قمحا في الربيع [41]؛ أو الإشارة إلى الخصوبة والتوالد، وكلها رموز تكرّرت في تلك المرحلة من تاريخ الشعر العربي، ولكنها لعبت دورا شعريا بامتياز إذ لم تكن من الناحية الفنية سوى تقنيات في خدمة الرؤيا تساعد على أدائها، وتمنحها بعدا موضوعيا يفشي ذات الشاعر فيترك أثره على المعنى وطرائق تقديمه.

تحاول الذات الشاعرة عبر توحّدها بالطبيعة (كملمح صوفي أسطوري) إدامة الفرح والوقوف في وجه زمن الفجيعة والتصدي له؛ حتى وإن تطلّب الأمر تمني الموت طلبا للانبعاث، مثل طائر الفينيق أو تموز، فالشاعر لا يطلب الموت من أجل الموت بل من أجل حياة جديدة؛ يطلب الموت أملا في حياة جديدة، يتخلى عن الحياة عبر أشكال مختلفة:

**عبر النار:

« أريد أن أحرقها بغداد.
أريد أن تحرقني بغداد
أريد أن أسمي
رمادنا ماء
وأن أسمي
مياهنا رماد
أن يسقط الرعب على أطفالنا،

ويأكل الأعياد »[42]

** عبر الماء :

« هل مطرٌ

صاعقةٌ

سيل

هل الموتى من الأشجار ترتمي

هل دجلة يبتلع القبور،

هل فرات يغسل لحم الأرض... »[43]

هذه بعض الصور التي يعلن فيها الشاعر رغبته في الاقتران (بالموت / الاحتراق / الغرق) كحركة أولى تؤدي إلى جعل الموت طقسا شاهدا على شطب الجسد وتقديمه قربانا لولادة جديدة، أي أننا نتوصل إلى صياغة الصورة التالية:

التخلي عن الحياة ← عبر (الماء/ النار/ الريح/ القصب...) طلبا للموت الانبعاثي [44]

فلكي يتحقق هذا الانبعاث لابد من الاحتراق والغرق والموت الذي شحن به مراكبه، ما دام هذا الموت هو الوسيلة الناجعة لدفن مدن الجليد والعار:

« بحمولة موت كبير شحن المراكب،

...

وأومأ لبحارته أن ينطلقوا »(45)

ولكن كيف تتم الولادة الجديدة يا ترى ؟ هذه الولادة العسيرة التي سماها عمران في إحدى قصائد المجموعة: « **ولادة من خاصرة اليباب** »[46]، فتجيبنا قصائد المجموعة بأنّ الاتحاد بالطبيعة التي لا تعرف الموت هو السبب المقنع الذي جعل هذه الولادة ممكنة « فكلّ مظهر للفناء فيها يعني بالضرورة حياة جديدة... ولولا الموت فيها ما كانت الحياة »[47]؛ فإمكان الولادة قائم من خلال اتحاد الذات الشاعرة بعناصر الطبيعة وأنسنتها بإيراد فاعلية وحركة مفرداتها تجاوزا لحالة العقم واليباس:

« القصب المكسور قام،

الريح غنّت فيه، والشمس،

استردّت وجهها الأشجار،

عينيها،

استردّت صوتها. »[48]

فالأفعال (قام / غنّت / استردت) أفعال إنسانية أُسقِطت على عناصر الطبيعة، ولكنها على مستوى التأويل الفكري والثقافي تثبت عجز الذات الشاعرة على تجاوز حالة اليباس إلى حالة الخصب ما لم تنفتح على الطاقة التغييرية والفاعلية التحويلية الكامنة في عناصر الطبيعة، والتي لا يتحرك هذا الفعل التحويلي دون استشارتها:

« قال لي البرق،

قالت لي الرياح،

قالت لي السحب،

البحر،

هذا هو الوقت »(49)

فالطبيعة في القصيدة– الرؤيا جزء من الإنسان« والشاعر لا يراقب مسارها (كما يفعل الشاعر الرومانسي) ويبتهل إليها بل يقدّم نفسه فيها »[50] ومن خلالها، بحثا عن الحركية والفاعلية التحويلية التي تتميّز بها أغلب عناصرها المذكورة في هذا المثال.

لقد كان عمران من أهم الشعراء الحداثيين تأطيرا للشعر بالأسطورة؛ معيدا تشكيل الأسطورة ليجعل منها بوابة الأمل التي تنفتح على الخصب ليمرّ خلالها الانبعاث، فهو ينظر إلى الموت كـ (كون) قابل للتحوّل إلى نقيض تماما، إنه يدفع إلى مغامرة العقل في خوض التجربة ليصل إلى الحقائق القابلة للتحول بدورها، « بيد أن موضوعة القلق هي الأداة التي يستعملها العقل لاكتشاف كنه البعد الإنساني ضمن منحى فلسفي ونفسي، لذا فهو يبدأ بقلق الكمون، ثم التشكل، ثم الحركة، ثم الولادة، ثم الوهن، ثم التجدد »[51]، وكلها مراحل يمكن اكتناهها بسهولة من القصيدة (ولادة من خاصرة اليباب) للدلالة على شعرنة الأسطورة وإجرائها مجرى الشعر؛ كملمح رؤياوي عميق الأثر في شعرية الحداثة الصوفية عند محمد عمران، فالأسطورة هنا لم تدخل الشعر لكي تكون بمثابة «عتلة رافعة للقصيدة، وإنما جاءت بوصفها الرؤيا الشعرية نفسها، وبوصفها جوهر التركيب البنيوي للقصيدة عينها »[52]. فهل نجح عمران في وأد الموت عن طريق الاتكاء على النسق الأسطوري؟

لم يبخل عمران على زمن الخصوبة بالمعنى، حيث حاول أن يجعل هذا الزمن أسطوريا قادرا على خلق الوجود المتميز حيث:

« الوقت يجمع أعضاءه المتكسّرة
الوقت ينهض من وقته
الوقت يصعد »[53]

إنه" الزمن– الحسن"، الزمن الذي تكوّن بفعل الأصوات المتحركة عبر الماء والنار بما هي قوى التغيير القادرة على إخصاب اللحظة الحاضرة، وإكسابها صفة تستعصي على الزمن العقيم الأصفر؛ هذا على مستوى الموت (المتخيل الأسطوري).

أما في **الموت الثاني** (الموت الحضاري/الواقعي) فتتهاوى لحظة الخصب هذه ليحلّ محلها الضياع والخوف، الخوف من الموت الذي يتسربل إلى أحاسيس وأخيلة الشاعر؛ لتجيء نظرته إلى هذا الموت فجائعية تشي بحالة الضياع والانحدار المريعة، في هذا الموت يستعصي الواقع على الانبعاث والتجدّد، لتدرك الذات الشاعرة بأن لحظة الخصب التي غنّى لها وتغنّى بها الشاعر لم تتمخض إلا عن عقم جديد، أو موت جديد، ولهذا يُكذّب الشاعر الولادة الجديدة ولحظة المخاض التي حلم بها في مرات عديدة حين يقول:

« يسقط الضوء عليها
يا خجلتي ! تكذب العين
الفمُ
الأذن
يكذب الوجع الصارخ
يا خجلة الغناء »[54]

ليعود الشاعر إلى صوته المأساوي الواقعي بعيدا عن وهج الأسطوري ورموزه حين يعلن تخليه عن لحظات الحلم بالولادة الجديدة:

« الحزن منهمر
الرعب منهمر
الموت منهمر
من ينقد الأحفاد ؟ »[55]

انتقل الشاعر – من خلال هذا الموت – من مرحلة البعث والبحث عن رموز الخلاص إلى مرحلة انكسار الحلم إلى مرحلة السقوط والانتظار من جديد؛ أو بالأحرى

انتقال الرؤيا الشعرية من فضاء الموت المُتخيَّل الذي يكون فيه الموت قوة فداء ووسيلة خلاص، إلى فضاء الموت الواقعي الذي تشعر من خلاله الذات الشاعرة بأنها تواجه مشكلة حضارية.

فالحضارة حضارة موت، والشاعر فيها يحاول رسم بُعدي الموت الزمني والشعري من خلال تصوير مقتل الروح وبقاء الجسد المادي، في زمن تلاشت فيه كل القيم، وتبدّدت الطمأنينة والسكينة، لم لا وهو زمن الحديد والإسمنت ومنتجات الحضارة القاتلة، هذه الحضارة التي أتت على كلّ مظاهر الجمال والحرية:

« يدخل مثل غمامة خذلتها الريح
وما فوق رأسه سماء
بلى،
فوق رأسه سقف حديد وإسمنت
تصالب قضبانٍ
أرقامٍ،
مربعات
بلى،
فوق رأسه ما يكسر قامة العاصفة
ما يغتال المطر
ما يذبح حنجرة الشمس »[56]

استعمل عمران (السقف) ليعبّر عن موت الروح وانحصار الأفق وبقاء الجسد كريشة في مهب الريح، واستعمل الإسمنت والحديد للدلالة على موت الطبيعة في زمن الحضارة وآلاتها الطاحنة لكلّ القيم، فألغى بذلك السماء والخضرة ليدلّ على موت الطبيعة باعتبارها مصدر العطاء والتجدّد وانطلاق الروح، وما تلك الهياكل التي انهدت وتفسّخت في جثة الأرض سوى دليل على موت العلاقات الإنسانية نتيجة للّهث وراء معطيات الحضارة، وموت العلاقة الحميمية بين الإنسان والأرض من خلال موت معنى الأرض؛ وها هي:

« معدات الأرض تطحن الأحلام
والأعمار
والأسماء

تهضم الأعمار

والأسماء

والأحلام »[57]

إنها راهنية العصر وحقيقته، ضريبته التي تقضي بمقابلة الموت في كل منعطف من منعطفات دروب الحياة، هكذا أحس الشاعر فجيعة الحضارة الزمانية فنعى الروح والصداقة والتسامح ومعاني الحياة، فكل شيء يوحي بالخطر منذ البداية، فالشاعر هنا كالمسيح يحمل الحقيقة صليبا ويمضي على طريق الجلجلة *؛ وحقيقته موت القيم، وانحدار المفهومات:

« (كلوا جسدي ميتا

أفلتوا كلاب صيدكم على كلماتي

الوقت ضيق

وأنا آت لأتكلم)

جلجلتي أعرفها

وخشب الصليب

وأعرف المسمار والعلامه

وإنني بلا قيامه »[58]

فنفي القيامة في هذا المثال بالذات يؤكد فشل القيمة التجديدية في صيغة البعث والقيامة؛ والتي كان سداها القلق الذهني والروحي والنفسي، ومادتها الأولية الخيال وترميز الأسطورة، خروجا من مرحلة البحث عن رموز الانبعاث التي يمثلها المسيح هنا، نافيا عنه القيامة التي لن يعود بعدها أبدا، وأمام هذا الفشل يجنح النص نحو تجسيد يقينية الموت مرغما، فتتعدّد مفاهيم الموت بانتقال الشاعر من الموت المتخيل إلى الموت الواقعي كلّما تعقدت سبل الحياة؛ وعليه نؤكد على القيمة البنائية لهذا الانتقال الذي تفرضه تقنية المشهد ودراميته شعريا.

عاش عمران كشاعر مثقف صراعا حادا بين الحياة والموت، إذ نراه في هذا الصراع ينذر بتهدّم الإنسان وموته وسقوطه أمام ما يجري من أحداث مرعبة في المنظومة الاجتماعية، جعلته يتلمّس صور العدم بدءا من تهدّم الإنسانية وموتها، واندحار الوطن وسقوطه، وصولا إلى عناصر خارجية تشكّل بالنسبة للشاعر الملجأ الأخير للبراءة

والفطرية والطفولة، فإذا ما أصابها هي الأخرى الدمار فكيف سيكون مآل الإنسان الهارب والمحتمي بها من هول فجائع العصر؟

ولهذا لا يتوانى الشاعر في تصوير معاني الموت لديه، وفق ما يراه مؤلما جاعلا من المتلقي يحس بأن الموت يبسط جناحيه على كلّ شيء؛ ولعل قصيدة " أنا الذي رأيت " التي جاءت في آخر المجموعة لتكوّن بذلك البيان الشعري المعبّر عن القلق الذي يعتري الشاعر في مواجهة المصير الذي ستؤول إليه الحضارة، حيث الموت يتخطّف الحلم في الوطن ويفترسه، ويحوّل العلاقات الإنسانية عن أهدافها السامية، وهي قصيدة تتوفر على قلق عام، يولّد مسؤولية عظمى اتجاه مصير الإنسان في الماضي والحاضر والمستقبل. ولهذا يقف الشاعر كدليل لينذر لا ليبشّر، ليكتب تفاصيل الموت والرعب والدمار والمجازر التي تمتدّ، تقترب إلى الإنسان والأشياء منذ البداية:

« أنا الذي رأيت

أخبركم أن الجسور ضيقة

وأن من يسقط لا ينقده أحد

طوبى لمن يعبر في هذي العصور المغلقة »(59)

لتأتي القصيدة على شكل اعترافات مشهديّة، يلجأ الشاعر من خلالها إلى إفراغ الموت على قيم وبدائل كان يرى فيها المقامات الأكثر إشراقا للذات الإنسانية، ولكنها تؤول إلى خراب جراء الخراب السائد في العالم، فالزمان المومس هو الذي يقتل الحب وملامحه، والزمان العاقر هو المسؤول عن موت المتع التي تميل إلى التصنّع والآلية وعلامته، كما أن الزمان المغلق آفة الحرية حيث:

« يقتل من يآخي

عينيه بالشمس وبالهواء

ومن يرى غير الذي ترى السماء

ومن يزيح سقفه

ليهطل الفضاء »(60)

هكذا وفي كل مرّة يُميت الشاعر قيمة من القيم التي يحبها ليحيلنا مباشرة على فضاعة الموقف من جهة، وليؤسس من جهة أخرى لمعنى جديد من معاني الموت ماتحا الرؤيا الشعرية بحركية صراعية درامية.

لقد « ظلت الموضوعة قلقة في ثنيات إبداع الشاعر، موحية بالقلق الذي يعصف بنفسه من الداخل، إنها موضوعة متحولة غير ثابتة في نفسه »[61]، يغذيها الشاعر من رعافه وقلقه، وهو قلق يقوم أساسا على الكشف والمعرفة والتغيير؛ إذ يُعنى « بالكشف، كشف الغموض عن جوهر الذات بنفض الغبار الذي تركه الواقع عليها، والمعرفة، معرفة الحقيقة الكامنة في صراعات الذات مع الوجود، لتأكيد هوية تواجد « الوجود » في هذه الذات، والتغيير، تغيير الممكن القائم لبلوغ الممكن المنشود، والذي أضحى مطمح الذات»[62].

هذا ما تحاول الرؤيا الشعرية أن تقوله على مستوى موضوعة الموت من خلال الانفتاح على تعددية المفاهيم، وأنسنة الموضوعة بجعلها تنمو في إطار الحقيقة الإنسانية، وتحريكها بجعلها الحامل الأكثر تأثيرا في شعرية القصيدة عند عمران.

لقد حاولنا استكناه الأوجه الباطنية للرؤيا الشعرية عند محمد عمران؛ والتي انطلقت – كما نرى – من جهد ملحوظ في إخفاء وإغماض أهم الأسس التي تبنى عليها هذه الرؤيا (صوفية/ رمزية / أسطورية)، وهي أسس مطمورة أُوكلت مهمة حضورها لثنائيات حيوية فاعلة (النبوءة– الحلم، القلق– الموت)، تداخلت وتحاورت، تصارعت بشكل ضدي لتقدم لنا الرؤيا في أقصى ممكناتها.

خاتمة:

– الرؤيا الشعرية ليست جنسا أدبيا، بل هي نظام لعلاقات البنية الفنية، نظام ينتقل بالتجربة الشعرية من مرحلة الرؤية الفكرية للواقع والفن التي تميّزت باتجاهها التقدمي من حيث الدلالة السياسية والمضمون الاجتماعي، إلى مرحلة الرؤيا الحديثة للشعر، التي تعايش القصيدة كتجربة كيانية شاملة لأعمق عناصر التوتر بكافة جزئيات حياة الشاعر، وبكافة ما تتضمنه هذه الحياة من عناصر أخرى غير الدلالة السياسية والمضمون الاجتماعي.

– الرؤيا الشعرية الحداثية عند محمد عمران طريق مهم في تغيير النظر إلى المواضيع عنده؛ حيث لم تعد موضوعات الحب والموت والوطن والحزن والقلق والحلم مجرّد موضوعات فقط، وإنما هي كذلك مستوى من مستويات القصيدة وعنصر من عناصر البناء الفني.

– رؤيا الشعر عند محمد عمران تعتمد على ترجمة النظر الخارجي إلى واقع نفسي داخلي والتماهي بخطابات مختلفة والتشرّب من جمالياتها الخاصة والتقرّب بها إلى روح الشعر المتعدّد العوالم.

– القصيدة الحداثية عند عمران قصيدة تحمل رؤيا خاصة وجديدة داخل لغة انشطارها الداخلي؛ لغة جديدة تحاول أن تسمي واقعا جديدا وفق أدوات فنية وشعرية جديدة.

– شعر محمد عمران لا يُفهم الفهم السوي إلا إذا ارتبط تفسيره بطبيعة التجربة الشعرية، واتخذ منها منطلقا أساسا يقود إلى معادلة المضمون الشعري بدوافعه الصوفية والأسطورية والسريالية والرمزية.

– تمنح الرؤيا الشعرية مفاتيحها الأساسية، بواسطة كلمات مركزية ذات ثقل خاص في تجربة الشاعر كالحلم والنبوءة، الجسد والأنثى، القلق والموت، الحب والوطن وغيرها، والتي لا يتمّ الوقوف على عناصر رؤياه وشعرية هذه الرؤيا دون اكتشاف دلالاتها الظاهرة والمضمرة.

– القصيدة الحداثية عند عمران مجموعة من المدخلات والإحالات الرؤياوية التي يبنى بها النص، وعليها يقوم موضوعيا وفكريا ونفسيا، وينتسج بها فضاء اللغة، وهي مجموعة من المتباينات التي تقوم على المزج بين الأسطوري أو التاريخي بالصوفي، وطقس الحلم السريالي بالايدولوجيا...، ولكن أمرا أساسيا يبقى المعيار الأول للحكم عليها ذلك هو الداخلية الفنية الحية المعروضة عبر قدرات تعبيرية استثنائية وسمناها بشعرية الرؤيا.

الاحالات والمراجع

(*)محمد عمران شاعر سوري معاصر، من مواليد قرية الملاجة ناحية حمين في محافظة طرطوس عام 1943 م، من أبرز أعلام شعراء الحداثة العربية الذين تلو الجيل الأول، استمر في الإبداع والكتابة حتى غيبه الموت وتفوق عليه في 1996/10/22 منهيا بذلك حياة فارس من أهم فرسان الحداثة الشعرية لجيل الرواد في الوطن العربي.

(1) خالد بلقاسم: أدونيس والخطاب الصوفي، ط 1، دار توبقال- المغرب، 2000، ص103.

(2) عبد العزيز بومسهولي: الشعر. الوجود والزمان، أفريقيا الشرق- المغرب، 2002، ص16.

(3) أدونيس: زمن الشعر، دار العودة، بيروت، ط2، 1978، ص9.

(4) حسن مخافي: القصيدة الرؤيا. دراسة في التنظير الشعري والممارسات النقدية لحركة مجلة "شعر"، منشورات اتحاد كتاب المغرب، أكدال- الرباط، ط1، 2003، ص89.

(5) محمد عمران: أنا الذي رأيت، منشورات وزارة الثقافة-دمشق، 1978، ص ص120-121.

(6) خالد بلقاسم: أدونيس والخطاب الصوفي، ص74.

(7) حسن ناظم: مفاهيم الشعرية، المركز الثقافي العربي، بيروت- الدار البيضاء، ط1، 1994، ص9.

(8) نعيم اليافي: أطياف الوجه الواحد، اتحاد الكتاب العرب، دمشق-سوريا، 1997، ص313.

(9) تزفيتان تودوروف، الشعرية، تر: شكري المبخوت ورجاء بن سلامة، دار توبقال للطباعة والنشر، الدار البيضاء- المغرب، ط1، 1987، ص23.

(10) طه باقر: ملحمة جلجامش، مطبعة دار الحرية- بغداد، 1975، ص54.

(11)محمد عمران: أنا الذي رأيت، ص107.

(12) عبد الإله الصائغ: الخطاب الشعري الحداثوي والصورة الفنية.الحداثة وتحليل النص، ط1، المركز الثقافي العربي- المغرب، 1999، ص75.

(13) محمد عمران: أنا الذي رأيت، ص45.

(14) عبد الإله الصائغ: الخطاب الشعري الحداثوي والصورة الفنية، ص61.

(15) محمد عمران: أنا الذي رأيت، ص 19.

(16) م.ن، ص63.

(17) م.ن، ص82.

[18]عدنان بن دريل: البلاغة والإبلاغية في الشعر السوري المعاصر، الموقف الأدبي،ع138-139، 1982، الموقع الإلكتروني لاتحاد الكتاب العرب:**www.awu-dam.org**، خانة الدوريات.

[19]عبد القادر الغزالي: الصورة الشعرية وأسئلة الذات . قراءة في شعر حسن نجمي، ط1، دار الثقافة- المغرب، 2004، ص151.

[20] محمد عمران: أنا الذي رأيت، ص24.

[21] م.ن، ص ص111-112.

[22] محمد عمران: أنا الذي رأيت، ص121.

[23] م.ن، ص124- 125 .

[24] م.ن، ص124.

[25] م.ن، ص121.

[26] محمد عمران: أنا الذي رأيت ، ص116- 117.

[27] عبد العزيز المقالح: الشعر بين الرؤيا والتشكيل، ص100.

[28] سعد الدين كليب: وعي الحداثة. دراسات جمالية في الحداثة الشعرية، إتحاد الكتاب العرب- دمشق، 1997، ص28.

[29] وليد مشوّح: الموت في الشعر العربي السوري المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب – دمشق، 1999، ص125.

[30] وليد مشوّح: الموت في الشعر العربي السوري المعاصر، الصفحة نفسها.

[31] اعتدال عثمان: إضاءة النص. قراءات في الشعر العربي الحديث، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، ص79.

[32] محمد عمران: أنا الذي رأيت، ص117.

[33] وليد مشوّح: الموت في الشعر العربي السوري المعاصر، ص267.

[34] محمد عمران: أنا الذي رأيت، ص119.

[35] وليد مشوّح: الموت في الشعر العربي السوري المعاصر، ص504.

[36] م.ن، ص504.

[37] محمد بنيس: الشعر العربي الحديث. بنياته وإبدالاتها، ج3، الشعر العربي المعاصر، ص244.

[38] وليد مشوّح: الموت في الشعر العربي السوري المعاصر، ص347.

[39] محمد عمران: أنا الذي رأيت، ص83.

(40) محمد عمران: أنا الذي رأيت، ص84.

(41) يوسف سامي اليوسف: الشعر العربي المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب- دمشق، 1980، ص41 .

(42) محمد عمران: أنا الذي رأيت، ص ص21-22.

(43)محمد عمران: أنا الذي رأيت، ص28.

(44) شربل داغر: الشعرية العربية الحديثة . تحليل نصي، ط1، دار توبقال - المغرب، 1988، ص141.

(45) محمد عمران: أنا الذي رأيت، ص ص70-71.

(46)م.ن، ص 59.

(47) أحمد بكري عصلة: الموت في الشعر العربي الحديث (1917- 1967)، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق- الكويت، ط1، 2000، ص326 .

(48)محمد عمران: أنا الذي رأيت، ص19.

(49)م.ن، ص47.

(50) إلياس خوري: دراسات في نقد الشعر، ط2، دار ابن رشد- لبنان، نيسان1981، ص42.

(51) وليد مشوّح: الموت في الشعر العربي السوري المعاصر، ص382.

(52) يوسف سامي اليوسف: الشعر العربي المعاصر، ص42.

(53) محمد عمران: أنا الذي رأيت، ص56.

(54) م.ن، ص ص23- 24.

(55) م.ن، ص24.

(56) محمد عمران: أنا الذي رأيت، ص67.

(57)م.ن، ص69.

(*) جبل المسيح: أو الجبل الذي آوى إليه المسيح مع بعض تلامذته...

(58) محمد عمران: أنا الذي رأيت، ص108.

(59)م.ن، ص109.

(60) محمد عمران: أنا الذي رأيت، ص ص115-116.

(61) وليد مشوّح: الموت في الشعر السوري العربي المعاصر، ص127.

(62) م.ن، ص ص 154-155.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثاني/ ديسمبر 2015

Mila Univ center. Publish. Co.

عُصاب الحرب وعنف اللغة والتشكيل في رواية الأزمة : واسيني الأعرج نموذجا

War Neurosis and the Violence of Language and Form in the Terrorist Novel: A case Study of Wassini Al Araj

أ. عبد السلام بادي
جامعة الحاج لخضر – باتنة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2015/11/19 تاريخ قبول النشر: 2015/11/29

الملخص :

تهدف إلى أي مدى استطاعت اللغة أن تعكس رمزيا عنف العشرية السوداء؟ وكيف ترجم البرنامج السردي هذا العنف من لغة الواقع إلى لغة التخييل ثم إلى لغة التشكيل؟ ما هي ملامح بنية العنف الشكلية في المتن السردي لرواية الأزمة ؟ وهل يسوغ للطرح السيكولوجي أن يعتبر هذا العنف الفني واحدا من تجليات عصاب الحرب ؟

وفق منهج سيميائي فينومولوجي تسعى هذه المداخلة إلى مقاربة هذه الأسئلة على مستوى رواية الأزمة للروائي الجزائري واسيني الأعرج.

الكلمات المفتاحية: عصاب الحرب، العنف، رواية الأزمة، الهيمنة السردية.

Abstract :

To what extent can language symbolically reflect the violence of the black decade? How does the narrative text translate this violence from the language of reality to fictional language, and then to the language of formulation? What are the features of the structural form of violence in the narrative text of the terrorist novel ?Does psychoanalysis view this artistic violence as one of the symptoms of war neurosis?

This study tries to answer the questions above by relying on a semiotic phenomenological approach to Wassini Al- Araj's terrorist novel.

***Key words**: war neurosis, violence, the terrorist novel, narrative hegemony.*

تمهيد: تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على واحدة من تجليات العنف كسلوك و كظاهرة إنسانية لبست جسدا لغويا، ولكن قبل تناول أي ظاهرة بالدراسة لا بد من استيضاح المفاهيم التي تُعتبر بمثابة محركات بحث حول الظاهرة ، ولعل المفهومين الجديرين بالتوضيح كمُدخل ملح لهذه الدراسة هما مفهوما عصاب الحرب والعنف وما بينهما من ترابط، هذا الترابط الذي يمثل السياق الذي ستتحرك الدراسة على مستواه.

مفهوم عصاب الحرب : عصاب الحرب مصطلح صكه علماء النفس ليطلقوه على فوضى الانفعالات النفسية الشاذة التي تترجم عنها سلوكاتُ أفراد بسببٍ من صدمة مروا بها إبان فترات الحروب، وفي أعقابها ، إنه " **حالة من الصدمة تحدث جراء الصراع داخل الأنا كما يذهب إلى ذلك فرويد...ويشمل عصاب الحرب أعراضا كثيرة منها الشعور بالتعب والإرهاق والخوف والصراعات العقلية والانطواء والعنف ضد الآخرين**"[1] ، وعليه فإن كل السلوكاتِ وردودَ الأفعال التي تصدر عن الإنسان إبان الحروب وفي أعقابها بغض النظر عن تعددها(سلوكات يومية، عادات شخصية، علاقات اجتماعية، ممارسات فكرية ، طرق إبداع،...إلخ) إذا ما اعتراها نوع من الشذوذ أمكن اعتبارها ضربا من ضروب عصاب الحرب الذي يطال ذوي النفوس المرهفة، وما يهمنا في هذا الموضع سلوك العنف، الذي هو واحد من مظاهر عصاب الحرب، ولما كان الفنان بعامة والأديب بخاصة من أرهف خلق الله إحساسا؛ فلا شك في أن مؤشر استجابته لضغط العصاب يكون أكثر وضوحا ، ولما كان هذا الأخير قد أوتيَ مقدرة تعرية ذاته وتقديمَها في أطباق فنية في شكل من أشكال التصعيد والتعالي فإنه يوفر على المشخص جهدَ المناورة الصعبة مع كواليس الذات الإنسانية الآبقة المتأبية على التمظهر؛ وذلك بما يتيحه له من فرص نقل هذا الجهد إلى ورشة لغوية تلبس فيها الذات جسدا لغويا يعكس وضعا انفعاليا في ظرف ما أو حيال موقف ما؛ فاللغة من منظور علماء السيكولوجيا كائن ينمو ويتطور و يتأثر بما حوله، شأنه في ذلك شأن الإنسان تماما، على أن تشبيههم لها بالإنسان لا يعني كونهما كيانين منفصلين؛ بقدر ما يعني كونهما كيانين

متصلين و مندغمين؛ فاللغة تنمو بالإنسان وفي الإنسان، وبداخلها ينمو الإنسان بحيث إنها تتجاوز كونها وسيلة تعبير منفصلة إلى كونها جزءا من تركيبة الإنسان وواحدةً من وجوه تجلياته.

إن هذا التوحد بين الإنسان واللغة يتجلى أكثر ويتخذ له صورة أوضح حينما ترتقي اللغة مراقيَ فنيةً في نص أدبي يمثل فرطَ حساسية تجاه الواقع تُعلن عنه اللغة رمزيا ليصبح النص اللغوي فضاء أكبر يتجاوز حيزي المكان والزمان اللذين يؤطران الإنسان.

مفهوم العنف: العنف كظاهرة وكسلوك إنساني بالمفهوم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وحتى الثقافي في جانب منه كما يعرفه قاموس أوكسفورد هو " **فعل إرادي متعمد يقصد إلحاق الضرر أو التخريب لأشياء أو ممتلكات أو منشآت خاصة أو عامة أهلية أو حكومية عن طريق استخدام القوة**"[2]، و ترجمة هذا المفهوم بلغة الإبداع تبقى محتفظة بمعنى الفعل الإرادي المقصود به إلحاقُ الضرر؛ على أن المستهدف بذلك هو أنظمة الإبداع وأعرافه ، عن طريق القوة الإنجازية التي يملكها الفعل اللغوي؛ فاللغة هي رفيقة الإمبراطورية كما يقول عالم النحو الإسباني **أنطونيو دي نيبريخا** تمتلك ذات القدرة على التخريب والبناء التي تملكها الإمبراطورية، مع فارق أداتي هو أن الأديب أثناء ممارسته العنف سوف يستعمل صوته لا سوطه؛ فاللغة هي أداته القمعية ، ومع فارق إستيتيكي أيضا فيما يتعلق بفعل التخريب على اعتبارٍ من أن العنف التخريبي اللغوي له قابيلة الإدراج ضمن ما يسمى بالعنف الرمزي و بجماليات القبح؛ إنه جريمة منظّمةٌ ومنظِّمةٌ لكونه انزياحا على مستوى طقوس الإبداع وخلخلة لأنظمته وإرباكا لقرائن الألفة ودَرَجِ العادة داخل الجنس الأدبي المعتمد.

عصاب الحرب والعنف في رواية الأزمة: أما فيما يتعلق بالربط بين العنف وعصاب الحرب في دراسة رواية الأزمة ، وبناء على المنطلقين السابقين، ولما كانت رواية الأزمة أو العشرية السوداء عند واسيني الأعرج قد كُتبت في عوان الأزمة وإبانها فإن قراءتها من هذا المنظور السيكولوجي يسمح بالتعامل معها كسلوك إنساني مُفرز تحت ضغط، ؟ ورواية الأزمة عبرت عن ذلك في أكثر من موضع على لسان الراوي تصريحا حين يقول : " **لا أكتب إلا حينما تجتاحني حالة ألم شفاف**"[3] ليعيد بذلك طرح إشكالية علاقة الكتابة بالحالات النفسية، فإذا كان **دريدن** يرى في الموهبة العظيمة قرينة الجنون ، **ولمبروزو** يعتبر العبقرية المبدعة تعبيرا عن العقل المريض، فالكتابة عند الراوي في رواية الأزمة رد فعل تجاه ضغط الألم، وربما قصد بحالة الألم الشفاف ذلك الألم الذي يستعصي على صاحبه أن يضبط له موطنا على مستوى العضوية؛ لأنه ألم نفسي لا يستقر على موضع وهو ما يصطلح فرويد على تسميته بعصاب الحصر" **وهو شعور المرء بالضيق النفساني**

المحض الذي ليس له كما للخوف سبب واضح أو موضع معين"[4] ؛ حيث تصبح الكتابة حينها آلية دفاعية مقيدة بظرف نفسي غير عادي، فالروايات المعتمدة في هذه الدراسة (سيدة المقام ، حارسة الظلال ، ذاكرة الماء) مُدرجة ضمن ما يسمى بالأدب **الاستعجالي** الذي كُتب في عوان الأزمة ولم يتماسف معها (لم يتخذ مسافة زمنية حيالها) ما يمكن اعتبارها انفعالا نفسيا سريعا مؤطرا بفضاء حربي، وكل انفعال مؤطر بفضاء حربي يعد مظهرا من مظاهر عصاب الحرب، والعنف ـ بوصفه" **نتاج ضغط جسدي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي**"[5] ـ كان قد شغل حيزا كبيرا في رواية الأزمة عند الأعرج، على أنه تجدر الإشارة إلى وجود نوعين من أنواع العنف في رواية الأزمة ، عنف على مستوى المضامين وعنف على مستوى التشكيل .

أ/ **العنف على مستوى المضامين:** لقد جاء العنف في رواية الأزمة على مستوى المضامين بصورة أكثر تقريرية وأقل رمزية؛ لأنه في متناول الإدراك، وهو غير مُحوج إلى فراسة تأويلية لتجليته ، فقد تجلى من خلال تصوير مشاهد العنف والاغتيالات التي تتخلل الرواية؛ رغم أن ورودها لا يحتكم إلى منطق الاستمرارية المشهدية من خلال عرض مشاهد متواصلة ومترابطة، بل جاءت في شكل نثار من الأخبار؛ مرة من خلال عثور الراوي على جريدة قديمة تحمل خبر اغتيال، ومرة عن طريق سرد حادثة اغتيال شخصية مثقفة مثلما نقلت رواية(ذاكرة الماء) مشهد اغتيال الأديب يوسف سبتي، وغير ذلك من المشاهد التي يتم سردها بتقريرية مسطحة محلاة ببعض بهارات المشهدية الدموية كنقل مشهد الذبح وخلع الرأس عن الرمة ثم رميه في القمامة على مرأى من أهل المقتول، وهو نوع من البروباغاندا المرافقة لمشهد الجريمة قصد التصعيد من أثرها في نفسية المتلقي، هذا بالإضافة إلى شكل آخر من أشكال العنف المتمثل في ألفاظ البذاءة والسب والشتم والإلحاد بالقيم الاجتماعية والدينية وإشاعة روح العدمية واليأس، حين يصرخ الراوي في رواية(ذاكرة الماء):" **ما معنى الحب؟ الكراهية؟ النضال؟ الخلود؟ المقاومة؟ الكتابة؟ العدالة؟ الشيء الذي في مغامرة الإنسان هو الموت**"[6]، هذا النوع من العنف ليس هو المقصود بالوقوف عليه في هذه الدراسة ، وإنما المقصود هو العنف على مستوى التشكيل.

ب/ العنف على مستوى التشكيل: فيما يتعلق بعنف التشكيل تسعى الدراسة لأن تجيب عن سؤال كيف استطاع العنف أن يأخذ شكلا سرديا؟ وكيف استطاعت البنية الشكلية في الرواية أن تنفتح على بنية مضامين العنف؟ بمعنى آخر كيف صاغت الرواية العنف شكلا

سرديا في ظل ما تتيحه الرواية كجنس إبداعي محكوم بخصائص الفن السردي؟ وما هي الأساليب الشكلية والميكانيزمات السردية التي عبرت بها رواية الأزمة عما نزعم بأنه تجلٍ سردي لعنف أفرز عنه عصاب حرب عبر آلياتها وأنظمتها الداخلية وبرنامجها السردي أين غدت الرواية ذاتها قطعة من عنف.

1/ القمع السردي وعنف الهيمنة والإقصاء: إن فعل الهيمنة على الآخر وإخضاعه والسيطرة عليه واحد من أوجه العنف المتعددة ، فالعنف في واحدة من مسالكه وتجلياته كما يرى بول ريكور" **يتخذ له طريق السيطرة على الآخر والهيمنة على مقدرات وجوده بطرق مباشرة أو غير مباشرة** "[7]، ونسجا على هذا النول مارست رواية الأزمة عند وسيني الأعرج هذا النوع من العنف بلغة السرد غير المباشرة تمثل في إقصاء بعض الشخصيات وسلبها حق الخطاب فوردت شخصيةً بلا صوت ولا ملامح، ما جعل منها شخصية ديكورية سليبة الإرادة تم إقحامها سرديا فقط لتَصدَع صوت الراوي/ البطل ولتُسمع موقفه، ولتكون قطعة في طقم حضوره، لقد جعلت منها الرواية قطعة تأثيثية مقهورة الصوت، ولقد مورس عنف الإقصاء والهيمنة بشكل واضح على شخصية الإرهابي، وهي الشخصية التي يُفترض بها أن تكون موضع تسليط الضوء في الرواية، وأن تحظى بتشخيص دقيق على اعتبارها المحور

الأساسي في الأزمة موضوع الرواية، وهي التي ينبغي سرد الأحداث على شرفها، ولكن الذي هو حاصل هو عكس هذا الافتراض تماما؛ ذلك أن هذه الشخصية ترد في الرواية ورودا سديميا لا يُمكّن لها التشخيص إطلاقا، وهذا ملاحظ على متن رواية الأزمة المكتوبة بالعربية بصفة عامة؛ إذ إن " **المؤلفات الجزائرية الإبداعية المنشورة بالحرف العربي تعبر عن آثار الأعمال الإرهابية لكن الإرهابي نفسه يبقى غائبا عن النص** "[8]، وهو الملاحظ على روايات واسيني الأعرج، حيث ترد شخصية الإرهابي أو الإسلاموي السياسي على شكل نثار من الشخصيات التي لا يمكن حتى أن نطلق عليها اسم شخصية ثانوية، ذلك لأنها من جهة تظهر في شكل غمزات فقط ثم تختفي بلا رجعة، وهي لا ترد إلا حينما يقتضيها وصف مشهد من مشاهد الاغتيالات على سبيل الورود العَرضي فقط وفقا لطقوس الشخصية الشبح في مسرحية هاملت، ومن جهة أخرى فهي حال ورودها ترد من دون سمات (السمات النفسية والجسمية)، وبلا خطاب أيضا، إنها الشخصية العزاء التي لا يمكن تشخيصها، فالرواية تعتمد بعض التقنيات التي تضرب بها حضرا على ظهور هذه

الشخصية ، إذ لا نقرأ فيها مواقف سردية مطولة وواضحة يتسنى من خلالها لشخصية الإرهابي الإعراب عن هويتها والإفصاح عن الخطاب الخاص بها الذي قد يصنع منها شخصية معارضة بمفهوم **فلاديمير بروب** تقف في مقابل شخصية البطل/ القضية كما هو مفترض ، فبالرغم من ظهور شخصيات متعددة للإرهابي في رواية (سيدة المقام) إلا أن الرواية تعجل باختفاء هذه الشخصية حيث لا يعدُّم ظهورها أزيد من نصف صفحة ، وإذا ما أباحت الرواية لهذه الشخصية الظهورَ فهي تفرض عليها نمطا معينا من الكلام الذي هو في الحقيقة كلام الراوي الذي يتضمن تشنيع هذه الشخصية أكثر مما يتضمن توصيفا و إفساح مجال لها كيما تُعرب عن نفسها وهويتها كما نلاحظ ذلك من خلال هذا الحوار :

ـ الدفتر العائلي

ـ من أنتم ؟ لستم شرطة .

ـ حراس الإيمان (النوايا) يا حمار ،

ـ هذا ليس كلام رجال عاهدوا الله [9]

فمن خلال هذا الحوار وبغض النظر عن ألفاظ الشتم ـ والتي هي وجه من وجوه العنف الذي لا يحتاج إلى شرح ـ لا يمكن الوقوف على شيء من خطاب شخصية الإرهابي، ولا يمكن تعرُّف وجهٍ من وجوه سماته؛ لأنه خطاب غير دال، وإن دل على شيء فهو يدل عن موقف الراوي من شخصية الإرهابيين؛ حتى أن الراوي يعمد إلى تبني الخطاب الديني لصالحه والذي يفترض أن يكون لصالح شخصية الإرهابي من خلال رد الراوي في الحوار السابق بقوله : هذا ليس كلام رجال عاهدوا الله .

إن شخصية الإرهابي في رواية الأزمة تتعرض في البرمجة السردية إلى عنف إقصائي كلي من خانة الشخصيات ، حيث يتم إيرادها ضمن خانة أو قائمة الأشياء أو الديكور على اعتبارها أحد مكونات المدينة من حيث هي واقع ، وأحد مكونات الرواية من حيث هي متخيل ، حيث إن الذي يمكن تسجيله هو أثر الإرهابي القوي الحضور المرفق بغياب شخصيته، إذ " **يبدو في ثنايا السرد ضعيفا يفتقد إلى الهوية والمنطق ، إنه آخر مقموع سرديا يخرسه الراوي وينوب عنه في الحديث والتصرف ، يعيد صياغته ليتكيف والصورة الغيرية السهلة الإخضاع والإقحام ، وفي حالة السماح له بالحديث فبهدف تشنيعه وتكريس صورته القمعية** " [10]، هذا بالنسبة للفرص التي قد يمكن لشخصية

الإرهابي أن تُعرب من خلالها عن نفسها ، أما من جهة الرواية من حيث وصفها لهذه الشخصية من خلال الراوي فهي تكتفي بتشخيصها عن طريق بعض الصفات والتسميات والنعوت الفضفاضة التي ليست من الدقة بما يمكن أن يخلع على هذه الشخصية هوية واضحة، وإنما هي عبارة عن نعوت ثلبية وقدحية، فالإرهابيون هم عبارة عن هوايش وحيوانات خرافية وهم قتلة وإرهابيون وجزارون ظلاميون ومصاصو دماء، يقولون ما لا يفعلون، يتحدثون باسم الدين و يقارفون مناهيه، ...، وغيرها من الصفات التي لا تتجاوز حد القذف والشتم ، ولا ترقى إلى درجة التشخيص ما يخلع عليها هوية سديمية لا أكثر.

وبناء على ما تقدم، يمكن القول بأن رواية الأزمة مارست عنفا ضد شخصية الإرهابي فأقصته وفق أليات سردية من تمثيل نفسه كشخصية، وغيبت صوته وسلبته حق التعبير عن شخصيته، إنه ضرب من ضروب العنف الفني.

2/ عنف الاستحواذ(السيرة الذاتية في مقابل الرواية) : الملفت لانتباه القارئ لرواية الأزمة عند واسيني الأعرج عبر العينات المدروسة هو أنها أخذت شكل السيرة الذاتية ، حيث الراوي لا يقع على محيدة من أحداث الرواية ، وإنما هو جزء من الرواية والرواية جزء من حياته؛

فرواية **(حارسة الظلال)** هي سيرة ذاتية يسردها الراوي **(حسيسن)** على القارئ، وهو منذ البداية يتبنى الرواية سيرة ذاتية له، حيث يعلن في الصفحة الثانية من بداية نص الرواية مباشرة عن ضميره المتكلم(**أنا**)، ليعلن أن الموضوع سيرة شخصية للراوي نفسه في الصفحة الثالثة، حيث يقول : " **أنا الذي وعد الملثمين الذين اختطفوه بألا يتذكر شيئا مما حدث**" [(11)]، وفي رواية (سيدة المقام) أيضا تعلن الرواية عن كونها سيرة ذاتية في السطر الثاني من بداية الرواية مباشرة من خلال قول الراوي :" **لست أدري من كان يعبر الآخر أنا أم الشارع في ليلة هذه الجمعة الحزينة**" [(12)]، ثم يشير في السطر الثالث إلى الذاكرة ليفهم القارئ أن الراوي بصدد استرجاع الذكريات، بينما تشير رواية (ذاكرة الماء) من خلال الغلاف الخارجي للرواية والذي يعتبر جزءا مهما من الفضاء النصي للرواية إلى كونها سيرة ذاتية؛ حيث نقرأ أن الراوي " **رجل على حافة الجنون يسرد يومياته بخوف ويأس** " [(13)] .

إن اختار شكل السيرة الذاتية يحمل دلالة مزدوجة، تتعلق الأولى بالتعبير عن آلية نفسية ناتجة عن عصاب حرب ، حيث تسلك الأنا نوعا من الانسحاب نحو الداخل

انطلاقا من إحساس باختلال الذات وعدم تناسقها مع من يحيط بها، فترتد نحو نفسها مكتفية بذاتها، وهو ما يعرف عند علماء النفس بظاهرة الاجترار،أي " **فقدان الاتصال بالواقع والانسحاب إلى عالم الخبرات الداخلية**" [14]، وهو ما عبرت عنه الرواية في أكثر من موضع بلسان الراوي حين يقول: إن" **شيئا في اللاشعور يشعرني بضرورة تصفية حساباتي القديمة مع الذاكرة**"[15]، ولكن اختار شكل السيرة الذاتية من جهة أخرى يتعلق بجانب من جوانب العنف السردي كآلية دفاعية ، ففي الوقت الذي ينسحب فيه الراوي إلى ذاته يسحب معه بساط السلطة لينفرد وحده بإدارة النص السردي، إن السيرة وليدة الإحساس بالفردانية كما يذهب إلى ذلك إدوارد الخراط، حيث يقول : " **إن الحس القوي بالفردية قد يكون باعثا قويا على ظهور السيرة الذاتية باعتبارها جنسا أدبيا**" [16]، حيث أن الحاصل في رواية الأزمة هو أن عُرى الإحساس بالانتماء إلى الجماعة قد حلّت في غضون عشرية سوداء صارت الرواية إبانها لا تكرس مبدأ الجماعة بقدر ما تدينه؛ ربما لأن روح الجماعة الذي كان بنو كلبون يشتغلون عليه هو الذي قاد إلى الأزمة، " **أناس سرقوا البلاد وتقاسموها باسم الوطنيات** "[17] وباسم الجماعة ، فجاءت الرواية تتحدث بالفرد عن الفرد في شكل إعلان عن إفلاس الجماعة ورفض الانتماء إليها من خلال رفض الرواية كشكل من أشكال السرد يوحي بالجماعة ولو من زاوية بعيدة، ثم إن اعتماد السيرة الذاتية بدل الرواية هو منبر يتيح للفرد كشاهد عيان أن ينقل بمصداقية فردية ما حدث وما يحدث؛ لأن الجماعة فقدت المصداقية، وقد سعت رواية (ذاكرة الماء) إلى الإشارة إلى ذلك باعتماد بعض المقتطفات المأخوذة من جريدتي الوطن والشعب وهما جريدتان ناطقتان باسم الدولة كرمز من رموز الجماعة المفلسة ، حيث إن استحضار هذه المقتطفات لم يكن بغرض الاستشهاد بها أو التوثيق؛ وإنما جيء بها في سياق تهكمي يدين رموز الدولة/الجماعة.

إن اختيار شكل السيرة الذاتية هو بحث عن طرح موضوعي، حيث إن العودة إلى الذات أو استصدارها واستنطاقها" **له من المعنى والجدوى بكثير من الموضوعية المفترضة التي لا يمكن الوصول إليها أبدا**"[18]، حيث تغدو الذات عاملا موضوعيا تماما كما اعتبرت ذلك الظواهريةُ مستدركةً على موضوعية البنيوية ، وكما فعلت المثالية الذاتية مستدركةً على موضوعية المثالية العقلية ، إن اعتماد السيرة الذاتية بقدر ما هو سحب للثقة من الجماعة المكنى عنها سرديا بالرواية هو أيضا يحمل دلالة قوة حضور الأنا

الفردية المتمثلة في شخصية الراوي التي تتعاظم حتى تبلغ حدود الاستحواذ والإقصاء للآخر/الجماعة، فالراوي يؤمن من خلال سرد سيرته بأنه الوحيد الذي يمتلك المصداقية والحقيقة والشرعية، فإذا كانت كتابة سيرة في صيغة قصصية تمنح للكاتب حسب الخراط " **حرية أن يعيد صياغة حياته نفسها**" [19]، فإن الذي يحدث في رواية الأزمة هو أنها تمنح للفرد حرية تشكيل موقف إزاء ما يحدث وإعادة تشكيل حقيقة مُغالطٍ عليها طالما أوهمت بها الجماعة، حيث إن(الراوي) يرد في رواية الأزمة عبر سرده لسيرته الذاتية حائزا على أمرين : إطلاقية الحضور وإطلاقية المعرفة؛ فهو مطلق الحضور من حيث اقترانه بالحدث؛ لأنه هو العين التي ترصد أحداث الرواية؛ بل إن الراوي مرتبط بهذه الأحداث وهو مَدارها؛ فهو دائم الحضور والظهور على مستوى كل صفحة من صفحات الرواية، وهو مطلق المعرفة لأن الرواية هي استنزال لذكرياته واسترجاع لحياته، وكل الآراء التي تحملها الرواية تَعْبر وفق مصهر رؤيته ومواقفه ، حيث الأنا المتكلمة (الراوي) هي الوحيدة القادرة على تقديم الحقيقة المصانة من الزيف، كما يصرح الراوي بثقة المحتكر للصوت والحقيقة:" **أشعر برغبة محمومة للعودة نحو الاعماق نحو الطفولات الضائعة، نحو الحبر الأول**" [20] حيث يمثل اللجوء إلى الذات نوعا من إعادة اكتشاف الأنا التي كانت معفرة بأتربة الجماعة، إنه نوع من الاحتجاج ضد المجتمع، والفرد هو الوحيد الذي بإمكانه أن يبلور هذا الاحتجاج ويشكل خطاب الإدانة ، إن فضاء الأزمة الموبوء بالكافكاوية المشحون بالخوف والرعب لا سبيل إلى رصده إلا من خلال اعترافات شخص عايش الظرف وسكن هذا الفضاء، حيث تقول (مريم) في رواية (ذاكرة الماء)، وهي شخصية تستمد صوتها من صوت الراوي: " **الفارق الوحيد هو أننا لا نكتشف حمول المأساة إلا عندما نصطدم بها بشكل فردي** "[21]، إن كتابة السيرة الذاتية ضرب من ضروب الإقصاء والاستحواذ ، فإذا كان **فرانز كافكا** من خلال قصصه الفوضوية كان يكتب لنفسه لأنه لا يملك وطنا كما يرى البعض، فكذلك راوي رواية الأزمة ينكفئ على نفسه لأنه فقد ثقته بوطنه/الجماعة التي أصبحت مشروعا مفلسا، وهي رمز الخذلان كما يقول الراوي في رواية (ذاكرة الماء) :" **هذا الشعب الذي يتآكل مثل بناياته وطرقاته ومؤسساته صار غاشي لا يعي شيئا ولا يريد أن يعرف شيئا، أصلا لم يكن معنيا بما يدور في محيطه، فهو سيرفع راية المبايعة لأول منتصر**"[22].

وهكذا وبناء على ما تقدم فرواية الأزمة مارست نوعا آخر من أنواع العنف ضد الجماعة فجعلت الفرد / الراوي وحده من يملك الحقيقة ويحتكرها جاعلا كل الأصوات تنبع من مشكاة صوته، وكانت السيرة الذاتية هي الشكل المناسب للتعبير عن هذا العنف بلغة السرد.

3/ عنف الهدم (العزوبية في مقابل الزواج):

لقد مارست رواية الأزمة من زاوية أخرى عنفا رمزيا أخر ضد مفهوم الجماعة عبر أصغر مؤسساتها الاجتماعية ممثلة في فكرة الأسرة ،إذ لم تقيض لها سبل الانبناء ؛ بقدر ما سعت إلى تقديمها أنقاضا؛ إنه من الملفت لنظر القارئ بشكل عجيب تغييب الأسرة تماما من المتن السردي بشكل قصدي على اعتبارها الخلية الأساسية لبناء المجتمع ، فهي بذلك تقدم أبسط صور الجماعة، حيث نلاحظ من خلال الروايات الثلاث محل الدراسة أن العلاقة التي تربط الرجل بالمرأة إما أنها ليست علاقة زوجية ، وإما أنها علاقة زوجية ولكن الرواية قيضت لها أسباب الفشل ، ومن خلال هاتين الفكرتين أسست الرواية لفكرة إفلاس مشروع الزواج والأسرة وفشله، ومنه أسست لإفلاس مشروع المجتمع/ الجماعة ، فبالنسبة لرواية(حارسة الظلال) نسجل غيابا تاما للأسرة؛ فالراوي حسيسن بطل الرواية هو رجل أعزب يقيم عند الجدة (حنا)، وهذه الأخيرة لا تملك لا أولادا ولا احفادا، وهذا يحيل على أحد أمرين؛ إما أنها لم تتزوج إطلاقا، أو إن مشروع الزواج معها انتهى بالإفلاس ، إما بسبب من عقم أي أنها لم تنجب أولادا أو بسبب الطلاق أو وفاة زوجها وكلا الأمرين مؤداه نتيجة واحدة، وكذلك شخصية دونكيشوت لم تورد الرواية شيئا عن أسرته ، وهو بذلك في عداد العزاب، وعليه فالأسرة مغيبة تماما في الرواية ، أما في رواية (سيدة المقام) فلم تحاول الرواية تغييب الأسرة كما في الرواية الأولى، وإنما استحضرتها لإثبات فشلها كمشروع، حيث قيضت لها ما يحملها على الإفلاس؛ فالعلاقة بين والدة مريم وزوجها الأول لم تكتب لها الرواية الاستمرار؛ حيث توفي الزوج قبل الاستقلال، وهي محاولة تغييب مقصودة من الرواية، ثم بعد ذلك تتزوج والدة مريم من صهرها وهو والد مريم، ولكن العلاقة بين هذين الزوجين لم تكن مؤسسة على الانسجام إطلاقا وهي مبنية على قدر كبير من الهشاشة، إذ سرعان ما بدأت بالفشل حينما اكتشف عم مريم أن المازوزية هي ابنة لأخيه وليست من صلبه، لتبدأ العلاقة الزوجية في السير نحو التوتر والإفلاس حيث لم يبق من مفهوم الأسرة إلا عقد شراكة بروتوكولي يسمى عقد الزواج، ولا يجمع بين هذين

الزوجين إلا فضاء جنائزي تصفه الرواية على لسان مريم بهذا الشكل: "**تصور معي هذه الحالة ، رجل يدخل البيت ثم ينزوي في حجرة نصف مضادة، يضع نظارتيه على وجهه ثم يبدأ في تلاوة القرآن بشكل جنائزي...تصور هذا المخلوق بكل شروطه الحيوية يطلب الأكل والشرب ثم يتدشدش داخل فوقية بيضاء يمطط رجليه على الفراش، يشرب القهوة بعد أن يتلو تلاوته القرآنية المعتادة، ثم ينزل إلى المسجد...يبقى هناك حتى الليل أحيانا، وفي أحيان أخرى لا يعود**"[23]، فهذه الصورة تعبر عن بؤس مشروع الأسرة في الرواية والذي قيضت له هذه الأخيرة أسباب الفشل لأنه في أصله كان إرضاء للطقوس " **المعادية للعاطفة و للفرد**"[24] سيرا على منوال خضرا القبايلية وعيشة بنت النخلة، هذا بالنسبة لوالدة مريم، أما بالنسبة لمريم فهذه الأخيرة كان لها منذ البداية موقف صريح الرفض لمشروع الزواج تكرر في الرواية أكثر من مرة ، مفاده كما تقول مريم:" **يبدو لي الزواج في هذه المدينة هو إعلان حالة إفلاس باطنية ومأساة جديدة تضاف إلى عمق الهزيمة التي تكبر معنا**" [25] ، ولذلك نجدها غير متحمسة إطلاقا لفكرة زواجها من **(حمودة)**، حيث علقت عن موقفها عندما عرض عليها الزواج قائلة:" **في الحقيقة لم أكن أملك جوابا قطعيا ، قلتُ لم لا ؟؟** "[26]، عبارة تحمل الكثير من دلالة المقامرة أو الرهان التى يستوي فيه الربح مع الخسارة إزاء لامبالاة المقامر، لأن القضية ليست على قدر من الأهمية إطلاقا، وبعد الزواج تبين إفلاس المشروع منذ الليلة الأولى، حيث تمت بهذا الشكل كما تقصه مريم :" **انكفأ على وجهه ونام وهو يخبئ عاصفة هوجاء في عمق عينيه، ونمت أنا غير مقتنعة بأني صرت حقيقة زوجة بهذه السرعة المذهلة**"[27] ، ثم ينتهي هذا الزواج بفشل ذريع لتلقي مريم بثقل رضاها في حضن الراوي الأعزب كبديل عن فكرة الأسرة / الجماعة .

في رواية ذاكرة الماء لا تختلف الرواية عن سابقتيها فبالرغم من كونها قدمت البطل الراوي على أنه متزوج إلا أن زوجته مريم وابنه ياسين مقيمان في فرنسا، بينما هو في الجزائر يجابه الأزمة ، بل نجد في البرنامج اليومي الذي يرسمه الراوي ليومياته في المادة الرابعة منه لقاء مع صديقته نادية كبديل تقدمه الرواية عن الزوجة الحاضرة الغائبة ، هذه الصديقة التي فشلت بدورها في زواجها مع زوجها الذي كان يخونها مع صديقة لها في السجن(ثريا)، زوجها الذي كانت بدورها قد خانته مع الراوي في ندوة عربية.

هكذا ومما تقدم نجد أن رواية الأزمة عند واسيني الأعرج مارست عنفا بلغة السرد وعبر آلياته بداية من اختارها شكل السيرة الذاتية الذي أتاح للراوي ممارسة عنف تسلطي قهري لشخصية الإرهابي من جهة ، ولفكرة الجماعة المتمثلة من جهة في جنس الرواية كشكل سردي يحيل على السلطة والجماعة، ثم الإلغاء المتقصد لفكرة الأسرة وتقييض أسباب فشل قيامها، ومرد ذلك كله إلى أن روايات واسيني الأعرج كتبت في ظرف استعجالي لم يتماسف مع أحداث الأزمة، فجسدت واحدة من أعراض عصاب الحرب تمثل في سلوك العنف بلغة السرد.

الإحالات والمراجع

(1) عبد الرحمان محمد العيسوي: المدخل لعلم النفس الاجتماعي، دط، دار المعرفة الجماعية، د ت، ص28 .

(2) حسين خريف(عولمة العنف)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد18-12-2002،جامعة منتوري قسنطينة، ص 54 .

(3) واسيني الأعرج : ذاكرة الماء، منشورات الفضاء الحر ، د ط، 2001، ص 14 .

(4) جميل صليبا: المعجم الفلسفي،ج2،دط، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1979، ص76 .

(5) بيير فيو: العنف والوضع الإنساني، ضمن كتاب المجتمع والعنف، ت: إلياس زحلاوي، دط، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، 1985، ص 149/148 .

(6) واسيني الأعرج : ذاكرة الماء، ص11 .

(7) Poul Ricœur : Histoire et vérité, paris , le seuil 1955,p227.

(8) إبراهيم سعدي: (الرواية الجزائرية والراهن الوطني)، جريدة الخبر الأسبوعي، الجزائر، عدد91(21/15 ديسمبر)، ص14 .

(9) واسيني الأعرج : سيدة المقام، منشورات الفضاء الحر ، دط، 2001، ص38/37 .

(10) شرف الدين ماجدولين: (الرواية والمنفى وسؤال الغيرية، "ذاكرة الماء لواسيني الأعرج")، مجلة إبداع، عدد ديسمبر/يناير، 2000/1999،الهيئة العامة المصرية للكتاب،ص150 .

(11) واسيني الأعرج : حارسة الظلال، منشورات الفضاء الحر، دط، 2001، ص11 .

(12) واسيني الأعرج : سيدة المقام، ص5 .

(13) واسيني الأعرج: ذاكرة الماء، (الغلاف الخارجي للرواية).

(14) شاكر عبد الحميد: الأدب والجنون، دط، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص146 .

(15) واسيني الأعرج: ذاكرة الماء، ص75.

(16) إدوارد الخراط: (تنويعات على مقام السيرة الذاتية)، مجلة العربي، العدد520، مركز الإعلام، الكويت، جانفي 2003، ص95 .

(17) واسيني الأعرج: ذاكرة الماء، ص109 .

(18) إدوارد الخراط: (تنويعات على مقام السيرة الذاتية)، ص95 .

(19) المرجع نفسه، ص95 .

(20) واسيني الأعرج: ذاكرة الماء، ص 15.

(21) المصدر نفسه، ص35 .

[22] نفسه، ص53 .

[23] واسيني الأعرج: سيدة المقام، ص11.

[24] المصدر نفسه،ص82 .

[25] نفسه، ص101 .

[26] نفسه، ص99 .

[27] نفسه، ص105

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الثاني/ ديسمبر 2015

Mila Univ center. Publish. Co.

قصة زيد بن حارثة في القرآن بين البناء السردي والمعرفة النسقية

Zaid ibn Haritha story in the Qur'an between the construction of narrative and knowledge systemic

أ. زبير بن سخري
المركز الجامعي الحفيظ بوالصوف ميلة- الجزائر

أ. يوسف عطية
جامعة قسنطينة 1- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2015/02/16 تاريخ قبول النشر: 2015/12/05

الملخص :

ظهرت الكثير من الدراسات التي تهتم بالقرآن كنص لغوي على جميع مستوياته الصوتية والدلالية والنحوية والمعجمية والبلاغية وفي كل تمظهراته، ومن بينها القص القرآني الذي ظهر كشكل معرفي ولغوي في أغلب سور القرآن في أطوال ومقاطع سردية مختلفة من العبارة والإشارة إلى القصص الكاملة البناء. سنولي أهمية لعلاقة الأشكال السردية بالمعرفة؛ أي لماذا أنزل الله المعرفة في هذا الشكل القصصي ولم ينزلها في شكل أحكام مجردة ومباشر وبسيطة، هل حمولة القصة المعرفية تختلف عن الأشكال اللغوية الأخرى كالخطاب المباشر والحوار والخبر، وهذا النمط المعرفي تكرر في كل النصوص السماوية.

إضافة لما سبق هل إشارة الله سبحانه إلى بعض النصوص بفعل القص دلالة كافية على أن القصة في القرآن الكريم أدبية أم أنه إسقاط تاريخي للمعرفة البشرية على تلك التمظهرات اللغوية.

الكلمات المفتاحية: البنية السردية ،القص القرآني، السرد، النسق.

Abstract :

A lot of studies appeared which are interested of Koran text language on all voice and semantic and syntactic levels, lexical and rhetorical and every feature, including mowing the Quranic that appeared as a cognitive and linguistic in most of the verses of the Qur'an in the lengths and clips narrative different from the ferry and the reference to the full building stories. We'll give importance the relationship of narrative forms of knowledge; that is why the revealed knowledge of God in this form narrative was inflicted in the form of abstract, direct and simple terms, is the content of cognitive story differs from other linguistic forms of direct speech and dialogue and story, this cognitive pattern was repeated in all the heavenly texts.

In addition to the above Does God Almighty reference to some texts by the shear sufficient indication that the story in the Koran is literary or is it a historical drop of human knowledge on those language features.

***Key words**: narrative structure, the Quran storytelling, narration, pattern.*

لطالما أشعر بالملل وأنا أقرأ النصوص القرآنية ولكن أداري هذا الملل خجلا ، وأحيانا لا أستطيع حتى قراءة اليسير منه ، وأحيانا أسرع بتبدليه حين يتوسط الأغاني داخل السيارة، مما يوحي لي بأنه ككل النصوص يحتاج إلى الرغبة في القراءة والفهم والقبول، وأتساءل أين إعجاز هذا النص ؟

كل جمعة كنت أقرأ سورة الكهف حتى استظهرتها عن آخرها ، وكنت أتساءل هل تكرار المعاني يميتها ؟ كما يميت التكرار قصص الجدة؟

فزليخا رغبة في النبي يوسف، والنبي محمد رغب في زوجة زيد، والسيدة عائشة اتهمت بالزنا ، وفي كل مرة أكرر فيها السورة، تتكرر معها المعاني نفسها حتى تصبح في حكم العادي ، فأين سر هذا النص؟ وأين سر هذا القص؟

تغيرت الأسئلة المطروحة على النصوص القرآنية الكريمة لتغير المناهج المعرفية؛ لتاريخيتها من جهة ولتاريخية المعنى بالنسبة للإنسان، فالصدق والحب والفضيلة والحنان والرحمة كجواهر لا معنى لها وإنما قيمتها في شكل الصور التي تظهر فيها.

يشير الباحث الجزائري محمد أركون في أكثر من موضع إلى بنية القرآن الميثيولوجية "فالقرآن هو الذي أقر بأفضلية القصص على الأسطورة كوسيلة لتقديم التعاليم الإلهية

المتعالية والعلم الموثوق به كبديل لأساطير الأولين. والقصص هو ما يصفه الأنثروبولوجيون المحدثون بالميث أو "ميثوس" Mythos الذي تميز أو تمايز عن اللوغوس Logos (النطق أو المنطق) منذ ما قدمه أفلاطون وأرسطو من حوار واستدلال وتحليل وبناء على صيغة الأدب الفلسفي والفلسفة النظرية التنظيرية، الاستدلالية الاحتجاجية"[1]، فقد اعتمد في نصوص القرآن الكثيرة العديد من الأشكال الخطابية ؛ من التعاليم المباشرة والصريحة إلى الإشارة والمحاججة والحوار إلى القص والسرد، ولا تتفاضل هذه الأشكال اللغوية من حيث جنوستها وإنما السؤال المطروح ما دلالتها كشكل تواصلي وهل يؤثر هذا الشكل في المعنى؟

إن تعدد المستويات في النصوص السردية جعلها محل شبهة عند الدارسين القدماء، فالشخصيات والزمان والمكان والحوار والأصوات كلها متفاعلة في شكل خطابي واحد داخل وحدة أكبر هي السورة مع علاقات لغوية داخلية، ناهيك عن تراتبات المعاني والمقصود منها ، "ولاحظت أن الوحدة القصصية في القرآن الكريم لا تدور بحال من الأحوال حول شخصيات الرسل والأنبياء وإنما تقوم قبل كل شيء وبعد كل شيء على الموضوعات الدينية والأغراض القصصية من اجتماعية وخلقية ومن هنا تبينت عد القدماء من المفسرين القصص القرآني من المتشابه"[2]، فالوحدات السردية القرآنية تتباين فيها المعاني اعتمادا على العناصر السردية التي يمكن أن نسجل حضورها أو أثرها في المشهد السردي انطلاقا من اللغة والمجاز انتهاء عند الفضاء والشخصيات ؛ ومدى استجابتها للمناهج الغربية كالشكلانية الروسية ووظيفية بروب وعاملية غريماس...إلخ

1- القصص القرآني والتاريخ :

عاش الأنبياء حياة واقعية ككل الناس تحكمها جدليات طبيعية، غير أنهم يختلفون عن غيرهم في الجدلية ذات البعد الغيبي ، فحياتهم لا حظ فيها ولا صدفة، وإنما تحكمها غاية تمثلت – في الغالب – في إيصال معاني وأنظمة جديدة للناس لم يألفوها من قبل ، فكان التمايز يطبع حياة كل نبي مقارنة بالآخر لاختلاف الأقوام من حيث النشأة والموقع والتاريخ ، فلا نملك تاريخا مضبوطا عن بداية التواصل بين السماء والأرض في جدلية اجتماعية عدا بعض الأساطير القديمة وإشارات الكتب السماوية، ولكن تلك تجارب مرت ونسيت ومنها ما لم يسترجع في مقاطع قصصية سردية "**وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا (164)**" سورة البقرة، الآية 164،"

وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ قُضِيَ بِالْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْمُبْطِلُونَ (78)"، سورة غافر، الآية 78 .

فهل ضاعت تلك القصص التي يذكرها الله سبحانه وتعالى في قرآنه الكريم ، ولماذا أهملت وذكر غيرها ؟

الأكيد أن الفرق لا يكمن في جودة اللغة وروعة الأسلوب ، لأن السارد واحد وهو الذي ينقل الأحداث من الواقع إلى اللغة ، ولكن الفرق يكمن في القيمة ، أي في قيمة النص داخل المنظومة القرآنية "**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (2) نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيكَ هذَا الْقُرْآن وإِن كُنت مِن قَبْلِه لَمِن الْغَافِلِينَ (3)**" سورة يوسف، الآيتان 2-3 ، فلماذا يستخدم الله الصفة أحسن بدل أجمل وأروع ؟

هل لانتفاء الأدبية عن القص، أم للمفاضلة بين القص القرآني وغيره من القصص الواردة في مراجع أخرى ، وقد تنافس في ثبوتيتها ومصداقيتها ثبوتية ومصداقية القرآن الكريم ، خاصة وأن تجارب النبوة امتدت إلى القرن السابع ميلادي ؛ فالكثير من الحقائق عن حياة الأنبياء واردة في وثائق تاريخية كحياة النبي عيسى ومحمد عليهما السلام الذين زامنا دولا كبيرة لها أنظمة إدارية وأرشيفية، والأكثر من ذلك أن البحوث الأركيولوجية كشفت عن شخصيات الأنبياء في الكثير من المواقع ، النبي نوح في ملحمة "غلغامش " المكتوبة بالخط المسماري ، والنبي ابراهيم في أثار مدينة أور ، والنبي موسى ويوسف في المدونات الهيروغليفية...

تختلف الوقائع التاريخية كثيرا عن المقاطع السردية ، فالأولى عالم حقيقي والثانية عالم لغوي، وما يلحق علم التاريخ الآن من إشكاليات منهجية راجع إلى هذا البون الأنطولوجي، فالباحث طه حسين نفى مرجعية القرآن بالنسبة لقصص الأنبياء[3]، لأن القرآن لم يحك حياة الأنبياء بالتفصيل ولعدم توافق هذه الشذرات السردية مع منهجية البحث التي لا تؤمن بالغرائبية.

إن عملية استرداد الواقعة النبوية من الماضي المنسي(في بعده البشري) في شكل سردي لغوي عربي هي التي توصف بالـ "أحسن" ، حيث تمت المحافظة على شروط الواقع كما جرت أحداثه في بعد لغوي يستحيل على البشر استرداده في مثل هذا الشكل، ناهيك عن الاختلاف اللغوي بين شخصيات الواقع الحقيقي ولغة تجلي الحدث (مما قد يفتح في

المستقبل سبلا أمام الترجمة الإلهية وفق قواعده الكلية)، "فالسرد المختلط حسب أفلاطون... يحاكي مادة غير لفظية تقتضي منه عرضها قدر استطاعته ومادة لفظية تتولى عرض نفسها بنفسها وتكتفي في أغلب الأحيان بمجرد الإلماع والإحالة. إن من واجب واجبات المؤرخ – السارد عندما يتصل الأمر بسرد تاريخي أمين إلى حد الصرامة أن يتحلى بحساسية ما تجاه أي تغير يطال النظام، وذلك لما ينتقل من المجهود السردي في العلاقة بين الأفعال المنجزة إلى التدوين الآلي للكلمات المتلفظ بها، لكن حينما يتعلق الأمر بسرد خيالي، إن جزئيا أو كليا، فإن اشتغال التخييل الذي يقوم في الحقيقة على المحمولات اللفظية وغير اللفظية ، لا بد أن يروم تقنيع الفرق الحائل بين نمطين من المحاكاة ، واحد منهما...له ارتباط مباشر بالواقع، أما الثاني فيعمد إلى إدماج نسق متشابك بله معقد"[4].

كيف ننتقل من واقع مادي مجرد يحكمه قانون تفاعلي إلى واقع لغوي شعوري (كون اللغة الإنسانية في بعدها المعنوي تعتمد على حواس الإنسان وتجربته الشعورية) مع نقل الحقيقة الواحدة؟

لا يحكي السرد الواقع فقط، ولا يحاكيه، بل يقيم تواصلاً مع الرغبة[5].

البون شاسع بين المعرفة التي يتضمنها الخطاب العلمي ومعرفة الكتابة الإبداعية ، ففي الأولى ملفوظ وفي الثانية تلفظ ؛ فالملفوظ إنتاج، إنه كيان جامد لا روح له، أما التلفظ فهو طريقة وشكل وتصور في الإنتاج، إنّه انفعال إنساني وإمساك بأحوال الذات وتفاعلها مع نفسها وما يحيط بها، فالعرضي الزائل يتحول إلى لحظة خالدة في التاريخ الإنساني.[6]

كما تتصادم النصوص القرآنية مع الواقع التاريخي البشري؛ تسليما الله أكثر ثقة وضبطا من الأدلة البشرية المادية، لكن منهجيا قلما يجتمعان، فالكثير من الأنبياء الوارد ذكرهم في القرآن الكريم عاشوا في مجتمعات تعرف الكتابة والقراءة ولكن لا ذكر لهم أو حرّف تاريخهم، فالرسول محمد بن عبد الله الذي عاش في القرن السابع ميلادي نعرف حياته قبل البعث في شكل خرافي في الكثير من المواضع، وحتى بعد البعث، فيما يشير القرآن إلى حقائق أخرى مغايرة تماما، فالنسق الثقافي الذي يكتب ويدون التاريخ وفق منهجية لا يسلم دائما من الأباطيل التي تتداول كحقيقة مطلقة.

2- القصص القرآني والمعرفة النسقية:

يشير المفكر الفرنسي ميشال فوكو إلى مفهوم الإبستيمي، وهي الوحدة الفكرية الضمنية التي تحكم معارف عصر من العصور[7]، لم يكن هذا مطلب المفسرين للقصص القرآني بل كانوا يبحثون عن تاريخ شخصيات القرآن كما في الإسرائيليات أو يستنبطون منها الأحكام والغايات الخلقية دون مراعاة لاختلاف المجتمعات وتجاربها التاريخية، فقد يستنبطون أحكام الأسر والأغلال من بني إسرائيل ويسقطونها على المجتمعات المسلمة القديمة والجديدة[8]، ومن المتأخرين من اهتم بالحكم والغايات وجعلها جوهر الإعجاز القرآني كمطلقات للحجاج ونشر الدعوة ، "ولا حظت أن القرآن لم يقصد إلى التاريخ من حيث هو تاريخ الذي لا حكم له وأنه على العكس من ذلك عمد إلى إبهام مقومات التاريخ من زمان ومكان ومن هنا تبينت أن القوم قد عكسوا القضية حين شغلوا أنفسهم بالبحث عن مقومات التاريخ وهي غير مقصودة وأهملوا المقاصد الحقيقية للقص القرآني، ولو أنهم شغلوا أنفسهم بتلك المقاصد الحقة لأراحوا أنفسهم من عناء كبير ولإبراز الجوانب الدينية والاجتماعية من القصص القرآني إبرازا ملموسا يثير المشاعر والعواطف ويؤثر في العقول والقلوب، وعند ذلك كانوا يمكنون للدين وقضاياه ويسيرون وهدى القرآن الكريم "[9] ، فقد جاء بحث محمد أحمد خلف الله في الأربعينات من القرن العشرين في ظل نهضة فكرية عربية بالكاد بدأت في العلوم الإنسانية لكنها لم تحدث قطيعة ابستمولوجية مع التراث ودراساته، فنجد عمله الموسوم" الفن القصصي في القرآن الكريم" بقدر ما يبتعد عن الغايات التراثية، يحاول أن يجعل من القصة القرآنية قصة فنية سايرت في تطور بنيتها دعوة النبي محمد، وقسم القصة إلى عناصر فنية؛ لكل عنصر أبعاد وغايات .

لا يحسن بباحث يعتمد النص القرآني كمدونة أن ينفي منهجية على حساب أخرى، فالمناهج التي تقارب الحقيقة تاريخانية كغايتها المنشودة، فلا بد من الإقرار بمقاربات تتشد غاية واحدة "ينبغي علي أن ألح على أهمية الدروس المنهجية والابستمولوجية التي نتعلمها من اكتشاف البنية السيميائية أو الدلالية التي تواجه كل أنماط الخطاب الموجودة في القرآن؛ النمط النبوي، النمط الحكمي، النمط السردي القصصي، النمط الترتيلي أو التسبيحي، النمط التشريعي، النمط الإقناعي، النمط الجدالي أو الصراعي والنمط الاستهزائي "[10]، فالقرآن كنص لغوي خارج التجنيس الأدبي البشري كونه نصا ذي أبعاد غيبية في إحدى شروط إبداعه ، ومن ثم كان يمكن اعتبار النص القرآني كهيولى دلالية

تشكلنها المناهج المعرفية في إطار أنساق ثقافية وحضارية ، ونعود إلى جوهر المداخلة ، لماذا اعتمد الله عزّ وجل النموذج السردي القصصي في نقل بعض المعاني ؟

يقول عزّ وجل " **إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (2) نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيك هذَا الْقُرْآن وإِن كُنْت مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ (3)** "،سورة يوسف، الآيتان 2-3 ،اعتمادا على منهج ياكبسون التواصلي، نقر بأهمية القناة في عملية التواصل ، فالوحي أسبق من التمظهر اللغوي في شكل آيات وسور، لا تهمنا طبيعة الوحي من حيث هي معنى، بل نتساءل عن الإمكانيات اللغوية المتاحة للرسول للتعبير بها عن الوحي، فرغم قدرة الله الكبيرة في الخلق وحرية التصرف إلا أنه يمظهر وحيه في الأجناس اللغوية البشرية وإلا كان نصا غير تواصلي، والدليل على ذلك بدايات بعض السور التي تبتدئ بمقاطع صوتية وما أحدثته من استغراب واستفهام حول المقصدية منذ نزول القرآن الكريم إلى اليوم .

إذن فالقصص أو السرد ضرورة أنطولوجية لتمظهر الوحي في أي لغة نزل بها، وهو لا يتمايز عن التمظهرات اللغوية الأخرى إلا في كيفية نقل المعنى. فالفروع المعرفية الحديثة الآن كعلم الاجتماع والفلسفة والعلوم الطبيعية والدقيقة لا تستطيع اعتماد السرد أو القص كتمظهر لغوي لقوانينها المجردة، بل لها تمظهراتها اللغوية الخاصة والقادرة على نقل المعلومة كما هي في بعدها المادي والمجرد، وهذا ما أثبتته الدراسات السيمائية التحت-لسانية والفوق-لسانية، فالنص السردي يندرج ضمن الثاني حيث العلامة تطور ثقافي؛ أي أن هناك أنساق ثانوية تضمينية مؤسسة على اللسان ولكن غير متطابقة معه[11] ، تجعل من النص ينفتح ويتجاوز العلامة اللغوية المعجمية والتركيبية، فالقصة القرآنية بنية فوق لسانية بتميز .

يعود الإشكال في الإجابة على أهمية السرد أو القص كتمظهر للوحي إلى مكانة القرآن عند المسلمين وما طبيعة علاقة هذا النص بحياتهم على جميع الأصعدة وخاصة الوجودية منها، ومدى علاقته بأنظمة الحقيقة في الحياة، فغدت الكثير من قراءاتهم مختلفة إلى حد التناقض الذي يشوه الأصل.

نعتقد كمسلمين أن أي إشكال يصادف الإنسان، أو أي سؤال نطرحه له إجابة صريحة أو ضمنية في القرآن، مما يجعل حياتنا عبثية وجهدنا غير معتبر بالنسبة لذواتنا فيما يخص حياتنا، لا يقابل القرآن حياة كل فرد منا، بل هو مقابل موضوعي [12] لحياة

الإنسان منذ وجد في تفاعل بين الطبيعة والكون ، وما القرآن ذاك النص التعبدي المكرور في صلواتنا بل هو الرسالة الموجهة في كل زمان وكل مكان إلى الإنسان والمجتمعات الإنسانية على اختلافاتها المتعددة والصارخة؛ حيث تلتقي فيه الجواهر الإنسانية لا التمظهرات الأيديولوجية أو السياسية أو الثقافية، من ثم كان لزاما أن تبتعد القراءة القرآنية عن الجماهيرية والرؤى الضيقة وتنفتح على الخطابات المعرفية المختلفة والمتحاورة حيث يبتعد القرآن ضمنيا عن معانيه الحرفية المتأولة وفق التجربة الفردانية .

أول الأسئلة التي يجب طرحها لماذا اعتمد الله شخصية النبي في العديد من قصصه لتبيان قيمه المراد توصيلها، أو لماذا هي شخصيات في الغالب لها علاقات بالرسالة السماوية ؟

لماذا ليسوا أناسا عاديين؟

فهل يخلو التاريخ الإنساني من مثل مشابه لحادثة زليخا مع النبي يوسف ، أو اتهام امرأة بالزنا ظلما وبهتانا عدا السيدة عائشة ؟

ولماذا هذه التراتبية الزمنية في ظهور القيم من مجتمع إلى آخر على اختلافات مجتمعات الأنبياء من حيث التكوين الثقافي والنفسي ؟

فهل ما حدث للنبي مع زوجة زيد كان مرفوضا قبلا وننتظر البعثة المحمدية حتى يسمح بمثل هذا الزواج ؟

فهل كانت المعاني الإلهية بحاجة لأبطال حتى تتجسد وتقبل، فلو أمرنا الله مباشرة بسماحه الزواج من نساء أدعيائنا، أليست أوضح من ذكر حادثة زيد مع الرسول "**وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا (37)، سورة الأحزاب، الآية 37**؛ فالنبي من حيث حضوره في فعل القص السردي لا يمثل الخارق والخارج عن التاريخ ، بل هو الإنسان المعنوي الكامل الإنسانية في عصره لا من حيث نيله الاصطفاء الإلهي (حتى لا نعتقد فيه المجانية أو الاعتباطية) فالله قادر على اختيار أي إنسان، ولكن الاصطفاء يكون لتجربة النبي الخاصة به كإنسان[13]حيث يمارس ذاته في البحث عن المعنى الإنساني عبر التاريخ، من ثمّ كانت التجارب البشرية المختلفة موضوعا للقرآن الموجه خصيصا للعرب في القرن السابع الميلادي، ثم ينفتح

التخصيص إلى كل الشعوب اعتبارا من القرن السابع الميلادي وبالضبط من وقت تأسيس دولة الرسول محمد بن عبد الله، فالخطاب المباشر خطاب قانوني سلطوي تنظيمي معزول عن أي نظام وفيه ممارسة ذاتية كالإرث في الإسلام، عكس الخطاب المشروط بنظام حيث ينقل في صيغ سردية قصصية مفتوحة على عالم النص القرآني الداخلي والخارجي، والعابر بقيمه الثقافات والمجتمعات ما إن توفر ذاك النظام، فالنص السردي يحمل معرفة نسقية تأويلية من حيث القيمة التداولية، ففهمنا للقصص القرآني يختلف عن فهم الصحابة وعن فهم فرقة الشيعة مثلا، أما من حيث مشروطية النظام فهي تتوزع على كامل عناصر القصة وفي كل مستوياتها اللغوية والمعرفية، فـ"زيد بن حارثة " كشخصية في تلك الشذرة السردية يتحول إلى رمز منفتح على التجربة الحقيقية لذاك الرجل في واقعه الحقيقي وليس شخصية ورقية كما يقر عالم السرد بريمون؛ حيث طرح لنا القص القرآني إشكالا كبيرا أثناء مقاربته وفق المناهج النصانية التي تعزله عن الثقافة التي نشأت حوله، فاليابابي المسلم الذي لا يلم بأسباب نزول القرآن، ماذا تمثل له كلمة "زيد" ؟عدا أنها اسم عربي ، فهل النسقية هنا شكلية أم ثقافية وجودية ، ومن يحدد طبيعتها ، المنهج أم النص القرآني؟

فالمعرفة النسقية المفترضة وفق بيئة التلقي الحالية –حتى لا تحدث قطيعة ابستمولوجية مخلّة بنظام المعنى عند المسلمين –هي الإلمام بالنسق الحضاري والمعرفي والإجتماعي والنفسي المحيط بالحدث الذي يظهر القيمة للمنهج المعرفي في ذاك الشكل حتى تكتسب بعدها النسبي التداولي المتغير من حيث تكافؤ عناصر اللغوية في الظهور وتداخلها في نظام معنوي مشروط لكن دون قيود دقيقة بقدرما تحافظ دائما على حضور معنى ما .

3– تظافر الأنساق في قصة زيد :

كان السرد أو القص هو النموذج الأقرب للمزج بين ما هو إلهي، صريحا كان أو ضمنيا مع الواقع البشري وذاك ما أشار إليه أفلاطون وأرسطو في علاقة المحاكاة بالسرد [14]، فالنص السردي هو الأقدر على نقل التفاعل الوجودي بين الحاضر والغيب فيما يخص قيمنا ضمن شروط نسقية لا تضبط بقدر ما هي منفتحة باستمرار على التأويل في إطار إبستيمي قيمي يخص مكانا وزمانا دون بقية الفضاءات، فالآية الكريمة تنقل نسقا قيميا كاملا مشروطا لظهور المعنى والقيمة،" **وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ**

أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا (37)، سورة الأحزاب، الآية 37 ، كل عبارة تبرز علاقة في الواقع، حيث نقسم أولا النص إلى قسمين :

يجب التنويه إلى أن طبيعة القص القرآني تختلف تأسيسا على ما يعرف بالقصة الأدبية، فالقص القرآني عادة ما يأتي في شكل شذرات، ضمن سياقات لغوية تمهيدية وعلائقية بتجربة النبي محمد بن عبد الله؛ أي أنّ هذه الشذرات تتجاوز واقعها التاريخي إلى واقع تاريخي جديد مقصود.

القسم الغيبي :

أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ ، تَخْشَى النَّاسَ ، وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ ، زَوَّجْنَاكَهَا، زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا .

القسم الواقعي :

أَنْعَمْتَ عَلَيْهِ، أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ ، فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا، زَوَّجْنَاكَهَا ،

يمكن تقسيم الآية إلى عبارات واقعية وأخرى غيبية من حيث بؤرة السرد، فالحقيقة في شقها المخفي هي نفسية محمد في هذا الموقف وهي جزء مهم في حقيقة الحدث كاملا وربما هي الملمح الإنساني القانوني الشرعي الذي من أجله نزلت الآية عكس القراءة التراثية التي تحرم التبني، فالملمح الإنساني أي الإنسان كمفهوم تغير عبر التاريخ، وأصبحت حقيقة الإنسان هي ذاته عدا علائقها القانونية التي تؤطره اجتماعيا؛ فالظاهر أن علاقة محمد بزيد علاقة تفضل من حيث الرزق– وهذا مظهر اجتماعي ساد في الإسلام كنقلة نوعية من نظام الرق إلى نظام الموالي؛ مما يوحي بمدى تجذر الاجتماعي وأثره على المعنى الإنساني التاريخي الذي أراد الله أن يتجاوزه إلى ما هو إنساني جوهري حقا– مما يوحي بإلزامية قول " **أمسك عليك زوجك واتق الله**"؛لأن شروط المشابهة بالولد توفرت في فضل الإنعام الذي يكون في إطار البيئة الثقافية والطبيعة الاقتصادية للمجتمع العربي من حيث نسج العلاقات، فلو لم يكن محمد يعيل زيد لما كان له أن يرى زوجة زيد التي نالت إعجابه، هذا ما يبدو في الواقع لكن العبارات الأخرى تفتح عالما موجودا غير مرئي في ذاك الوقت وهي البعد النفسي الذي أضحى ضرورة ملمحية قانونية في ظل الخطاب الصحي المعاصر، حيث سبّق الله إنعامه حتى ينزع الطابع الأبوي عن إنعام محمد

استعماله الفعل " أمسك "كتسلط ليست غايته القهر بل الإصلاح بمقتضى الولاء والنبوة ، و" اتق" كمداهنة سلطوية دينية عكس الحقيقة النفسية التي يعيشها زيد وهي الرغبة في الانفصال، العجيب في هذه الآية أنها لم تقف عند سبب الطلاق، وهل كان ضرورة أم خلافا بسيطا ويزول بين الزوجين؟ أظنه كان ضرورة لا من حيث هو شرط لتمام وظهور الآية؛ فلو لم يطلق زيد زوجته لما بيّن لنا القرآن حكم الزواج من الأدعياء، فالله يملك من الإمكانات الواقعية والسردية ما يمكنه من نقل المعنى في أي صورة، ولكن ضرورة الطلاق كانت قانونية شرعية بين زيد وزوجته وإلا ما كان محمد يرغب فيها وكان الأجدر أن يصلح بينهما، وهو من هو، وهما من هما، فحتى يحرر الله محمد من ربق القيد الاجتماعي سبّق إنعامه على إنعام رسوله، لأن زيد كائن كامل الحرية كما محمد كامل الحرية، وما يمكنه من طلاق زوجته هو الحرية المكتسبة من إنعام الله وليس من إنعام محمد ، فلا يحق لمحمد أن يسلب زيد حرية الفعل مادام لا يملك فعل الإنعام في مطلقه، فبراثن العبودية الاجتماعية وفعل الإنفاق والإنعام هو من أخرج العبودية من علاقة اجتماعية اقتصادية بحتة إلى علاقة استلاب نفسية، أراد فيها محمد أن يساير مجتمعه ، غافلا عن الإجابة عن سؤال طرح بينه وبين نفسه ، لو طلق زيد زوجته ، هل أملك من الشجاعة أن أتزوجها وفق ما يقتضيه الشرع ؟

محمد لا يجهل الإجابة ولا يجهل معنى الإنسان، ولكن من كان في ذاك الوقت يستطيع إفهام الناس أن الأرض كروية لو كان يعلم ذلك؟

ثم ترد العبارة " فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا"، وبقدر ما توضح النص تزيده غموضا لأن الأنساق الضمنية المساعدة على القراءة متداخلة ويعسر جدا فصلها أو ضبطها بنيويا في عناصر متناهية ، بل الاعتماد على علاقاتها الظاهرة فقط ، فلم يشر الله إلى طلاق زيد بل قال قضى منها وطرا هذا من جهة، ومن جهة أخرى قابل قضاء الوطر بالزواج ، دون تناسي دلالة " لما " الزمانية ، كما كرر عبارة قضى منها وطرا بصيغة الجمع في نهاية الآية .

الوطر في اللغة يعني: كل حاجة كان لصاحبها فيها همة، فهي وطره، قال ولم أسمع لها فعلا أكثر من قولهم قضيت من أمر كذا وطري، أي حاجتي،... قال الزجاج الوطر في اللغة والأرب بمعنى واحد، ثم قال الخليل الوطر كل حاجة يكون لك فيها همة، فإذا بلغها البالغ قيل: قضى وطره وأربه...[15] ، مما توحي به دلاة الكلمة المعجمية أن نهاية

العلاقة بين زيد وزوجته كانت نهاية حتمية نفسية قبل فعل الطلاق، إذ لم يتعد هذا الزواج قضاء حاجة أو رغبة وقد انطفأت في نفس صاحبها، وهذا أكبر ملمح نفسي تعاني منه البشرية اليوم فيما يخص علاقة الجنسين، فقد بني نظام المعاشرة في الثقافة الغربية كما في الثقافات القديمة على مدى توهج الرغبة وانطفائها، فيما أن الزواج وفق ما يقتضيه الشرع هو إبعاد المرأة عن هذا القانون البيولوجي الحيواني الذي هو بطبيعته متذبذب، ولا أدل على ذلك من علاقات النبي مع أزواجه ولم يجرؤ على طلاقهن رغم معاتبة الله لهن، فمقابلة زواج الرسول من قضاء الوطر هي دعوة ضمنية لتصحيح المفهوم قبل الزواج العيني، فعبارة "أمسك عليك زوجك واتق الله" لا تتعدى جارحة اللسان فهي ملفوظ دون أثر تداولي ، وقد سبقت الآية37 الآية 36 التي تضبط علاقة الرسول بغيره من المسلمين "**وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا(36)**"، سورة الأحزاب ، الآية36، فهل تجاوز زيد لأمر النبي ضلال مبين، ثم تأتي عبارة "**وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ**" حيث تقوم علاقة تركيبية مع العبارة الأولى نحويا هي الحالية ودلاليا هي الإتمام حيث ما أمر به الرسول لزيد ليس من قضاء الأمر؛ لأن الرسول لم يكن صريحا كفاية فيه، ولكن موقف محمد النفسي كان بدافع الحرج وهذا طبيعي، كيف تبين لرجل تجمعك به صلة صداقة أو قرابة الرغبة في زوجته قبل أن تطلق، ومن ثمّ أظن أن المخفي ليس رغبة الذكر في الأنثى بل هي رغبة الزواج لتصحيح الفعل ولكن الظروف حالت دون ذلك ، فتدخلت الفاعلية التي أزاحت فاعلية الرسول من أجل الغاية الوجودية، وقد تطابق التصحيح مع الفعل العيني وهو الزواج من زوجة زيد، فرغبة محمد لا تختلف عن رغبة زيد اتجاه امرأته من قبل، ولكن رغبة زيد هي من أطرت علاقته بزوجته، ولكن رغبتك أنت يا محمد يؤطرها مفهوم الزواج في هذا الدين الجديد وأنت أعلم بذلك، وتخفي شعورك الذي هو حقيقة أقوى من الحقيقة التي صنعتها جدلية مادية اقتصادية كالذي يشعر بتملك أبنائه من منطلق أنه كان سببا في إنجابهم والنفقة عليهم، وتجعل قيمة إنسانية على محك الناس بدل أن تحكم الله في القيمة و هو الحق، من ثم لم تتوفر لمحمد القدرة الاجتماعية على كسر ما يعتقد بصحته ويمتنع عن الزواج الذي هو العلاقة الطبيعية لمثل تلك الرغبات فيزوجه الله إياها عنوة "زَوَّجْنَاكَهَا" حيث جاء الفعل مضاعفا للدلالة على التعدية بمؤثر خارجي التي هي إرادة الله التي حولت فاعلية محمد إلى مفعولية ويستوي

كإرادة حرة تخلى عنها مع زوجته المرأة الموضوع – فهذا التشاكل النحوي الدلالي يعكس مدى تلاصق الأنساق الضمنية داخل شذرة قصصية لا تتعدى بضعة أسطر– وليكسر ذاك النسق التراتبي الاجتماعي ويبدله بنسق بيولوجي نفسي جديد يحتكم إلى القيمة الإنسانية ، سيكون عماد المجتمعات الحضارية الجديدة، يمكننا أن نحصر الشروط التي صنعت هذا المعنى القيمي لذاك العصر في العناصر التالية : تراتبية اجتماعية ودينية (محمد من بني هاشم ونبي، زيد من الموالي)، تراتبية اقتصادية، منظومة قيمية سلطوية تاريخية لا معرفية ،إن الإشكال الذي تجلى هنا كان في عنصر "الدين" فلو كانت نفس الشروط دون دين لما وجد محمد حرجا في مثل هذا الزواج، فهل يأنف العرب الجاهليون من تزوج طليقات مواليهم، ربما يطلقونهن عنوة ويتزوجنهن، لكن حضور الدين طبع العلاقة بالإنسانية المفرطة التي تشوش العلاقات والحقيقة الإنسانية التي يقرها الله ولا أحد غيره. فهل ننتظر توفر مثل الشروط والعلاقات حتى يتحقق المعنى ؟ أم أنه يجب المسك بالابستيمي القيمي أولا ولا تهم الشروط ، فلو يربي أحدهم فتاة صغيرة وهذا السلوك منتشر كثيرا في المجتمعات الغربية، وحين تكبر يرغب في الزواج منها، لكن اجتماعيا الأمر مرفوض، هل يرفض الزواج منها إنسانيا أم لحقيقة قيمية يحكمها الله دون غيره ؟

ربما لا نشعر بحاجتنا الماسة إلى الإجابة ولكن من يعش حدثا مشابها فيستغلق عليه شعوره وضميره ، كان الأولى بالبحث المعرفي الديني أن يحرره مما هو تاريخي ونفسي وثقافي والاحتكام إلى قانون إلهي متعالي .

ختاما لو أردنا أن نضبط الأنساق المتحكمة في فعل القراءة لهذا النص المقدس، لاعتبرنا النسق اللغوي أهمها من حيث العلاقات التركيبية اللغوية، وعلاقات الآيات القبلية والبعدية، نظام الشذرات في القرآن الكريم والنظام التمثيلي لتوضيح المعنى، النسق الثقافي وما سجلته كتب التراث من تشكيلات لغوية حول قصة زيد بن الحارث وظروف زواجه ، وعلاقته بالرسول ، النسق النفسي التاريخي، النسق الاقتصادي الاجتماعي ، حيث لا تحضر كل الأنساق بنفس التجلي ولكنها تتظافر في مقاربة قراءة دون أخرى حسب التغيّ المقصود.

يعتبر النموذج السردي القصصي التمظهر اللغوي الأقدر على نقل المعرفة النسقية المتسعة باستمرار والمشروطة بالإنسان والزمان والمكان، وهو النموذج اللغوي الأقدر على المحافظة على صفة إطلاق القرآن الكريم وكرمه بتجدد معانيه لكل زمان ومكان .

الاحالات والمراجع :

[1]محمد أركون. القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني .ترجمة وتعليق هاشم صالح . دار الطليعة . بيروت – لبنان . ص 87.

[2]محمد أحمد خلف الله. الفن القصصي في القرآن الكريم. مع شرح وتعليق خليل عبد الكريم . نسخة إلكترونية. ص ص 36–37 .

[3]انظر: نصر حامد أبو زيد. النص والسلطة والحقيقة. مركز الثقافي العربي. الطبعة الرابعة. ص32 .

[4]طرائق تحليل السرد الأدبي ، دراسات . جيرار جينات .حدود السرد . ترجمة بن عيسى بوحمالة .منشورات اتحاد كتاب المغرب .سلسلة ملفات 1992.ص 74.

[5]جمال الدين بن الشيخ. الف ليلة وليلة أو القول الأسير. ترجمة محمد برادة وآخرون . القاهرة. المجلس الأعلى للثقافة. ص16.

[6] انظر: أومبيرتو إيكو. حاشية على اسم الوردة . ترجمة وتقديم بن كراد. دار كرم الله. ص ص 8– 9 .

[7]انظر :ميشال فوكو. حفريات المعرفة . ترجمة سالم يفوت. الطبعة الثانية. بيروت، لبنان. المركز الثقافي العربي، 1987م .

[8]انظر: محمد أبو القاسم حاج حمد. العالمية لإسلامية الثانية. دار الساقي. الطبعة الثالثة 2012م.

[9]محمد أحمد خلف الله. المرجع السابق. ص 37.

[10]محمد أركون. المرجع السابق. ص36.

[11] انظر: جان ماري سشفاير. العلاماتية. العلاماتية وعلم النص. ترجمة وإعداد: منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري. 2009، ص 24.

[12]انظر: أعمال محمد أبو القاسم حاج حمد. العالمية الإسلامية الثانية. ابستمولوجيا المعرفة الكونية . منهجية القرآن المعرفية.

[13]انظر: علي مبروك . النبوة من علم العقائد إلى فلسفة التاريخ . دار التنوير. بيروت – لبنان. 2007 م. ص، 35.

[14]انظر: جيرار جينات. المرجع السابق. ص ص 70–74 .

[15]ابن منظور. لسان العرب. دار المعارف. المجلد السادس. مادة: وطر. الصفحة 4866.